



المشروع القومى للترجمة

هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا

تأليف
كيشـور محبوباني

ترجمة
حمزة بن قبلان المزيني

1742

هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟

المركز القومى للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1742
- هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟
- كيشور محبوبانى
- حمزة بن قبلان المزينى
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

Can Asians Think?

By: Kishore Mahbubani

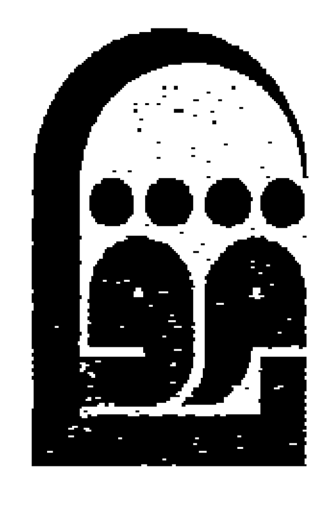
شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524- 27354526 Fax: 27354554

هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟

تأليف : كيشور محبوباني
ترجمة : حمزة بن قبلان المزيني



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

محبوبانى، كيشور
هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا/ تأليف : كيشور محبوبانى،
ترجمة : حمزة بن قبلان المزينى
ط١ - القاهرة - المركز القومى للترجمة، ٢٠١٠
٣٠٠ ص، ٢٤ سم
١- آسيا - تاريخ
٢ - آسيا - الأحوال الثقافية
(أ) المزينى: حمزة بن قبلان (مترجم)
(ب) العنوان ٩٥٠

رقم الإيداع ٢٠١٠/١٤٠٩٥
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 704-159-1
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

مقدمة المترجم

كانت أول صلة لى بهذا الكتاب حين أرسل لى الدكتور عبد الله المعلمى صورة لنسخته منه أهداها المؤلف له. واقترح علىَّ ترجمته لكنى كنت مشغولا حينها بمشروع آخر. وبعد أن فرغت من ذلك المشروع كنت فى القاهرة فناقشت أمر ترجمة الكتاب مع الأستاذ الدكتور جابر عصفور، مدير المركز القومى للترجمة. فأشار علىَّ مباشرة بترجمته، وهو ما بدأتُ فيه حالا.

وكان المفروض أن تُنشر ترجمتى لهذا الكتاب قبل نشر ترجمة كتابه الآخر الصادر فى ٢٠٠٨م، الذى نشره المركز القومى للترجمة فى ٢٠٠٩م، بعنوان "نصف العالم الآسيوى الجديد"، ترجمة سمير كريم، وهو كتاب يعد امتدادا لهذا الكتاب.

وللكتاب رسالة يود المؤلف إيصالها إلى الآسيويين عموما، وإن كان مجمل حديثه موجَّه إلى شرق آسيا وجنوبها. وتتلخص هذه الرسالة فى أنه حان الوقت لآسيا أن تقوم بالدور الذى قام به الغرب طوال القرون الخمسة الماضية فى قيادة التقدم العالمى علميا وصناعيا. ويتضمن الكتاب أمثلة تبرهن على أن آسيا يمكن أن تقوم بهذا الدور إذا ما حققت بعض الشروط اللازمة. ومن أهم هذه الأمثلة اليابان وسنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان والصين والهند.

وربما يوحى السؤال الذى عنون به المؤلف كتابه، أى "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟" بشىء من التأنيب لسكان هذه القارة الضخمة التى تراجعت فى القرون الخمسة الماضية تراجعا واضحا خلف الغرب الذى كان متخلفا وراء سكان هذه القارة بخطوات واسعة قبل ذلك.

ويمكن توجيه السؤال نفسه بصيغة أخرى، كما اقترح المؤلف، أى "هل يستطيع العرب أن يفكروا؟"، خاصة أنه لم تستطع دولة واحدة من دولهم تحقيق شيء قريب مما حققه الغرب من حيث التقدم العلمى والصناعى. كما يمكن توجيهه للمسلمين الذين لم تحقق إلا دولة واحدة هى ماليزيا مثل ذلك الإنجاز. ذلك كله مع أن الحضارة العربية الإسلامية كانت قبل قرون خمسة متقدمة كثيرا على الغرب. كما يوجب هذا السؤال التفكير فى ما لاحظه المؤلف من أنه لو كان المسلمون "يفكرون" لما استطاع عدد قليل من القوات الغربية أن يحتل هذه المناطق الشاسعة ولا تواجَه إلا بالإذعان طوال أكثر من قرنين.

ويدخل هذا الكتاب ضمن الحوار الدائر الآن عن إمكان تحول ميزان القوى من الغرب إلى آسيا، التى تمثل الصين والهند فيها أكبر قوتين اقتصاديتين. وهو يطلب من الغربيين التنبه لهذا التحول قائلا: "وسيكون أمراً خطيراً لأوروبا والإنسانية إن كان المحلِّلون غير قادرين على تحرير أنفسهم من المفاهيم النابعة من المركزية الأوروبية للعالم. وقد أصبحت أوروبا متعَبةً جدا، مثلها مثل المناطق الأخرى من العالم التى جرَّبت العظمة. وقد حان الوقت لأن تُسهم المناطقُ الأخرى من العالم بالقدر الذى أسهمت به أوروبا فى دفع العالم إلى الأمام".

وتصدر كتب كثيرة الآن وتُنشر مقالات لا حصر لها فى الصحافة العالمية عن هذا التحول. ويصوِّر هذا النقاش اختلاف وجهات النظر فى حتمية هذا التحول. فمن الكتب التى تدعم وجهة نظر مهبوبانى كتاب مارتن جاك: **Martin Jacques, When China Rules the World: the Rise of the Middle Kingdom and the End of the Western World** "حين تحكم الصين العالم: بروز المملكة الوسطى ونهاية العالم الغربى"، ٢٠٠٩م. وقد كتب مارتن جاك تلخيصا لأطروحة كتابه فى مقال نشرته صحيفة الجارديان البريطانية فى ٢٠ فبراير ٢٠٠٩م بعنوان **The great shift in global power just hit high gear, sparked by a financial crash** "التحول العظيم للقوة العالمية وصل الآن إلى مستوى عال من التعاظم مدفوعا بالانهيار المالى".

وأورد الدكتور أمين شلبى تلخيصًا للكتاب بعنوان "الصين تحكم العالم. . . هدف بعيد التحقيق" (صحيفة الحياة، ٧ أبريل ٢٠١٠م).

على أن هذا التحول ربما لا يتحقق لأسباب تحدث عنها مفكرون آخرون. ومن ذلك ما كتبه الصحفى فى نيويورك تايمز ديفيد بروكس بعنوان Relax, We'll Be Fine "اطمئنوا سنكون بخير" (نيويورك تايمز ٢٠١٠/٤/٥م). ويشير فيه إلى أن الولايات المتحدة ستنهض فى الخمسين سنة القادمة لتتجاوز الصين والقوى الأخرى لأسباب عديدة ذكرها.

ومن وجهات النظر التى تسير فى هذا الاتجاه، لأسباب أخرى، ما كتبه نعوم تشومسكى، عالم اللسانيات الشهير، والناقد السياسى البارز للهيمنة الأمريكية. فقد قال فى مقال حديث له بعنوان ""مهندسو السياسة" والتحولات العالمية"[1]:

"تشكّل تحوّلات القوّة العالميّة، الجارية منها أو المحتملة، موضوعًا حيويًا يتداوله صانعو القرار والمراقبون. أحد الأسئلة التى تطرح هنا: هل بإمكان الصين، وربما إلى جانبها الهند، أن تحلّ محل الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب عالمى مسيطر؟ ومتى يمكن أن يحدث ذلك؟ وسيعيد مثل هذا التحوّل النظام العالمى إلى ما يشبه الوضع الذى كان عليه قبل الاستعمار الأوروبىّ. فالنمو الاقتصادى فى الصين والهند يتصف بالسرعة، وبفضل رفضهما سياسات التحرّر الاقتصادى الغربيّة استطاعا البقاء بمأمن عن الركود. لكن رغم ذلك تثار الأسئلة. فوفقًا لمؤشّرات التنمية

---

(١) نشرت صحيفة الاتحاد الإماراتية ترجمة لهذا المقال فى ٢٠١٠/٣/١٤م، ونشر كذلك فى مجلة Z الأمريكية التى تعنى بنشر مقالات لكثير من الناشطين الحقوقيين والسياسيين الأمريكيين وغيرهم، بعنوان "لا تزال العولمة تسير بقوة" Globalization Marches On فى ٢٠١٠/٤/٥م.

البشريّة فى عام ٢٠٠٨، فإن الهند تحتل المرتبة ١٣٤، أى أعلى بقليل من كمبوديا وأقل من لاوس ومن طاجكستان. أمّا الصين فـأتت فى المرتبـة ٩٢، أى أعلى قليـلا من الأردن وأقل من جمهوريّة الدومينيكان وإيران. وتشهد كلّ من الصين ومن الهند نسبةً كبيرةً من عدم المساواة، لذا فإن نحو مليار شخص من سكانهما يقع أدنى من هذا المقياس".

وأشار إلى أن هذا التحول الاقتصادى المرتقب لن يكون للصين بوصفها دولة بل للشركات عابرة القارات التى تأتى الشركات الأمريكية فى مقدمتها، فيقول:

"ورغم كون الصين مصنعَ تجميع العالم ومنبرَ تصديره، فلا يزال العمال الصينيون يعانون إلى جانب القوى العاملة العالميّة الأخرى. وهو أمرٌ يمكن توقّعه فى نظام مخصص لتركيز الثروة والسلطة، ولوضع الأشخاص العاملين فى منافسة مع بعضهم البعض فى كافّة أرجاء العالم.

"وعامة، فقد انخفضت مساهمة العمال فى الدخل القومى فى عدة بلدان، مما تسبب بازدياد الاضطراب. وعليه فإننا نشهد تحولاً مهمًا آخر فى القوّة العالميّة من السكان إلى المهندسين الرئيسيين للنظام العالمى، فى عملية يدعمها تقويض الديمقراطيّة العاملة فى معظم الدول القويّة".

ومهما كان الأمر فإن كتاب مهبوباني ينطوى على جملة من التحليلات والنصائح المهمة التى ينبغى أن ينظر فيها الآسيويون، ومنهم العرب على وجه الخصوص. وأهم من ذلك ما لاحظه عن الإلحاح الغربى فى الدعوة لتحقيق "الديموقراطية" فى بلدان آسيا.

فهو يشير إلى أن تحقيق الديموقراطية ربما لا يحقق ما تتطلع إليه هذه البلدان من تقدم. ذلك أنه "يجب على أى مجتمع نامٍ أن يَنجح أوّلاً فى مجال النمو

الاقتصادى قبل أن يستطيع تحقيقَ الحريات الاجتماعية والسياسية التى نجدها فى المجتمعات المتقدِّمة".

ويبين مهبوبانى فى ثنايا نقاشه لكثير من القضايا أنه ليس خصما للغرب ولا لأمريكا على وجه التحديد. ذلك أن هدفه تنبيه الغرب إلى المشكلات التى يخلقها لنفسه وللآخرين بسبب تعاليه وعدم التزامه بالقيم الديموقراطية التى يدعو الأمم الأخرى لاعتناقها. وهو يبرهن على هذا التعالى الغربى من خلال سيطرة الولايات المتحدة على مجلس الأمن الذى يمنع الأمم المتحدة من أداء وظائفها فى حفظ الأمن والسلام العالميين كما ينص ميثاقها.

ويتألف الكتاب، كما بيَّن المؤلف فى المقدمة، من مقالات كتبها على فترات متعددة. وهذا ما يفسِّر عدم انتظامها فى فصول. ومن لوازم هذا التباعد التاريخى لكتابة المقالات ما أشار إليه المؤلف نفسه من ارتباط بعض المعلومات بالزمن الذى كتبتْ فيه. وهذا ما يجعلها تُسهم فى تقادمها. لكنه يشير كذلك إلى أن المهم ليس تلك المعلومات بنفسها بل التحليلات المصاحبة لها.

وختاما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عبد الله المعلمى الذى كان سببا فى اطلاعى على هذا الكتاب المهم، وللمركز القومى للترجمة بجمهورية مصر العربية ممثلا برئيسه الأستاذ الدكتور جابر عصفور الذى أبدى حماسا رائعا لترجمته إلى اللغة العربية وإلى تولى المركز المرموق طباعته.

الرياض

١٤٣١/٤/٢١ هـ

٢٠١٠/٤/٦م

إهداء المؤلف :

إهداء إلى ذكرى أمي

جانكي محبوباني

مقدمة الطبعة الثالثة

حين نُشر هذا الكتاب لأول مرة فى منتصف ١٩٩٨م لم يكن الناشر يتوقع، ولم أتوقع أنا، أن يَنتشر ليَصل إلى الآماد التى وَصل إليها. وكان مفاجئًا لنا أن هذا الكتاب نُشر منذ ذلك الحين فى كندا والولايات المتحدة كليهما. وظهرت طبعة إسبانية له فى المكسيك فى أوائل ٢٠٠٣م، وستنشر له طبعة هندية عن دار نشر بنجوين فى الهند فى ٢٠٠٤م.

إن للأفكار أجنحة، كما يقولون. لهذا فأنا سعيد بأن الأفكار التى يتضمنها هذا الكتاب وصلت إلى مثل هذه الأبعاد وهذا الانتشار. ولا أدرى لماذا. ربما كان ذلك لأن كثيراً من الأفكار التى عبَّرت عنها، وهى التى كانت هرطقية [مخالفة للمألوف] فى أواسط التسعينيات، لا تزال هرطقية فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين.

وربما كانت البداية الحقيقية للقرن الحادى والعشرين هى يوم الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. فقد بيَّنت هذه الهجماتُ الإرهابية، وهى التى استمرَّت، بشكل لا لَبس فيه أننا ندخل قرنًا خطيرا. فقد أخذتْ كثير من التناقضات البنيوية فى البروز على مستوى العالم. وقد وضعتنا العولمةُ كلَّنا فى السفينة نفسها. ومع ذلك تَقودنا البنى الحكوميةُ المتنفِّذة إلى العناية بمقصورتنا فقط فى هذه السفينة. وهذا ما أدى إلى غض النظر عن التحديات العالمية. فقد دفعت العولمةُ الحضاراتِ والثقافات المختلفة، فى الوقت نفسه، إلى تجاور أكثر تلاصقا. وخلَق هذا بصورة لا فَكاك منها بعضَ الاحتكاكات، مما أعطى بعضًا من الصدى لنظرية صامويل هنتنجتون المشهورة لـــ "صراع الحضارات".

والخطر الحقيقى الذى يواجهه القرنُ الحادى والعشرون أننا سوف نُبحِر فيه بالخرائط الذهنية للقرن التاسع عشر. ويَلزمنا، فى الاستعداد للدخول فى العالم الجديد، أن نتخلى عن الحكمة التقليدية، وأن نتخلص من أنماط الفكر القديم، وأن نبدأ فى التفكير بسلوك مسارات ذهنية جديدة. ولا يحاول هذا الكتاب الذى يضم بعض المقالات أن يقدِّم إجابات. لكنه يُرغم القراء، بدلاً من ذلك، على تحدى المسلمات القديمة. وربما كان هذا هو السبب فى استمرار ظهور الطبعات الجديدة له، فى سنغافورة وفى أماكن أخرى كذلك.

المؤلف

كيشورى مهبوبانى

نيويورك

يناير ٢٠٠٤م.

مقدمة الطبعة الثانية

كنت فى صباح أحد أيام الأحد من شهر أغسطس ٢٠٠٠م على درجة عالية من الإثارة بعد أن قرأت تقريراً إخباريا فى صحيفة نيويورك تايمز يقول إن الدكتور ريتشارد نيسبت، وهو أستاذ علم النفس فى جامعة متشيجان [الأمريكية]، اكتشف من خلال دراساته المعملية أن الآسيويين فى البحث المعملى الذى أجراه "يميلون إلى الاتصاف بأنهم "كُلِّيُّون" holistic، فهم يُبِينون عن انتباهٍ أكبر للسياق، وهم أكثر قبولاً للتناقض وأقل اعتماداً على المنطق. أما الغربيون فكانوا "تحليليين" بقدر أكبر، ويتجنبون التناقض، ويهتمون بالأشياء المعزولة عن سياقها، وهم أكثر اعتماداً على المنطق"(١).

وأنا لم اطّلع على دراسة الدكتور نيسبت، وربما يكون من المبكر جداً أن نقفز إلى أية نتائج محددة. لكن يبدو أن هذه الاكتشافات تؤكِّد بالفعل حدْساً كان لدىَّ اكتسبتُه من التجربة الحياتية: فالآسيويون والغربيون يفكِّرون بشكلين مختلفين فى بعض القضايا. ولا يمكن أن تتنوع الحقائق الرياضية بين الثقافات؛ أما الحقائق الأخلاقية فيمكن أن تكون كذلك. وهو ما يَصدق على بعض القيم أيضا.

وحين أعيدُ النظر فى حياتى بعد أن أتممتُ نصفَ قرن منها أَجد أنَّ من حسن حظى أنى ظللتُ أتنقَّل عبْر عدد كبير من الثقافات والأزمنة. فقد كنت، فى طفولتى،

---

(١) انظر مقال: "...Tomayto, Tomahto, Potayto"، ملحق "مراجعة هذا الأسبوع"، نيويورك تايمز، ١٣ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٢.

أنتمي إلى أسرة هندية هندوسية مهاجرة (من إقليم السِّند Sindhi) إلى سنغافورة. وكان جيراني أُسَر مسلمة ملايوية. وكان المجتمع في غالبه صينيًا. ووُلدت مواطنًا بريطانيًا، ثم أصبحت مواطنًا ماليزيًا، وبعد سنتين، أي في ١٩٦٥م، حصلتُ على الهوية السنغافورية. وكان تعليمي دائمًا باللغة الإنجليزية. ومن هنا، وطوال حياتي، تنقلتُ بصورة متزامنة عبر الشرق والغرب. إن هذه التجربة الحياتية هي ما يوجِّه الأفكارَ التي عبَّرتُ عنها في هذه المقالات.

ولم يأت العنوان الذي اخترتُه لهذا الكتاب – أي "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟" – الذي يضمُّ مقالات، بالصدفة. ذاك أنه يمثل في الواقع سؤالين يندمجان في سؤال واحد. فيصاغ السؤال الأول، وهو الذي وجهتُه لأهلي الآسيويين، على هيئة: "هل تستطيعون أن تفكروا؟ وإذا كنتم تستطيعون أن تفكروا فلماذا أضاعت المجتمعاتُ الآسيوية ألفَ سنة وتَقهقرت بعيدًا خلْف المجتمعات الأوروبية التي كانت هذه المجتمعات الآسيوية تَسبقها بمسافات شاسعة عند بداية الألفية السابقة؟"

أما السؤال الثاني، وهو الموجَّه في المقام الأول لأصدقائي في الغرب، فهو: "هل يستطيع الآسيويون أن يفكِّروا بأنفسهم؟" إننا نعيش في عالم غير متوازن أساسا. وقد صار تدفق الأفكار، وهو ما يصوِّر خمسمائة سنة من الهيمنة الغربية على العالم، يسير في مسار ذي اتجاه واحد: من الغرب إلى الشرق. ولا يستطيع معظم الغربيين أن يَروا أنهم احتكروا المكانَ الأخلاقي الأعلى الذي يُحاضِرون العالَمَ من فوقه. لكنَّ بقية العالم تستطيع أن ترى هذا.

ويبدو المثقفون الغربيون، بالمثل، واثقين بأن عقولهم وثقافاتهم متفتِّحة، وأنها تتميز بنقد الذات، وأنها – على النقيض من العقول والثقافات الآسيوية الجامدة – ليس لديها "بقرات مقدَّسة". وكانت أهمُّ الاكتشافات الشخصية في حياتي البالغة أني وجدتُ أن "البقرات المقدسة" موجودةٌ بالفعل في العقل الغربي. فقد غَشيَت عالمَ الثقافة الغربي، خلال فترة الانتصار الغربي التي أعقبت الحرب الباردة، موجةٌ من فقّاعات التباهي الأخلاقي.

ومع أن بعض محتويات هذه المقالات (خاصة الإحصاءات) ربما تبدو قديمة، فإن الحجج لا تزال صالحة، بل أظنها صحيحة. فهى تقدِّم لنا بدائل للإحساس اللذيذ الثناء على النَّفس الذى يَنبعث من طيَّات الكتابات الغربية عن القضايا المعاصرة. وقد قال لى عدد من الأساتذة الجامعيين الأمريكيين إن هذه المقالات تملأ فراغًا وتقدِّم مُعادلاً للافتراضات السائدة.

وإذا ما كان حَدْسى صحيحًا، فإننا سنَبدأ فى أن نرى للمرة الأولى خلال خمسمائة سنة، مساراً ذا اتجاهين اثنين لتدفق الأفكار بين الشرق والغرب خلال الفترة المبكرة من هذا القرن. وسيكون العالمُ مكانًا أكثر غنىً حين تتوقف العقولُ الغربية عن الافتراض بأن الحضارة الغربية هى، وحدَها، التى تمثِّل الحضارةَ العالمية. والطريق الأوحد لكى يستطيع العقلُ الغربى الخروج من صندوقه الذهنى أن يَسمح أولاً بتصورٍ هذا الاحتمال الذى مفاده أن العقل الغربى ربما يَكون محدوداً أيضًا بطريقته الخاصة به.

وقد أَضفتُ، فى الطبعة الثانية، ثلاثَ مقالات جديدة، هى: "الألفية الآسيوية المضاعَة"، و"بقية الغرب؟"، و"الأمم المتحدة: شروق منظمة الأمم المتحدة أم غروبها فى القرن الحادى والعشرين؟" كما حذفتُ ثلاث مقالات هى: "نهاية فترة"، و"الإجماع الآسيوى الباسيفيكى"، و""سِحْر" دول منظمة آسيان". وكتبتُ، بالإضافة إلى ذلك، مقدمةً قصيرة لكل واحدة من المقالات القديمة، سعيًا لعقد الصلة بينها وبين التطورات الأخيرة. وبعد قَدر من التأمل، قررتُ عدم تغيير أىٍّ من هذه المقالات من أجل جعْلها أكثرَ تمثيلاً للحاضر. إذ يجب أن تحتفظ باطِّرادها مع السياق. ذلك أن الحجج، لا الإحصاءات، هى التى يجب أن تُقاوم مرور الزمن.

وفى الختام، أود أن أؤكد أن وجهات النظر التى يتضمنها هذا الكتاب هى وجهاتُ نظر خاصة بى. ويجب ألا تؤخذ أبدًا على أنها تمثل وجهات نظر الحكومة السنغافورية.

مقدمة الطبعة الأولى

هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟ وينبغي أن تكون الإجابة عن هذا السؤال: "لا"، نظراً لسجلِّ المجتمعات الآسيوية خلال القرون القليلة الماضية أو أنَّها، فى أفضل الأحوال، لا تفكِّر بشكل جيد. فقد ظلت المجتمعات الآسيوية، بعد قرون من انطلاق البرتغال من بلادها الصغيرة جداً لتؤسِّس مستعمراتٍ لها عبر العالم أجمع، من البرازيل إلى أنغولا، ومن موزمبيق إلى غوا، ومن ملقا إلى ماكاو، فى حالة من الركود، غير واعية بأن الحضارات الغربية – التى كانت تتطور بشكل أو بآخر بالتوازى مع الحضارات الآسيوية حتى القرن الخامس عشر – قد حققت قفزة هائلة إلى الأمام. ولا يمكن أن يقال عن المجتمعات التى تستغرق قروناً لتصحو إنها تستطيع التفكير بشكل جيد. وسيكون أى آسيوى غبيًّا إن أنكر هذه الحقيقة التاريخية المؤلمة.

ويبدو عند نهاية القرن العشرين (بعد مضى خمسمائة عام منذ أن حققت البرتغال قفزتها الهائلة إلى الخارج) أن عدداً قليلاً من المجتمعات الآسيوية الأخرى سيتَّبع الطريقَ التى سلكتها اليابان لتَصل إلى درجة من التطور تُماثل المجتمعات الغربية المعاصرة. فقد تعثَّرتْ هذه المجتمعات مرة أخرى، وبتكرار الطريقة المؤلمة التى يتصف بها التاريخُ الآسيوى. وكان من المبكر شيئًا ما، فى أوائل سنة ١٩٩٨م (حين كنتُ أكتب هذه المقدمة)، أن نَتحدث عن مدى خطورة هذا التعثر. لكنْ من اللازم على الآسيويين، بعد تعثرهم مرات عدة فى محاولاتهم للحاق بالغرب، أن يُفكروا – وأن يفكروا بشكل عميق جداً – فى الاحتمالات التى تنتظرهم فى القرن القادم والألفية الجديدة. وأحد الأهداف الرئيسة لهذه المقالات أن تَحفِز العقولَ الآسيوية على التصدى

للأسئلة ذات الصلة بمستقبلهم. ويتوجَّه المقالُ الأول، الذى أخذ هذا الكتاب عنوانَه منه، إلى عقول الآسيويين. ورسالتُه الرئيسة للآسيويين بسيطة، وهى: لا تَظنوا أنكم حققتم شيئا. ذلك أن الإنجازات الاقتصادية السريعة التى يتمتع بها عددٌ من المجتمعات الشرق آسيوية ربما كانت، حين نراجعها، الجزءَ البسيط. أما استنهاض الأبعاد الاجتماعية والسياسية والفلسفية كلها لمجتمعاتهم فستمثِّل تحديًا أكبر. وقد آن أوان هذا التحدى.

وقصدتُ بالمقالات الأخرى فى هذا الكتاب أن أتوجه إلى متلقِّين أوسع. فقد استولتْ روحٌ من الانتصار على العواصم الغربية، بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة. فالشيوعية فشلت. وفاز الغرب. واكتشف البشرُ "نهاية التاريخ". ومن هنا ستُصبح المجتمعات كلُّها حول العالم، بغض النظر عن مستوى تطورها الاجتماعى والاقتصادى، نُسَخًا من المجتمعات الديموقراطية الليبرالية الموجودة فى الغرب. ونُظر إلى تصدير الديموقراطية من الغرب إلى بقية العالم كأنه شىء جيد لا خلاف عليه. ومع ذلك فقد لاحظ روبرت كابلان Robert Kaplan فى مقال نشرتْه مجلة "أتلانتك منثلى" [الأمريكية] Atlantic Monthly (ديسمبر ١٩٩٧م) أنَّ نتائج هذا التصدير العالمى للديموقراطية كانت أقل من أن تكون مثالية:

"فلم يكن سقوط الاتحاد السوفييتى سببًا يدفعنا لنَضغط على راواندا والأقطار الأخرى لتكوِّن أحزابًا سياسية – مع أن هذا هو هدفُ سياستنا الخارجية بعد الحرب الباردة إلى حدٍّ بعيد، حتى فى بعض أجزاء العالم التى لم تمسَّها الحربُ الباردة إلا قليلا. وكان لأقطار أوروبا الشرقية التى تحررت فى ١٩٨٩م ظروف تاريخية واجتماعية مُسبَقة، بدرجات متفاوتة، فى الديموقراطية والتقدم الصناعى كليهما: كالتقاليد البرجوازية، والانفتاح على التنوير الغربى، والنِّسبة العالية من التعليم، وتدنى معدلات الولادة، وغيرها. وكانت جهودُ تصدير الديموقراطية لهذه الأقطار معقولة. أما الأقل فى ميزان المعقولية فهو أن نصوِّب البندقية إلى رءوس الناس فى العالم النامى ونقول، فى المحصِّلة: "تصرَّفوا كما لو أنكم مررتم بتجربة التنوير الغربى إلى درجة

مساوية لما وصلتْه بولندا والجمهورية التشيكية. تصرَّفوا كما لو أن ٩٥ في المائة من مواطنيكم متعلمون. تصرَّفوا كما لو أنه ليس لديكم صراعات عرقية أو قطرية".

وقد أصبح من الممكن لبعض الأرواح الجريئة مثل روبرت كابلان وفَريد زكريا[١]، في أواخر سنة ١٩٩٧م (بعد ثمان سنوات من نهاية الحرب الباردة)، حين تَراجَع التفاخرُ الذى نشأ عن الانتصار على الاتحاد السوفييتى، أن تُسائل قيمةَ تصدير الديموقراطية والنتائج التى تَركتها بعد الحرب الباردة مباشرة. إلا أنه لم يكن هناك مكان في المجال الفكرى الغربى، فى أوائل التسعينيات، حين كتبتُ هذه المقالات، لإثارة هذه الأسئلة الأساسية عن تصدير الديموقراطية.

وأستطيع إثارةَ هذه النقطة بشيء من الثقة نتيجة لعدد من لقاءاتى الشخصية مع المفكرين الغربيين فى تلك الفترة، بدءًا من مدينة وليمزبيرج فى الولايات المتحدة إلى بروكسيل عاصمة بلجيكا، التى تضم عاصمة الاتحاد الأوروبى، ومن جامعة هارفارد إلى مركز الدراسات الدولية فى مدينة ديتشلى البريطانية. وقد وُضِعتُ فى عدد من هذه اللقاءات فى المكان الصعب لأنى كنتُ الصوتَ المعارض الوحيد الذى يتحدى الحكمةَ الشائعة عند الليبراليين الغربيين فى لحظة انتصارهم. ولم تكن تجربتى فريدة، فقد أكد لى عدد من أصدقائى الآسيويين تعرُّضَهم لتجارب مماثلة. ووَجْهُ التناقض هنا أن الليبرالية الغربية المحافظة زعمتْ أنها تَحتفى بالأصوات المعارضة. لكن تجربتى الشخصية توحى بأنه لم يكن من السهل مَدُّ هذا التسامح مع المعارضة ليَصل إلى التحديات للمسلمات الفكرية الرئيسة لهذه الليبرالية المحافظة.

وأقنعتنى هذه التجاربُ الشخصية بأن هناك حاجة للتعبير بشكل لا لُبس فيه عن وجهة نظر بديلة. وقد نُشِرت إجابتى الأولى عن التفاخر [الغربى] الذى أعقب الحرب الباردة فى مجلة "المصلحة الوطنية" [الأمريكى] **National Interest** فى صيف ١٩٩٢م فى مقال عنوانه "الغرب والبقية" (وأود هنا أن أسجل امتنانى لرئيس تحرير المجلة، أوين هاريس، لاقتراحه هذا العنوان اللافت للنظر).

وأتبعتُ هذه المقالة بمقالة أخرى عنوانها "اقْصد الشرقَ، أيُّها الفتى"، التى نُشرت فى مجلة "فصلية واشنطن" The Washington Quarterly فى ربيع ١٩٩٤م. وقد حققتْ سمعة غريبة تماثِل السمعةَ التى حققتْها مقالةُ "الغرب والبقية". وأخذتُ عنوانَ مقالة "اقصد الشرق، أيها الفتى" من ورقة علمية بعنوان "تطلعات عن التطور السياسى وطبيعة الإجراء الديموقراطي: حقوق الإنسان وحرية الصحافة"، التى ألقيتُها فى مؤتمر الجمعية الآسيوية عن "تطلعات آسيوية وأمريكية عن الرأسمالية والديموقراطية" فى يناير ١٩٩٣م(٢). وربما تتضمن هذه الورقة أشدَّ ما كتبتُ من نقد للمحافَظة الليبرالية. لهذا قررت إعادة نشرها بشكلها الكامل هنا.

وأتبعت مقالة "اقصد الشرق، أيها الفتى"، بمقالة "بول بوت: مفارقةُ الملاءمة الأخلاقية" ومقالة "خطورة الانحلال: ما الذى يمكن للبقية أن تُعلِّم الغرب"، وهى التى كانت تعقيبًا على مقالة صامويل هنتنجتون المشهورة "صراع الحضارات". وكنت محظوظًا بقرار هنتنجتون نشرَ مقالته فى صيف ١٩٩٣م. وقد بدا أن تعقيباتى على مقالته انتشرت بشكل يماثل فى اتساعه اتساعَ انتشار مقالته الأصلية تقريبا. ومن المهم فى عالم الكتابة والنشر أن تَقرأ وتُلاحظ.

وساعد نشرُ بعض الآسيويين لتلك المقالات التى نشرتُها فى أوائل التسعينيات بالإضافة إلى مقالات تشبهها من حيث الطبيعة فى فتح فصلٍ متواضع جديد فى التاريخ الفكرى. وأصبح هذا الفصلُ يُعرف فى المصطلحات الرائجة بـ"حوار القِيم الآسيوية".

وكَشف هذا المصطلحُ نفسُه عن انطباعٍ خاطئ فى عقول الغربيين عن الرسالة التى كانت الأصواتُ الآسيوية توجِّهها فى أوائل التسعينيات. فقد افتَرض كثيرٌ من المفكرين فى الغرب أن الذين كانوا يقارِعون الأفكارَ الغربية المعاصرة آنذاك، وهى الأفكار الخاصة بالنظرية الاجتماعية والسياسية، كانوا يَتبنَّون تفوُّقَ القيمِ الآسيوية. أما الواقع فهو أن النقطة الوحيدة التى كان أكثر الآسيويين يحاولون التعبيرَ عنها تتمثل فى الحاجة إلى ملعَب متساو [كناية عن العدل] فى الحوار الفكرى الجديد فى

التسعينيات. ونستطيع الآن، مع التقدم في النظرة التاريخية، أن نُعاود النظرَ إلى تلك السنوات لنرى أن الآسيويين لم يكونوا يحاولون إقناعَ الغرب بقبول وجهة نظرهم. فقد كان ذلك ردَّ فعلٍ منهم على محاولات الغرب الإقناعية.

وكان أحدُ الأخطاء الرئيسة لدعوة تصدير القيم الغربية عند نهاية الحرب الباردة الافتراضَ بأن نوايا الغربيين الحسنَة في عملهم ذاك يمكن أن تَقود إلى نتائج جيدة. وهذا هو السبب الذي جعلني في مقالتي عن بول بوت أستشهد بـ [الفيلسوف الألماني] ماكس فيبر في قوله: "إنه ليس صحيحاً أن الخير لا يمكن أن يَنتج إلا عن الخير وأن الشر لا ينتج إلا عن الشر، لكن العكس غالبًا ما يكون صحيحا. ومَنْ يقول هذا فهو غرٌ سياسيّا"[٣]. ويَحجب وثوقُ المفكرين الغربيين الأخلاقيُّ التعقيدَ الأخلاقي لتصدير القيم من مجتمع إلى مجتمع أو من حضارة إلى حضارة عند نهاية الحرب الباردة. لكن هذه التعقيد الأخلاقي ظلَّ مجالاً لتفكير الأجيال المبكرة من المفكرين الغربيين. وكما قال [عالم اللاهوت الأمريكي] رينولد نيبور Reinhold Niebuhr :

> **"إن القوة نفسَها التي مكَّنتنا من نَشر قوَّتنا إلى ما وراء حدود قارة [أوروبا] أسهمتْ كذلك. . . في وضْعنا في شبكة واسعة من التاريخ تَعمل فيها الإراداتُ الأخرى، التي تجرى باتجاهات خفيَّة أو معارضة لاتجاهاتنا، وهي التي تؤدى بشكل لازم إلى إعاقة أكثر رغباتنا الملحَّة أو تُعارِضها. ليس من السهل أن نحقق ما نريده، حتى حين نعتقد أننا نأخذ مقولة" سعادة البشر" على أنها هي ما نُبشِّر به".**

ومن الواضح، ونحن نقترب من نهاية التسعينيات، أنَّ حوار القيمِ الآسيوية آخذٌ في التراجع. ذلك أن الجانبين [الآسيوى والغربي] كليهما تَراجعا عن الحوار وهما يشعران بالخجل من أن كل واحد منهما قد بالَغَ في الدفاع عن قضيته. ففي الجانب الآسيوى، وبعد التعثر الضخم الذي أصيبت به عدد من الاقتصادات الشرق آسيوية، كان هناك إيحاء صادق بالأسف على التعبير بشكل عال من الثقة عن نهوض آسيا.

ومن هنا فلم تُدهشني محاولةُ كثير من أصدقائي الخلَّص لكي يثنوني عن إعادة نشر هذه المقالات عند هذا المنعطف سيئ الحظ. ذلك أن التوقيت لم يبدُ، على وجه الخصوص، ملائما .

لكني لم أقصد بهذه المقالات غاياتٍ قصيرة المدى. ذلك أن المتوقع أنه لن يمضي وقت طويل (أي "متى"، لا "إنْ") لتَصل الحضاراتُ الآسيوية إلى المستوى نفسه من التطور الذي وصلته الحضاراتُ الغربية. فيَتمثَّلُ الواقعُ الجديد المهمُّ في شرق آسيا في أنَّ التصميم الحقيقي والثقة عند العقول الآسيوية الجديدة يؤكدان الثقةَ بالمستقبل، حتى إن كان لا بد من تعثُّرهم مرة أو مرتين قبل أن يَنجحوا . فقد تعرَّضتْ كثيرٌ من العقول الآسيوية الآن لأعلى المستويات من الحضارة الغربية، في حقول العلوم والتقنية، والاقتصاد والإدارة، والفنون والآداب. وحقق أكثرها بشكل لا لبس فيه مستوياتٍ عليا من التقدم في هذه المستويات. وليس من الممكن للعقل الآسيوي أن يَخلد إلى النوم في المستقبل القريب، بعد أن استيقظ. وسوف يبدأ خطاب جديد بين الشرق والغرب حين تبدأ المجتمعات الآسيوية في التطور مجدَّدا .

وحين يَبدأ هذا الخطابُ سوف يَنظرون إلى حوار القيم الآسيوية الذي حدث في التسعينيات على أنه الجولة الأولى فقط، في خطاب سوف يستغرق قرونًا عدة. وقد كان هناك تَسليم، عند مفاصلَ عديدة من تاريخ القرون الماضية القريبة، أيْ حين جرَّب الغربُ عند عدد من لحظات نهوضه الكثيرة – إما في أوجِ ازدهار الاستعمار أو في الفترة التي تلت انتهاءَ الحرب الباردة – بأن البشَر كلهم سوف يَدخلون في نهاية الأمر في نسيج الحضارة الغربية. وقد عبَّر [الروائي البريطاني من أصول هندية] ف. س. نيبول V. S. Naipaul، بوصفه طفلاً آسيويًا للغرب، عن هذه الروح بقوة حين تحدَّث عن الحضارة الغربية على أنها هي وحدَها الحضارةُ العالمية. والواقع أنه كان يبدو طوال معظم القرون القليلة السابقة كأن أيَّ منظور آخر غير ممكن على وجه الدقة. وربما كان الإسهام الرئيس لما سمِّي بحوار القيم الآسيوية أنه لفتَ الانتباه إلى إمكانِ أنه ربما يُنتَظر من الحضارات الأخرى أن تُسهم بشكل مماثل لإسهام الحضارة الغربية

فى تطوير الجنس البشرى وتنميته. وهذا أحد الأسباب الرئيسة وراء نشر هذه المقالات. ومن أجل ضمان دقة السجلِّ التاريخى أعدتُ نشرَ هذه المقالات بشكلها الكامل. لهذا فربما يواجِه القارئ بعضَ التكرار لبعض الحجج الرئيسة المعينة.

وبما أنى وُلدتُ مواطنًا بريطانيًا فى سنغافورة وحيَّيتُ العلمَ البريطانى فى صباى فقد كنت محظوظًا بأن جرَّبت شخصيًا تيارَ التاريخ الذى أبان عن أن الأمم كلها تمر بفترات من الازدهار والتمدد. فالتاريخ لا يتوقف (ولم ينته قط). وفى عالمنا هذا الذى أَخذ فى التقارُب، حين أخذ الشرق والغرب يقتربان أحدهما من الآخر، ستتفاعل كثير من الحضارات القديمة بشكل مباشر لم يَحدث من قبل فى تاريخ الإنسان.

وسيكون من الغباء التنبؤُ بنتيجة هذا التفاعل المتقارِب للحضارات. أما وجهة نظر هنتنجتون عن صراع الحضارات فيَجب الاهتمامُ الجاد بها، مهما بدا أنها مخيفة. لكنى لا أزال مقتنعًا بصورة قاطعة، مرة أخرى، بما أننى كنت محظوظًا لأجرب فترةَ نهوض منطقتىْ آسيا والمحيط الهادى، بأن المستقبل يَكمن فى اندماج الحضارات. وهذه هى وجهة النظر التى حاولتُ تصويرَها فى محاضرة ألقيتُها فى الحلقة السنوية للأكاديمية العالمية للدراسات الاستراتيجية فى هانكوفر فى سبتمبر ١٩٩٤م، وهى التى نشرتُها معدَّلة فى مقال بعنوان "نزعة منطقة المحيط الهادى"، ونشرتها هنا.

كما نشرت، خلال الأعوام القليلة الماضية، مقالات عن موضوعات مختلفة. بعضها منشور فى هذا الكتاب. ونظرًا لاعتقادى بأن مركز الجاذبية للاقتصاد العالمى سيكون بصورة ثابتة فى منطقة آسيا والمحيط الهادى كتبتُ عددًا من المقالات عن مظاهر مختلفة فى هذه المنطقة. ومن هنا أُعيد نشرَ مقالى "اليابان الهائمة" (التى كتبتُها حين كنت فى هارفارد)، ومقالى "الإجماع الآسيوى الباسيفيكى"، ومقال "سبع مفارقات عن الأمن الآسيوى الباسيفيكى".

ونشرت مقالى الأول فى مجلة الشئون الخارجية [الأمريكية] قبل خمسة عشر عامًا عن القضية الكمبودية. وأنشرها الآن هنا بعد أن انتهى ذلك الفصل من التاريخ

الكمبودى. وقد اكتشفتُ، خلال عقدٍ من الحوار عن كمبوديا، وهى التى أصبحت استعارةً حديثة للنهايات المؤلمة خلال حكم بول بوت، نمطًا آخر غير عادى فى العقل الغربى: ذلك هو الرغبة فى الاعتقاد بأن هناك حلولاً جذرية ثنائية للقضايا الأخلاقية المعقدة. لهذا كتبت مقالى "بول بوت: مفارقة الملاءمة الأخلاقية"، بوصفه جوابًا عن هذا النمط.

كما أننى كنت دارسًا لجنوب شرقى آسيا. وكان من معجزات التاريخ أن هذه المنطقة (التى تحوى تنوعًا كبيرًا فى الأعراق، واللغات، والأديان، والثقافات، ...إلخ، يفوق التنوع الموجود فى منطقة البلقان فى أوروبا) تَنهض لتَكون أكثر مناطق الأرض تميزًا بالسلام والازدهار. ولم تُفهم هذه المعجزة الحديثة إلا قليلا. ومن أجل تفسير هذه المسألة لليابانيين كتبتُ مقالاً بعنوان ""سِحْر" دول منظمة آسيان"، وهى التى نُشرت فى *المجلة الرسمية لوزارة الخارجية اليابانية*.

وبما أننى مواطن سنغافورى لن يكون هذا الكتاب كاملاً إن لم أضمِّنه مقالاً عن الوطن الذى أنتمى إليه. وكنت محظوظًا أن أكون مواطنًا لبلد يتصف بأنه من أكثر الأقطار النامية فى العالم نجاحا. وعلى الرغم من نجاح سنغافورة فإنها كانت أحيانًا عرضةً لسوء الحظ المتمثل فى التناول غير المنصِف لها فى الصحافة العالمية التى لا تعترف بما يكفى بالإنجازات المتميزة التى حققتها هذه الدولة فى مجالات النهضة الاقتصادية والاجتماعية. لذلك كنت سعيداً أن أكتب مقالاً قصيراً عن التجربة التنموية السنغافورية، حين طَلب ذلك منى برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وفى الختام، وتماشيًا مع روح كثير من هذه المقالات، قررت أن أنهى هذه المقدمة بنغمة مثيرة وذلك بإعادة نشر "الوصايا العشر للأقطار النامية فى التسعينيات". وكنت كتبت هذه الوصايا العشر لإلقائها فى مؤتمر عن التنمية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لكنها نُشرت وأعيد نشرها بالإنجليزية والفرنسية والألمانية. وقد تعلمت أن الاختصار أمر يُقدره الجميع دائما. لذلك سوف أنهى مقدمتى هنا وأدع المقالات تحكى ما بقى من القصة.

الهوامش

(١) انظر:

Fareed Zakaria, "The Rise of Illiberal Democracy", Foreign Affairs, Nov./ Dec., 1997.

(٢) كان جيمس فالوز زميلى على المنصة فى هذه الندوة وربما كان من العدل، أخذا من رد فعله، أن أقول إنه انزعج كثيراً من هذا المقال.

(٣) انظر:

Max Weber. Politics as a Vacation. Philadelphia, Fortress Press, 1065.

"السياسة بوصفها مهنة".

هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟

عُقد المؤتمرُ الدولى السابع لـ "التفكير" فى سنغافورة فى يونيو ١٩٩٧م. وكان منظمو المؤتمر بحاجة إلى بعض المتحدثين الآسيويين. وحين طُلب منى أن أتحدث إلى المؤتمر نشأ فى ذهنى مباشرةً سؤالٌ محدَّد، هو: "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا كالآخرين؟" وقد اكتشفتُ حينها أن هذه القضية معقَّدة. وتمثِّل هذه المحاضرة أولى محاولاتى للإجابة عن السؤال. وهدفها الأول أن أبدأ حواراً بين العقول الآسيوية. لكن ربما يودُّ الناسُ فى القارات الأخرى أن يَسألوا أسئلةً مماثلة، نحو: "هل يستطيع الأوروبيون أن يفكروا؟"، أو "هل يستطيع الأمريكيون أن يفكروا؟". وهذا المقال نسخة منقَّحة لهذه المحاضرة، وكانتْ قد نشرتْ على شكل مقال فى مجلة "المصلحة الوطنية" National Interest [الأمريكية] فى صيف ١٩٩٨م.

وتتمثل خيبة أملى الرئيسة بخصوص هذا المقال فى أنه لم يُثِرْ نقاشًا بين الآسيويين يكون موضوعُه التساؤلَ عن كيف تأخَّرت مجتمعاتُهم وحضاراتهم قرونًا عدة وراء الحضارات الغربية، ولماذا. وهناك كثير من التفسيرات المكنة. أما ما أعتقده فهو أن الوقت لمثل هذا النقاش لم يَحن بعد. فمعظم المجتمعات الآسيوية (باستثناء اليابان و"النمور الأربعة" [كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج وكونج، وسنغافورة] لم تحقِّق بعدُ مستوياتٍ مُرْضية من التطور. وحين تَصل إلى تلك المستويات فلا بد لهذا السؤال أن يُثار.

وقد أدهشتنى، مع ذلك، ردودُ الفعل الغربية على عنوان المقال. وربما كان سبب ذلك أن السؤال غير ملائم سياسيًا. لكنْ ألا يكون ذلك نتيجةً لاحتمال أن بعض الغربيين يفضِّلون ألا يَسأل الآسيويون أنفسَهم أسئلةً أساسية عن أنفسهم وعن

مستقبلهم؟ ذلك أنهم لو فَعلوا لكان من الممكن أن يحقِّق بعضُهم في نهاية الأمر نجاحًا مماثلاً لنجاح المجتمعات الغربية.

وربما يَنظر معظمُ المفكرين الغربيين إلى أيِّ إيحاء بأن بعض الغربيين ربما يفضِّلون أن تبقى المجتمعات الآسيوية متخلفةً أنه غير صحيح. لكن المفكرين الآسيويين ربما لن يُنكروه. ويوحى هذا الاختلاف بين الشرق والغرب بأنه لا تزال هناك فجوةٌ فكرية عميقة في العالم وهي التي تنتظر من يُجسِّرها.

هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟ ومن البيِّن أن هذا سؤال حساس. ويمكن لنا أن نَتخيل، في هذا العصر الذي نعيش فيه ويُحرَص فيه على الملاءمة السياسية، مدى الضجة التي ستنشأ إن ذهبنا إلى أوروبا أو إلى إفريقيا وسألنا السؤالَ: "هل يستطيع الأوروبيون أن يفكروا؟"، أو: "هل يستطيع الإفريقيون أن يفكروا؟". ومن هنا يجب أن تَكون آسيويًا لتَسأل السؤالَ: "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟".

ونظرًا لحساسية السؤال دعني أفسِّر الأسبابَ التي تجعلني أُثيره والسياقَ الذي أثيره من خلاله. فأولاً: إن كان يَلزمك أن تسأل سؤالاً أساسيًا يمكِن أن يحدِّد مستقبلَ العالَم فسيكون ذلك السؤال هو: "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟". لقد بلغ عدد الآسيويين في سنة ١٩٩٦م ثلاثة بلايين وخمسمائة مليون نسمة من بين أكثر من خمسة بلايين هم سكان كوكب الأرض (أو ٧٠٪ من سكان كوكب الأرض). وتشير التوقعاتُ المحافظة إلى أن عدد الآسيويين سوف يتزايد إلى خمسة بلايين وسبعمائة مليون من مجموع سكان الأرض الذين سيصلون إلى تسعة بلايين وثمانمائة وسبعين مليون نسمة، فيما سيبقى عدد سكان أمريكا الشمالية وأوروبا مستقرًا تقريبًا عند ثلاثمائة وأربعة وسبعين مليونًا في أمريكا وسبعمائة وواحد وعشرين مليونًا في أوروبا. ومن الواضح أن أوروبا أسهمت، في القرون القليلة الماضية، ثم أمريكا بعد ذلك، بنصيب أكبر من العبء العالمي لتقدُّم الحضارة الإنسانية. فهل يمكن أن يكون من العدل في سنة ٢٠٥٠م، حين يمثِّل الأوروبيون وسكانُ أمريكا الشمالية عُشْرَ سكان العالم بدلاً من سدسهم، أن تتوقع نسبةُ تسعين بالمائة من البَشَر أن تَستمر هذه

العشرة بالمائة فى تحمُّل هذا العبء؟ بل، هل يمكن لبقية العالم أن يظل مستنداً إلى أكتاف الغرب؟ وهل يستطيع الآسيويون الذين سيضاعِفون عددَهم فى الخمسين سنة القادمة أن يتحملوا قسطًا عادلاً من هذا العبء؟

ثانيا: أنا لا أسأل هذا السؤال عن أفراد الآسيويين بمعايير القدرات الفكرية المحدودة. فمن الواضح أن الآسيويين يستطيعون معرفةَ أنظمةِ الهجاء، وأنَّ حاصل اثنين زائد اثنين يساوى أربعة، وأن يلعبوا الشطرنج. ومع ذلك فقد كان هناك، عبر التاريخ، أمثلةٌ من المجتمعات أنتجت أفراداً عباقرة ومع ذلك عانت قدراً كبيراً من الحُزْن بمجموعها. والمثال الكلاسيكى هو المجتمع اليهودى. فقد أسهم اليهود، نسبةً إلى عددهم، بأكثر من نسبة عددهم من العقول العبقرية، من آينشتاين إلى فيتجنشتاين [الفيلسوف وعالم اللغة المشهور]، ومن ديزرائيلى [رئيس وزراء بريطانيا الأسبق] إلى كيسينجر [وزير الخارجية الأمريكى الأسبق] ، وهم يتفوقون فى ذلك على أى مجتمع آخر. ومع ذلك فقد عانَوا بوصفهم مجتمعًا معاناة كبرى، خاصة فى القرن الماضى تقريبا. وأود أن أؤكد أنى لا أتحدث عن تفوق إسرائيل فى الوقت الراهن. لكنى أتحدث عن الفترة ما بين سنة ١٣٥م، حين أُرغم اليهود على الخروج من فلسطين، إلى ١٩٤٨م، حين أنشئت إسرائيل. فهل ستتعرض المجتمعاتُ الآسيوية لمصير مماثل، أو هل سيستطيع الآسيويون التفكير بصورة جيدة ليضمنوا لأنفسهم مستقبلاً أفضل؟

ثالثا: لا يقاس الزمن الذى أثير خلاله هذا السؤال بالأيام أو الأسابيع أو الأشهر أو السنين، ولا بالعقود كذلك. فأنا أنظر إلى السؤال بمقياس القرون، خاصة أننا على بعد سنتين من الألفية الجديدة طُبع الكتاب لأول مرة فى ١٩٩٨م. ومن الممكن المحاجَّة بأن المسار المستقبلى للتاريخ العالمى فى القرون القليلة القادمة، كما سأفسر ذلك فيما يأتى، سيعتمد على كيف تفكر المجتمعات الآسيوية وكيف تتصرف.

دعنا نعُد إلى السؤال: "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟". وإذا ما صيغ ليتماثل مع امتحانٍ على هيئة الاختيارات المتعددة فستكون هناك ثلاث إجابات ممكنة

عن السؤال، وهي: "نعم"، و"لا"، و"ربما". وقبل أن نقرر أية إجابة سنختار، دعني أوضح الأسباب التي تدعو إلى اختيار كل واحد منها.

لا، لا يستطيعون التفكير:

سأبدأ بالأسباب التي تدعو إلى الإجابة بـ "لا"، وإن لم يكن ذلك إلا لأبيِّن خطأ أيِّ ناقد يمكن أن يَقترح أن السؤال نفسه تافه بشكل واضح. إن بإمكاننا، إذا نظرنا إلى السجل التاريخي للألف سنة الماضية، أن نبرهن على أن الآسيويين - أي المجتمعات الآسيوية - لا يستطيعون أن يفكروا.

دعنا ننظر أين كان الآسيويون قبل ألف سنة، ولنقل في سنة ٩٩٧م. فقد تفوق الصينيون والعرب (أي الحضارتين الكونفوشية والإسلامية) حينذاك في العلوم والتقنية، والطب والفلك. إذ استعار العربُ النظامَ العَشْري والأعداد من صِفر إلى تسعة من الهند، ثم تعلموا صناعة الورق من الصينيين. وأُسِّست أولُ جامعة في العالم في القاهرة قبل أكثر من ألف سنة تقريبا [جامعة الأزهر]، وذلك في سنة ٩٧١م. وفي مقابل ذلك، كانت أوروبا حينذاك لا تزال تعيش فيما وُصف بـ "العصور الوسطى"، وهي الفترة التي بَدأت بانهيار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي. وكما وصف ذلك ويل ديورانت في كتابه "عصر الإيمان" The Age of Faith:

> **"كانت أوروبا في القرن السادس الميلادي فوضى من الحروب المتبادلة، والتفكك، والانتكاس إلى البربرية. وقد احتُفظ بمعظم الثقافة الكلاسيكية، في أغلب هذه الفترة، على شكل مجمَّد ومَخفيّ في عدد قليل من الأديرة وعند عدد قليل من الأسَر. لكن الأسس المادية والنفسية للنظام الاجتماعي كانت على درجة عالية من الاضطراب مما احتاج إلى قرون عدة لإصلاحها. وتلاشى حبُّ الآداب والإخلاص للفن واتحاد الثقافة ووحدتها**

والتلاقح بين العقول التى تستطيع التواصل أمام ضراوة الحرب، ومصاعب التنقل واقتصادات الفقر وازدهار العامّيات واختفاء اللغة اللاتينية من الشرق والثقافة اليونانية من الغرب"[1].

وفى مقابل هذا المشهد كان من الغباء البيِّن أن نتوقع فى ذلك الوقت أنه فى الألفية الثانية سوف تتقهقر الحضارات الصينية والهندية والإسلامية إلى مؤخرة التاريخ فيما ستنهض أوروبا لتصبح الحضارةَ الأولى التى ستهيمن على العالم كله. لكن هذا، بالطبع، ما حدث.

ولم يَحدث هذا التقهقر فجأة. ذلك أن الحضارات المتقدمة فى آسيا، حتى القرن السادس عشر، ظلت، على الرغم من فقدها لتفوُّقها، متساوية مع الحضارات فى أوروبا. ولم يكن هناك ما يشير بدقة إلى أن أوروبا ستقفز إلى الأمام هذه القفزة الواسعة. ولم يكن الضعف النِّسبى لأوروبا، فى ذلك الوقت، أكثرَ وضوحًا من قوَّتها. ولم تكن أكثرَ أجزاء العالم خصوبة، ولا كانت كثيرةَ السكان بشكل لافت للنظر وهذان هما المعياران المهمَّان فى معايير ذلك الوقت، حين كانت الأرض مصدرَ معظم الثروة، وكانت عضلات الإنسان والحيوان مصدرَ الطاقة. ولم تُبِن أوروبا عن مزايا واضحة فى حقول الثقافة والرياضيات أو الهندسة أو البحرية أو التقنيات الأخرى. وكانت كذلك قارةً مفتَّتة بشكل عميق، وتتكون من خليط من الممالك والإمارات والدول التى تتكون من مدن. وأبعد من ذلك كانت أوروبا، عند نهاية القرن الخامس عشر، تخوض حربًا دموية مع الإمبراطورية العثمانية التى كانت آخذة فى التوسع نحو أبواب ڤيينا، من غير مقاومة كما يبدو. وكان هذا التهديد شديداً حتى أن الأمراء الألمان الذين كانوا يَبعدون مئات الكيلومترات عن خطوط المواجهة صاروا يبادرون إلى إرسال "الإتاوات التركية" – Turkenverehrung – إلى ميناء إسطنبول.

وبَدت الثقافاتُ الآسيوية، من جهة أخرى، فى حالة من التقدم والثروة فى القرن الخامس عشر. وكانت الصين، مثلاً، متطورة إلى حد عالٍ وتتمتع بثقافة حيوية. وكان

يدير إدارتَها الموحَّدة والتراتبية موظفون كونفوشيون على درجة عالية من التعليم أسهموا فى تميُّز المجتمع الصينى بالتماسك والتعقيد اللذين لم يكن لهما مثيل. وكانت التقنية الصينية على درجة عالية من القوة والكثرة. وكانت الطباعة من النوع المتحرِّك قد ظهرت فى القرن الحادى عشر. وساعدت العملةُ الورقية فى الإسراع بتبادل التجارة وفى نمو الأسواق. وأعطت صناعةُ حديد الجارجنتوان فى الصين، بالإضافة إلى اختراع البارود، الصينَ مزيداً من القوة العسكرية الهائلة.

ومع ذلك، وبالدرجة نفسها من الدهشة، كانت أوروبا هى التى قفزت إلى الموقع المتقدم. فقد حدث شىء قريب جداً من السِّحر للعقول الأوروبية، وتُبع ذلك بموجة تتلوها موجة أخرى من التقدم والترقى فى الحضارات، من عصر النهضة إلى عصر التنوير، ومن الثورة العلمية إلى الثورة الصناعية. ففى الوقت الذى كانت المجتمعات الآسيوية فيه تنحلُّ إلى مستويات من التخلف والجمود كانت المجتمعات الأوروبية، التى أنهضتْها الأشكالُ الجديدة من التنظيم الاقتصادى والحيوية العسكرية التقنية والاندماجُ السياسى داخل القارة ككل (إن لم يكن داخل الأقطار المعينة كلها)، والبداياتُ غير المتساوية للحرية الفكرية، وعلى وجه أخص فى إيطاليا وبريطانيا وهولندا، تُنتِج ما يمكن أن يسمى أحياناً بـ"المعجزة الأوروبية"، لو كان هناك حضارة أعلى تلاحِظ وتحدِّد ذلك الحدث. ولأن هذا المزيج من المكوِّنات النقدية لم يوجد فى أى مجتمع آسيوى فقد بدا أنها ظلت تراوح فى مكانها فيما كانت أوروبا تتقدم لتتصدر المسرح العالمى. وأدى الاستعمار، الذى بدأ فى القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر، إلى تعزيز سيطرة أوروبا.

ولمجيئى من سنغافورة التى يبلغ سكانها ثلاثة ملايين فإن ما يقود إلى الاستغراب العظيم أن تستطيع دولة كالبرتغال، التى لا يزيد سكانُها كذلك عن ملايين قليلة، انتزاع مناطقَ مثل غوا وماكاو ومالقا من حضارات أقدم منها وأكبر. إنها جرأة مدهشة. لكنَّ الأكثر إثارة للدهشة أن يَحدث هذا فى القرن الخامس عشر. وقد تُبع

المستعمرون البرتغاليون بالمستعمرين الإسبان والهولنديين والفرنسيين ثم البريطانيين. وكانت المجتمعات الآسيوية، خلال تلك الفترة، ولثلاثة قرون أو تزيد، تمارس الخضوعَ وتَسمح لنفسها بأن تَسبقها وتستعمرها مجتمعاتُ أصغر منها.

وأكثر الأشياء إيلاماً أنَّ ما حدث لآسيا لم يكن الاستعمارَ المادى بل الاستعمار العقلى. فقد بدأ كثير من الآسيويين (ويشمل ذلك، كما أخشى، كثير من أسلافى فى جنوب شرقى آسيا) يعتقدون أن الآسيويين كانوا مخلوقات أدنى عند الأوروبيين. وهذا وحده ما يمكن أن يفسِّر كيف أمكن لآلاف قليلة من البريطانيين أن يتحكموا فى عدد كبير من الملايين من الناس فى جنوب شرقى آسيا. وإذا ما سُمح لى بأن أُضيف نقطةً تثير الخلاف هنا فسأضيف أن هذا الاستعمار العقلى لم يُقتلَع بصورة نهائية فى آسيا، وأن كثيراً من المجتمعات الآسيوية لاتزال تكافح من أجل الانفكاك منه.

إنه غريب حقًّا إلى الوقت الحاضر، أى فى الوقت الذى نقف فيه على مشارف القرن الحادى والعشرين، بعد ٥٠٠ عام من وصول أول المستعمرين البرتغاليين إلى آسيا، أن يصل مجتمع آسيوى واحد - وأكرِّر، واحد - فقط، بمعنى متكامل، إلى مستوى التطور السائد فى أوروبا وشمال أمريكا اليوم. فقد كان العقل اليابانى هو الأول فى الاستيقاظ فى آسيا، بدءاً بحركة الإصلاح خلال فترة "الميجى" فى ستينيات القرن التاسع عشر. وكانت اليابان الأولى التى يُنظر إليها على أنها متطورة وتُقبَل تقريبًا على أنها مساوية فى سنة ١٩٠٢، حين وقَّعت الحلف الإنجليزى اليابانى.

فإذا كان العقل الآسيوى يفكِّر فلماذا كان باستطاعة مجتمع آسيوى واحد فقط أن يَلحق بالغرب؟ وقد أنهيتُ مرافعتى عن الإجابة بالنفى عن سؤالى. والآن يمكن للذين يرغبون منكم أن يختاروا الإجابة "لا" عن السؤال: "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟" أن يفعلوا ذلك.

نعم إنهم يستطيعون:

دعني أحاول الآن عرضَ الحجج عن الأسباب التى تدعو إلى أن تكون الإجابة بـ"نعم" عن السؤال: "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟".

والسبب الأول، والأوضح، هو الفعالية الاقتصادية الممتازة لمجتمعات شرقى آسيا فى العقود القليلة الماضية. فقد أطلق النجاحُ اليابانى الآن، وإن لم يُقلَّد بصورة كاملة فى بقية آسيا، موجاتٍ أحدثت بعضَ النتائج الممكنة (مع عدم إغفال المشكلات الحالية) لتصير تياراً من الموجات. فقد تُبع النجاح اليابانى أولاً بظهور "النمور الأربعة" أى كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة. لكن نجاح هذه النمور الأربعة أقنع الأقطارَ الأخرى فى جنوب شرقى آسيا، خاصة إندونيسيا، وماليزيا، وتايلاندا، بأنها يمكن أن تعمل الشيء نفسه. وتَبعتْها الصينُ مؤخراً التى يُتوقع لها أن تَسبق الولايات المتحدة لتصير أوسعَ اقتصاد عالمى فى ٢٠٢٠م. والمدهش هو وتيرة التطور الاقتصادى [للدول الآسيوية] فقد أخذت بريطانيا ٥٨ سنة (منذ ١٧٩٠م)، واستغرقت أمريكا ٤٧ سنة (منذ ١٨٣٩م)، واليابان ٣٣ سنة (منذ ١٨٨٠م)، لتضاعف ناتجَها الاقتصادى. أما من جهة أخرى فقد استغرقت إندونيسيا ١٧ سنة، وكوريا الجنوبية ١١ سنة، والصين ١٠ سنوات، لتنجز المهمةَ نفسها. ونمت معجزات اقتصادات جنوب شرق آسيويا، بمجموعها، بسرعة أكبر وأكثر اطراداً من أية مجموعة من الاقتصادات فى العالم من الستينيات إلى التسعينيات [من القرن العشرين] وأنجزتْ متوسطَ نموٍّ سنوى بنسبة ٥،٥ بالمائة من حيث نمو الدخل الحقيقى للفرد، متفوقةً بهذا على أيِّ اقتصاد فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء بل وفى اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD، التى حققت متوسط ٥،٢ فى المائة من النمو فقط خلال تلك الفترة.

ولا يمكن أن تَحصُل على درجات طيبة فى الامتحان عن طريق الحظ. إذ يتطلب ذلك الذكاءَ والعمل الجاد. ولا يمكنك، بالمثْل، الحصول على إنجاز اقتصادى جيد،

خاصة على المستوى الذى رأيناه فى آسيا، عن طريق الحظ. إن هذا الإنجاز يعكس ذكاءً وعملاً جاداً . ومن المهم أن نؤكد هنا أنَّ تَسارُع النمو الاقتصادى المفاجئ الذى رأيناه فى آسيا ومستواه غيرُ مسبوقين فى تاريخ الإنسان. وقد صوَّر هذه الحقيقة بصورة دقيقة كبير الاقتصاديين فى البنك الدولى، جوزيف ستيجليتز **Joseph Stiglitz** [الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد]، فى مقاله الذى نشرته صحيفة "وول ستريت الآسيوية" **Asian Wall Street Journal** :

> **إن "المعجزة" الشرق آسيوية حقيقةٌ. فقد كان التحول الاقتصادى فى شرق آسيا واحداً من أكثر الإنجازات المدهشة فى التاريخ. وقد بَرهنتْ على هذا التحول الفجائى المتسارِع فى حاصل الإنتاج المحلى الذى صاحبها المستوياتُ العليا للمعيشة لمئات الملايين من الآسيويين، ويشمل ذلك المستويات المرتفعة لمتوسط الأعمار، وتحسُّن مستوياتِ الصحة والتعليم، بالإضافة إلى استنقاذ ملايين آخرين أنفسَهم من الفقر، وهم الآن يعيشون حياة أكثر تفاؤلا. وهذه الإنجازات حقيقية، وسوف تكون أكثر دواماً من التقلُّبات الحالية"(٢).**

ومما عزَّز ثقة الشرق آسيويين بصورة أبعد تلك الدراسات الكثيرة التى أبانت عن إنجازات الشرق آسيويين الأكاديمية اللافتة للنظر، فى الجامعات الغربية الرائدة والجامعات الآسيوية على السواء. فكثير من الطلاب المتفوقين الذين يتخرجون من الجامعات الأمريكية الآن هم من أصول آسيوية. ويمثل التميز التعليمى أحد أهم المتطلبات الأساسية للثقة الثقافية. وبصورة أكثر جرأة فالآسيويون مغتبطون بأن يَصحوا على هذا التحقق الجديد الذى يبرهن على أن عقولهم ليست قاصرة. ولا يستطيع أكثر الغربيين تقدير هذا التغير لأنهم لا يستطيعون أبداً أن يشعروا بصورة مباشرة بحسٍّ النقص الذى مر به كثير من الآسيويين حتى الفترة الأخيرة.

والسبب الثانى الذى يَحملنا على الإجابة بـ"نعم" عن السؤال: "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟" هو التحولُ المهم الذى يَجرى فى كثير من الأدمغة الآسيوية. فقد اعتقد الآسيويون، لقرون، أن الطريق الأوحد للتقدم يمر عبر الغرب. وقد لخص يوكيتشى فوكوزاوا Yukichi Fukuzawa، وهو أحد قادة الإصلاح فى فترة الميجى، هذا التوجهَ حين قال فى أواخر القرن التاسع عشر إنه يجب على اليابان لكى تتقدم أن تتعلم من الغرب. ويشاركه فى هذا التوجه الأساسىّ قادةُ التحديث فى آسيا، سواء أكانوا الزعيم الصينى قبل الثورة الشيوعية سن يات سن أو جواهر لال نهرو. ويتمثل التحولُ العقلى الذى يَحدث للعقول الآسيوية اليوم فى أنهم لم يعودوا يؤمنون بأن الطريق الأوحد للتقدم يكمن فى استنساخ الغرب؛ فهم يعتقدون الآن أنه يمكن أن يُوجدوا حلولَهم الخاصة بهم.

ويتخذ هذا التحول فى العقول الآسيوية مسارَه ببطء وبطريقة غير ملموسة. وكانت المجتمعات الغربية، إلى عقود قليلة ماضية، تصوِّت متفاخرة كما تصوِّت الديكةُ على "العلالى": فتَزعم أنها أمثلةٌ حية للأشكال الأكثر تقدمًا للمجتمعات الإنسانية – فهى غنية اقتصاديًا، ومستقرة سياسيًا، وهى فوق ذلك كله، توفِّر بيئاتٍ ظلت تقدِّم أفضلَ الظروف لمواطنيها لأن يَنْموا ويَغتَنوا بوصفهم أفرادا. وليست هذه المجتمعات كاملة، لكنها كانت بوضوح أفضل، بأى معنى للكلمة، من أى مجتمع خارجي. وكان من الغباء، إلى فترة ماضية قريبة، بل من غير المتصوَّر، لأى مفكر آسيوى أن يَقترح "أنَّ هذا ربما لا يكون المسارَ الذى نريد أن نسلكه". أما اليوم فهذا ما يفكر به أكثر الآسيويين، بصورة سرِّية إن لم يكن علانية.

ومع ذلك، وبصورة عامة، فلا جدال فى أن المجتمعات الغربية تظل أكثر نجاحًا من نظيراتها فى شرق آسيا. وهى تحافظ على حقول التميز فى مجالات لا يقترب أىُّ مجتمع آخر من مستواها، كما فى جامعاتها ومراكز الأبحاث فيها، وفى المجالات الثقافية على وجه التأكيد. فلا تقارب أيةُ فرقة موسيقية آسيوية فى العزف مستوى أية فرقة غربية، ذلك مع أن عالَم الموسيقى فى الغرب ازداد غنى بانضمام كثير من

الموسيقيين الآسيويين المتميزين إليه. لكن الآسيويين تَروِّعهم مستوياتُ المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى حاقت بكثير من المجتمعات الغربية. فقد ابتُليت المجتمعاتُ، فى أمريكا الشمالية، بانهيار الأسرة بوصفها مؤسسة، وبطاعون إدمان المخدرات وما يصحبه، ويشمل ذلك الجرائم، واستمرار وجود الأحياء الفقيرة المغلقة والانطباع بأن هناك انحدارًا فى المُثل الأخلاقية. وتَشهد بذلك الإحصاءاتُ التى توفِّرها الحكومة الأمريكية التى تعكس التوجهاتِ المجتمعية خلال الفترة من الستينيات إلى التسعينيات الميلادية. فقد زادت نسبة جرائم العنف أربع مرات خلال ثلاثين سنة، وزادت نسبة الأُسَر ذات الأب الواحد أو الأم الواحدة ثلاثة أضعاف تقريبا، وزاد عدد السجناء فى السجون الاتحادية أو سجون الولايات أربع مرات. كما يُدهَش الآسيويون بإدمان الأوروبيين لشبكات الضمان الاجتماعى على الرغم من أن الواضح أن هذه الشبكات تعرقل مجتمعاتِهم وأوجدت جوًا من الكآبة عن مستقبل التطلعات الاقتصادية على المدى الطويل. وقد كانوا، فى العقود الماضية، يَحسُدون تلك المجتمعات على المستويات العليا للحياة والنوعية الأفضل لها. أما اليوم، فمع أن المستويات العليا للحياة بقيت على ما هى عليه فى الغرب، فإن الآسيويين لم يعودوا يتخذون هذه المجتمعات قدوة حسنة. ذلك أنهم بدأوا يعتقدون أنهم يستطيعون أن يجرِّبوا طرقًا مختلفة.

وربما تساعِد استعارةٌ بسيطة فى إيضاح ما يمكن أن تراه العقولُ الغربية لو اطَّلعت على العقول الآسيوية. فقد أجمعتْ معظمُ هذه العقول، إلى وقتٍ قريب، على المسلَّمة العامة التى تقول إن طريق التطور للمجتمعات كلها تلتقى فى الهضبة التى تحتلها الآن أكثرُ المجتمعات الغربية. ومن هنا فستنتهى المجتمعاتُ كلُّها، مع بعض الاختلافات، إلى تأسيس مجتمعاتٍ ليبرالية ديموقراطية، مؤكِّدةً على الحريات الفردية، فيما هى ترتقى السلمَ الاقتصادى الاجتماعى. ولا يزال من الممكن للآسيويين اليوم أن يروا هضبةَ الرَّفْض التى تحتلها معظمُ المجتمعات الغربية، لكنهم يمكن أن

يَروا كذلك، فيما وراء هذه الهضبة، مرتفعاتٍ بديلة يمكن لهم أن يأخذوا مجتمعاتِهم إليها . وبدلاً من أن يروا هذه الهضبة بوصفها المآلَ الطبيعي يَطمحون الآن إلى اجتنابها (لأنهم لا يودُّون أن يصابوا ببعض العلل الاجتماعية والثقافية التى أصيبت بها المجتمعات الغربية) وأن يَصلوا إلى مرتفعات بديلة وراء هذه الهضبة. ولم يطرأ هذا الأفقُ العقلى أبداً على العقول الآسيوية إلا مؤخَّرا . وهو يُبِين عن ثقة جديدة عند الآسيويين بأنفسهم.

والسبب الثالث لاحتمال أنَّ الإجابة ربما تكون "نعم" عن السؤال: "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟" أن الفترة الحاضرة ليست الفترةَ الوحيدة التى يَبدأ العقل الآسيوى فيها بالنهوض. ففيما ينتشل عددٌ متزايد من الآسيويين أنفسَهم من مستويات البقاء على الحياة، فإنهم يمتلكون الحرية الاقتصادية التى تمكِّنهم من التفكير والتأمل، وأن يَكتشفوا من جديد تراثَهم الثقافى. وهناك وعى متنامٍ بأن مجتمعاتهم، مثلها مثل المجتمعات فى الغرب، تمتلك تراثًا اجتماعيًا وثقافيًا وفلسفيًا غنيًا يمكن لهم إحياؤه واستخدامه من أجل تطوير مجتمعاتهم الحديثة المتقدمة. وقد اعترف العلماء الغربيون بغنى الحضارتين الهندية والصينية وعمقهما، إن اقتصرنا على ذكر هاتين فقط. بل إن الجهود العلمية الغربية وعملَها الدءوب، خلال القرون القليلة الماضية، هى التى حافظت على ثمار الحضارات الآسيوية، مثلما حافظ العرب على الحضارتين اليونانية والرومانية فى العصور المظلمة لأوروبا ونقلوهما . فقد حافظت المتاحفُ والجامعاتُ فى الغرب، فى الوقت الذى انحطَّت فيه الحضاراتُ الآسيوية، مثلاً، بل وقدَّرت، أفضلَ ما أنتجه الفن والثقافة الآسيويان. وكلما غاص الآسيويون بشكل أعمق فى تراثهم الثقافى فإنهم يَجدون عقولَهم تنمو. فللمرة الأولى، منذ قرون، بدأ عصرُ نهضةٍ آسيوى يشقُّ مجراه. ويرى زوار المدن الآسيوية الآن – من طهران إلى كالكتا، ومن بومباى إلى شينغهاى، ومن سنغافورة إلى هونج كونج – الثقةَ المكتشفة حديثًا بالإضافة إلى الاهتمام بالتراث اللغوى والثقافى. وفيما ينمو اقتصاد المجتمعات الآسيوية، وفى الوقت الذى يتوفر لها مزيدٌ من الدخل الزائد، ينفق الآسيويون هذا

الدخلَ بشكل متزايد على إحياء الرقص أو المسرح. وما نشهده اليوم ليس إلا البدايات الأولية لإعادة اكتشافٍ ثقافية. والفخر الذى يَشعر به الآسيويون عن ثقافتهم واضح ومتميز.

وباختصار، فالآسيويون الذين يَرغبون فى الاستعجال للإجابة بـ"نعم" عن السؤال لديهم ما يسوِّغ اختيارَهم. لكن قبل أن نَفعل ذلك، نود أن ننصحهم بأن يتوقفوا ويتأملوا فى الأسباب التى تجعل الإجابةَ "ربما" قبل أن يصلوا إلى قرار نهائى.

الإجابة بـ ربما:

على الرغم من المصاعب التى نشأت عن الأزمة المالية فى أواخر ١٩٩٧م فإن معظم الآسيويين استمروا فى التفاؤل بمستقبلهم. ومثل هذا التفاؤل صحيٌّ. ومع ذلك فربما يكون مفيداً للآسيويين أن يتعلموا درساً تاريخياً صغيراً من تجربة الأوروبيين قبل قرن تماما، حين كانت أوروبا على درجة متناهية من التفاؤل. ويصف زبيجنيو بريجينسكى "مستشار الأمن القومى الأمريكى فى عهد الرئيس كارتر" فى كتابه "خارج السيطرة" out of control كيف كان العالم يبدو آنذاك:

> **"وُلد القرن العشرون فى روح من الأمل. فقد انبلج فجرُه فى حال من الهدوء. إذ كانت القوى الرئيسة تتمتع، بشكل عام، بفترات طويلة تقريبيًّا من السلام. . . وكانت الروح المسيطرة فى العواصم الكبرى فى الأول من يناير ١٩٠٠ تتميز بالتفاؤل عامة. وكانت بنية القوى العالمية تبدو مستقرة. فقد بدت الإمبراطوريات الموجودة تتمتع بمزيد من التنوير والأمن كذلك"(٣).**

لكن القرن العشرين، على الرغم من ذلك الأمل العظيم، أصبح على ما يقول بريجينسكى:

"أكثر قرن مرَّ على البشرية دمويةً وكراهية، وهو قرن اتصف بالسياسة المجنونة والقتل الوحشى. وقد مُؤسِست القسوةُ إلى درجة غير مسبوقة، ونُظِّم الإفناء على أسس إنتاجية عامة. وكان التناظر بين الإمكان العلمى من أجل الخير والأبلَسة السياسية التى أُطلقت من عقالها مفزِعًا للغاية. ولم يَعرف التاريخ تلك الدرجة من شيوع القتل واستمراره على مستوى العالم قط، ولم يَهلك مثلُ ذلك العدد الكبير من الناس قتلى، ولم يكن إفناء الناس من قبل على مثل هذه الدرجة من الجهود الحثيثة نيابة عن مثل هذه الأهداف المتكبِّرة غير العقلانية قط"[٤] .

ويجب أن يكون أحدُ أكثر الأسئلة أهميةً أن يَسأل الآسيوىُّ نفسَه اليوم سؤالاً بسيطًا، هو: كيف تكون كثير من المجتمعات الآسيوية، باستثناء اليابان (التى صارت عضوًا مقبولاً فى النادى الغربى)، واثقةً تمامًا من أنه يمكن أن تَنجح وأن تَفعل ذلك أيضًا بمعنى كُلِى مشابِه للمجتمعات المتقدمة فى شمال أمريكا وغربى أوروبا؟ فإذا كانت الإجابة عن هذا السؤال أنه لا أحد منها، بل حتى إن كانت قلةً من تلك المجتمعات، فالبرهان على الإجابة بـ"ربما" يصبح أقوى.

ولا يزال هناك تحديات عظمى كثيرة يجب على المجتمعات الآسيوية أن تتغلب عليها قبل أن تستطيع الوصول إلى مستوى كلىٍّ للإنجاز الذى تمتعت به المجتمعات الغربية. والتحدى الأول هو أن التنمية لأى مجتمع اقتصاديةٌ فى المقام الأول. فقد اعتقدتْ أكثر المجتمعات الشرق آسيوية، حتى أواسط ١٩٩٧م أنها تمكنت من معرفة القواعد الأساسية للاقتصاد الحديث. فقد حررتْ اقتصاداتها، وشجَّعت دخولَ الاستثمار الأجنبى ومارستْ سياسات متحفِّظة لميزانياتها. وأعطتْها المستوياتُ العليا للتوفير هامشًا اقتصاديًا مريحا. وكان من الطبيعى لمجتمعات مثل كوريا الجنوبية وتايلاندا وإندونيسيا وماليزيا، بعد تمتعها بِنسَب نموٍّ اقتصادى مستمرة بلغت ٧٪ أو أكثر سنويًا لعقود، أن تفترض أنها اكتشفت الإكسير السحرى للتنمية الاقتصادية.

وبيَّنت الأحداثُ التى تلت تعويمَ العملة التايلاندية فى الثانى من يوليو ١٩٩٧م أنها لم تحقق ذلك. وكان المدهش فيما يخص الأزمة المالية أنه لم يتوقع أىٌّ اقتصادى مدى عمقها أو مستواها. ولا يزال الاقتصاديون والمحللون منقسمين بشأن أسبابها العميقة. وبما أن الأزمة لا تزال تتكشف فى الوقت الذى أكتب فيه هذا المقال، فمن المبكر جداً تقديمُ أحكامٍ محدَّدة عن الأسباب العميقة. لكن بعض الافتراضات القليلة ربما تستحق الإشارة إليها.

لقد ارتُكِبت أخطاءُ كثيرة على الجبهة الاقتصادية. ففى تايلاندا، مثلاً، سَمح القرارُ بالحفاظ على نسبة صرفِ العملة بين العملة التايلاندية، "البات"، والدولار، على الرغم من الاختلاف فى نسبة الفائدة، لرجال الأعمال التايلانديين أن يَقترضوا بشكل رخيص بالدولار الأمريكى ويَحصلوا على نسبة فائدةٍ عالية بـ"البات" التايلاندى. وقاد هذا كذلك إلى المبالغة فى الاستثمارات فى تايلاندا، فى العقار وأسواق الأسهم. ومن الواضح أنه لايمكن إدامةَ هذا كله. وقد قدَّم البنك الدولى بعضَ التحذيرات السرِّية. إلا أن الحكومات الضعيفة إلى حد بعيد التى تقوم على التحالفات التى كانت تَحكم فى تايلاندا لم تَستطع أن تتناول الدواء المر اللازم من أجل إصلاح الوضع لأن بعض هذه الأدوية يجب أن يُعطى لمؤيديها الماليِّين. وكانت العوامل التى تسببت فى الأزمة المالية فى الداخل وأطالت أمدَها مزيجاً من العوامل الاقتصادية والسياسية.

وكان هناك كذلك عاملٌ كبير جديد عقَّد القصة: ذلك هو قوة العولمة. والدرس الرئيس الذى يجب أن يتعلَّمه المديرون الاقتصاديون الشرق آسيويون من أزمة ١٩٩٧– ١٩٩٨م هو أنهم كلهم مسئولون ليس أمام الفاعلين المحليين فحسب بل أمام الأسواق المالية العالمية واللاعبين الرئيسين فيها. وكان يجب ألا يُفاجأ الشرق آسيويون. فما حدث هو المترتباتُ المنطقية لتحرير الاقتصاد والاندماج فى الاقتصاد العالمى. فيجلب الاندماجُ معه الفوائد (وتتمثل فى الزيادة المهمة فى مستويات المعيشة) والأكلاف (وتتمثل فى فقد استقلال الإدارة الاقتصادية). لكن كان هناك تردد واضح فى الاعتراف بفقْد الاستقلال والقبول بذلك الفقد. وذلك ما أوضحتْه حالةُ الجحود التى

اتصف بها ردُّ فعل الشرق آسيويين الأوَّلى على الأزمة. فقد بيَّن الإنكارُ بوضوح التباطؤَ الزمنيَّ النفسى فى العقول الآسيوية فى مواجهة الحقائق الجديدة.

ومن الأهمية بمكان أن الاقتصاديْن الآسيويين اللذين ابتلعا (بعد الممانعة الأولية) بشكل أمثل الدواءَ المر الذى وصفه صندوق النقد الدولى كانا المجتمعين اللذين حققا تقدماً أسرع فى تطوير الطبقات الوسطى التى دَمجت أنفسَها بالرؤية العالمية عن الترابط الجديد للاقتصادات العالمية. فقد أظهرت كوريا الجنوبية وتايلاندا، مع استمرارهما فى مواجهة بعض التحديات الاقتصادية الخطيرة فى الوقت الذى أكتب فيه هذا المقال، أنهما اللتان أوضحتا بشكل بيِّن أن الطبقة العليا تتصف الآن بأنها مرتبطة بشكل ممتاز بالشبكة المالية الجديدة. وصار وزير المال التايلاندى، تارين نيمانهايمندا، يسير ويتحدث بشكل سهل فى أية عاصمة مالية رئيسة. وتصرُّفه أحدُ الإشارات الدالة على العقل الآسيوى المعولم الذى أخذ فى الظهور.

كما كشفت الأزمة المالية فيما بين ١٩٩٧- ١٩٩٨م عن حكمة الصينيين فى ترجمتهم لكلمة crisis "أزمة" على أنها ربط بين شكلين فى اللغة الصينية، هما "خطر" و"فرصة". ومن الواضح أن المجتمعات الشرق آسيوية مرت بعدد من الفترات الخطيرة. لكنها إنْ خرجتْ من الأزمة المالية التى حدثت فى ١٩٩٧-١٩٩٨م باقتصاد مُصلَح ومقوّى وبأنظمة إدارية فاعلة فربما تكون من بين أوائل المجتمعات فى العالم التى تطوِّر أنظمةً قوية للمناعة تَصلح للتعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية التى تنشأ عن العولمة. ومن المبكر جداً القولُ بأن هذا صحيح أم لا. ويقوِّى هذا بدوره النقطةَ الخاصة بالجبهة الاقتصادية، وربما كان ينبغى علينا أن نجيب بـ"ربما" عن السؤال: "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟".

ثانيا، أما على الجبهة السياسية فمعظم المجتمعات الآسيوية، ومنها المجتمعات الشرق آسيوية، لا يزال ينتظرها طريق طويل قبل أن تستطيع الوصول إلى المستويات الغربية فى الاستقرار والتناغم السياسيين. فليس هناك إلا خطر بسيط من الانقلابات أو الحروب الأهلية الحقيقية فى معظم المجتمعات الغربية المعاصرة (باستثناء آيرلاندا

احتمالا). فقد تبنّت المجتمعات الغربية عدداً من التنوعات السياسية لنموذج الليبرالية الديموقراطية، وإن اختلفت الأنظمة الرئاسية في الولايات المتحدة وفرنسا بشكل واضح عن نماذج البرلمان البريطاني في المملكة المتحدة، وكندا وأستراليا. وليست هذه الأشكال السياسية كاملة. ذلك أن فيها كثيراً من الخصائص التي تقف في وجه التقدم الاجتماعي، من جماعات الضغط التي توجِّهها أغراضُها الضيقة، إلى السياسات الفاسدة للإنفاق المالي. ومن العدل القول إن التطور السياسي في أكثر المجتمعات الغربية بدأ في التآكل. لكن هذا التآكل ظهر بمستويات مريحة. فيعيش أكثر مواطنيها حياتهم في أمن داخلي، ولا يخافون من أي ظلم، وهم راضون عن الأطر السياسية في بلدانهم. فكم هي المجتمعات الآسيوية التي تستطيع ادعاء الاشتراك في هذه الحالة الرضيَّة للأمور؟ والإجابة بوضوح أنها قليلة جدا. ثم إنه إذا كان من الواضح بشكل مماثل أن المجتمعات الآسيوية لن تتمتع بهذا في القريب العاجل فهذا مما يدفع نحو الإجابة عن السؤال بـــ"ربما".

ثالثا، وفي المجال الأمني، فالميزة العظيمة التي تمتلكها المجتمعاتُ الغربية على بقية العالم هي أن الحروب في ما بينها أصبحت شيئًا من الماضي. وأسباب ذلك معقَّدة. ويَشمل ذلك الوعيَ بالتقارب العِرقي – الثقافي بين القبائل الغربية التي تَشعُر أنها أقليةٌ بين سكان العالم، وكذلك الإحساسَ بالانتماء إلى حضارة مشتركة. وربما تَعكس كذلك التعبَ من خوض حروب كثيرة في الماضي. ومع هذا فمن الصحيح أن نَلحَظ، حين نحصي عدد الحروب – وهي حروب كبيرة بالفعل – أن احتمال قيام حرب بين الإنجليز والفرنسيين والألمان الذين حارب بعضهم بعضًا (ويشمل ذلك حربين في هذا القرن)، لا يزيد عن الصِّفر. وإنجازٌ مثل هذا حضاريٌّ ومثير، وهو ما يَعكس خطوةً مهمة إلى الأمام في تاريخ الحضارة الإنسانية. فمتى تُنجِز الهند وباكستان، أو كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، هذا المستقبل الصِّفري للحرب؟ وإذا لم تكن الإجابة أنه لن يُنجَز في المستقبل القريب فمن المعقول الافتراضُ بأن العقول الآسيوية (أو عقول المجتمعات الآسيوية) لم تصل إلى المستوى نفسه الذي وصل إليه الغرب.

رابعًا: يواجه الآسيويون تحديات خطيرة فى المجال الاجتماعى. فمع أن من الصحيح أنه احتيج للتغير الاجتماعى الذى نَتج عن الثورة الصناعية من أجل القضاء على بقايا الإقطاع فى الثقافات الغربية (أى الحرية الاجتماعية متبوعة بالحرية الاقتصادية)، فلا يزال من غير الواضح إن كانت الثورات الاقتصادية المشابهة فى شرق آسيا ستَنتج عنها الآثارُ الاجتماعية التحريرية نفسُها على المجتمعات الآسيوية. لكنّ ما يدعو إلى الأسف أن كثيرًا من البقايا الإقطاعية، خاصة تلك التى تتصل بالعشائرية والصلة القرابية، لا تزال مستمرة فى منع المجتمعات الآسيوية من أن تصبح مجتمعات تقوم على الجدارة الفردية فى تحقيق النجاح، إذ يكون باستطاعة المواطنين الأفراد أن يَنموا وأن يُثروا اعتمادًا على قدراتهم لا اعتمادًا على الأسرة التى وُلدوا فيها أو على الواسطة أو على الخلفية العرقية الثقافية التى جاءوا منها.

خامسا وأخيرا: وربما كان هذا أكثر الأمور أساسيةً، فلا يزال السؤال الرئيسى هو: هل سيكون باستطاعة العقول الآسيوية أن تطوِّر المزيجَ الصحيح من القِيم التى ستُحافظ على بعض مظاهر القوة التقليدية للقيم الآسيوية (كالانتماء إلى الأسرة بوصفها مؤسسة، والاحترام لما يراه المجتمع مهمًا له، والتوفير، والمحافظة فى الأنماط الاجتماعية، والاحترام للسلطة) بالإضافة إلى قبول قوةِ القيم الغربية (كالتأكيد على الإنجاز الفردى، والحرية الاقتصادية والسياسية، والاحترام لقواعد القانون بالإضافة إلى احترام المؤسسات الاجتماعية الرئيسة)؟ وستَكون هذه تحديات معقدة.

وكان من أوائل ردود الفعل الغربية (وربما يَكون مما لا مفرَّ منه) التى عبَّر عنها المعلقون الغربيون على الأزمة المالية فى ١٩٩٧– ١٩٩٨م الافتراضُ بأنها تَعكس بشكل أساسى فشلَ القيم الآسيوية. وإذا لم يعبِّر ردُّ الفعل السريع هذا عن أى شىء آخر فهو يوحى بأن "حوار القيم الآسيوية" الذى حَدث فى أوائل التسعينيات قد لامس بعض الأعصاب الحساسة فى العقل والروح الغربيين. وقد كشفت الرغبةُ فى دفن القيم الآسيوية الألمَ الحقيقى الذى أصاب تلك الأعصاب خلال ذلك الحوار.

ولا يتبين الاختبارُ الحقيقى لصحة القيم وأهميتها على المستوى النظرى لكنه يتبين فى الممارسة. ويلزم الذين يُحاولون أن يَجدوا رابطًا سببيًا مباشرًا بين المحافظة على القيم الآسيوية والمشكلة المالية أن يُبرهنوا على ذلك بطريقة علمية جادة بسبب ردود الفعل المتنوعة فى المجتمعات الشرق آسيوية على الأزمة المالية. وقد أُعطيت كوريا الجنوبية وتايلاندا، وهما دولتان من الدول الثلاث التى تأثرت بشكل عميق بالأزمة (أى الدول التى اضطرت إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولى من أجل المساعدة) أعلى العلامات فى العقول الغربية لتوجُّههما نحو الدقرطة[٥]. أما الاقتصادات الثلاثة التى لم تتأثر إلا قليلاً بالأزمة المالية فكانت تايوان وهونج كونج وسنغافورة، وتتبع الدولُ الثلاث أنظمةً سياسية مختلفة جدا. وباختصار، فلم يكن هناك ارتباط واضح بين الأنظمة السياسية واحتمال التعرض للأزمة المالية.

والارتباط الأوضح إلى الآن هو الذى يقوم بين الحكم الرشيد والصمود فى أثناء الأزمة المالية. ولا يَرتبط الحكمُ الرشيد بأى نظام سياسى واحد أو بأية إيدولوجيا. فهو يرتبط بقدرة الحكومة واستعدادها لتطوير الاقتصاد وللأنظمة الاجتماعية والإدارية التى تتسم بقدر من الصمود يَجعلها قادرةً على التعامل مع التحديات التى تجدُّ فى فترة الاقتصاد الجديد التى ندخلها الآن. وتقدِّم الصين مثالاً جيدًا حيًا على هذا. إذ لا يَبحث قادتُها عن نظام سياسى كامل من حيث النظرية. فهم يَبحثون يوميًا عن حلول عملية من أجل دفع مجتمعهم إلى الأمام. ويؤيد المواطنون الصينيون هذا البرنامج العملى، لأنهم يَشعرون هم أنفسُهم بأن الوقت قد حان للصين أن تَلحق بغيرها. وكان الصينيون يبحثون، تقليديًا، عن الحكم الرشيد، لا الحكومة المقلَّصة. ويمكنهم التحقُّق من الحكم الرشيد حين يجربونه. وتبيِّن حقيقةُ أن اليابان - التى تُعَد فى الأنظار الغربية أكثرَ المجتمعات الشرق آسيوية ديموقراطيةً وليبرالية - تعانى من مشكلات كبرى فى التأقلم مع الظروف الاقتصادية الجديدة أنَّ الانفتاح السياسى ليس المتغيرَ الرئيسى الذى يجب أن نَبحث عنه.

ومن المهم للعقول الغربية أن تَفهم أن جهود الآسيويين لإعادة اكتشاف القيم الآسيوية ليس هو البحث الوحيد ولا الأساسى عن القيم السياسية. وبدلاً من ذلك تبيِّن هذه الجهودُ منظومةً معقدة من الدوافع والتطلعات فى العقول الآسيوية، مثل: الرغبة فى الاتصال بماضيهم التاريخى بعد أن تآكل هذا الاتصال بفعل الحكم الاستعمارى وبفعل سيطرة القيم الغربية Weltanschauung على العالم التى نتجت عن ذلك؛ وبذْلِ الجهدِ لاكتشاف نقطةِ التوازن الصحيحة فى تربية أبنائهم كى يصبحوا منفتحين على العالم الجديد المترابطِ تقنيًا مع استمرار كونهم مغروسين فى ثقافة أسلافهم وواعين بها؛ والجهدِ لتعريف هوياتهم الشخصية والاجتماعية والوطنية بطريقة تعزِّز إحساسهم بالثقة بالنفس فى عالَم كان أسلافُهم القريبون قد قبلوا فيه بطريقة غير واعية أنهم مخلوقات أدنى فى عالمٍ غربيّ. وباختصار، تمثِّل إعادةُ التأكيد على القيم الآسيوية فى التسعينيات مسارًا معقدًا من الإحياء وإعادةِ الاكتشاف يمثل مظهرًا لازمًا لولادة المجتمعات من جديد.

وهنا كذلك، فمن المبكِّر جدًّا القولُ إن كانت المجتمعات الآسيوية تستطيع بنجاح أن تَدمُج نفسَها بالعالم الحديث وأن تحيى ارتباطَها بالماضى. والتحديان كلاهما ضخم. وتتمتع العقول الغربية بميزة واضحة عن العقول الآسيوية، ذلك أنها مقتنعة بأن قفزتها الناجحة إلى الحداثة كانت إلى مدى بعيد نتيجةً لملاءمة أنظمتها القيميَّة مع العالم الحديث. والواقع أن كثيرًا من العقول الغربية تَعتقد (بوعي أو بغير وعى) أنَّه لن يستطيع أىُّ مجتمع، من غير أنظمة القيم الغربية، أن يَدخل دخولاً حقيقيًا إلى العالم الحديث.

والوقت هو الحكَم الذى سيبيِّن إنْ كانت المجتمعاتُ الآسيوية تستطيع الدخولَ إلى العالم الحديث بوصفها مجتمعات آسيوية بدلاً من كونها نسَخًا مقلدة للغرب. وبما أنَّ من المبكر الحكم على إن كانوا سينَجحون أم لا فى هذا الجهد، فربما كان من العدل أن نَفترض أن هذا أيضًا حجةٌ أخرى فى صالح الإجابة بـ"ربما" عن السؤال: "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟".

الخلاصة:

من الواضح أن القرن الحادى والعشرين والألفية المقبلة سيكونان تحديين جديدين للمجتمعات الآسيوية. ذلك أنها تأخرتْ طوال الثلاثمائة سنة الماضية وراء المجتمعات الغربية بطرق كثيرة. وهناك رغبة قوية للّحاق. وستتحقق الإجابةُ الحقيقية عن السؤال: "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟" إن حقّقوا هذه الرغبة. وحتى ذلك الحين فإن الآسيويين يُسدون إلى أنفسهم معروفًا كبيرًا بتذكير أنفسهم باستمرار بالسبب الذى جعل هذا السؤال يبقى سؤالاً وجيهًا بالنسبة لهم ليَسألوه أنفسَهم. وهم الوحيدون الذين يستطيعون الإجابة عنه. ولا يمكن لأحد آخر أن يفعل ذلك.

الهوامش

(1) Will Durant. The Age of Faith, New York. Simon & Schuster, 1950. P. 450

ويل ديورانت. عصر الإيمان.

(2) Joseph Stiglitz, The Asian Wall Street Journal, 2 February 1998.

(3) Zbigniew Brzezinski, Out of Control. New York, Charles Scribner\s Sons. 1993, P. 3

(4) Ibid, p. 4-5.

(٥) الدَّقْرَطَة" صياغة عربية للكلمة التى تدل على التحول إلى الديموقراطية. وقد صغتُها بهذه الصورة لكى تتوافق مع الموازين الصرفية للغة العربية. ولم يسبقنى أحد إلى هذه الصياغة - على حد علمى! (المترجم).

ألفيَّةُ الآسيويين المُضاعة

يتَّصف مفهومُ "الألفية" بكونه حدثًا أوروبيًا. فهو يُحدِّد منعطفًا مهمًا فى التقاويم الأوروبية، لا الآسيوية. فقد كانت المجتمعات الأوروبية، عند المنعطف السابق للألفية، أى فى سنة ٩٩٩م، تَقبع فى القرون المظلمة، مع أملٍ ضئيلٍ فى أن تَقفز إلى الأمام. لكن القفز إلى الأمام هو ما أَنجزتْه، حاملةً الحضارةَ البشرية إلى مرتفعات جديدة من الإنجازات العلمية والتقنية، بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولو لم تقفز أوروبا فمن المحتمل أنَّ معظمَ البشر، ومن بينهم الآسيويون، سيكونون قابعين إلى الآن فى العصور الإقطاعية. لهذا ينبغى أن تسمى الألفية التى انتهت للتوِّ بالألفية الأوروبية. يضاف إلى ذلك أن للأوروبيين الحقَّ كلَّه فى أن يَحتفلوا بهذه اللحظة التاريخية.

أما الآسيويون فيَنبغى لهم أن تَكون هذه اللحظةُ لحظةَ تأمُّل. ذلك أن الأمور كانت تبدو قبل ألف سنة أكثرَ وعْدًا للمجتمعات الآسيوية. فقد كانت الصين تتمتع بأمجاد أسرة "سونج". وكانت إحدى أكبر المدن وأكثرها ازدحامًا فى العالم فى طريقها إلى البروز فى جنوب شرق آسيا، وهى "أنجكور وات" Angkor Wat [فى كمبوديا]. إلا أن المجتمعات الآسيوية، على الرغم من هذه الظروف الواعدة، انزَلقتْ إلى الوراء. بل إن مجتمعًا واحدًا، إلى الوقت الحاضر - أى اليابان - هو الذى لحِق بشكل كامل بأوروبا.

وأحد الأهداف الرئيسة لما أكتبه أن أنبِّه الآسيويين إلى أنهم يَملكون فى اللحظة الحاضرة أفضلَ لحظة تاريخية لأن يطوِّروا إمكاناتِهم الحقيقية، وأن أحضَّهم على أن

يكونوا أكثر جرأة فى تطلعاتهم ودوافعهم. ذلك أنه يمكن للمجتمعات الآسيوية أن تتفوق مرة ثانية على المجتمعات الأخرى.

لكن التخلُّص من ألف سنة من الخَدَر ليس أمرًا سهلا. إذ يحتاج الآسيويون إلى أن يَسألوا أنفسَهم أسئلةً صعبة. وأحد الأهداف الرئيسة لهذا المقال أن أتمعَّن فى بعض الأسئلة التى ينبغى أن يَسألها الآسيويون أنفسَهم عند منعطف هذه الألفية. ومنها: كيف حدث لهم أن يُضيِّعوا ألفية؟ وهل سيضيعون الألفية القادمة؟ وما التحديات التى يجب عليهم مواجهتها من أجل النجاح فى الألفية الجديدة؟ وقد كتبت هذا المقال ليُنشر فى العدد الذى يتزامن مع بداية الألفية الثالثة لمجلة AsiaWeek التى تصدر فى هونج كونج، وهو يحاول أن يوضِّح فى الأقل التحديات الرئيسية التى تواجهها المجتمعات الآسيوية:

"عند هذه اللحظة التاريخية – فى الوقت الذى يسارِع فيه التفوقُ الأوروبى إلى بلوغ نهايته، أى حين تَزخر آسيا بالحياة المنبعِثة، وحين يبدو أن شعار القرن العشرين محكوم بأن يتمثل فى صراع شامل بين الشرق والغرب – يوجِّه المستقبلُ وجهَه نحو منطقة المحيط الهادى، وهو ما يوجب على التَّفهُّمِ أن يَتبعه".

هل تحقق الانتصارُ الآسيوى فى سنة ١٩٩٥م؟ والجواب بالنفى، فقد تنبأ المؤرخ الأمريكى ويل ديورانت فى سنة ١٩٣٥م بأن من الواضح أنَّ آسيا قارةٌ واعدة. إلا أنها أضاعت معظم القرن العشرين ، بل أضاعت معظم الألفية الثانية، فى الوقت الذى تقدمتْ فيه أوروبا بقوة وتَلَتْها أمريكا فى مجال الإنجازات الإنسانية، فاستَعمرت العالمَ وسيطرت على الاقتصاد العالمى. وكانت الصورة تبدو مختلفة جدًا فى بداية الألفية السابقة. فقد كانت الصين تتقدَّم نحو مستويات عالية جديدة تحت حكم أسرة "سونج". وكانت أكثر المدن ازدحامًا فى العالم فى طريقها إلى البروز فى جنوب شرق آسيا، وهى مدينة "أنجكور وات" الكمبودية. وكان المجتمعان الهندى والعربى متقدميْن على

أوروبا في مجال التعليم. واستمر التقدم الآسيوى لعدد من القرون. لكن الآسيويين توقفوا عن التعلُّم خلال الجزء الأعظم من الخمسمائة سنة الماضية.

ويجب على الآسيويين، من أجل أن يتجنبوا إضاعة القرن التالي، أن يَستأنفوا المسارَ التعليمى الذى أجهضوه لقرون عدة. فيجب عليهم أن يحلِّلوا ماضيهم بشكل حاسم. ويجب عليهم أن يَفهموا، مثلاً، السببَ الذى جعل كثيرًا من الآسيويين يَسمحون لأنفسهم بأن يَستعمرهم ذلك العددُ القليل من الأوروبيين. فما الخطأ الذى وقعوا فيه؟ ثم يجب عليهم أن يحدِّدوا ما الذى سار مسارًا صحيحًا فى الغرب. وربما يريد كثيرٌ منهم أن يُرجِع نجاحَ أوروبا إلى عوامل مادية خالصة، مثل: سيطرتها على العلم والتقنية فى القرون الخمسة الماضية. صحيح أن الأسلحة الأوروبية المتفوقة أَخضعت عددًا كبيرًا من الآسيويين. لكنه ربما يكون من الخطأ النظرُ إلى العوامل المادية وحدَها، فى الوقت الذى تُتجاهَل فيه المزايا غير المادية للمجتمعات الأوروبية. وربما يكون استخلاصُ الدروس الخطأ أكثر سوءًا بالنسبة لآسيا من عدم استخلاص أى درس. كما أن تعلُّم الدروسِ الصحيحة صار أكثر أهمية فى الوقت الذى يتقدم فيه التاريخ بشكل سريع جداً فى الألفية التالية. إن سرعة التغيُّر تزداد تسارُعا. وسوف تقفز المجتمعات التى تمتلك المزايا التنافسية الصحيحة إلى الأمام بشكل أكثر سرعة. أما الذين يَفتقرون إلى العزيمة فسوف يتخلفون تخلفًا متزايدا.

وينبغى أن يَكون اكتشافُ الوسائل غير المادية الصحيحة سهلا. ذلك أن المجتمعات الناجحة موجودة، والممارسات الأكثر صلاحًا واضحةٌ للعيان. فلماذا لا نَستنسِخ؟ فقد قلدتْ آسيا الوسائلَ المادية، بل وحسَّنت منها. لكن ربما لا تَفهم، حتى المجتمعات الناجحة، الوسائلَ غير المادية التى تغذِّى نجاحَها. وكانت النصائح، التى تنبع من حسن نية فى الغالب، التى تسديها المجتمعات الناجحة للأقطار النامية بسيطة. فالمكوِّنات الأساسية للتقدم هى الديموقراطية والأسواق الحرة. ومع هذا فقد انتهتْ بعضُ المجتمعات – ومنها بعض الدول الكبرى، التى حاولت التحوُّل المفاجئ إلى الديموقراطية – إلى نهايات حزينة. وحدث الأمر نفسه للمجتمعات التى حاولت

التحول إلى اقتصادات السوق الحرة من غير أن تَملك الأطرَ المؤسسيَّة العاملة. وتفسرٍّ المبادئُ العميقة نجاحَ المجتمعات المتقدمة. ولا يمكن لمقال قصير مثل هذا أن يقدم الإجابات كلها. لكن دعنى أقترح ثلاثة مفاتيح أساسية يمكن أن نجدها فى الوسائل غير المادية للنجاح.

فالأول "الجدارة". فقد ابتَعدت الرأسمالية، حين قضت على الإقطاع فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر، عن الأرستقراطية باتجاه الجدارة. وقد أوجدت الرأسماليةُ، بما تتصف به من وصفة رئيسة لـــ"التدمير الخلاَّق"، طبقاتٍ عليا جديدة. ووفرت الديموقراطيةُ عاملاً تأسيسيًّا آخر من أجل إزاحة الطبقات العليا القديمة وإيجاد طبقات جديدة. لذلك لم تكن الديموقراطية والرأسمالية غايتين بنفسيهما (مع أنهما قدَّرتا تقديراً عظيمًا فى كثير من العقول الغربية). ذلك أنهما كانتا أيضًا أداتين وظيفيتين ساعدَتا - فى أكثر الأحيان - العبقرياتِ الجديدة على الانبثاق فى الوقت الذى أدَّتا فيه إلى عدم تقوقع الطبقات العليا القديمة (وهذا كان أحد الأسباب الرئيسة لفشل الآسيويين). فلو سَمح كلُّ مجتمعٍ من المجتمعات الآسيوية لأفضل عقولِه أن تَنبثق وتَزدهر وتوفِّر القيادةَ لكان بإمكان آسيا أن تنهض. لكن القوى الاجتماعية والسياسية المحافظة تقاوم التغيير. وذلك ما أدى إلى إضاعة كثير من العبقريات الآسيوية.

ويمكن للعولمة أن تنجح فيما فشلت فيه القوى المحلية. فالقوى الاقتصادية الجديدة تهبُّ الآن عبْر آسيا، وهذا ما يؤدى إلى اكتشاف العبقريات. فأكثر من نصف الخمسمائة ألف طالب من الأجانب الذين يَدرسون فى أمريكا آسيويون. والنظام الجامعى الأمريكى واحد من أكثر الأنظمة التعليمية كفاءة فى العالم. ويَشهد نجاحُ الآسيويين هناك بأن آسيا تمتلك فى المستقبل أوسع منجَم للعبقرية التى يمكن لها أن تشارك العالمَ فيه. وربما بَدا أنَّ هذا يمثِّل خسارةً لآسيا. ذلك أن أكثر هؤلاء الطلاب لن يعودوا مباشرة من بعثاتهم إلى الولايات المتحدة. غير أن كثيراً منهم سوف يعود فى نهاية الأمر. وقد أسهم الطلاب العائدون فى المعجزة الاقتصادية التايوانية.

كما أسهم "تسرُّب العقول" فى نجاح صناعة البرامج الحاسوبية التى حقَّقت نجاحًا هائلاً ومتسارعا.

كما أسهمت التجارة متعددة الجنسيات – من البنوك والشركات الاستشارية إلى الشركات الجديدة المتطورة لتقنية المعلومات – فى اكتشاف العبقرية الآسيوية وتدريبها. وربما تمثِّل هذه الشركات الوصفةَ الضرورية لإيقاظ المجتمعات الآسيوية من سباتها الطويل.

والمبدأ الثانى هو "السلام". وكان السلام، بالطبع، نادراً طوال أكثر عصور أوروبا. وقد احتاجت تلك القارة لحربين عالميتين مدمِّرتين، فقَدت خلالهما أوروبا أفضلَ عقولها فى معارك مجنونة، لكى تتخلى عن قرون من العداوات. وربما يتمثَّل أحد التفسيرات البسيطة لذينك الحربين فى الفجوة بين التغيرات فى البيئتين العقلية والمادية. فقد استمرت بقايا للعقلية الإقطاعية فى أوروبا فى النصف الأول من القرن العشرين، وهى التى كانت ترى فى الحرب أداة مشروعة لتوسُّع القوة. ذلك مع أن أدوات الحرب أخذت تتزايد قوتُها التدميرية بشكل متسارع. وربما أسهمت الأسلحة الذرية فى إزالة هذه الفجوة الزمنية، وهو ما يدخل فى باب المفارَقات.

ولا تزال بعض العقول الآسيوية، ويشمل ذلك صانعى السياسات الرئيسيين، تراوح مكانها فى فترة الإقطاع. فهم يَنظرون إلى العلاقات الدولية كأنها إما خسارة كاملة أو ربح كامل. وهم لا يزالون بحاجة إلى أن يتعلموا من الدرس الذى تعلمتْه اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ويتمثل فى أنه يمكن اكتساب القوة والازدهار بطريقة سلمية. وستصبح الديناميـة السياسية لغرب آسيا، وجنوبها، وجنوبها الشرقى، وشمالها الشرقى أكثر اتساماً بالهدوء إن تَحقق قادتُها أن السلام شرط أساسى للنمو والازدهار فى العالم المعاصر. فالحروب تطرد الدولارات الاستثمارية وتقتل العبقرية (حقيقةٌ). أما السلام فيَعمل العكس. فيمكن لحرب كبرى واحدة فى آسيا – بين أية قوتين آسيويتين كبريين من القوى الآسيوية – أن تعيد آسيا إلى القرن التاسع عشر. وعلى الآسيويين أن يتعلموا من حكمة [الزعيم الصينى]

دينج شياوبنج حين قال إنه يجب أن نطالِب الأجيال القادمة بأن تحل النزاعات المناطقية المعاصرة.

والمبدأ الثالث هو "الأمانة". ويبدو هذا كأنه أمر مبتذل، لكنه طريقة مؤدبة لجذب الانتباه لواحد من أكثر المظاهر المخجلة لآسيا، ذلك هو: الفساد. فتتميز المجتمعات الناجحة بوجود نُخب تقوم بوظائفها بكفاءة. فهى تُضيف من القيمة لمجتمعاتها أكثر مما تأخذه منها. أما المجتمعات غير الناجحة ففيها نخب فاسدة. وهى تصبح ببساطة محصَّنة، نتيجة للتوجهات الإقطاعية، وإن عاشت كطفيليات. ويوجد الفساد فى المجتمعات الآسيوية الديموقراطية وغير الديموقراطية على السواء (وهو ما يوجد فى أنحاء أخرى من العالم). وللقضاء على الفساد يجب أن يُدخل حكمُ القانون بشكل أقوى فى المجتمعات الآسيوية. والفساد مشكلة ضارة بشكل خاص لأن من الصعب إثباته، إلا فى حالات تبلغ حداً بعيداً من الفظاعة كما فى حالة [الرئيس الفلبينى الأسبق] فرديناند ماركوس. وهو يزدهر على المستويات كلها. كما أن أكلاف هذا الفساد ليست اقتصادية بشكل خالص، بل اجتماعية وروحية كذلك. فهى تولِّد السخرية المرَّة واليأس، وتديم حلقةً مفرغة تعمل على جذب المجتمعات الآسيوية إلى الوراء وهو ما يتمثل فى الشعور بأنه ليس هناك أمل فى التغيير، فما الذى يدعو إلى المحاولة؟

كما يشير هذا إلى أكثر الحقائق المؤسفة التى يجب أن يتعامل معها الآسيويون. فلم تتخلف المجتمعات الآسيوية بفعل الاستعمار. كما لم تؤدِّ القوى الاقتصادية غير العادلة بهم إلى ذلك. فالأسباب الخارجية كلها هامشية (وغالبًا ما تكون غير ضارة). أما السبب الحقيقى لتأخر المجتمعات الآسيوية وراء المجتمعات الأوروبية فى الخمسمائة سنة الماضية فبسيط، وهو: أن الآسيويين كانوا السبب فى تأخر آسيا.

ولا أريد أن أنهى هذا الفصل بنغمة يائسة. فهناك أمل بالتغيير. فسوف تَنشأ عن العولمة نخبٌ جديدة فى آسيا. وذلك ما سيُعجِّل به تسارعُ التغيير. فهناك أعداد ضخمة

من الآسيويين حققوا مستويات من التعليم. وتُسهم التياراتُ العولمية الجديدة للمعلومات في فتح عيون الآسيويين. فقد كُشف "نقاب الجهل" الآن. وقد بدأت عملية جديدة للتعلم. وستوجِد هذه القوى كلُّها فرصاً جديدة للمجتمعات الآسيوية، لكن الدرس الأول الذي يجب أن تتعلمه المجتمعات الآسيوية هو كيف نتطور، وكيف نطبِّق البرامج الصحيحة ونحافظ عليها، وتلك هي: الجدارة والسلام والأمانة.

القيم الآسيوية

الغرب والبقية[1]

فَتحت السنةُ التى قضيتُها فى جامعة هارفارد، من سبتمبر ١٩٩١ إلى يونيو ١٩٩٢م، عينىَّ بطرق كثيرة. فمن الحقائق الرئيسة التى اكتسبتُها أن الذين يَعيشون ويفكرون فى الغرب ليسوا واعين بمقدار الأثر الذى يَتركونه على بقية العالم، أو بما تفكِّر به بقيةُ العالم عن الغرب. فيَعتقد العقلُ الغربى أنه يَفهم العوالمَ كلها، وسبب ذلك أن الغرب مفتوح للأفكار كلها ولا يُغلِق أبوابَه عن أىٍّ منها. والنتيجة التى يمكن أن تكون مفارَقةٌ لهذا الافتراض العميق أن العقل الغربى ليس واعيًا فى الحقيقة بحدود فهمه وإدراكه. وكان هذا المقال محاولةً لفتح نوافذَ جديدة فى العقل الغربى.

وقد نالت مقالتان كتبتُهما، من بين المقالات التى نشرتُها كلِّها، أكبرَ قدر من الشهرة السيئة. وكانت أولاهما هذه المقالة. أما الثانية فهى جوابى على مقالة صامويل هنتنجتون "صراع الحضارات" (انظر: مقالتى "أخطار الانحلال: ما الذى يمكن لبقية العالم أن تُعلِّمه للغرب"، وهى فى هذا القسم من الكتاب).

وحين أقرأ هذه المقالة، بعد عقد من الزمن، تَشدهنى السرعةُ التى تَحققتْ بها بعض توقعاتى بعيدةُ المدى. فقد قلت فى المقالة: "لقد أصبح البحر الأبيض المتوسط، الذى كان فى الماضى فاصلاً بين الحضارات، فى عيون سكان شمال

---

(١) عنوان هذا الفصل بالإنجليزية هو The West And The Rest وترجمتُه الحرفية هى "الغرب والبقية". وقد حاولت أن أجد كلمةً تسجع مع "الغرب" لكى يتشابه العنوان العربى مع العنوان الإنجليزى من حيث الشكل، لكنى لم أوفق؛ لذلك يمكن لى أن أرضى بالترجمة الدالة على المعنى وحسب.

إفريقيا، إلى مجرد بحيرة صغيرة. فأى إنسان لا يَعبُر بحيرةً إن كان سيمكِّنُه ذلك من تحسين حياته؟".

وحين كتبتُ ذلك، كانت الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط لا تزيد عن قطرات قليلة. أما الآن فى الألفية الجديدة، فصارتْ بمثابة نَهْر. وتورِد الصحفُ الأوروبية تقاريرَ عن هذه الهجرات مشفوعةً بتخوُّفات كبرى. لكنْ ألا يمكنهم رؤيةَ حتمية وقوعها؟ فقد قدَّمت وفاةُ تسعة عشر صينيًا كانوا يحاولون الدخول غير الشرعى لبريطانيا داخلَ حاوية، فى أواسط سنة ٢٠٠٠م، أكثرَ البراهين بلاغةً على حجج هذه المقالة تَفوق ما يمكن لكلماتى أن تقدِّمه.

أما اليوم فلا تزال النتائج التى وصلتُ إليها صحيحة. إذ لا تزال الصُّوَر التى استخدمتُها، للمدافعين عن سنغافورة فى الحرب العالمية الثانية موجِّهين مدافعَهم فى الاتجاه الخطأ، ملائمة: ذلك أنه لا يزال هناك دافعٌ قوى فى الغرب لوضع الموانع. لكنَّ هناك تناقضًا ضخمًا يتنامى بين الدوافع الأُحادية للقوى السياسية الغربية والعالم المترابط المعتمدِ بعضِه على بعض الذى تَنسُجه التقنية الغربية. وحين يَنفجر هذا التناقض الضخم، أرجو أن يتذكَّر البعضُ النقاطَ التى تَتضمنها هذه المقالة.

تَرى الحكمةُ السائدة أن الغرب انتصر فى الحرب الباردة لا بسبب تفوقه العسكرى بل بسبب قوة مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن هنا ليس غريبًا أن يتطور بسرعة إجماعٌ جديد مقتضاه أنه لا يَلزم الغرب إلا أن يحافظ على نهج ثابت فى فترة ما بعد الحرب الباردة. وقد سجَّل [الأستاذ الجامعى الأمريكى] فرانسيس فوكوياما، وهو يحتفل بانتصار القيم الغربية، روحَ هذه اللحظة. أما بقية العالم فيَجب عليها، إن أرادت أن تحرر نفسها من "وَحْل" التاريخ، أن تتكيَّف مع الطرق الغربية وتتوافق معها. ذلك أن الغرب، بعد أن وَضع الأمور فى نصابها إلى حد بعيد ولا يواجه أى تهديد وشيك، ليس بحاجة إلى إجراء تكيُّفات كبرى خاصة به.

وستَتحدى هذه المقالةُ هذه الافتراضاتِ التي تُعتنق على نطاق واسع. وستُجادل بأن "ثبات [الغرب] في ما هو يَنهج نهجَه" ليس خياراً جيدا؛ ذلك أنه في الوقت الذي يمكن ألا يواجه الغربُ فيه أيَّ تهديد مسلح مباشر، فهو يواجه أخطاراً كبرى متزايدة من أنواع أخرى؛ ولا يمكنه أن يولي ظهرَه للعالم الثالث تعلُّلاً بانتهاء الحرب الباردة؛ وأنه ليس بحاجة ماسة إلى خطة جديدة أكثر شمولا، في عالم يزداد تقارباً ويتزايد ازدحاما، لا يمثِّل الغرب فيه إلا نسبةً مئوية أدنى مما كان عليه في الماضي؛ وأنه لا يمكن لجهد أكثر جرأة لتصدير القيم الغربية للعالم غير الغربي أن يَكون خطَّةً، بل لن تَخدم هذه الخطة غرضاً إلا استفحال المشكلات الخطيرة الموجودة أصلا.

وسيَكون الإتيان بخطة جيدة، وهي مهمة صعبة إلى حد بعيد في أحسن الظروف، أكثرَ صعوبة بسبب العادات العميقة المتأصِّلة التي اكتُسبت خلال السنوات الطويلة من الحرب الباردة. فهناك خطر حقيقي يتمثل في أن المشكلات سوف تحدَّد وتعرَّف بطريقة خاطئة، وأنه سيَكون من نتائج ذلك أن تُشير رؤى الغرب التخطيطة إلى طريق خاطئ. ويذكِّر هذا الخطر، لشخصٍ قادمٍ من المحيط الذي جئتُ منه، بالمدافع البريطانية الشهيرة في سنغافورة في ديسمبر ١٩٤١م. فقد كانت مدافعُ تلك القلعة التي يُفترض أنها منيعة موجهةً بثقة نحو البحر، ذلك في ما جاء اليابانيون من غير جلَبة عن طريق اليابسة ممتطين دراجاتهم الهوائية وعلى الأقدام ليَفتحوا الجزيرة بطريقة سهلة مخجلة. وهذا المثال ملائم بشكل خاص لأن أحد أكثر التحديات خطراً، وهو الذي سيعترض طريقَ الغرب في الآونة الجديدة، سيَصل كذلك على دراجات هوائية وعلى الأقدام، أو على ما يقابلهما: ذلك هو التحدي الذي تمثله الهجرةُ الكثيفة من أقطار العالم الثالث. وستَكون التقنيةُ العسكرية الغربية المتفوقة عديمةَ الجدوى في مواجهة هذه الجيوش الغازية لأنها ستأتي على هيئة أفراد وأُسَر فقيرة ومن غير حماية، وتتحرك بلا قيادات أو أوامر، وتتسلل ببطء من خلال حدود مثقوبة.

أما إن كان هذا سيَحدث أو متى سيحدث فلا يمثّل إلا بُعداً واحداً لأزمة متعددة الوجوه، وهى أزمة ناتجة عن الجمع بين توجُّهٍ متغيِّر بشكل عميق نحو العالم الثالث، وبعضِ الاتجاهات العلمانية المعروفة جداً لكنها لم تُفهم فهماً جيداً.

تراجُع الغرب:

أولى الجانبان [المشاركان فى الحرب الباردة]، طوالَ العقود الأربعة التى استغرقتْها، أهميةً كبرى للعالم الثالث. ولم يَشعر أيٌّ منهما، لأنهما كانا يَعدَّان نفسيْهما كأنهما داخلان فى صراع عالمى للفوز بأعلى الحصص، بالقدرة على معاملة أيِّ بلد، مهْما كان صغيراً، أو فقيراً، أو بعيداً، بأنه ليس مهماً. بل أصبحت دولُ العالم الثالث التى خَلَّفَت تلك الإمبراطوريات، حتى فى الوقت الذى فكَّك الغربُ فيه إمبراطورياتِه الاستعمارية، أكثرَ أهمية استراتيجية لا أقل أهمية، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ولأن كل واحد صار مرتبطاً بهذا المعسكر أو ذاك، فقد أسستْ هذه البلدان المسرحَ الرئيسى للتنافس، وهو التنافس على القلوب والعقول والمناطق الذى كان سائداً فى الحرب الباردة.

ومع أن أكثر بلدان العالم الثالث تنتمى اسمياً فى الأقل لحركة عدم الانحياز، فإن تلك المؤسسة لم تستطع أن تقدِّم لتلك البلدان ما يكفى من الأمن. لذلك شَعر أكثرُها أنْ ليس أمامَها إلا خيارين ممكنين: أن تتماهى، إلى درجة أعلى أو أدنى، إما مع المعسكر الغربى أو مع المعسكر السوفييتى. ونَتج عن هذا نظامٌ تقسيميٌّ للسادة والأتباع، وهو تقسيم يتَّسم بمنظومة من القواعد التى انتشرت فى العالم كله وإن كانت ضمنية. ولم تكن دول العالم الثالث بأى معنى أشياءَ سلبية تتلعَّب بها القوى الكبرى فى هذه الترتيبات، فقد أصبح كثيرٌ منها ماهراً جداً فى استغلال الحرب الباردة لغاياته هو. لكن ذلك التصرف كان لعبة خطرة، وتتطلب حسابات دقيقة جداً. وقد لاحظ الذين كانوا يَلعبونها بشكل دقيق ما الذى حدث لدول مثل كمبوديا وأثيوبيا - وهما مثالان واضحان للنهايات المأساوية فى القرن العشرين – حين لعبتا

اللعبةَ بطـريقة خاطئة. كما لاحظوا كذلك أنه إن أبقى السوفييت مانجستو [زعيم أثيوبيا] فى سدة الحكم فى أثيوبيـا، فقد أبقـى الغرب موبوتو فى زائير. وكان ذلك هو الوقـت الذى لم تسـمح فيـه الإلزامـات الاسـتراتيـجيـة بالمحـافظـة على الدِّقة الأخلاقية المُتْقَنة.

ولم يَعُد من الممكن الإبقاءُ على هذه الحال، مع انتهاء الحرب الباردة. فقد انتهى عملاءُ الاتحاد السوفييتى، بعد سقوطه، إما إلى السقوط (مثل مانجستو) أو تُركوا فى العراء، محرومين من الحماية أو المعونة، فى نهاية طريق طويل من التعثُّر. كما رتَّب الغربُ أولوياتِه. فلم يعد هناك الدافعُ نفسُه لإنقاذ الحلفاء غير المحبوبين باسم الأمن القومى. ذلك أنه يمكن الآن إجراء امتحاناتٍ أكثر قسوة لاختبار الالتزام بحقوق الإنسان والحكم الديموقراطى الرشيد، كما استُخدم عدمُ قدرة مثل هؤلاء الحلفاء على تغيير أنفسهم، حين يطلب منهم بشكل عاجل أن يتماشوا مع هذه المقاييس الأعلى، مُسوِّغًا للتخلى عن بعضهم من غير شعور بقدر كبير من الذنب.

وبغض النظر عن الأهمية الأخلاقية لاستخدام الحلفاء ثم التخلى عنهم، فقد بَعث هذا التخلى الفجائى، الغربى السوفييتى المشترك، عن الذين كانوا أصدقاء لهم فى العالم الثالث، رسالةً قوية لمعظم دول العالم الثالث. فقد تغيَّرت قواعدُ اللعبة؛ بل لقد تغيرت اللعبة نفسها. وبَدأت أنظمةُ العالم الثالث تَكتشف أنَّ "فائدتها" السابقةَ انتهت، وأن الغرب لا يرى الآن إلا فائدةً محدودة جداً لإعطائها أىَّ قدر من اهتمامه بمصائرها. ولم تكن نتائجُ هذا الصنيع سيئةً جداً. فقد أوجدتْ نهايةُ التنافس بين القوى العظمى ظروفًا لإنهاء كثير من الصراعات التى دعمتْها الحربُ الباردة دعمًا كبيرا، وهى تتراوح من السلفادور عبر ناميبيا ومن أفغانستان إلى كمبوديا. واختفت كثيرٌ من الأنظمة الديكتاتورية. وهذا مما يُرحب به. لكنَّ إزاحة ضغوط الحرب الباردة تَعنى كذلك أنه يمكن أن تَنفجر القوى التى كُبتتْ فى هذه المجتمعات.

ولكى نَفهم الأهمية المصيرية لهذا التوجه الغربى الجديد للانسحاب من أكثر مجتمعات العالم الثالث وتركِها لمصائرها (لاحظ، مثلاً، إغلاق كثير من السفارات

الغربية فى إفريقيا؛ فقد أغلقت بريطانيا فى السنوات الأخيرة بعثاتها الدبلوماسية فى بوروندى، والكنغو، والغابون، وليبيريا والصومال)، يَجب علينا النظر إلى أن هذه المجتمعات كانت عُرضةً لتدخُّل غربى كثيف فى شئونها منذ بداية حقبة الاستعمار فى القرن السادس عشر. لذلك ينبغى النظر إلى توجُّه الغرب الحالى لتخليص نفسه من العالم الثالث لا على أنه نهاية لتدخل دام أربعة عقود فقط، بل لتدخل دام أربعة قرون. وهذا ما يمكِّن للتطورات الداخلية التى خُنقت وأُضعفت على مدى قَرن، إما بسبب ضغوط العواصم أو بسبب القوى العولمية التى كانت تحلِّق فوقها، أن تَبرز إلى السطح فى نهاية الأمر. ومن أجل تثبيت هذه القوى التاريخية التى كُبتتْ تَرك العالم الغربى وراءه فى العالم الثالث قشرةً رقيقة من المفاهيم الغربية تتصل بالاستقلال الوطنى، والدولة الوطنية، وفى بعض الأحيان، بالمؤسسات النيابية الغربية، وببعض مبادئ القانون الدولى.

ولا شك أن تلك القوى كانت مكبوتة تماماً خلال الحرب الباردة. لكنها عند نهاية ذلك الكفاح شهدتْ تسارعًا وتعزيزًا لمثل تلك الظواهر التى وصلت حدَّ التغيير النوعى. فقد أمكن للحروب القَبلية فى إفريقيا، والصدامات العرقية فى باكستان، والفتن بين الهندوس والمسلمين فى الهند، والأصولية الإسلامية فى الجزائر، أن تَبرز إلى السطح الآن بقوة كبيرة مفرطة. وربما لا يُمكن النظر بلا مبالاة إلى تفكك الصومال فى ١٩٩١م (وهى إحدى أكثر الدول تجانسًا عرقيًا فى إفريقيا)، وربما لم يَكن من الممكن السماحُ لذلك بالحدوث - قبل عشر سنوات. فقد كانت صدوع الخطر السياسية الرئيسة خلال الحرب الباردة تقع فى جنوب آسيا بين الهند وباكستان، وهى صدوع عزَّزها أسيادُ الفريقين من القوى الكبرى. أما اليوم فتقع صدوعُ الخطر الرئيسة فى داخل الهند وباكستان.

العالَم المنكمش:

من المحتمل، باختصار، أن تؤدى عملياتُ التدخل الغربية التى دامت قرونًا إلى ظهور مرجَل من عدم الاستقرار فى أكثر دول العالم الثالث. وكان يمكن للبعد الجغرافى فى القرون الماضية أن يَحمى الغربَ من هذا المِرجل. ومن المفارقة أن التقنية الغربية خلال الحرب الباردة قلَّصَت العالمَ إلى قرية كونية، وهو ما أدى إلى القضاء على الحماية التى كانت توفِّرها المسافة والزمن.

فقد كان لشبكات الاتصال الكونية التى وفَّرت للغرب مَقعداً قريبًا من الميدان، حين انفجرتْ أحداثُ "تيان ان مين" [فى الصين الشعبية] أو حين اشتعلت حرب الخليج، أثرٌ معاكسٌ مساو فى ضخامته. ذلك أن القرى التى كانت قصيَّة فى الصين ووسط آسيا وقلب إفريقيا، تستطيع الآن، وبشكل متزايد، أن تَحصُل على صوَر واضحة للحياة الهنيَّة الرغيدة التى يعيشها المواطنون العاديون فى الغرب. وقد لاحظ كلاوسفيتس [منظِّر الحرب الألمانى المشهور] أنَّه حين تُسقط الموانعُ - التى لا تتكوَّن أساسًا إلا من جهل الإنسان بالممكن - فإن من الصعب أن تُنصب من جديد". وهذه ملحوظة تستحق الذِّكرَ فى هذا السياق.

والأثر الفعليُّ البسيط لكل هذا أن كَونًا عقليًا واحداً ومجتمعًا كونيًا واحداً يتخلَّقان الآن. وقد جَهدت المجتمعاتُ الغربية، خلال العقود المبكرة والوسطى من القرن العشرين، فى تخليص أنفسها من الأنواع الفجة من عدم المساواة التى خلَّفتْها الفترات المبكرة من مرحلة التصنيع. وقد أنجزتْ ذلك فعلا. لكنها الآن تواجَه بجموع أضخم من العمال على أبواب بيوتها، وهى الجموع التى جَلبها الوعىُ برغد العيش والفرص الغربية.

وقد بدأ الأوروبيون الغربيون يتفهَّمون هذا. فإذا ما وقع حدثٌ فى الجزائر أو تونس، مثلاً، فستؤثِّر المشكلاتُ على فرنسا. فقد أصبح البحر الأبيض المتوسط، الذى كان فى القديم حداً فاصلاً بين الحضارات، حوْضًا فى عيون سكان شمال

إفريقيا. فمن الذى سيمتنع عن عبور حوض مائىٍّ صغير إن كان يمكنه بعبوره أن يحسِّن من حياته؟ وقد عبَر الناسُ، خلال القرون الماضية كلها، محيطات وتجوَّلوا سعيًا وراء حياة أفضل، وغالبًا ما كانوا يعانون فى أثناء تلك العملية كثيرًا من الصعوبات. بل إن هذا الدافع هو ما يفسِّر الوجودَ الجغرافى الواسع للمجتمعات "الغربية" خارجَ الموطن الأصلى لهم فى القارة الأوروبية، وهو الوجودُ الذى يَمتد من شمال أمريكا عبْر جنوب إفريقيا إلى أستراليا ونيوزيلندا. وتَشعر أعدادٌ متزايدة من الناس الآن أنه يمكن القيام برحلة مشابهة. ولم يَر سكانُ غرب أوروبا إلى الآن إلا بدايات مثلِ هذه التحركات الواسعة، وهم يشعرون الآن بمخاوف عميقة.

وكانت نسبةُ سكان أوروبا، فى ١٩٩٠م، إلى سكان إفريقيا ٤٩٨ مليونًا إلى ٦٤٢ مليونا؛ وستَكون النسبة فى ٢٠٥٠م، بحسب توقعات الأمم المتحدة، وهى توقعات تقوم على تزايد متوسطِ الخصوبة، ٤٨٦ مليونًا (وهذا نقص، كما يجب أن يُلاحظ) إلى ٢.٢٦٥ (بليونين ومائتين وخمسة وستين مليونا)، وهى نسبة مشابهة لنسبة البيض إلى السود فى جنوب إفريقيا فى الوقت الحاضر. ويوضِّح بَلَدان اثنان، يَحويان الآن الحجمَ نفسَه من السكان، معنى هذا الاتجاه. فقد كان سكان إيطاليا خلال السنوات القليلة الماضية يتناقصون، بغض النظر عن مجمل المهاجرين. أما فى مصر فيتزايد السكان بمعدل مليون كل ثمانية أشهر. وكان ردُّ فعل إيطاليا عنيفًا ضد هجرة القوارب الألبانية. فما مدى العنف الذى سيَكون عليه ردُّ فعلها لو لم يكن مهاجرو القوارب أوروبيين؟ أو تأمَّل التالى: فقد كان عدد سكان المغرب والجزائر معًا، فى ١٩٦٠م، يَصل إلى نصف عدد سكان فرنسا؛ أما اليوم فعدد سكانهما مساو لعدد سكان فرنسا؛ وسيَكون عددُ سكانهما ضعفَ عدد سكان فرنسا فى خلال ثلاثين سنة أخرى.

وإذا وضعنا هذا الأمر بطريقة أسهل فسيَجد الأوروبيون أنفسَهم بشكل أساسىٍّ، فى خلال عقود قليلة، حين يواجِه غربُ أوروبا بفيضان من المعدَمين المحتشدين على حدودها وحين تتسلل أعدادٌ متزايدة إليها للالتحاق بالملايين الموجودة من قبل فيها، فى

الورطة نفسها التى يَشعر بها السكانُ الأغنياء البيض الذين صاروا أقليةً فى جنوب إفريقيا فى الوقت الحاضر.

بل إن الولايات المتحدة نفسها، التى يَفصل بينها وبين مراكز التزايد السكانى المتسارع فى آسيا وإفريقيا محيطان عظيمان، ليست منيعة. وكما لاحظ إيفان هيد Ivan Head : إن أمريكا الشمالية موطن لأكثر الشعوب تزايداً فى عدد السكان. فقد كان سكان المكسيك فى ١٩٥٠م خمسةً وعشرين مليونا. وسيصل عدد سكانها قبل أن ينتهى هذا العقد إلى ١٠٠ مليون". وعلى الرغم من جاذبية الثقافة الشعبية الأمريكية (التى أدت إلى أن يشعر حتى الفرنسيون بأنهم مهددون)، فقد صارت بعض الولايات الجنوبية الغربية فى الولايات المتحدة بالفعل مجتمعاتٍ ثنائية اللغة، وذلك ما يَشهد بالهجرةَ الكبرى من الجنوب. فما النقطة التى سيتغير عندها المجتمعُ الأمريكى والثقافة الأمريكية بطريقة لا رجعة فيها؟

ومصطلح "الانفجار السكانى" مألوف إلى حد بعيد جداً، بل صار شعاراً مألوفا. لكنه يعبِّر، مثله مثل كثير من العبارات المحفوظة، عن حقيقة مهمة. فقد تزايد سكان القارات الخمس الرئيسية، من ١٧٥٠م إلى ١٩٥٠م، بنِسب متقاربة. أما بعد ١٩٥٠م فقد كانت هناك زيادة كبرى فى نمو السكان فى العالم الثالث، ونَتج ذلك فى الأساس من شيوع الطرق الغربية للنظافة والعناية الطبية الأساسية. ومن هنا تغيَّر التوازن السكانى بين أوروبا وأمريكا الشمالية من جهة وبقيَّةِ العالم من جهة أخرى بطريقة لا رجعة عنها. إذ سيعيش، فى سنة ٢٠٠٠م (أى بعد ثمانى سنوات فقط)، خمسةُ بلايين من ستة بلايين ومائتين وخمسين مليوناً من البشر فى العالم الثالث. وستَحدث ما نسبتُه سبعةٌ وتسعون بالمائة من زيادة السكان فى العالم الثالث.

وعدد السكان مهم. فحين يكون هناك اختلافات جوهرية فستَخلق نوعًا من المشكلات الأمنية التى ستواجهها، بطرق مختلفة، دولٌ مثل إسرائيل ومنغوليا ونيبال والسكان البيض فى جنوب إفريقيا. بل حتى فى غياب مثل هذه التهديدات الأمنية

المعهودة فسيكون اختلالُ الميزان السكاني، الذى ستَزيد من أثَره التفاوتاتُ العظيمة فى مستويات العيش، سببًا جوهريًا مهمًا للأنواع الجديدة من التهديدات التى تواجه العالمَ الغربى، وهى تتراوح بين هجرة الفقراء والمعدَمين إلى الخراب البيئى والمخدرات والأمراض والإرهاب.

أثر شرق آسيا:

زادت الأهميةُ المتنامية للشرق آسيويين، وهم الوحيدون غير الغربيين الذين أنجزوا الدخولَ أو تظاهروا بالدخول فى عالم الأمم المتطورة، من تعقيد الصورة الواضحة للغرب الغنى والعالم الثالث الفقير وشوّهتْها. هذا مع أن بعضًا من الغربيين يَنظرون إلى النجاح الاقتصادى لهؤلاء الشرق آسيويين، خاصة نجاح اليابان، على أنه مشكلة عويصة، وإن كان ينبغى أن يُنظر إليه، فى سياقٍ أوسع للعلاقات بين الغرب وبقية العالم، على أنه جزء من الحل. فقد أحدثتْ قصص النجاح اليابانية وقصص نجاح الشرق آسيويين الآخرين موجةً من الارتدادات التنموية فى العالم الثالث بطريقة لم يَنجح أن يَفعلها أىُّ مجتمع غربى قط.

لاحظ الحالةَ التاريخية الغربية الكبرى التالية: لماذا لم تُلهِم عقودٌ من التقارب الجغرافى، أو التواصل، بين أمريكا الشمالية وغرب أوروبا أيًا من المجتمعات القريبة فى أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط أو إفريقيا لكى تَنخرط فى عالم الأسواق الحرة، على الرغم من الفوائد الاقتصادية الواضحة التى تَنجُم عن إنجاز ذلك؟ ولماذا كانت اليابان البلدَ النامى الوحيد الذى استطاع أن يُحدِث مثل هذا الأثر؟

وستَكون الإجابة معقدةً لزومًا، لكن العاملَ النفسى يمثِّل إحدى العوامل المهمة التى لم يُنتبه لها. فقد وفَّرت اليابانُ، من غير قصد، وهى بلدٌ آسيوى، حين هَزمَتْ روسيا، وهى قوة بيضاء، فى ١٩٠٥م، دفعةً نفسية قوية جدًا لمناهضة الاستعمار. فقد مكَّن ذلك نُخبَ المثقفين الناشئة للتو حينذاك فى الأقطار غير الغربية، فى الأقل، إن لم

يكن غالبيةَ المثقفين، أن تُفكِّر للمرة الأولى فى احتمال ألا تكون الهيمنةُ الاستعمارية ظرفًا دائما، أيْ حالةً طبيعية. وقد ألهم ذلك بشكل عظيم جيلَ الزعيم الهندى جواهر لال نهرو الذى كان طفلاً فى الرابعة عشرة من عمره إبان تلك الحرب.

أما الآن فيَترك النجاحُ الاقتصادى اليابانى أثرًا نفسيًّا مماثلاً على المجتمعات النامية فى العالم كله، وهو ما يُقنعهم بشكل متدرج بأنهم يستطيعون هم كذلك أن ينجحوا فى الدخول إلى العالم المتقدم. وهذه القفزة النفسية مصيرية. ذلك أن دول العالم الثالث ظلت تعتقد إلى فترة قريبة بصورة غير واعية أن المكانة المتقدمة بعيدةٌ عن متناولها. أما الآن فكثير منها تعتقد بصورة مختلفة بَعد النظرِ إلى اليابان وجيرانها.

ولم تَكن اليابان تَقصد ذلك. إذ لم يكن الكرَم العالمى قد أثَّر حينذاك على الشخصية اليابانية. لكن نجاحها أقنع جيرانَها، من كوريا إلى تايوان إلى سنغافورة، بأنه يمكن لهم هم كذلك أن يُنجزوا ما أُنجزتْه. كما تَرك نجاحُ هذه الدول، بدوره، أثرًا مهمًّا على الصين. فقد حدَّ نجاحُ المناطق الساحلية الصينية من قدرة بكين على التراجع عن مسار التحرير الاقتصادى، كما ساعَد فى إقناع إندونيسيا، وهى البلد الخامس فى عدد السكان عالميًا، على أن تخفِّف من القيود بشكل أسرع، وهو ما يوحى بأن هناك طاقةً اقتصادية آخذةً فى التنامى فى شرق آسيا

ولم يَقتصر هذا الأثرُ على هذه المنطقة. فقد كان الزوارُ من مختلف أنحاء العالم يَأتون إلى شرق آسيا من غير أن يَلفتوا الانتباه كثيرًا ليُلاحظوا ويَتعلموا. فقد شُغف الأتراك والمكسيكيون والإيرانيون والتشيليون بالنجاح الشرق آسيوى. فإذا كان بمقدور الشرق آسيويين النجاحَ فلماذا لا يستطيع الآخرون تحقيق مثل هذا النجاح؟ ولم تستطع أيةُ دولة مسلمة إلى الآن أن تنجح فى التحديث. لكن إذا كانت ماليزيا وإندونيسيا، وهما بلدان مسلمان بعيدان عن المنطقة التى شهدتْ ظهورَ الإسلام، تستطيعان الانخراطَ فى التيار الاقتصادى المتزايد لمنطقة آسيا والمحيط الهادى – وهى عمليةٌ آخذة فى التنامى – فلن تعود الرياحُ فى العالم الإسلامى تهب بعد ذلك من

الغرب إلى شرق آسيا بل ستهب فى الاتجاه المعاكس، وهذا تغيُّر تاريخى جذرى. ويمكن أن تَنخرط بلدان كالجزائر وتونس مع مرور الوقت فى هذه العملية.

وحين يُنظر إلى أوروبا وأمريكا الشمالية بهذه الطريقة، وهما اللتان تَشعران بازدياد أنهما مهدَّدتان بتقدم النجاح اليابانى، فإنه يمكن القول بأن لهما مصلحة واضحة فى هذا التقدم. فإذا أُمكن غرس الاعتقاد والتوقع بالتنمية الاقتصادية فى عقول بلايين الناس فمن المحتمل أن يغيِّر ذلك اتجاهَ الهجرة الكثيفة. وينبغى على الغرب أوروبيين الذين يَخشون الآن مثلَ هذه الهجرة من شمال إفريقيا أن يقوموا بعملية استراتيجية تتضمن إعادةَ التفكير وأن يَبدأوا فى النظر إلى التنافس القادم من شرق آسيا فى ضوء مختلف. ذلك أنه يمكن أن يَنشأ عن فترة من التحدى القصير فترةٌ طويلة من الخلاص الاستراتيجى.

الأحصنة الاقتصادية، والعَربات الديموقراطية

يبدو أكثرُ الغربيين الذين لم يَكونوا بصفة عامة غير عابئين بالعالم الثالث، فى الوقت الذى تتعاظم فيه أعدادُ المهاجرين ويَلوح إمكانُ الفقر المتزايد والهجرات الكثيفة، مصمِّمين على أنه يجب أن تعطى الأولويةُ لتعزيز حقوق الإنسان والديموقراطية. فقد قيل لكثير من البلدان، وللمرة الأولى منذ انتهاء فترة الاستعمار، إن الإعانات التنموية، حتى من المؤسسات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، سوف تُربط بالتحوُّل نحو الدقرطة. لكن ربما يكون لهذه الحملة من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان فى العالم الثالث مفعولٌ عكسىٌّ سيئٌ وربما تهدِّد الأمنَ الغربى فى فترة ما بعد الحرب الباردة.

وقد أعطى سقوطُ الشيوعية فى مواجهتها لتحديات الدول الديموقراطية دفعةً قوية جديدة للوثوق بالقيم الديموقراطية. فتقوِّى هذه القيمُ النسيجَ الاجتماعى والسياسى للمجتمعات الغربية لأنها تُشرِك المواطنين جميعًا فى الشئون الوطنية وهو ما يُسهم فى

زيادة انتماء المواطنين إلى مجتمعهم. يضاف إلى ذلك أن الأنظمة الديموقراطية تؤدى إلى التداول المستمر للسلطة داخل النخب الحاكمة، وهو ما يَضمن ضخ دماء وأفكار جديدة فى تلك الدوائر. وستَدفع أوجهُ القوةِ الوظيفية فى الأنظمة الديموقراطية، بالإضافة إلى قوتها الأخلاقية، التوجهَ العالمى نحو الدقرطة وزيادة الاحترام لحقوق الإنسان. ومن المحتمل أن يعانى الذين يَفشلون فى الانخراط فى هذا التوجه من التنافس الداروينى "نسبة إلى عالم الأحياء تشارلز داروين "طويلِ المدى بين المجتمعات. ومن ذلك مثلاً أن اليابان ربما ستظلُّ متقدمةً على الصين بمسافة أبعد لقرون إن فَشلت الصينُ فى تأسيس نظام يساعدها فى استنقاذ موهبتِها الإنسانية واستخدامها بطريقة مؤثِّرة كما تفعل اليابان.

ومع ذلك يبقى السؤال: كيف يمكن لأحد أن يَنجح فى استزراع الديموقراطيات فى مجتمعات تقوم على أنظمة سياسية واجتماعية مختلفة جدًّا؟ والحكمة السائدة اليوم فى بعض الدوائر السياسية والثقافة الأمريكية أنه يمكن لأىّ مجتمع، ويَشمل ذلك الصين، أن يقوم بهذا التحوُّل بصفة فَورية تقريبا. ومع ذلك فأكثر المجتمعات الغربية (ومنها الحالات الأحدث مثل إسبانيا والبرتغال) لم تُنجز هذه القفزة، من أنظمة تقليدية أو شبه إقطاعية، بين عشية وضحاها. فقد جاءت التنميةُ الاقتصادية أوّلاً، وهو ما أوجد طبقاتٍ عاملة ووسطى لها مصلحة راسخة فى الاستقرار، ولا يمكن أن يُفرِّق بينها السياسيون المستغلون للديموقراطية الذين يحاولون التركيزَ على الاختلافات العِرقية أو الاختلافات المفرِّقة الأخرى. وكان هذا هو الطريق الذى سلَكه الذين نَجحوا فى استزراع الديموقراطية فى شرق آسيا.

ويشجِّع الغربُ الآن، بل يطالب فى بعض الأحيان، بالمقاربة العكسية فى العالم الثالث. فهو يدعو للديموقراطية قبل التنمية الاقتصادية. ويَفترض أن الديموقراطية يمكن أن تُستزرع فى مجتمعات تتصف بمستويات متدنية من التنمية الاقتصادية، وموزَّعة بشكل عميق عبر كثير من الفواصل القبيلة والعرقية والدينية، من بين فواصل أخرى. ويَعتمد النظامُ الديموقراطى، فى المجتمع المتطور والصناعى، على الطبقة

الوسطى القائمة التى لها مصلحة راسخة فى الاستقرار. ويؤدى غيابُ الطبقة الوسطى، فى كثير من الحالات فى آسيا وإفريقيا، إلى انفراط السياسيين وانخراطهم فى ولاءات عرقية وقبلية. وإذا أدتْ هذه الحال إلى حرب ضروس فهل يمكن أن يجادَل بأن الديموقراطية ستؤدى دائمًا إلى مآلات مفيدة؟

وقد كتب جون ستيوارت ميل، منذ ١٨٦١م، أن الديموقراطية "ربما تكون مستحيلة فى بلد يتكوَّن من جنسيات مختلفة". بل لقد أكد جون جاى، فى كتابه "الفيدرالى" قبل جون ستيوارت ميل، أن الأمريكيين "يَنحدرون من الأسلاف أنفسِهم، ويَتحدثون اللغةَ نفسها، ويَعتنقون الدينَ نفسه، ويتعلقون بمبادئ الحكم نفسِها، وهم يتشابهون فى أخلاقهم وعاداتهم". ثم أضاف أن من المؤكد أنهم كانوا "فريقًا من الإخوة"، و"أنه يجب ألا يَنفرِطُوا إلى عدد من الوحدات المستقلة التى تتصف بالخروج على القيم الاجتماعية وبالحسد والتنافر". وربما يُفجأ المنظِّرون الأوائلُ للديموقراطية بالتسليم السائد فى القرن العشرين بأن من الممكن تطبيق الديموقراطية فى أى مجتمع، بغض النظر عن طورِ نموِّه أو الفرَق الاجتماعية الداخلية فيها.

ولكى لا يسىء أحدٌ فهمى دعنى أؤكد أنى لا أقول بأن الأنظمة الديموقراطية مضادة للتنمية بالضرورة فى مجتمعات العالم الثالث المعاصرة. ذلك أن من الممكن نظريًا تحقيقهما معا. بل يمكن لذلك أن يَنجح فى بعض الحالات. لكن النظر المتروى غير المندفع للظروف التى يَعيشها العالم الثالث يوحى بأنه ربما يكون من الضرورى وجودُ فترة تُمسك بمقاليد الأمور فيها حكومةٌ قوية مصمِّمة على إحداث إصلاح جذرى من أجل كسر دائرة الفقر التى تُبقى على البنى الاجتماعية التى لها مصلحة راسخة فى معارضة أىِّ تغيير حقيقى. فقد استطاعت اليابان تحقيقَ مستوى عالٍ من النمو بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما يعود فى جزء منه إلى الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية الشاملة التى فَرَضها [القائد العسكرى الأمريكى الذى هزم اليابان فى الحرب العالمية الثانية] الجنرال مكارثر. ولم يَكن بإمكان أية حكومة يابانية منتخَبة بصورة ديموقراطية أن تَقوم بما قام به. وعلى الضد من ذلك فقد كان فشلُ الولايات

المتحدة فى إنجاز إصلاحات اقتصادية اجتماعية مماثلة فى الفلبين السببَ الوحيد الذى حال دون تطوُّر ذلك البلد إلى سنوات طويلة فى فترة ما بعد الحرب.

وتَشهد الحالةُ الفلبينية بالطبع بأن الحكومات الشمولية يمكن أن تكون ضداً للتنمية. ومع ذلك فمن الصحيح بشكل مماثل أنَّ بعض الحكومات الشمولية نَجحت فى التنمية، كما يتَّضح ذلك من النمو الاقتصادى المتسارع فى كوريا الجنوبية وتايوان فى السنوات المبكرة. والأمر هنا بسيط: فالمتغيِّرُ المهمُّ فى مسألة التأكد من أنَّ مجتمعًا يَنتسب إلى العالم الثالث سيَتقدم لا يَعود إلى كَون الحكومة ديموقراطية بل يَعود، ببساطة، إلى إن كانت تَحكُمه "حكومة رشيدة".

ومن الصعب تعريف "الحكومة الرشيدة"، خاصة فى السياق الأمريكى، حيث المصطلح متناقضٌ إلى حد بعيد. ذلك أن "الحكم الرشيد" فى الولايات المتحدة يعنى غالبًا الحكومةَ المُقَلَّصة. أما فى مجتمعات العالم الثالث، المُثقَلة بمتطلبات تنموية هائلة، فربما تساعد الخصائص المألوفة الموجودة فى مجتمعات شرق آسيا على إمدادنا بتعريف مفيد لـ"الحكومة الرشيدة". وربما شَمل هذا التعريف:

(١) الاستقرار السياسى.

(٢) البيروقراطية القوية القائمة على الجدارة.

(٣) النمو الاقتصادى والمساواة.

(٤) الموازنة الحذِرة.

و(٥) غياب الفساد تقريبا. وينبغى بهذه المعايير أن يكون من الممكن للمؤسسات ذات الأطراف المتعددة مثل البنك الدولى أن تتوصل إلى تعريف إجرائى يمكن أن يحددً الأهلية للمعونة الأجنبية.

وربما يَتمثَّل أثرُ إعادةِ النظر هذه فى السياسات الغربية تجاه العالم الثالث فى توجيهِ قَدرٍ أقل من الانتباه للعملية التى نَشأت عنها حكوماتُه وأنْ يُوجَّه انتباهٌ أكبر إلى الطريقة التى تَعمل بها هذه الحكومات. فإذا كانت تصرفاتُها تقود إلى تحسُّن جادٍّ

ومتواصل للظروف المعيشية لشعوبها فستكون الاعتباراتُ الإنسانية والعملية كلُّها التى تنطلق منها السياساتُ الغربية مُرْضيةً حينذاك: إذ ستكونُ الاعتبارات الإنسانية مرضية لأنه سيكون هناك قدر أقل من المجاعات والمعاناة، وستتمثل الاعتباراتُ العملية فى أنَّ تحسين الظروف سيَعنى انخفاضًا فى الهجرة إلى الغرب.

وفى وقت تصوَّر فيه الحملاتُ لحقوق الإنسان غالبًا على أنها أمر أخلاقى جيد جدًا ويَجب أن تُستزرَع من غير تحفُّظ، نَجِد الحكوماتِ الغربية من الناحية العملية حذرةً وانتقائية. ومن ذلك مثلاً أنه بالنظر إلى المصلحة القوية للحكومات الغربية فى أنْ تَظل إمدادات النفط من المملكة العربية السعودية آمنةً ومستقرة لم تُحاول هذه الحكوماتُ تَصديرَ نماذجها لحقوق الإنسان أو الديموقراطية لذلك البلد، ذلك أنها تَعرف أنَّ من المحتمل جدًا أنَّ أىَّ بديل للحكومة السعودية المستقرة سيَكون سيئًا للغرب.

وقد أبانت التجربةُ الجزائرية الأخيرة عاقبةً محتملة أخرى لدعاة وجوب استزرا ع الدقرطة المتعجِّلة من الغربيين. ذلك أن الديموقراطيات تَعمل بشكل جيد جدًا فى الكشف عن الوجه الاجتماعى والثقافى الحقيقى لأى مجتمع. فقد ظلَّ التراثُ الإسلامى الذى مرت عليه قرون مكبوتًا فى الجزائر بفعل القيم العلمانية والحداثية التى أحدثتْها النخبةُ التى حكمت بعد زوال الاستعمار. ومن هنا فقد بدأ ذلك التراث يَأخذ فى البروز الآن، وربما سيبرز كذلك فى مجتمعات إسلامية أخرى من تلك التى تُعقَد فيها الانتخابات. فإذا فَرضت هذه الحكوماتُ المنتخبة انتخابًا شعبيًا حرًا قوانينَ إسلامية صارمة تحدُّ من بعض حقوق الإنسان (كما فعلت إيران)، فهل يجب علينا أن نَحترم حقَّها فى أن تقرر قيَمَها وممارساتها الخاصة بها؟ وليس هناك إجابة بسيطة.

ويَشهد ردُّ فعل الغرب على الانقلاب العسكرى فى الجزائر بهذا الغموض الأخلاقى والسياسى. فقد أدانت أكثرُ الحكومات الغربية الانقلابَ من الناحية الشكلية. إلا أن أكثر الحكومات الغربية، فى رد فعلها على الأسئلة التى أثارها مواطنو فرنسا وإسبانيا بخصوص ما إن كانت الديموقراطية فى الجزائر شيئًا جيدًا لبلديهما، رحَّبتْ

بطريقة هادئة بالانقلاب، وهو قرار معقول يَنطلق من المصالح الغربية. أما فى أعين كثير من المراقبين من العالم الثالث فيَقود هذا التطبيقُ العملى للقيم الأخلاقية إلى اعتقادٍ متشكِّك بأن الغرب لن يؤيد نشر الديموقراطية إلا حين تَكون ملائمةً لمصالحه. ويمكن أن يتطور التشككُ نفسُه - بل من المؤكد أنه سيتطور - بخصوص الحملات لحقوق الإنسان. فهل سيكون الغرب متشدداً تجاه النظام الصينى فى بكين لو كانت الصين تقع جغرافيًا مكان تركيا أو المكسيك اليوم؟ وهل سيَكون الغرب عندئذ فزعًا بشكل مماثل من احتمال ملايين القوارب التى تقل الناس المغادرين للصين إن سقط النظام وسادت الفوضى؟

انظر إلى حال البيرو. فقد حدثَ فى البيرو، كما فى الجزائر، نكوصٌ قوى جداً فى المسار نحو الدقرطة. ومع ذلك عوقبت البيرو بفرض المقاطعة المتنوعة، فيما لم يُفرض مثل ذلك على الجزائر. فقد حسب الأوروبيون بطريقة متعقِّلة أنَّ فرض المقاطعة على الجزائر ربما سيقود إلى زعزعة الوضع الاجتماعى الاقتصادى المتفجِّر وسيزيد من موجة اللاجئين الجزائريين. ومن هنا لم يفعلوا شيئا. والسبب أن البيرو بعيدةٌ جداً عن أى مجتمع غربى. لذلك فإنه على الرغم من أن المقاطعات ستؤدى إلى زعزعة الأوضاع بشكل مماثل فى بيئة متفجرة مماثلة فإنها فُرضتْ مع ذلك.

ومن المؤكد أن الغربيين تساءلوا: ما نوع الحكومة المتسلطة التى كان يَفرضها [رئيس البيرو حينذاك] فوجيمورى؟ وهل كان سيصبح مثلَ ماركوس "رئيس الفلبين الأسبق" ويُثْرى أتباعَه، أم أنه سيحاول بشكل يائس أن يَعكس توجُّه مجتمع على شفا التفكك الخطير؟ فهل تعنى هذه الأسئلة شيئا؟ واللافت للنظر أن قليلاً هم الذين لاحظوا أنه لو كانت السياسات الغربية قوية فى الخمسينيات والستينيات الميلادية من القرن العشرين لكان النمو الاقتصادى الهائل لتايوان وكوريا الجنوبية قد تعرَّض للوأد فى بدايته عن طريق الإصرار على تفكيك الحكومتين الموجودتين حينذاك.

وهناك سبب إضافى يدعو إلى الاهتمام بالبيرو، وهو أنه إذا نَجحت المقاطعة فى مهمتها المتمثلة بطرد حكومة فوجيمورى فيمكن أن يَكون البديلُ المحتمل للاضطراب

أو نسخةً أمريكية لاتينية للمذابح [التى أحدثها رئيس كمبوديا] بول بوت" أسوأ للشعب البيروفي. لذلك يجب على المصمِّمين على المناداة بفرض المقاطعة على البيرو أن يكونوا مستعدين لقبول المسئولية الأخلاقية عن العواقب التى ستترتب على تلك المقاطعة، سواء أكانت جيدة أو سيئة. وإذا فعلوا ذلك فربما يتجنب العالمُ تكرارَ التجربة الكمبودية حين رَفض الذين كانوا ينادون بإزاحة نظام الرئيس الكمبودى" لون نول" كلُّهم أنْ يَتحملوا المسئولية الأخلاقية عن المجزرة التى حدثت بعد ذلك. وإذا اختار الغرب أن يكون حصيفًا فى تعقُّب انتهاكات حقوق الإنسان حين يتصل ذلك بمصالحه أفلا يَسعه أن يَشعر بواجبه فى ممارسة الحصافة نفسِها حين يَكون من الممكن أن تؤثِّر تلك الدعواتُ على الآخرين؟

وربما كان من الممكن للحكومات الغربية فى وجه هذه التعقيدات الأخلاقية والسياسية أن تَجد أنَّ من مصلحتها أن تفسِّر لمواطنيها أنَّ تلك الحصافة ربما تَكون معيارًا مهمًّا فى الحملات الداعية إلى حقوق الإنسان والديموقراطية. ومن المؤسف أنه مع أن الحكومات الغربية حصيفةٌ من حيث الممارسة فإنها تَجد أنه يكاد يَكون من المستحيل أن تتحدث بأمانة إلى مواطنيها عن هذا الموضوع. فمن الصعب فلسفيًا مناقشةُ الحصافة فى الدعوة إلى الدقرطة؛ ذلك أنها ليست فضيلةً تدعو إلى التفاؤل أو الإلهام. ومع هذا توحى الأمانةُ والمصلحة الشخصية بأن هذا ما يجب أن تفعله الحكومات الغربية.

ولم تَعترف أيةُ حكومة غربية علانيةً بأنها فى تحديدها لسياساتها المعيَّنة بشأن حقوق الإنسان والديموقراطية توازِنُ بين تلك السياسات ومصالحِها المهمة الأخرى. ومع هذا فكل حكومة تَفعل ذلك، ومن ذلك أن تركيا تتخذ موقفًا قويًا تجاه قضية حقوق الأكراد، فيما لا تَفعل الولايات المتحدة ذلك. وتعامِل الولاياتُ المتحدة والمملكة المتحدة القذافى معاملة صارمة، فيما لا تَفعل إيطاليا ذلك. ويقلِّل مثلُ عدمِ الاطراد هذا بدوره من قيمة سياسات حقوق الإنسان هذه فى أعين من يُزعم أنهم يَستفيدون منها، أىْ

مجتمعات العالم الثالث، لأنهم يلاحظون، بدل أن يُعجبوا بالشجاعة الأخلاقية للحكومات الغربية، التطبيقاتِ العملية والحذِرة للمبادئ الأخلاقية.

قد أثمرت الحملاتُ لحقوق الإنسان التى قامت بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية الغربية كثيراً من الثمار الطيبة. فقد أُوجدت، مثلاً، إجماعًا عالميًا ضد عودة منتهكى حقوق الإنسان بفظاعة وبشاعة مثل "بول بوت"، وعيدى أمين، وبوكاسا. ويمكن لضحايا مثل هذه الأنظمة أن يَتنفسوا الصعداء. كما يمثِّل الإجماعُ العالمى القوى ضد الأشكال الفظة من التعذيب التى حدثت فى كثير من بلدان العالم تقدمًا عظيمًا فى التاريخ الإنسانى.

لكن الحملات لحقوق الإنسان، من وجهة نظر كثير من مواطنى العالم الثالث، غالبًا ما تَظهر بأشكال غريبة. وتَبدو لكثير من هؤلاء على الشكل التالى: فهى تبدو مثلَ جماعة من المسافرين فى قارب معطوب يَحمل ما يتجاوز طاقته من الركاب يَدلف إلى الإبحار فى مياه هائجة يموت فيها أغلبهم. ويتصف قائدُ القارب بأنه قاس غالبًا، وتتفاوت هذه القسوة بين التطرف والاعتدال. ويقف على شواطئ النهر جماعةٌ من المتفرجين الأغنياء الذين غذُّوا بشكل جيد وإن كانوا حسنى النية. وبعد أن يشاهد هؤلاء المتفرجون راكبًا يُجلد أو يُحبس، أو حتى يُحرم من حقه فى الكلام، يَصعدون إلى ظهر القارب ليَتدخلوا، وليَحموا الركاب من قائد القارب. لكن هؤلاء الركاب يَظلون على الحال التى هم عليها جوعى ومرضى. وبمجرد أن يحاولوا السباحةَ بمساعدة هؤلاء الذين يدافعون عنهم ليَصلوا إلى الشواطئ يُعادُون بشكل صارم إلى القارب، مع أن المشكلات الرئيسة التى يعانون منها لم تعالَج. وليست هذه مماثلة تجريدية. فهذا ما يَشعر به اللاجئون من هاييتى.

وربما يكون الأحوطُ للغربيين على المدى الطويل أن يشجِّعوا عمليةً أكثر قيمة للتحول فى المجتمعات النامية، وهى العملية التى تضع الحصان أمامَ العَربة – وتتمثل فى تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال الحكم الرشيد قبْل تشجيع الديموقراطية. ولا

يعنى هذا المجادلةَ بأن الجماعة العالمية يجب أن تَقبل بحكام ديكتاتوريين مثل بول بوت أو عيدى أمين إذا ما كان هؤلاء الحكام يشجعون التنمية الاقتصادية. بل ينبغى أن تُعامَل حكوماتُ العالم الثالث بالدرجة نفسها من الواقعية العملية التى طبقتها الحكوماتُ الأوروبية من قبل على حكومات الجزائر والمغرب وتونس.

وربما يكون تطبيق مثل هذا الطريق المعاكس الذى يبدو بسيطًا صعبًا على الحكومات الغربية. ذلك أن الدعوة إلى الديموقراطية فى أكثر الحالات لا تتطلب قدرًا كبيرًا من الأكلاف المادية والتضحيات. لكن الدعوة إلى التنمية الاقتصادية تتطلب أكلافًا كبرى، مباشِرة وغير مباشرة. وما يمكن أن يكون جيدًا للعالم الثالث فى المدى الطويل (وهو التنمية الاقتصادية أوّلا) ربما ينتهى إلى أن يَكون مؤلمًا للمجتمعات الغربية فى المدى القصير. فتحتاج بلدان غرب أوروبا، مثلاً، أن تتخلى عن معوناتها الضخمة للمزارعين الأوروبيين غير الأكفاء. وإذا استمر الغرب فى سلوك الطريق السهل فى المدى القصير، أىْ تشجيع الديموقراطية أوّلا، فسيكون هذا فى نهاية الأمر مؤلمًا ومكلِفًا لأن آثار فقر العالم الثالث الضخمَ وعدمَ الاستقرار ستظهران على أعتاب بيته. ومن الأسهل، مع الأسف، أنه حين يكون هناك تنازعٌ بين المدى القصير والمدى الطويل فى السياسات الديموقراطية فإن الآمَنَ دائمًا أن تُراهِن على أن اعتبارات المدى القصير هى التى تفوز.

الديموقراطية الغربية مقابل المصالح الغربية

يبدو سجلُّ الديموقراطيات الغربية فى التغلُّب على التحديات المختلفة التى واجهتْها لافتًا للانتباه بشكل عظيم. فقد تغلَّبتْ إلى الآن فى السلم والحرب كليهما، بعكس أثينا. وينبغى ألا يقلِّل أبدًا من صمود هذه المجتمعات. ومع هذا فمن الخطير أن نَفترض أنها بريئة من النواقص المؤسَّسية.

فتَجد أكثرُ الحكومات الغربية، فى غياب أى تهديد ماثِل، أنَّ من الصعب إقناعَ شعوبها بأنه يجب عليها، نظراً لخطورة التحديات التى أعقبت الحرب الباردة، أن تكون على استعداد للقبول ببعض التغيرات والتضحيات. ولا تتمثل المشكلة فى نقص القيادة فى هذه المجتمعات، بل تتمثل فى التنظيمات المؤسسية.

ويمكن التمثيل على الآثار العالمية لهذه النواقص المؤسَّسية للديموقراطية بمثالين، يؤذى كلُّ واحد منهما العالمَ غير الغربى بشكل كبير، وهما: عجز الميزانية الأمريكية، والسياسة الزراعية المشتركة لبلدان غرب أوروبا.

فعلى الرغم من الإجماع العريض فى الولايات المتحدة على أن عجز الميزانيات يجب أن يوقف الميزانية أصبحت بشكل فعلى وحشًا لا يمكن لأية مؤسسة حكومية ترشيده بشكل كفء. فقد فشل [القانونان المعروفان بقانونى جرام وردمان بشكل مُزْر]نسبة إلى العضوين الجمهوريين فى مجلس الشيوخ الأمريكى فى تلك الفترة: وارن رودمان، وفيل جرام، وهما قانونا "التحكم بالميزانية الصادر فى ١٩٨٥م، وقانون تأكيد التحكم بالميزانية الصادر فى ١٩٨٧م. وتَنشأ المشكلة عن أَوْجه القصورِ المؤسسية فى النظام الديموقراطي. ذلك أن الشبكة المعقَّدة لأصوات جماعات الضغط المختلفة تعنى أنها تملك القدرة على خنق عمليةٍ إقرار الميزانية، وهى تَضمن بذلك تصاعدَ عجز الميزانيات الضخم.

وتشوِّه جماعاتُ الضغط الخاصة التنافسَ الاقتصادى للولايات المتحدة بطرق أخرى، مما ينشأ عنه بعض النتائج التى تفيض إلى خارج حدود الولايات المتحدة. ومن ذلك أنه منذ السنوات الأولى للثمانينيات الميلادية طَلبتْ صناعةُ السيارات الأمريكية حمايةً من المنافسة اليابانية على شكل قيود اختيارية وحصلتْ عليها. وفى العقد الذى تلا ذلك استمرت هذه الصناعة فى توزيع أرباح ضخمة على مالكى الأسهم والمديرين، بدلاً من التعلُّم من اليابان والاستثمار فى التنافس. ولم يَقم أحد بأى جهد لفحص ما إن كان التدخل الحكومى قد استُخدم من أجل الصالح الحكومى أو الخاص. أما التدخل الحكومى اليابانى فى الاقتصاد اليابانى فقد أُنجز

مصحوبًا بالفهم الواضح بأن المصالح الوطنية اليابانية على المدى الطويل تَكمن فى تشجيع المنافسة العالمية للصناعات اليابانية لا فى تهديدها. ولم يَحصل ذلك فى الولايات المتحدة حيث استجابت المؤسسات الحكومية للضغوط غير المقنَّنة لأصحاب المصالح الخاصة.

أما السياسة الزراعية المشتركة لبلدان غرب أوروبا فَوحشٌ آخر أوجدتْه أوجهُ القصور المؤسسية فى الديموقراطيات الغربية. فلا يستطيع أىُّ زعيم غرب أوروبى تقريبًا أن يدافع فى السِّر عن السياسة الزراعية المشتركة لبلدان غرب أوروبا. أما فى العلن فلا يستطيع أى زعيم فرنسى أو إسبانى أو إيطالى أن ينتقدها خوفًا من ألا يُنتخب.

وتَسحب السياسةُ الزراعية المشتركة لبلدان غرب أوروبا، من خلال استهلاكها لأكثر من ثلثى موزانة بلدان غرب أوروبا، التمويلَ عن المصانع التى يمكِن أن تُساعد التنافسية لتلك البلدان. كما أدت إلى إفشال المناقشات حول منظمة "الجات" لأن البلدان غير الغرب أوروبية لا ترى سببًا يُلزمها بأن تَقبل التغيرات المؤلمة فى الوقت الذى لا تفعل دول غرب أوروبا الغنية ذلك. فلماذا يجب على إندونيسيا والبرازيل وزائير، مثلاً - وهى الدول الثلاث التى يمكن أن تكوِّن منظمة لـ"احتكار الأكسجين" - أن تحدَّ من نشاطاتها المُثْرية لقطع أشجار الغابات فى حين أنَّ مجتمعات غرب أوروبا الغنية لن تقبل بأن تقدِّم أيةَ تضحيات؟ ولا يمكن إلا لعدم الوعى بمثل هذه المشكلات أن يفسِّر السببَ الذى أدى إلى سماح الغرب بأن يتسبب فى إفشال مؤتمر الدائرة المستديرة الذى عقد فى أوروجواى عن "الجات" فى ديسمبر ١٩٩٠م. وقد عمقَّتْ خطرَ هذا الإفشال المُقعِد التهديداتُ الجديدة التى يواجهها الغرب فى فترة ما بعد الحرب الباردة.

وربما يحتاج منعُ الهجرات الضخمة من المجتمعات الفقيرة إلى المجتمعات الغنية إلى إحداث ثورة كبيرة فى التنمية الاقتصادية عبر العالم. وتتمثل إحدى الأدوات العالمية الجذرية التى يُحتاج إليها لإحداث هذه التنمية الاقتصادية المعمَّمة فى منظمة

"الجات". ذلك أنها سوف توجِد، إن الْتزمتْ المجتمعاتُ كلُّها بقواعدها، سوقًا عالمية كبرى واحدة يمكن أن تشارك فيها المجتمعات كلها، غنيها وفقيرها. وقد برهنت "الجات" إلى الآن على قوتها عن طريق نقلها قسمًا مهمًّا من البشر – أولئك الذين يعيشون فى الغرب – إلى أعلى مستويات الراحة والغنى التى تمتع بها الإنسان فى تاريخه. وهى تقوم بذلك ببساطة عن طريق إيجادها "ملْعبًا متساويًا" يمكن فيه لكل مجتمع أن يكتشف مزاياه الاقتصادية المقارنة. وكان أثر هذا على الإنتاجية العالمية عظيمًا جدا.

وكان هناك عدد قليل من الاحتجاجات على إفشال مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد فى أوروجواى فى ديسمبر ١٩٩٠م. وربما كان ذلك بسبب أنه نُظر إليها على أنها قضية من قضايا "التجارة". وقد فشل الاجتماع الذى عُقد فى بروكسل لأن المجموعة الأوروبية كانت تريد أن تحمى بعضًا من صناعاتها من التنافس الدولى. وسوف يبرهِن على خطر هذا التصرُّف أن الرأسمالية فى الأساس عملية دينامية. ويحاول الغرب، فى سعيه لحماية صناعاته من التنافس الجديد، أن يجمِّد عمليةً لا يمكن تجميدها.

وإذا نظرنا إلى الأثر التاريخى الذى أحدثْته "الجات" إلى الآن وإلى صلتها بالمشكلات المركزية للمستقبل المنظور فمن المحيِّر أنه لم يركِّز مزيدٌ من المفكرين الاستراتيجيين اهتمامهم عليها. ومن الخطأ أنهم لم يقوموا بذلك. وسوف يؤدى الانسحابُ من "الجات" إلى الحمائية، وهو ما سينشأ عنه حرمانِ مجتمعات هائلة من فرصة تحسين أساليب حياتها، إلى إرغام هذه المجتمعات على دقٍّ أبواب الغرب.

إن إصلاح الاستراتيجية الغربية فى فترة ما بعد الحرب الباردة مهمة جذرية، وتتطلب نوعًا من القيادة كانت الولايات المتحدة قد وفَّرته ببراعة بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أنه من المؤسف أن قيادة الغرب، بعد انتهاء الحرب الباردة، توزَّعت بين

الولايات المتحدة وأوروبا واليابان فى اللحظة ذاتها التى لم تكن الحاجة فيها إلى القيادة فى العالم الغربى أكثر إلحاحا. ومما يؤسف له كذلك أن المجتمعات الغربية تقع تحت ضغط قوى لتنكفئ إلى الداخل فى الحين الذى يجب عليها أن تَتطلع إلى خارجها. ولدى الغرب الآن، بعد أن اكتشف تقنيةً [أى الإنترنت] استطاعتْ أن تقرِّب العالمَ، مع مشكلاتها المعروفة كلها، من أبوابه نفسها، مَيلٌ قوى لغلْق الأبواب، وهو ميل قاتل. وهو قاتل لأنه أوجد عالمًا صار فيه "التواصلُ المتبادل" شائنًا يوميًا.

ويتمثل الخطر الحقيقى فى أن الغرب سيكتشف متأخرًا كذلك أنه ــ كالمدافعين عن سنغافورة – انشغل بالتحديات القديمة فيما صُعِّدت التحدياتُ الجديدة إلى مستويات عليا بما لا يقاس.

منظور آسيوى عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة

نظَّمت الجمعيةُ الآسيوية فى نيويورك فى يناير ١٩٩٣م، وثلاثُ مؤسسات أكاديمية سنغافورية، هى - أكاديمية دراسات جنوب شرقى آسيا، والمؤسسة العالمية السنغافورية، ومعهد دراسات السياسة - ندوةً عُقدت فى سنغافورة عن "التطلعات الآسيوية والأمريكية عن الرأسمالية والديموقراطية". وطُلب منى أن أتحدث عن التطلُّع الآسيوى عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة. وقد ذُعر رفيقى على المنصة، جيمس فالوز، وانزعج من ورقتى التى شاركتُ بها. وكنتُ بينتُ عشرَ مُحرَّمات كنت أعتقد أن الغرب إما تجاهلها أو أخفاها، وأضفت إليها خمسة مبادئ يمكن أن تقود إلى حوارٍ نُظراءٍ فى آسيا وأمريكا. ولما كنت قد مسست عدداً كبيراً من البَقرات المقدسة فقد افترضتُ أن الصحفيين الغربيين الذين يَعشقون الأمورَ الخلافية ربما يريدون نشرَ تلك الورقة. إلا أنه لم يكن أحد منهم مهتمًا بها حتى تشجعتُ فنشرتُ نسخةً أقصر من الورقة بعنوان "اقصد الشرق، أيها الفتى". Go East, Young Man كما نُشرت النسخة الأطول التى أنشرها هنا فى كتاب يحوى مجموعةً من المقالات بعنوان "حوار عن حقوق الإنسان" Debating Human Rights، حرره بيتر فان نيس Peter Van Ness.

ومن الواضح أن هذه المقالة تمثِّل أكثرَ المقالات التى كتبتُها من قبْل غَضَبا. ولو كتبتُها اليوم فلن أستخدم اللهجةَ نفسَها. وقد ارتكبتُ أخطاء أخرى: ذلك أنى أوردتُ قولاً لاقتصادىٍّ سويسرى أكد أن مشكلة الدَّين التى تعانى منها حكومةُ الولايات المتحدة كان من المستحيل إصلاحها. إلا أنها أُصلحت فى الفترة اللاحقة. فقد ازدهر

الاقتصاد الأمريكى فى التسعينيات بعكس التوقعات كلِّها فيما تَعثرت الاقتصادياتُ الآسيوية فى تلك الفترة. ذلك أن العالم تغير بطرق كثيرة.

غير أن بعض الحقائق لم تتغير. ومن أهمها أن المحرَّمات التى وصفتُها فى سنة ١٩٩٣م ظلتْ محرمات حتى اليوم. كما ظلت السلطة الكاسحة للصحفى الغربى فى العالم الثالث من غير اعتراض. فقد زادت السلطة الطاغية للولايات المتحدة فى نهاية القرن من سطوة وسائل الإعلام الأمريكية ولم تقلِّل منها. وهناك فى داخل الولايات المتحدة قدرٌ غير مقنَّن من الرقابة والتوازن على سلطة الإعلام هذه. أما خارج الولايات المتحدة فليس هناك ما يحدُّ من سلطة الصحفى الأمريكى.

وإذا سُمح لى بإبداء نقطة صارخة أودّ أن أضيف أن هذا كله أدى إلى تضليلٍ ضخم لصورة آسيا فى المنظور الغربي. ذلك أن الأصوات الوحيدة التى تودُّ وسائلُ الإعلام الغربية سماعَها هى أصوات الصحفيين الغربيين. فيَكتب كثيرٌ منهم عن آسيا والآسيويين بلهجة من الاختصار المخلّ الذى يَكشف بوضوح هائلٍ عن الحاجة فى الغرب إلى الاحتفاظ بصورة مشوَّهة لآسيا. فلم يوجد إلى الآن ملعبٌ متساوٍ فى عالم الصحافة. وهذا هو السبب الذى يجعلنى أعتقد أنه ينبغى للدارسين الغربيين الشباب أن يقرءوا هذه المقالة.

أود أن أبدأ بتشبيهٍ، وأعتذر لأولئك الذين ربما سمعونى أعيد روايته من قبل [سبق أن أورد هذه الفقرة فى مقالته "القيم الآسيوية" المنشورة فى هذا الكتاب]، وهى:

". . . لكن الحملات لحقوق الإنسان، من وجهة نظر كثير من مواطنى العالم الثالث، غالبًا ما تَظهر بأشكال غريبة. وتَبدو لكثير من هؤلاء على الشكل التالى: فهى تبدو مثلُ جماعة من المسافرين فى قارب معطوب يَحمل ما يتجاوز طاقته من الركاب يَدلف إلى الإبحار فى مياه هائجة يموت فيها أغلبهم. ويتصف قائدُ القارب بأنه قاس غالبًا، وتتفاوت هذه القسوة بين التطرف والاعتدال. ويقف على شواطئ النهر جماعةٌ

من المتفرجين الأغنياء الذين غذُّوا بشكل جيد وإن كانوا حسنى النية. وبعد أن يشاهد هؤلاء المتفرجون راكبًا يُجلد أو يُحبس، أو حتى يُحرم من حقه فى الكلام، يَصعدون إلى ظهر القارب ليَتدخلوا، وليَحموا الركاب من قائد القارب. لكن هؤلاء الركاب يَظلون على الحال التى هم عليها جوعى ومرضى. وبمجرد أن يحاولوا السباحةَ بمساعدة هؤلاء الذين يدافعون عنهم ليَصلوا إلى الشواطئ يُعادُون بشكل صارم إلى القارب، مع أن المشكلات الرئيسة التى يعانون منها لم تعالَج. وليست هذه مماثلة تجريدية. فهذا ما يَشعر به اللاجئون من هاييتى"[١].

وليست هذه إلا واحدة من المظاهر الساذجة للحملات الغربية المندفعة لنشر حقوق الإنسان عند نهاية الحرب الباردة. وهناك مظاهر أخرى كثيرة غيرها. ومع هذا فحين حاولتُ فى بعض الندوات فى جامعة هارفارد تحدى تعميمِ التطبيق الكلِّى للديموقراطية وحقوق الإنسان أو حرية الصحافة اكتشفتُ أن هذه القيم صارت "بقرات مقدسة" إلى حد بعيد. إذ لا يمكن لأحد أن يتحدى قيمتَها الذاتية. وأسوأ من ذلك، أنى حين استمررت على رأيى، قوبلتُ بضحكات مكتومة ونظراتِ مجاملةٍ وسخرية عامة. إذ كان الافتراض العامّ أنَّ أىَّ آسيوى، يَتحدى هذه المفاهيم، خاصة إن كان سنغافوريًا، إنما يَقوم بذلك فقط فى محاولة لتغطية ذنوب حكومته.

وأنا مقتنعٌ الآن كما كنت مقتنعًا آنذاك بأن الحملة الغربية المندفعة لنشر الديموقراطية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة فى العالم الثالث عند نهاية الحرب الباردة خطأ مُضرٌ. ذلك أن من غير الممكن أن تُفيد هذه الدعوةُ أربعة بلايين وثلاثمائة مليون إنسان يَعيشون خارج العالم المتقدم، بل ربما لن تفيد السبعمائة مليون الذين يعيشون داخله. إذ يمكِن لهذه الدعوة أن تزيد من الظروف الصعبة التى تعيش فى ظلها الغالبية العظمى من سكان العالم، بدلاً من أن تحسِّنها.

لكن يَلزم الإنسانَ، لكى يوصِل هذه النقطةَ المركزية إلى عقول الغربيين، أن يُزيح الحواجزَ التى جعلتْ هذه الموضوعات موضوعاتِ بقراتٍ مقدسة لا يمكن مسُّها فى

الخطاب الغربى. فيجب على الغربىّ أن يَعترف أوّلاً بأنه حين يناقِش هذه الموضوعات مع غير الغربى فإنه يقف، بصورة واعية أو غير واعية، على المنبر. دعنى أُبادر، إن كان فى ذلك أى عزاء، إلى أنْ أُضيف بأن هذا التوجه ليس جديدا. فهو يعود إلى قرون ماضية بعيدة، كما يشهد القول التالى من "معجم تاريخ الأفكار" Dictionary of the History of Ideas :

> **"بدأ مفهومُ الطغيان بصفته فهمًا أوروبيًا خالصًا للحكومات الآسيوية وممارساتها: إذ نُظر إلى الأوروبيين بطبيعتهم على أنهم أحرار بصورة طبيعية، ذلك فى مقابل الطبيعة العبودية للشرقيين. ورُبطت مفاهيمُ الطغيان فى كثير من الحالات بتسويغات الاستعباد أو تفسيراته أو تنظيماته أو بالفتوح والاستعمار أو الهيمنة الإمبراطورية. ويمكن أن يُستخدَم إسباغُ وصفِ الطغيان على العدو لتجييش المنتمين إلى وحدة سياسية معينة أو سكان منطقة ما. لهذا فقد حطَّ الإغريق من شأن الفرس بوصفهم طغاة بالطريقة نفسها تقريبًا التى كان الكتّاب المسيحيون يعامِلون بها الأتراك. ومن المفارقة أن مثل هذه الحجج التى ربما لا يستطيع المنافحون عن الحرية أو مؤرِّخوهم اكتشافَها دائمًا تصبح المسوِّغَ الوجيه، كما عند أرسطو، لهيمنةِ الذين يتمتعون بتقاليد الحرية على الآخرين الذين لم يتمتعوا قط بذلك الظرف السعيد"(٢).**

ويجب أن ينتهى هذا الموقف الأوروبى نحو الآسيويين على مشارف القرن الحادى والعشرين. ويجب التخلى عن التسليم بالفوقية الأخلاقية. وهناك حاجة إلى إيجاد ملعب متساو لكى يتحقق نقاش له معنى بين الآسيويين والأمريكيين. وسيكون هذا

هدفى الأول فى هذه الورقة. وسأورد فى الجزء الثانى منها وجهةَ نظر آسيوية عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة.

ملعب متساو

ليست تجربةً جيدة دائمًا أن تُزاح عن المكان العالى الذى تحتله. وأنا أعتذر عن أى تذمُّر ربما تتسبب فيه ملحوظاتى. ومع هذا يتطلب إنجازُ هذا الهدف فى ورقة واحدة منى أن أكون قاسيًا وإن كانت ملحوظاتى مختصرة. ولإزاحة أبعاد "البقرة المقدسة" التى تكتنف قضايا حقوق الإنسان وحرية الصحافة فسأقترح قائمةً بالمحرَّمات التى كان الغرب، ويشمل ذلك الولايات المتحدة، إما يتجاهلها أو يخفيها أو يتظاهر بأنها ليست ذات علاقة أو لا يَترتب عليها شىء فى ما يخص نقاشَ هذه الموضوعات. وآمل، إن كان لهذه المحرمات أيةُ قيمة، أن يؤدى هذا إلى أن يَتقبَّل الكتّابُ الغربيون أنهم لا يَحتكرون الحكمةَ أو الحق فى ما يعنى هذه الموضوعات وهو ما يوجب عليهم أن يحاولوا تجريبَ قدرٍ قليل من التواضع حين يتحدثون عن هذه الموضوعات إلى سامعين غير غربيين.

المحرمة رقم ١ : الصحفيون الأمريكيون لا يؤمنون بالقاعدة المسيحية التى تقول: عامل الناس بمثل ما تحب أن يعاملوك به.

كان ما حدث [للمرشح السابق للرئاسة الأمريكية] غارى هارت و [الرئيس الأمريكى الأسبق] بيل كلينتون [اللذين وقعا فى فضيحتين جنسيتين] سببًا لتطوُّر تقليدٍ صحفى محترم يقول بأن خيانة السياسىِّ الزوجيةَ شأنٌ عام يجب أن يُنشر بتفاصيله كلها. لكن الذين يشاركون فى هذا التقليد لا يَشعرون أنهم مقيدون بقول المسيح: "مَنْ كان منكم بلا خطيئة فليرجمْها بأولِ حَجر".

وعلى حد ما أعرف من خلال تجربة إقامتى القصيرة فى واشنطن العاصمة يبدو أن مستوى الخيانة الزوجية هو نفسُه الموجود عند أطياف المجتمع كلها، سواء أكان عند أعضاء مجلس النواب أو عند الصحفيين. ويبرهِن امتلاكُ السُّلطة على أنه مُغرٍ جدا. ذلك أن السياسيين والصحفيين على السواء يواجهون مشكلةً فى مقاومة الإغراءات التى تنتشر فى طريقهم. ومع هذا يُنظر إلى تصرفات مجموعة معينة على أنها غير أخلاقية وموضوع للاستقصاء العلنى، فيما تصنَّف تصرفاتُ الآخرين على أنها أمور خاصة. لكن الصحفيين الكبار يتمتعون، فى نظام التصنيف غير المقنَّن المعمول به فى واشنطن العاصمة (كما هى الحال فى أى مجتمع قَبلى آخر)، بسلطة تفوق بأضعاف سلطةَ أيٍّ عضو فى مجلس النواب. لكنهم عرضةٌ لمستويات أخرى من الاستقصاء.

وينطبق عدمُ المساواة هذا فى الأمور المالية. ذلك أنه يجب على السياسيين الطامحين كلهم، وهو ما يَشمل بعضًا من قليلى الحظ الذين يَدخلون المعترك السياسى ليخدموا وطنهم، الإعلانُ عن كل "قِرش" مما يَملكون. ومع هذا فلا أحد من الصحفيين فى واشنطن العاصمة، وكثير منهم يتمتع بدخل أكبر من السياسيين، يشعر بأى واجب أخلاقى يَدفعهم ليُعلنوا عما يَملكون من ثروة؛ كما لا يشعرون بحاجة إلى الإعلان عن الكيفية التى ربما تزيد من ثرواتهم عن طريق مناقشة الثروة المالية لأى سياسى طموح. وربما يُسهم الإعلانُ الكامل عن الدخل والثروة للذين يشرِّعون السياساتِ الحكومية والذين يؤثِّرون فيها (ويشمل ذلك جماعات الضغط والصحفيين) فى إيضاح عدم التماثل فى القوة المالية بين صنَّاع السياسات الحقيقيين والذين يَسعون للتأثير عليهم. كما يمكن له أن يساعد على الكشف عن السبب، على الرغم من كثير من المناقشات المعقولة، فى اتخاذ كثير من الاختيارات غير المعقولة فى السياسات الحكومية.

المحرمة رقم ٢ : فساد القوة. قوةُ الصحفيين الغربيين الكُلية فى العالم الثالث تُفسِد بشكل كلّى.

تتمثل أعظم أسطورة يتمتع بها صحفىٌ فى شعوره بأنه مستَضعَف: فهو البطل الفرد [إشارة إلى الشخصية المعروفة فى أفلام الكاو بوى] الذى يَعمل ضد الوحوش البيروقراطية ليكشف الحقيقة، وغالبًا ما يكون ذلك فى وجه التَّعرُّض للمخاطرة. ولم أستطع قط فهْم هذه الأسطورة حين كنت فى واشنطن العاصمة. ذلك أن الوزراء فى الحكومة وأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب والسفراء والضباط الكبار يهبُّون للرد على الاتصالات الهاتفية التى يجريها الصحفيون، المختارَون بعناية فائقة، فى واشنطن العاصمة. ولا يُشبِه هؤلاء الموظفون الكبار كلهم وزيرى الخارجية الأمريكية الأسبقين [كيسنجر أو جيم بيكر] فى المهارة من حيث تخدير الصحفيين الأمريكيين، لكن لا أحد منهم يغامر بأن يقول لصحفى أمريكى يَعمل فى صحيفة كبرى بأن يذهب إلى الجحيم. إن هذا التصرُّف يشبه فى عدم إمكانه محاولةَ الاعتراض فى بلاط [الملك الإنجليزى القديم] [أتيلا ذا هن] "Attila the Hun [إذ ستكون العاقبة قاسية].

وتمارَس أفظعُ نتائج هذه الأسطورة فى العالم النامي. ذلك أن أىَّ صحفى أمريكى لا يَنفُض عن ضميره غير الواعى، عند وصوله إلى أية عاصمة من عواصم العالم الثالث، الأسطورةَ العميقة جدًا بأنه مرة أخرى بطلٌ يُصارِع حكومةً فاسدة وشريرة من حكومات العالم الثالث. ولن يَعترف أبدًا بأنه وصل إلى عاصمة من عواصم العالم الثالث متمتعًا بسلطة تتساوى مع سلطة الحاكم العسكرى الاستعمارى فى القرن التاسع عشر. ذلك أن الحكومة المستضيفة، فى الحالتين كلتيهما، عرضةٌ للخطر إن تَجاهلتِ المندوبين الساميين. ومن الطبيعى أن الصحفى العادى الذى يَعمل فى صحيفة غربية غنية سيَطلب أن يقابل الرئيسَ حين يصل إلى عاصمة من عواصم العالم الثالث، أو رئيسَ الوزراء وربما وزيرَ الخارجية. أما إذا امتنع أحدُ هؤلاء، معاذ

الله، فستكون الإجابة المعهودة: "بما أن الملوك والرؤساء فى العالم كله يَسمحون دائمًا بإجراء مقابلات حصْرية مع صحيفة الجارديان (البريطانية) (لاحظ من فضلك مقابلتنا الحصرية الأخيرة مع ملك الأردن)، بل إنهم يكتبون أحيانًا فيها (كما هى حال الرئيس السابق جورباتشوف)، فإنى أتساءل عن المعايير التى لا يُنظر فيها إلى "الجارديان" على أنها تستحق أن يستجاب لطلبها هذا. فنحن، بعد كل شىء، ثانى أعلى صحيفة يومية وطنية من حيث التوزيع فى المملكة المتحدة". (لاحظ أن هذا القول مستل من رسالة فعلية).

وسيحتار الصحفى الغربى حيرةً لا مثيل لها من طلب المعاملة بالمثل من صحفى يَعمل فى صحيفة تايمز الهندية، مثلاً، ويَعمل فى واشنطن العاصمة. وإذا ما ضُغط على الصحفى الغربى ليسوِّغ هذه المعاملة غير المتوازنة فربما يلغى حالةَ التعامل بالمثل انطلاقًا من أن صحيفة نيويورك تايمز، مثلاً، أفضل من صحيفة تايمز الهندية. ولن يعترف أبداً بينه وبين نفسه بأن رئيس الوزراء، حتى فى الهند، سيتردد فى أن يردَّ طلبًا من نيويورك تايمز لمعرفته بأنها تتحكم فى بوابات العقول الرئيسة فى واشنطن العاصمة. واللذيذ فى هذه التجربة القوةُ التى يتمتع بها مراسل نيويورك تايمز وتتمثل فى أنه ليس مرغمًا على أن يعترف بأنه يستغل الثمار اللذيذة للسلطة، لأنها تأتى من غير أن تكون مصحوبة بأبهة المكتب.

المحرمة رقم ٣: أن الصحافة الحرة يمكن أن تكون أفيونًا للمجتمع:

وليس هذا الحكم على الدرجة نفسها من الشناعة التى كان عليها مبدأُ ماركس القائل إن "الدين أفيون الشعوب"، لكنه ربما يُستنكر بصورة عاجلة تماثل السرعةَ التى استُنكر بها مبدأ ماركس حين أطلقه أول مرة. وتتفاخر وسائلُ الإعلام الأمريكية بقدرتها فى ميدان الصحافة الاستقصائية على كشف الحقيقة وراء القصص التى تقدِّمها الحكومة، ودوائر المال الكبرى والمؤسسات الكبرى الأخرى. وهى لن تَستسيغ الإيحاءَ بأنها يمكن أن تكون أفيونًا للمجتمع الأمريكى. لكنها تفعل ذلك.

ووُجد، خلال العشرين سنة الماضية، تطوران متوازيان (فى الولايات المتحدة). فالأول أن الصحافة الأمريكية صارت أكثر جرأة من أى وقت مضى. وكان كينيدى آخرَ رئيس يعامَل بصورة رفيقة؛ إذ كانت مغامراته الجنسية معروفة بشكل واسع لكن لم يتكلم أحد علانية عنها. غير أنه لم يُنظر منذ ذلك الوقت إلى أى رئيس أمريكى على أنه غيرُ خاضع للتغطية الكاملة، وهو ما أعطى الانطباع بأن الحكومة الأمريكية تخضع للاستقصاء الدقيق.

أما التطور الموازى الثانى فهو الآتى. فقد شهدت العشرون سنة الماضية كذلك تزايداً فى فساد الحكومة. فقد شعر الرئيس الأمريكى الديموقراطى الأسبق ليندون جونسون بأنه يستطيع أن يَشنَّ حرباً [حرب فيتنام] ويؤسِّس مجتمعًا جيدا [The Good Society] من غير أن يزيد الضرائب. وبدأ هذا عمليةَ اختلال الميزانية. وأخطاء الرئيس الأمريكى الجمهورى الأسبق ريتشارد نيكسون معروفة جداً، وكذلك أخطاء الرئيس الأمريكى الديموقراطى الأسبق جيمى كارتر. وقد تحولت الولايات المتحدة فى الاثنتى عشرة سنة الماضية، تحت إدارتين جمهوريتين، من كونها أكبر الدول الدائنة إلى أن تكون أكبر الدول المدينة فى العالم. فقد لاحظ المستشار الاستثمارى السويسرى، جين أنتونى كرامر، مؤخراً أنه "استغرق الولايات المتحدة الأمريكية مائة وخمسين سنة ليصل مقدارُ الدَّين فيها إلى تريليون دولار، وعشر سنوات فقط ليصل إلى أربعة أضعاف هذا الدَّين. وبما أن ناتجها القومى الإجمالى يبلغ ٥٦٠٠ بليون دولار فإن الوضع يتجاوز إمكانَ إصلاحه. إذ يبلغ دين المستهلكين الأمريكيين ٧٠٠٠ بليون دولار، ويبلغ دَين الشركات ٥٠٠٠ بليون دولار، ودين الحكومة ٥٠٠٠ بليون دولار". ولايجرؤ سياسى واحد، فى بلاد حرية الصحافة، أن ينبس بكلمة يَكشف بها الحقيقة فى ما يخص التضحيات اللازمة لإيقاف هذا الفساد. وكانت نتيجةُ ذلك تضخمَ الحكومة إلى مستوى يحيِّر العقلَ ولا مثيل له فى التاريخ. ومن اللافت بشكل مماثل المشكلاتُ العويصة المماثلة التى تَعصف بالشركات الأمريكية الكبرى، ويشمل ذلك أسماء شركات كانت قوية فى الماضى مثل ستى كورب، وجى إم، وآى. بى. إم، وهى التى كانت جميعُها تحت مراقبة دقيقة من قبِل الصحافة كذلك.

وسيكون من الصعب عليَّ، حتى لو قضيت اليوم كلَّه، أن أبرهن على أن هناك علاقة سببية بين تزايد جرأة الصحافة وازدياد سوء الحكومة. إذ ربما كان ذلك مصادفة. وقد ظلت الصحافة الأمريكية، فى الواقع، غيرَ مسبوقة فى كشف أخطاء الحكومة الأمريكية. لكن هل تحولت هذه الكشوف إلى مسكِّنات مخدِّرة، وهى بذلك تخلق سرابًا خادعًا بأن هناك شيئًا يُعمل لمعالجة الأخطاء فى حين أنه لم يُعمل أىُّ شيء حقيقةً فى سبيل ذلك؟

وربما كان هناك مثال أقسى للادعاء بأن الصحافة الحرة صارت مخدِّرا. فقد كان إقرار حق المساواة السياسية للأمريكيين من أصل إفريقى واحداً من الإنجازات التى تحققت بعد الحرب العالمية الثانية وتَفخر بها الولايات المتحدة فخراً عاليا. وقد لعبت الصحافة دوراً رئيسيًا فى هذا الإنجاز. لكن السؤال هو: هل أسهم إقرار حق المساواة السياسية هذا فى حل المشكلات العميقة للأمريكيين من أصل إفريقى؟ وكان الانطباع الذى يوحى به أن المساواة قد أُقرت أخيراً للأمريكيين من أصل إفريقى. فقد أُشرعت الأبواب أمامهم. وهم لا يحتاجون إلا إلى أن يدخلوا من هذه الأبواب.

ولو سُئلتْ أسرةٌ أمريكية متوسطة من أصل إفريقى، بعد ثلاثين سنة من مظاهرات المطالبة بالحقوق المدنية الشهيرة، السؤالَ التالي: "هل أنتم أفضل حالاً الآن مما كنتم عليه قبل ثلاثين سنة؟" فكم هم الذين ربما يجيبون بنعم، وكم هم الذين سيجيبون بلا؟ وما الذى تعنيه الاضطرابات الهائلة التى أعقبت حادثة رودنى كنج الذى ضربتْه الشرطة واعتقلته فى لوس أنجلوس قبل سنوات؟ وربما استُغنى بثلاثين سنة من نقاش المشكلات التى يعانى منها الأمريكيون من أصل إفريقى عن ثلاثين سنة من الفعل، وهو ما خلق سرابًا خادعًا بوجود حركة مع أن الواقع أنه لم يكن هناك شىء من هذا القبيل. فهل يكفى أن تقول وسائل الإعلام الأمريكية: "لقد فعلنا ما بوسعنا"؟ أم ينبغى أن تبدأ فى التساؤل قائلة: "هل أسهمنا فى هذا الفشل بأية طريقة"؟

وهل يمكن للعقول التى خلقتْها أكثر الصحافة حريةً فى العالم أن تتصور مثل هذه الأسئلة؟

المحرمة رقم ٤ : ليس من اللازم أن تؤدي الصحافة الحرة إلى مجتمع جيد التنظيم.

من المسلمات الرئيسة فى الغرب أن المجتمع الجيد يحتاج إلى صحافة حرة تُبقى السلطةَ تحت المراقبة. وأن حرية الحصول على المعلومات تتعقب الحكومةَ السيئة.

وأن غيابها يؤدى إلى انتهاكات أوسع وحكومة سيئة.

وربما كان ذلك صحيحا. ذلك أن الصحافة الحرة يمكن أن تقود إلى الحكم الجيد. لكن ليس من الضرورى أن يكون هذا المبدأ صحيحا. ذلك أن حرية الصحافة يمكن أن تقود إلى حكومة سيئة.

وقد رأينا فى جنوب شرقى آسيا شاهداً مؤلمًا على هذا. فقد كانت الفلبين البلدَ الوحيد فى شرق آسيا الذى يتمتع بأعلى قدر من حرية الصحافة لفترة طويلة، بأية مقارنة (باستثناء الانقطاع الذى تسبب به الحكم العسكرى فى فترة حكم ماركوس). لكن الفلبين مجتمع عضو فى "منظمة آسيان" كذلك، وهى التى عانت من أكبر قدر من المشكلات فى عملية التحديث والتقدم الاقتصادى، وهو ما يوحى بأن الصحافة الحرة ليست شرطًا ضروريًا ولا كافيًا من أجل التنمية والتقدم.

وتمثل الهند والصين معملَين اجتماعيين هائلين للحكم على الوصفات التى يمكن أن تُساعد مجتمعًا لكى يتطور ويزدهر. إذ يعيش فيهما خُمسا سكان العالم تقريبا أى اثنين من كل خمسة من البشر الذين يعيشون على كوكب الأرض. وقد أَخذت كلٌّ واحدة منهما طريقًا سياسيًا مختلفًا جدا. ويُقِرُّ الغربُ حريةَ الصحافة فى الهند ويشمئز من غيابها فى الصين. ومع هذا فأى المجتمعين يتطور أكثر من الآخر وأيهما يحتمل أن يتحدث أوّلا؟

وتبين حادثة "مسجد أيوديا" Ayodhya الأخيرة بعداً مهماً جديداً ليشهده العالم أجمع. فقد حاولت وسائلُ الإعلام الهندية أن تتحكم بردود الفعل العاطفية عن طريق الحد من إذاعة المناظر المصوَّرة لتهديم المسجد وعرضها فى التلفزيون. غير أن كثيراً من البيوت الهندية يمكن أن ترى المقاطعَ المصورة (التى نُشرت عن طريق أطباق الالتقاط الفضائية والأشرطة) التى نشرتها وكالات الأنباء الأجنبية، وهى التى لم تَشعر بأى سبب يُلزمُها بأية قيود اجتماعية أو سياسية أو أخلاقية. ولم يتعرض الذين نَشروا تلك المقاطع المصورة بابتهاج لأية عواقب على ما فعلوه. فقد كانوا يجلسون موفورين فى مدينة أطلانطا عاصمة ولاية جورجيا الأمريكية (مقر قناة سى إن إن)، أو فى هونج كونج، فيما لم تصل الاضطرابات التى حدثت فى الهند بسبب نشرهم تلك المقاطع التلفزيونية إلى منازلهم هم. والمؤسف أن العاملين فى وسائل الإعلام هذه لم يتوقفوا ليتأملوا إن كان بإمكانهم إنقاذ حياة الآخرين، بدلاً من إنقاذ حياتهم هم، عن طريق الالتزام ببعض القيود.

المحرمة رقم ٥ : الصحفيون الغربيون، في تغطيتهم الأحداث غير الغربية، محكومون بالتحيزات والمصالح الغربية. أما ادعاؤهم موضوعية التغطية فتزييف كبير.

دعنى أورد ثلاثة أمثلة كبرى. وأولُها تغطية الإسلام. يقول إدوارد سعيد فى كتابه "تغطية الإسلام":

"أصعب شىء يمكن أن تُقنِع أكثرَ الخبراء بالاعتراف به، أنَّ ما يقولونه ويفعلونه مؤطرٌ بإطار سياسى عميق وعنيف من نواح أخرى. فيتشبع كل شىء عن دراسة الإسلام فى الغرب المعاصر بالأهمية السياسية، لكن لا أحد من الذين يكتبون عن الإسلام يعترف بهذه الحقيقة فى ما يقولونه. ويُفترض وجود الموضوعية لزوماً فى الخطاب العلمى عن المجتمعات الأخرى، ذلك على الرغم من الاهتمامات السياسية والأخلاقية والدينية التى يُشعَر بها فى المجتمعات كلها، سواء الإسلامية أو الغربية،

عن الغريب والأجنبى والمختلف. فقد كان المستشرقُ التقليدى، فى أوروبا مثلاً، متصلاً بصورة مباشرة بمكاتب الإدارة الاستعمارية: فما بدأنا للتو فى اكتشافه عن مدى التعاون الوثيق بين البحث العملى والغزوات الاستعمارية المباشرة كاشف ومُحبِط معا (كما فى حالة المستشرق الهولندى المبجَّل سي. سنوك هيورجرونجي، الذى استغل الثقةَ التى نالها من المسلمين ليخطِّط للحرب الهولندية البشعة ضد شعب أتجيهنيسى فى سومطرة فى إندونيسيا وينفِّذها). ومع ذلك فقد استمرت الكتبُ والمقالات بغزارة فى الثناء على الطبيعة غير السياسية للبحث العلمى الغربى، وثمار العلم الاستشراقى، وقيمة التجربة "الموضوعية". وقلما كان هناك فى الوقت نفسه خبير بـ "الإسلام" لم يكن مستشاراً أو موظفًا فى الحكومة، أو الشركات المتعددة، أو فى وسائل الإعلام. والأمر الذى أريد الإشارة إليه أن هذا التعاون يجب أن يُعترف بحدوثه وأن يؤخذ فى الحسبان، لا لأسباب أخلاقية وحسب، بل لأسباب ثقافية كذلك"[٣].

والمثال الثانى تغطيةُ وسائلِ الإعلام الأمريكية لحرب فيتنام، التى كانت حدثًا ضخمًا، ويَزعم بعضُهم أنها فصلٌ يدعو إلى الفخر، فى تاريخ الصحافة الأمريكية. فقد بدأت الحساسية الشعبية الأمريكية، عند أواخر الستينيات وأوائل السبيعينات، تنقلب ضد الحرب فى الوقت الذى كانت تعاد فيه جثثُ الجنود الأمريكيين من فيتنام. إذ كان الشعب يطالب بوجوب خروج القوات الأمريكية من هناك. وقد ساعدت وسائل الإعلام الأمريكية فى خلق مسوِّغ يتمثل فى أن الولايات المتحدة كانت تساعد "الأشرار" (أى النظامين الفاسدين الشريرين فى سايجون نبوم بنه) ضد "الطيبين" (الثوار الملتزمين غير القابلين للفساد فى فيتنام الشمالية وغابات كمبوديا). وأصبحت بعض الكتب مثل "حريق فى البحيرة" Fire in the Lake، كتبًا مقدسة عند المراسلين الأمريكيين. وحين غادر آخر جندى أمريكى فيتنام شعر أغلب الصحفيين الأمريكيين بالرضا.

وكَشفت الانتصاراتُ الشيوعية اللاحقة فى كمبوديا وفيتنام الطبيعةَ الحقيقية لأولئك الثوار. وقصة المذابح الكمبودية مشهورة جداً، كما هى قصة ركاب القوارب الذين قَضَوا فى بحر الصين الجنوبى. وقد تزايد مستوى المآسى الإنسانية، بعد

الثورة، بدل أن يتناقص. ومع ذلك فلم يتقدم صحفي أمريكي واحد تقريبًا ليَعترف بأنه ربما كان مخطئًا في استشهاده بكتاب "حريق في البحيرة" أو في الدعوة إلى التخلي عن نظاميْ سايجون وبنوم بنه. وإذا ما نجح الصحفيون في خدمة المصالح الأمريكية المهمة عن طريق إنقاذ أرواح الأمريكيين فإنهم لم يَشعروا أنهم محتاجون إلى أن يَزِنوا العواقبَ الأخلاقية لما فعلوه بالنسبة لغير الأمريكيين، أي الفيتناميين والكمبوديين.

وثالث الأمثلة تغطيةُ حادث ميدان "تيان ان مين"، وهي حادثة صينية صارت حدثًا إعلاميًا عالميا. وكانت القصةُ الرئيسة في نظر وسائل الإعلام الغربية أنها كانت ثورةً قام بها الديموقراطيون الصينيون ضد طبقة الحكام الصينيين. ووفَّر التصويرُ المستمر لشَبيهِ تمثال الحرية أفضلَ مخيالٍ معبِّرٍ عن هذا التوجه. لكن على الرغم من التغطية الضخمة لحادثة "تيان ان مين" فقد فشلت وسائل الإعلام الغربية في نقل الحدث منظورًا إليه بالعيون الصينية. فيَعتقد قليلٌ من المفكرين الصينيين أن الصين مستعدة للنظام الديموقراطي. أما أغلبهم فلا يقل خوفهم من الفوضى والعَدمية (وهما من الأمراض الصينية المزمنة) عن خوفهم من عودة الشمولية الماويّة. فقد كانت تلك المعركة معركةً بين الحكام الشموليين الناعمين والشموليين الخَشنين. وقد صوَّرت التقاريرُ الغربية بوضوح النصرَ الذي يتراءى كليًا لـ "أتباع الخط المتشدد"، لكنها فشلت في أن تحكي للعالم ما أعقب ذلك، وهو: عودة الشموليين الناعمين إلى السلطة.

وكان عدد من الصحفيين الغربيين غير أمينين بشكل غير موارَب خلال حادثة "تيان ان مين". ذلك أنهم ربما يتناولون الغداء مع طالب "مُضرِب عن الطعام" قبل أن يتحدثوا عن خبر "جوعِه". ولم يكونوا محايدين يَنقلون خبرَ حادثة؛ بل كان عدد منهم يسدي النصائحَ في كيفية التصرف. لكن لم يبقَ أحد منهم بعد الحادثة ليتعامل مع العواقب التي كان على الطلاب أن يواجهوها.

ويمكن مقارنة المقدار العظيم للكيفية التى يتأثر بها الصحفيون الأمريكيون بالمصالح الأمريكية فى تصويرهم للصين من خلال تقاريرهم عنها فى أوائل السبعينيات وأوائل التسعينيات. فقد كانت وسائل الإعلام، حين وصل نيكسون إلى الصين فى سنة ١٩٧٢م، مصابةً بغرام يكاد يكون كليًا بنظام كان قد قَتل للتو ملايين من مواطنيه فى خلال الثورة الثقافية. أما فى أوائل التسعينيات فقد عومل النظام الأقل شرًا الذى حرَّر ملايين من الفقر والمهانة ووعد بوضعهم على الطريق إلى التنمية على أنه نظام منبوذ.

المحرمة رقم ٦ : تتعاون الحكومات الغربية مع الحكام القَتَلة حين يكون هذا التعاون جيدًا لخدمة مصالحها.

كان ذلك فى أغسطس ١٩٤٢م، فى أحلك لحظات الحرب العالمية الثانية، حين طار تشرتشل إلى موسكو سرًا لينقل بعضَ الأنباء السيئة إلى ستالين بصورة شخصية: وتلك الأنباء هى أن الحلفاء ليسوا جاهزين لفتح جبهة ثانية فى أوروبا. وكان رد فعل ستالين غاضبا. وقد كتبتْ نانسى كالدويل سوريل، التى وصفت ذلك الاجتماع، ما نَصُّه:

> **"واستمر الاختلاف، لكن فى الليلة الأخيرة، حين ذهب تشرتشل ليودع ستالين، خفف ستالين من موقفه ثم مُدِّدت الساعةُ التى خطَّط تشرتشل أن يقضيها فى الاجتماع إلى سبع ساعات. واستمرت المحادثات وتناوُل النبيذ بشكل حر، وفى لحظة من التقارب غير المعهود اعترف ستالين أن ضغوط الحرب على شدَّتها لا يمكن مقارنتها بالصراع المفزِع لفرْض سياسة المزارع الجماعية على الفلاحين. نعم لقد قضى على الملايين منهم فى [القولاق] المزارع الجماعية. وقد فكَّر تشرتشل المؤرخ فى ثنائية**

الفيلسوف البريطانى إدموند بيرك التى تقول: "إن لم أستطع تحقيق الإصلاح مع العدل، فلن أتخلى عن الإصلاح"، لكن تشرتشل السياسى استخلص أنه بما أن الحرب توجب الوحدة فمن الأفضل ألا نتحدث عن الأخلاق بصوت عال".

وتدعو هذه القصة إلى السخرية. فكم كان الشيطان العجوز تشرتشل ذكيًا. فما أذكاه حين لم يُغضب ستالين بمجرد التحدث عن الأخلاق. ولم تتأثر سمعة تشرتشل حين ذاك أو الآن بهذا الارتباط بحاكمٍ جزار. ويمكنك أن تستبدل بهذين المُمثلَيْن الآن ممثلين مشابهين، هما: مارجريت ثاتشر وبول بوت. وكان من الممكن تاريخيًا أن يلتقيا، وهو ما لم يَحدث إطلاقا. ولك الآن أن تحاول وصفَ اجتماعٍ ممكنٍ بينهما لتَبتسم. فهل ذلك مستحيل؟ ولماذا؟

فكِّر بذلك. ويجب أن تفكر بعمق، ذلك أنك بذلك ستكتشف شيئًا يفاجئك وهو أن من الممكن أن يعمل بعضُ الناس المتمعِّنين المطَّلعين بمعيارين. فإذا كانت القاعدةُ التى تَمنع أىَّ حديث بين مارجريت ثاتشر وبول بوت هي: "لا تتحدثْ أبدًا إلى أى حاكم جزار"، فإن القاعدة نفسها تمنع أى اجتماع بين ستالين وتشرتشل. إن القواعد الأخلاقية كلِّية بطبيعتها، كما أكد ذلك الفيلسوف البريطانى ر. م. هير. R. M. Hare فإذا أردنا أن نمنع اجتماعًا بين تشرتشل وستالين (وبما أنه لم يُدِن أيُّ مؤرخٍ تشرتشل أبدا، إلا فى الأسابيع القليلة الماضية، فهذا هو الموقف الذى يجب أن يُتَّخذ) فيجب أن تعدَّل القاعدةُ إلى: "لا تتحدث أبدًا إلى حاكم جزار إلا إن كان هناك ظروف توجب ذلك".

وليس هذا مجرد تغيير فى المعنى. فقد قَفزنا قفزة عالية وهى قفزة يمكن فهمها بأفضل صورة فى مثال تتضمنه الطرفةُ التالية. قابل رجل امرأة ثم سألها إن كانت تستطيع قضاء الليلة معه مقابل مليون دولار. فأجابت المرأة، "موافقة، مقابل مليون دولار".

ثم قال لها: "وما رأيك مقابل خمسة دولارات؟"

فأجابت بغضب: "من تظنني أكون؟"

فأجابها: "لقد اتفقنا تواً على من تكونين. إننا الآن نناقش السعر فقط".

لهذا فالذين يَقبلون باجتماع تشرتشل مع ستالين لكنهم يُدينون أيَّ اجتماع مع بول بوت إنما يماثلون تلك المرأة (إذا تحدثنا منطقياً).

ويمكن لكل شيء أن يكون مقبولاً، في حالة ستالين، نظراً لأن بقاء إنجلترا هو الذي كان يُخاف عليه. أما في حالة بول بوت فلا يمكن أن يكون هناك عذر مقبول، إذ ليس هناك مصلحة غربية مهمة محتملة يمكن خدمتها بأي اجتماع معه. ومن هنا تأتي الإدانة الغربية الكلية المانعة لأي اتصال مع بوت أو أتباعه من الخمير الحمر. والمصيبة التي يمكن أن يواجهها الشعب الكمبودي هي أن الغرب، الذي يطبِّق هذه القاعدة الأخلاقية المانعة في حالات لا تكون مصالحه الخاصة مهددةً، لم يتوقف ليسأل نفسه إن كان يمكن التخفيف من معاناة الكمبوديين لو كان الغرب مُتساهلاً في تعامله مع الخمير الحمر مثلما كان تشرتشل مع ستالين.

وقد تعرض عدد من الحكومات الآسيوية خلال الثمانينيات حين كانت تحاول إنجازَ حلٍّ سلمي ذي قيمة في كمبوديا (وهو الحل الذي لا بد أن يشمل الخمير الحمر) إلى لوم شديد بسبب اتصالاتها المباشرة معهم. وقد أُمر الدبلوماسيون الأمريكيون ألا يصافحوا ممثلي الخمير الحمر.

وتَصلح المذابحُ التي نفَّذها رادوفان كاراديتش وأتباعُه من الصرِّب، في خلال الاثني عشر شهراً الماضية (تحت بصر وسائل الإعلام الأمريكية) تسويغاً كافياً لوضعهم في الفريق نفسه الذي يَضم بول بوت أو عيدي أمين، ومع هذا لم يتردد أيٌّ دبلوماسي غربي في مصافحة أيدي الممثلين الصربيين هؤلاء. فهل هناك معيار للغربيين ومعيار آخر للآسيويين؟

المحرمة رقم ٧: ستكون الحكومات الغربية سعيدة بالتضحية بحقوق الإنسان فى مجتمعات العالم الثالث حين يخدم ذلك المصالح الغربية.

غيَّر النظامُ فى ميانمار نتائجَ الانتخابات الديموقراطية التى عُقدت فى ١٩٩٠م، وقَمع المظاهرات الشعبية التى تَبعت ذلك بعنف. وقد عاقب الغرب ميانمار بفرض عقوبات عليها. وانتُقدت الحكومات الآسيوية لأنها لم تَنهج نهج الغرب.

وقد غيّر النظامُ فى الجزائر نتائجَ الانتخابات الديموقراطية فى ١٩٩٢م، وقمع المظاهرات الشعبية التى أعقبت ذلك بعنف. ولم تعاقَب الجزائر بفرض عقوبات غربية عليها. ولم يقدَّم للحكومات الآسيوية أىّ توضيح لهذه المعاملة غير المتماثلة.

لكن الأسباب واضحة. فقد جَعل الخوفُ من أن تكون العقوبات الغربية سببًا فى إحداث عدم استقرار سياسى أكبر، مما سيؤدى إلى ركوب آلاف الناس للمراكب عبر البحر المتوسط الضيق إلى أوروبا، الحكوماتِ الغربية أكثرَ حصافة وحذرا. ومع ذلك لم تتردد فى انتقاد الحكومات الآسيوية لاستخدامها الحصافةَ نفسها للأسباب نفسها حين فَرضت العقوباتِ نفسها على ميانمار أو الصين. فمن البيِّن أن اختلاف المعايير ليس أخلاقيا، بأية معايير أخلاقية.

المحرمة رقم ٨: ظل الغرب يَستخدم قضيةَ انتهاك حقوق الإنسان من أجل التخلى عن الدول الحليفة له فى العالم الثالث التى لم تعد تخدم الأغراض الغربية.

ظلت "ذنوب" محمد سياد برى الرئيس السابق للصومال، وموبوتو الرئيس السابق لزائير، ودانيل آراب موى الرئيس السابق لكينيا، كما يَعرف الجميع خلال

الحرب الباردة، كما هى اليوم. فهى لم تتحول من قيم إلى منكرات فى اليوم الذى انتهت فيه الحرب الباردة. ومع هذا وُصفت التصرفاتُ، التى وُصفت بأنها تَستحق التأييد الغربى خلال الحرب الباردة، بأنها غير مقبولة حين انتهت الحرب.

ويلفت النظر ذلك القدرُ الكبير من الرضا الذى تَشعر به الحكومات ووسائل الإعلام والشعوب الغربية وأدى إلى طمس قدراتهم فى نهاية الأمر على ممارسة سياسات "أخلاقية" بعد انتهاء الحرب الباردة. ومع هذا فلم يأت هذا مقرونًا بأى اعتراف بأن الغرب (حين نتحدث منطقيًا) كان يمارس سياساتٍ "غير أخلاقية" فى أثناء الحرب الباردة. كما لم يتساءل أحد إن كان استخدامُ الحلفاء أو التخلى عنهم "مشرِّفا".

المحرمة رقم ٩: لا يستطيع الغرب الاعتراف بأنه يمكن أن يكون لممارسة سياسات حقوق الإنسان الأخلاقية عواقبُ غير أخلاقية.

أصرَّ وزيرُ خارجية فيتنام حينذاك "نجوين كو ثاتش" Nguyen Co Thach، فى ختام مؤتمر باريس الدولى فى أغسطس ١٩٨٩م على وجوب أن يَدعو البيانُ الختامى للمؤتمر إلى عدم العودة إلى السياسات والممارسات الاستئصالية التى كان يمارسها الخمير الحمر. وكان الحاضرون جميعًا هناك يَعرفون أن وزير الخارجية لم يكن معنيًا حقيقةً بسجلٍ بول بوت. (بل إنه كان قد وقع فى خطأ الاعتراف بصورة سريّة لعضو مجلس النواب الأمريكى، ستيفن سولارين، بأن فيتنام لم تغز كمبوديا لإنقاذ الشعب الكمبودى من بول بوت، ذلك على الرغم من أن هذا كان الخطَّ الدعائى الرسمى للحكومة الفيتنامية). ومع ذلك فقد كان يَعرف أن الخمير الحمر، وهم طرف مشارك فى مؤتمر باريس، لن يَقبلوا بمثل هذه الإشارة. ومن هنا فمن المحتمل أن يَفشل المؤتمر، وهو فشل تريده فيتنام لأنها لم تكن مستعدة حينذاك للتخلى عن السيطرة على كمبوديا. ولم يجرؤ المسئولون الغربيون على تحدى ثاتش خشية أن

يَكشفهم أمام وسائل إعلامهم. وفى الوقت نفسه، وعلى الرغم من إفشال ثاتش مؤتمراً كان يمكن أن يَجلب السلامَ إلى كمبوديا فقد خرج من المؤتمر نظيفًا فى أعين وسائل الإعلام الغربية لأنه اتخذ موقفًا قويًا ضد الخمير الحمر. ومع هذا، ومن نواحٍ عملية، فقد كان للإجماع الغربى القوى ضد الخمير الحمر، من وجهة نظر الكمبوديين العاديين، نتائجُ عكسية ضد الكمبوديين لأنه منع الوفود الغربية من كشف إفشال ثاتش الفاضح لمؤتمر السلام. وقد نتج عن الخير (إدانةِ وسائل الإعلام الغربية لبول بوت) شرٌ (وهو تخريب مؤتمر السلام). وليست هذه المرة الأولى التى يَحدث فيها هذا فى التاريخ. فكما قال ماكس فيبر فى مقالته الشهيرة "السياسة بوصفها مهنة" Politics As a Vocation، "إنه ليس صحيحًا أن الخير لا يمكن أن يَنتج إلا عن الخير وأن الشر لا ينتج إلا عن الشر، لكن العكس غالبًا ما يكون صحيحا. ومَنْ يقول هذا فهو غِرٌ سياسيًا"(٥).

وكان الشيءُ الشجاعُ أخلاقيًا الذى كان ينبغى على الوفد الغربى فعلُه فى مؤتمر باريس أن يَقف أمام وسائل الإعلام الغربية ويشرح السبب الذى يجعل ضمَّ الخمير الحمر ضروريًا إن كان المرغوب هو الوصول إلى اتفاقية سلام تُنهى معاناة الكمبوديين. بل لم يَحلم أيُّ زعيم غربى بالقيام بذلك، فقد كان الموقف العاطفى ضد الخمير الحمر قويًا جدا. وقد نشأ عن هذا تعارضٌ غريب عند فلاسفة الأخلاق: إن الموقف الأخلاقى الصحيح الذى يتراءى واضحًا (أى، إبعاد الخمير الحمر) أَنتج عواقبَ غير أخلاقية، أى: إطالة معاناة الشعب الكمبودى.

ولم تكن هذه الحالة الأولى، بأية حال، لمثل هذه المآزق الأخلاقية التى تواجه الرسميين الغربيين. فقد أكد ماكس فيبر أنه "ليس هناك أخلاقيات فى العالم يمكن أن تلغى حقيقةَ أنه فى حالات كثيرة يرتبط تحقيق نتائجَ "خيِّرة" بحقيقة أن يكون الواحد مستعدًا لدفع ثمن استخدامه للوسائل الأخلاقية المشكوك فيها أو الوسائل الخطيرة فى الأقل. . ."(٦). ومما يؤسف له أنه ليس هناك سياسى غربى حى يتحلى بالشجاعة ليصرِّح بمثل هذا الحكم، ذلك أنه فى زمن "اللياقة السياسية" الذى نعيشه تَشجب

وسائلُ الإعلام الغربية أيةَ روح شجاعة مثل هذه. فقد انتهينا نتيجة للياقة الأخلاقية إلى إنتاج جُبْن أخلاقى.

المحرمة رقم ١٠ : الحكومة غير الكاملة التي ترتكب بعض المخالفات لحقوق الإنسان أفضل من عدم وجود حكومة، في كثير من المجتمعات.

هناك دولتان قوميتان فى الأقل تفكَّكتا منذ نهاية الحرب الباردة، هما الصومال ويوغوسلافيا . وتشترك الدولتان فى خصائص مثل أهما كانتا مفيدتين للغرب خلال الحرب الباردة. وقد تَسامح الغرب مع ذنوبهما حينذاك. ولمّا تخلى عن هذين النظامين الحاكمين (بطريقتين مختلفتين) كانت النتيجة الصافية ازديادَ المعاناة الإنسانية. وربما لن يجد فيلسوفٌ أخلاقى صعوبة فى الاحتجاج بأن الوضع السابق الذى كان يتصف بحكومة غير كاملة أفضلَ خيارٍ أخلاقىٍّ لأنه يتسبب فى قدر أقل من المعاناة.

ويمكن أن يؤدى عدمُ قدرة الغرب على قبول هذا إلى تكرار تجربتيْ يوغوسلافيا والصومال. خذ البيرو، مثلا. فقد كانت تسير نحو الفوضى والاضطراب. إذ فرض الرئيس فوجيمورى حالةَ الطوارئ لوقف التدهور. وكان ينبغى امتداحُه على شجاعته فى اتخاذ إجراء شجاع لمنع الفوضى. إلا أنه شُنِّع على شكل الإجراء الذى اتخذه، وهو تراجعٌ مؤقت عن الحكم النيابى، على أنه غير مقبول للغرب، وتجاهل الغربُ العواقبَ المفيدة لما فعله لشعب البيرو. وكان الغرب على استعداد، فى محاولته الإبقاء على شكل نقائه الإيديولوجى، أن يضحى بمصالح ذلك الشعب.

ولو كانت السياسات الغربية المتمثلة فى معاقبة الحكومات الشمولية فى الستينيات والسبعينيات موجودة حينذاك لنشأ عنها وأد النمو الهائل لتايوان وكوريا الجنوبية عند بداياته الأولى عن طريق المطالب الغربية بأن يُستبدل بالحكومات التى كانت موجودة آنذاك أنظمةٌ أقل شمولية. وبدلاً عن ذلك، فقد نشأ عن

سماح الغرب للحكومات الشمولية، التى كانت ملتزمة بشكل كلى بالتطور الاقتصادى، أن تعمل بطاقتها كلها، وأن تحقّق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية نفسَها التى مهدت الطريق لوجود مجتمعات أكثر انفتاحًا ومشاركة وهو ما وصلت إليه تايوان وكوريا الجنوبية. والدروس التى يمكن استخلاصها من جنوب شرقى آسيا واضحة. إذ ليس هناك طرق مختصرة. فيجب على أى مجتمع نام أن يَنجح أوَّلاً فى مجال النمو الاقتصادى قبل أن يستطيع تحقيقَ الحريات الاجتماعية والسياسية التى نجدها فى المجتمعات المتقدِّمة.

وليس هناك وجهةُ نظر آسيوية موحَّدة عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة. فهذه مفاهيم غربية. والآسيويون مجبَرون على أن يُبدوا ردَّ فعل تجاهها. ومن البين أن هناك عدداً من ردود الفعل الممكنة، بدءًا من تلك التى يوصى بها وانتهاءً بتلك المفاهيم التى تتفق مع أولئك الذين يَرفضونها كليا. وقد شوَّه فهمُ ردود الفعل الآسيوية بحقيقة أن كثيراً من الآسيويين يَشعرون أنه يَلزمهم أن يُبدوا اهتماماً ظاهريًا بقيَمها. ومن ذلك مثلاً أن كثيراً من المفكرين اليابانيين، الذين ظلوا تابعين مخلصين لإصلاحات الميجى فى اعتقادهم بأن اليابان يجب أن تصبح أكثر شبهًا بالغرب من شبهها بالقيم الآسيوية، أعلنوا عن انتمائهم إلى القيم الغربية فى ما يخص حقوق الإنسان، مع أنهم عاجزون فى الوقت نفسه بشكل لافت عن مناقشة سجلِّ اليابان فى الحرب العالمية الثانية. وهناك، من دلهى إلى مانيلا، إن اكتَفينا بذكر مدينتين فقط، مؤمنون مخلصون جداً بهذه القيم. لكن لا يوجد فى أكثر المجتمعات الآسيوية إلا وعى محدود بهذه المفاهيم، دعْك من فهمها. فالصحيح أن قارة آسيا الشاسعة، المشغولةَ بتحديات أكثر إلحاحًا، لا تملك الوقت أو الطاقة لنقاش هذه القضايا بصفة دقيقة.

لهذا لن أتظاهر بأنى أتحدث باسم آسيا، مع أنى واثق جداً بأن أكثر الآسيويين لن يصنفوا وجهات نظرى على أنها فَردية. وأملى اليوم أن نَجد منطقةً مشتركة قوية حيث يمكن للآسيويين والأمريكيين أن يتناقشوا بوصفهم متساوين وينطلقون من وجهات نظر مشروعة متساوية. وسأجرؤ على اقتراح خمسة مبادئ ينبغى أن تحكم هذا النقاش.

المبدأ رقم ١ : الاحترام المتبادل

والمبدأ الأول الذى أود توكيده هو أنه يجب أن تَقوم المناقشاتُ كلها عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة على الاحترام المتبادل بين الآسيويين والأمريكيين. وكنتُ زرت مكاتبَ أربع صحف أمريكية كبرى هى نيويورك تايمز وواشنطن بوست ولوس أنجلوس تايمز و وول ستريت جورنال. وأنت تُعرِّض حياتَك للخطر، فى كل واحد من هذه المكاتب، إنْ حاولتَ أن تبتعد أمتاراً قليلة فى الليل عن الطريق السالكة. ومع هذا، وعلى الرغم منه، فلا يَسع أحداً من المحرِّرين أو الكتّاب أن يُطالب بالحد من مستوى الحريات المدنية لمن تَعودوا على الإجرام. ذلك أنه يُنظر إلى خطر الجريمة المتكررة على أنه ثمن يمكن دفعه فى مقابل عدم الحد من الحرية. وهذا اختيار اجتماعى.

أما فى سنغافورة فيمكنك التجولُ فى الليل باتجاه مبنى صحيفة ستريتز تايمز Straits Times من غير أن تعرِّض حياتك للخطر. وأحد الأسباب أنَّ مرتكبى الجرائم المتكررة ومدمنى المخدرات يَقبعون فى السجون، وغالباً ما يكون ذلك لفترات طويلة، حتى يَصلحوا تماما. إذ تعطى الأولوية لمصلحة الغالبية بالعيش فى مدينة تَكون شوارعها آمنة بمعايير القانون الحازم، ذلك مع أن قوانين الحماية وُضعت لضمان عدم سجن غير المذنبين. وهذا نوع من الخيارات الاجتماعية. دعنى أقترح أنه لا أحد أعلى من أحد دائما. ودع أولئك الذين يختارون أيّاً من الخيارين يتعايشون مع نتائج ما اختاروه. وبالمثل، فإذا أمكن أنْ يُنظر إلى هذا الحكْم بشىء من الاستغراب الغربى المعهود فدعنى أُضف أن المدينة التى تَمنع بيع "اللبان" [سنغافورة] تمتلك قدراً من الحق فى فعل ذلك لا يقل عن مدينة تَسمح فعلياً ببيع المخدرات فى شوارعها [كبعض المدن الغربية] . دعنا نحاول تجنُّب ردود الفعل المتعجِّلة على أن أحد الخيارين أكثر أخلاقية من الآخر.

ولا أريد أن أفصِّل هذه النقطة بأكثر مما فعلت، لكنه سيكون من الأصعب نفسياً بالنسبة للغرب أن يَقبل بفكرة أن الخيارات الاجتماعية والسياسية الأخرى تستحق

معاملة مماثلة. وقد ظل الغرب مهيمنًا، لخمسمائة سنة، بشكل أو آخر. وقد استقلت معظمُ آسيا سياسيًا عن الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، مثلها مثل سائر العالم الثالث. لكن عملية الاستقلال الذهنى، عند المستعمَرين والمستعمِرين كليهما، استغرقت فترة أطول مما ينبغى. ويفسِّر هذا أنه كان بإمكان كريس باتن آخر حاكم بريطانى لهونج كونج أن يَدخل هونج كونج كأنه فاتح قبل خمس سنوات من عودتها إلى الصين، ويَقترح شكلاً من الحكومة لم يكن مقبولاً للصين أبدا. وربما ينزعج البريطانيون انزعاجًا عظيمًا لو أن حاكمًا صينيًا دخل شمال آيرلندا وأملى شروطه لتحريرها من المملكة المتحدة. لكنهم لا يرون شيئًا تافهًا فى ما عملوه فى هونج كونج. فيَشعر البريطانيون، مثلهم مثل كثير من الغربيين، أن لهم حقًا فى إملاء شروطهم على الآسيويين.

وستنطلق المناقشات فى نهاية الأمر من موقع المساواة، حين يصبح الشرق آسيويون أكثر غنى. لكن يمكن لندوة مثل ندوتنا أن تتوقع مثل هذا بمحاولة خلْق شكل من أشكال الخطاب يمكن لبعضنا به أن يقارب بعضنا الآخر باحترام متبادل.

المبدأ رقم ٢ : التنمية الاقتصادية

يتمثل الاهتمامُ الرئيسى للداعِين لحقوق الإنسان الغربيين فى القضاء على الانتهاكات الفظيعة وأن يحسِّنوا الظروفَ المعيشية لأربعة بلايين وثلاثمائة مليون إنسان يعيشون فى العالم النامى. دعنى أقترح أنه لن تؤثِّر الدعوةُ الغربية الحالية (حتى إن نفِّذت بشكل دقيق، وهو أمر لا يُحتمل أن يحدث) إلا قليلاً فى حياة أربعة بلايين وثلاثمائة مليون من البشر، هذا مع أنه سيكون هناك انتصارات رمزية مثل ثورة أكينو [الرئيسة السابقة للفلبين] وإعطاء جائزة نوبل للسلام لأونج سان سو كيى [الناشطة الحقوقية فى ميانمار].

وهناك قوة وحيدة فقط يمكن لها أن "تحرِّر" العالم الثالث. ومن المحتمل أن تكون التنميةُ الاقتصادية أكثرَ القوى التى اختُرعت فى التاريخ. ذلك أنها تخلخل التنظيمات الاجتماعية القديمة وتمهد الطريق لمشاركة نسبة أعلى من المجتمع فى اتخاذ القرارات السياسية. فلم يعد الحزب الشيوعى الصينى قادراً على العودة إلى التحكم الشمولى الذى تمتع به فى عهد ماوتسى تونج. فقد قَضتْ الإصلاحاتُ التى جاء بها دينج شياوبنج على ذلك الاحتمال. ومن هنا فإذا أراد الغرب أن يَدفن التنظيمات الشمولية لماو إلى الأبد، فينبغى عليه أن يؤيد إصلاحات دينج إلى النهاية، حتى إن تراجَع أحياناً ليتمكَّن من السيطرة السياسية. والتوجه الرئيسى واضح. لهذا فليس مفاجئًا أنه بعد ثلاث سنوات ونصف من حادثة "تيان ان مين" أن يكون الشموليون "الناعمون"، لا "الخَشنون"، هم الذين لا يزالون فى موقع القيادة فى بكين. ومن الواضح أنه إذا أرادت إدارة كلينتون أن تحقق هدفَها المتمثل فى دفع الصين نحو احترامٍ أكبر لحقوق الإنسان فيجب عليها أن تَعمل ما يَسعُها لزيادة سرعة التنمية الاقتصادية الصينية، لا قمعها.

ومما يدعو إلى الأسف أن تشجيع التنمية الاقتصادية صعبٌ (بعكس تشجيع الديموقراطية وحقوق الإنسان). ذلك أن له ثمنًا عاليًا، مباشراً وغير مباشر، فى المجتمعات النامية. فما يمكن أن يكون جيداً للعالم الثالث (أى تشجيع التنمية الاقتصادية) ربما يكون مؤلِمًا للمجتمعات الغربية فى المدى القصير. إذ يعنى ذلك أنه يجب على دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة واليابان، مثلاً، أن تتخلى عن معوناتها الضخمة لمزارعيها. ومما يؤسف له (وهو تناقض) أن طبيعة المجتمعات الغربية الديموقراطية نفسها (وهى التى تمنع السياسيين من التحدث عن التضحيات) ربما تكون إحدى أكبر الموانع فى طريق نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان بشكل فعال فى العالم الثالث، ويشمل ذلك آسيا.

- المبدأ رقم ٣ : العمل مع الحكومات الموجودة

ينبغي على الغربيين ألا يَحلموا حتى بإسقاط أكثر الحكومات الحالية فى آسيا. أقول ذلك لأنى كنت حاضراً فى حفلة جَلْد فى جامعة هارفارد، وكانت حفلة جلد للحكومة الإندونيسية. كان ذلك فى ندوة نظَّمها معهد كينيدى للدراسات الحكومية لمناقشة المذابح المؤسفة فى مدينة ديلى فى نوفمبر ١٩٩١م. وكان هناك صحفيان أمريكيان كانا شاهدين على تلك الحادثة من أجل تقديم تقرير دقيق عما شاهداه، واستطاعا إلهابَ حماس الحاضرين، بمساعدة عدد قليل من اليساريين من نقاد الحكومة الإندونيسية. وهذا ما اضطر أحد موظفى وزارة الخارجية أن يشرح السبب الذى يحمل الولايات المتحدة على العمل مع حكومة سوهارتو. ولو كان باستطاعة الحاضرين فى تلك القاعة أن يُسقطوا الحكومة الإندونيسية لقاموا بذلك حالا، من غير انتباه للعواقب الفظيعة التى يمكن أن تنتج عن ذلك. ويمثِّل هذا توجهَ كثير من الناشطين فى مجال حقوق الإنسان، ويتمثل ذلك فى شعارات من قبيل: تخلَّصوا من الحكومات غير الكاملة التى نعرفها، لا تَهتموا بالعواقب التى ربما تنجم عن ذلك. وربما لن يتسبب هؤلاء وحدهم إلا فى إحداث قليل من المشكلات. لكنهم حين يتولون مناصب مؤثرة فسوف تتضاعف قدراتُهم على إحداث أضرار حقيقية.

وأنا أدعو الولايات المتحدة، فى ما يخص التعاملَ مع آسيا، أن تنظر إلى البعيد. ذلك أن هذه المجتمعات موجودة منذ مئات السنين، إن لم يكن آلافها. ولا يمكن تغييرها فى وقت قصير، حتى لو انتخب الناشط السياسى الصينى فانج ليزهى، مثلا، رئيساً للصين. ويمكن أن تقدِّم تجربةُ الرئيسة أكينو درساً واضحاً للذين يَعتقدون أنه يمكن لتغيير واحد فى قمة الهرم السياسى أن يُصلح كل شىء.

ويتمثَّل ما تحتاجه آسيا من تنمية فى هذا المنعطف فى حكومات تَلتزم الإسراع فى التنمية الاقتصادية. ومن حسن الحظ أن هناك عدداً لا بأس به من الحكومات، تمتد على طول خطٍّ عريض من الطيف السياسى، من المجتمعات الشيوعية فى الصين

وفيتنام، إلى المجتمعات التى تسيطر عليها أنظمةٌ عسكرية فى تايلندا وإندونيسيا، إلى المجتمعات الديموقراطية فى كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا. وتمر هذه الدول كلُّها بنمو اقتصادى سريع. وينبغى مكافأتها وتشجيعها (وإن لم يكن ذلك إلا لتَكون نماذجَ للآخرين). وينبغى أن تُنتقد الحالات المتفرقة من الانتهاكات السياسية، لكن لا ينبغى تكبيلُ هذه الحكومات ما دام أن حياة مواطنيها تتحسن. ولا يستحق مثل هذا الاعتراض إلا مجتمعات مثل كوريا الشمالية وميانمار اللتين تسببتا فى اختناق مواطنيهما لعقود.

المبدأ رقم ٤ : إرساء تشريعات الحد الأدنى للتصرف المدني

يشعر الناشط الغربى فى حقوق الإنسان بأن الاقتراح القاضى بأنه ينبغى عليه أن يكون معتدلاً فى مطالبته بحقوق الإنسان فى المجتمعات غير الغربية يبدو فى غرابته مشابهًا تقريبًا لغرابة فكرة أن الأنثى يمكن أن تكون حاملاً جزئيا. ولا يختلف مثل هذا الناشط، فى معيار التوجهات النفسية، عن الداعية الدينى فى العصور الماضية. ذلك أنه يطالب بالتحول الكلى ولا شىء غير ذلك. ويمكن أن يُحدث مثل هؤلاء الناشطين كثيرًا من الدمار باندفاعهم الحريص هذا. ومما يدعو إلى الأسف أنه لا تجرؤ حكومة أو ممثل لوسائل الإعلام أن يتحدى هؤلاء علانية. لكن بعض مطالب هؤلاء الدعاة لحقوق الإنسان ربما لا تكون مقبولة تحت أى شرط. إذ سيُرعب أكثرَ المجتمعات الآسيوية منظرُ دعاة حقوق الشواذ فى شوارعهم. ولو نُظِّم، فى معظم هذه المجتمعات، أى استفتاء عام فسوف يصوِّت أغلب المواطنين بأغلبية ساحقة فى صالح عقوبة الإعدام والرقابة على وسائل الإباحية.

ومع ذلك فالآسيويون والأمريكيون بشر. ويمكن أن يتفقوا على حد أدنى من المعايير للسلوك المتمدن الذى يودُّون كلُّهم أن يعيشوا فى ظلالها. ومن ذلك مثلاً أنه يجب ألا يَحدث تعذيب، ولا عبودية، ولا قتل عشوائى، ولا اختفاء للأشخاص فى

منتصف الليل، ولا إطلاق الرصاص على المتظاهرين المسالمين، ولا سجن من غير محاكمة دقيقة. ويجب التمسك بهذه الحقوق لا لأسباب أخلاقية وحسب. فهناك أسباب وظيفية قوية لها. وأى مجتمع يتنافر مع أفضل مواطنيه وأذكاهم ويطلق عليهم الرصاص حين يتظاهرون بطريقة مسالمة، كما فعلت ميانمار، فمصيره مواجهة المشكلات. ولا تريد معظم المجتمعات الآسيوية أن تكون فى وضع مشابه لوضع ميانمار الآن، وهى دولة تواجه مشكلة مع نفسها.

المبدأ رقم ٥ : دع الصحافة الحرة تطير بأجنحتها هي

وأخيراً دعنى أقترح، فى مسألة صعوبة حرية الصحافة، أنه لا ينبغى للغرب بصفة عامة ولا للولايات المتحدة خاصة أن يكلِّفوا أنفسهم بوظيفة الحارس لحماية حرية الصحافة فى المجتمعات العالمية الأخرى. دع كل مجتمع يقرر بنفسه ما إن كانت حرية الصحافة مفيدة أو مانعة لتنميته إن قرر أن يؤسس لها.

ولم أقابِل بعدُ أىَّ أمريكى يشك فى قيمة وجود حرية الصحافة. بل إنه حتى الذين يَحتقرون أكثرَ الصحفيين ويصفونهم بأنهم حثالة الأرض ربما لا يمكنهم التمتع بما هم فيه بأى طريق آخر. إن قيمة حرية الصحافة جامعة مانعة ولا يتحداها أحد. ووجه التعارض هنا أنه فيما يعتقد هؤلاء بأن قيمة حرية الصحافة صحيحة بطبيعتها فإنهم لا يترددون فى حشر هذا المفهوم فى حلوق مجتمعات غير متيَّمة بها.

وسوف تؤسِّس عمليةُ داروينية التنافس ، مع الوقت، ما إن كانت المجتمعات التى تتمتع بحرية الصحافة ستتفوق على المجتمعات التى لا توجد فيها. ويبين سجل القرن العشرين، إلى الآن، أن المجتمعات التى فيها صحف حرة، مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوست، متفوقة على مجتمعات فيها برافدا وإزفستيا الصحيفتين الرئيستين فى الاتحاد السوفييتى سابقا. وربما لن يستمر هذا الخط من النجاح. أما إن استمر

فسوف يتحول مزيد من المجتمعات بشكل طبيعى نحو أنظمة اجتماعية وسياسية يمكن أن تتعامل مع حرية الصحافة الكاملة، وذلك باعتقادها وأملِها بأنها سوف تَلحق بفريق الناجحين فى التنافس الداروينى بين المجتمعات.

لكن دع تلك المجتمعات تتخذ تلك القرارات بشكل مستقل. وليس هناك خوف من أنها ستبقى جاهلة بقيم وسائل الإعلام الأمريكية. ذلك أن العالم يتقارب. وقد انكمشتْ السماء كذلك، مع انتشار لواقط استقبال الأقمار الصناعية الهائل فى قرى الهند وأندونيسيا. ذلك أن قناتى سى إن إن، وبى بى سى متوفرتان فى العالم أجمع. ويمكن الحصول على صحيفتىْ انترناشونال هيرالد تريبيون، و وول ستريت جورنال فى أى مكان فى العالم. دع القيمة الذاتية لتلك الصحف تتحدث عن نفسها. وينبغى على وسائل الإعلام الأمريكية ألا تلجأ إلى الذراع القوية للفرع التنفيذى فى الحكومة الأمريكية أو مجلس النواب لكى تبيع قيَمها لتلك المجتمعات.

وباختصار ينبغى الالتزام بمبدأ: عش ودع غيرك يَعِش. فإذا كانت الولايات المتحدة مقتنعة بأن أنظمتها لحقوق الإنسان وحرية الصحافة أفضل الأنظمة الممكنة لأى مجتمع فى العالم فمن الواجب تَرك تلك القيم تتحدث عن نفسها. وكما هى الحال فى عالم الأفكار فإذا امتلك نظام اجتماعى قيمةً فستطير بأجنحتها هي. أما إن لم تكن كذلك فلن تطير. ويعرف أكثر الآسيويين الآن ما يكفى من هذه الأنظمة ليتخذوا القرارات المناسبة لهم. فدعهم يقرروا بسلام.

الهوامش

(1) Kishore Mahbubani, "The West and the Rest," The National Interest, No. 28. Summer 1992. P. 10.

(2) Melvin Richter, "Despotism", in Dictionary of the history of Ideas, edited by Philip P. Wiener, New York, Charles Scribner's Sons. 1973, p. 1.

(3) Edward W. Said, Covering Islam. How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World, New York, Pantheon Books, 1981, p. xvii.

(4) Nancy Caldwell Sorel, "First Encounters: Josef Stalin and Winstom Churchill", The Atlantic Monthly, November 1991, p. 141.

(5) Max Weber, Politics As a Vacation, Philadelphia, Fortress Press, 1965, p. 49.

(6) Ibid. p. 47.

أخطار الانحلال: ماذا يمكن لبقية العالم أن تعلّم الغرب؟

نشر صامويل هنتنجتون فى صيف ١٩٩٣م مقالَته "صراع الحضارات" فى مجلة "فصلية الشئون الخارجية" [الأمريكية] . وقد بَرز تناقض فى ردِّ فعل الغربيين على هذه المقالة. فقد استنكرها المثقفون عموماً، تقريباً، لكن الانتباه والجدل اللذين أثارتهما المقالة أوحيا بأن هنتنجتون عزَف على وتر مشدود فى العقول الغربية. ولما طلبتْ منى "فصلية الشئون الخارجية" أن أسهم فى ردود الفعل التى كانت تنشرها فكّرت بأن مما يستحق التفسيرَ أن الغرب مع أنه قد بدأ الآن يَشعر بأنه معرَّض لتهديدٍ من بقية العالم فإن الحقيقة أن بقية العالم هى التى تشعر بأن هناك أسباباً كثيرةً للشعور بتهديد الغرب لها. ولو أتيح لى أن أعيد كتابة المقالة هذا اليوم فربما أحذف، بعد شىء من التفكير، بعض الزوايا الحادة منها.

وكنتُ كتبت هذه المقالة فى ١٩٩٣م إبّان تباطؤِ النمو الاقتصادى الأمريكى، ذلك فى الحين الذى ازدهرت فيه اقتصادات شرقى آسيا. ويفسِّر هذا السياق النغمةَ التحتية للوثوقية الظاهرة فى المقالة.

وبعد مرور سنوات سبع كانت اقتصادات شرقى آسيا تنتعش من الأزمة الاقتصادية الكبرى التى حدثت فى ١٩٩٧م، وكان اليورو فى أدنى مستوياته انخفاضا. أما الاقتصاد الأمريكي، بالمقابل، فقد استمر فى تخطِّيه للمستويات كلها التى كان قد سجَّلها. وهو عالَم لم أتخيله فى ١٩٩٣م.

لكنْ هل يغيِّر كلُّ هذا القضايا بعيدةَ المدى التى أثرتُها فى هذه المقالة؟ فهل طوَّر الغرب، مثلاً، قدرةً على "التصالح مع التحولات فى الأوزان النِّسْبية للحضارات التى بيَّنها هنتنجتون بشكل واضح جدا؟

والرسالة العميقة لمقالتي بسيطة: إن من مصلحة الغرب – أكثر من أن يكون لمصالح الآخرين – تطويرُ خطة جيدة طويلة المدى للتعامل مع تحوُّل موازين القوى. وتُتَّخذ بين حين وآخر بعضُ القرارات الجيدة (كاتفاقية الولايات المتحدة مع الصين بشأن دخول الأخيرة فى منظمة التجارة العالمية). لكن من ناحية أساسية لم يحاول أيُّ مفكر استراتيجى غربى وضعَ خطة عالمية للتعامل مع التحوُّل إلى نظام عالمى جديد. وظلت هذه المشكلة خطأ كبيراً فى التفكير الاستراتيجى الغربى. وتحاول هذه المقالة، فى إشارتها إلى وجود وجهة نظر عالمية مختلفة، أن تقوم بهذه المهمة.

هناك شعور عميقٌ فى العواصم الغربية الكبرى بالتخوُّف من المستقبل. فقد حلَّ مكانَ الثقة بأن الغرب سيَظلُّ قوة مهيمنة فى القرن الحادى والعشرين، مثلما كان مهيمنًا فى القرون الأربعة أو الخمسة الماضية، شعورٌ بالتخوف من أن قوىً كالأصولية الإسلامية البازغة، وبروز شرقى آسيا، وتهاوى روسيا وأوروبا الشرقية، يمكن أن تكوِّن خطراً حقيقيًا للغرب. وقد تنامى هناك شعور ذهنيٌّ بالحصار. فمن المتوقع، إذن، فى داخل هذه الجدران المضطربة، أن يتردد صدى مقالة صامويل ب. هنتنجتون "صراع الحضارات". لهذا مثَّلت المقالةُ مفاجأةً عظمى لكثير من الغربيين وهو ما جعلهم يَعرفون أن بقية العالم تخاف الغرب بأكثر مما يخافها هو، خاصة ذلك الخطر الذى يمثله الغرب الجريح.

وهنتنجتون مُحقّ: فالقوة آخذة فى الانتقال بين الحضارات. لكن حين تتحرك الصفائح الطبقية لتاريخ العالم بشكل متسارع، كما تفعل الآن، يَعتمد الشعورُ بهذه التغيرات على أين يقف الواحد. والغرض الرئيس لهذه المقالة أن تَجعل الغربيين يُحسُّون بمشاعر بقية العالم.

وتراجعُ الغرب لا يرحَّب به فى العالم على نطاق واسع. ذلك أنه لا بديل، إلى الآن، عن القيادة الغربية، خاصة القيادة الأمريكية. إذ يمكن أن يَنشأ عن إنهاء التأييد الأمريكى المفاجئ لحلفاء الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ومنطقة المحيط الهادى، وإن لم يكن محتملاً، دمارٌ لا يقلّ عن السيطرة الغربية.

وظلت السيطرة الغربية الملحمية الأخيرة، بأى مقياس تاريخي، خاصة تحت القيادة الأمريكية، غير خطيرة بشكل لافت. ولا يجرؤ إنسان على التفكير فى ما سيكون عليه العالم لو انتصرت ألمانيا النازية أو روسيا الستالينية فى ما يسمى بـــ"الحرب الداخلية الغربية" فى القرن العشرين. ومن التناقض أنه ربما كانت الطبيعةُ غير الخطيرة للهيمنة الغربية مصدراً لكثير من المشكلات. ولا يستطيع كثير من الساسة الغربيين الآن، الذين كانوا أطفالاً فى تلك الفترة، أن يتخيَّلوا إمكانَ أن تؤدى كلماتُهم وأفعالهم إلى الشر بدل الخير. وقد زادت وسائل الإعلام الغربية من سوء هذا الخطأ. ذلك أن كثيراً من الصحفيين الغربيين يسافرون إلى الخارج محمَّلين بالمسلمات الغربية. ولا يمكنهم أن يَفهموا كيف أن الغرب لا يمكن أن يُنظر إليه إلا على أنه غير ميّال لفعل الخير. وليست قناة سى إن إن هى الحل. إذ يمكن أن تؤدى الصور المتلفزة التى تصل فى وقت واحد إلى غرف المعيشة عبر العالم إلى أنواع مختلفة من الشعور. فيُصفِّق مشاهدو التلفزيون فى غرف المعيشة الغربية حين تُصيب الصواريخُ عابرة القارات مدينةً بغداد. لكن معظم الذين يعيشون خارج الغرب يرون أن الغرب سيثأر بصورة عاجلة من أى عراقى أو صومالى غير أبيض لا من الصربِ البيض، وهو ما يمثل علامة خطرة بأى معيار.

الحشود الآسيوية

ناقش هنتنجتون التحدىَ الذى تمثله الحضارتان الإسلامية والكونفوشية. فقد بدأ الأمريكيون منذ الهجوم على مركز التجارة العالمى فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، يَتفهَّمون شعورَ الخوف المَرَضى الأوروبى من الإسلام، الذى يُشعر به على أنه قوة ظلامية تَحوم حول الحضارة الغربية الصالحة. ومن المفارقة أن يتزايد خوفُ الغربيين من الإسلام فى الوقت الذى يذكِّر فيه المسلمون يومياً بضعفهم. ومن ذلك ما يقوله هنتنجتون: "إن للإسلام حُدوداً دموية" [مناطق التقائه بالحضارات الأخرى]. لكن المسلمين كانوا خاسرين، فى الصراعات كلها التى حدثتْ بين المسلمين والقوى

التابعة للغرب، وهم يخسرون بشكل حاد، سواء أكانوا آذاريين أو فلسطينيين، أو إيرانيين، أو بوسنيين مسلمين. وليس العالم الإسلامى الذى يعانى من التشتت والافتراق فى وارد التوحُّد فى إطار قوة واحدة.

ومن الغريب أن الغرب يَشعر، على الرغم من هذا القدر الكبير من الخوف المرَضى، بأنه يسعى بتصميم عالٍ إلى زيادة مشكلات العالم الإسلامى. فهو يحتج على الانقلاب على الديموقراطية فى ميانمار، أو البيرو، أو نيجيريا، لكنه لا يفعل مثل ذلك فى حال الجزائر. وهذا التعامل بمعيارين مختلفين مؤلم. فقد عانت البوسنة من دمار ذريع. ومزَّقت السلبيةُ الكبرى للدول الأوروبية القوية الحجابَ الصفيق من السلطة الأخلاقية للغرب الذى تلفَّع به بصفته السجلَّ الحافل لفترات هيمنته الأخيرة غير الخطرة. ولا يصدِّق إلا قلةٌ من الناس أن الغرب سيظلُّ سلبيًا بالدرجة نفسها لو كانت مدافع المسلمين هى التى تهطلُ قنابُلها على السكان المسيحيين فى ساراييفو أو سيربرينتسا.

والسلوك الغربى تجاه الصين محيِّر بالدرجة نفسها. فقد طور الغرب علاقةَ حب فى السبعينيات مع الصين التى كان يحكمها نظام ارتكب فظائع عظيمة خلال ما سمى بالقفزة العظمى إلى الأمام وخلال الثورة الثقافية. لكن الغرب عاقب الصين، فى الفترة التى خَلَف فيها حكمُ دنج شياوبينج غير الخطر نظامَ ماوتسى تونج الفظيع، على ما يُعدُّ، فى معايير الصين التاريخية، حالاتٍ بسيطة من مطاردة المناوئين، وتلك هى حادثة "تيان ان مين".

ومن المؤسف أن "تيان ان مين" صارت أسطورةً غربية معاصرة، خلقتْها الصورُ المتلفزة الحية للإجراءات الحكومية العنيفة. وقد أخطأت الحكومة الصينية بشكل سيئ فى استخدامها المفرط للأسلحة النارية، لكنها لم تخطئ فى قرارها بالقيام بالإجراءات الصارمة ضد المتظاهرين. وربما كان الفشل فى إحباط ثورة الطلاب سببًا للتمزق السياسى والفوضى، وهو حلم مزعج للصين. ويعترف المسئولون السياسيون الغربيون بهذا فى السرِّ. وهم واعون كذلك بعدم أمانة بعض الصحفيين الغربيين التى يَشهد بها

تناولُ الغداء مع الطلاب المعارضين بل وإطعامهم البَيضَ قبل كتابة تقاريرهم عن "الإضراب عن الطعام" المدَّعى. ولم تَفضح أيةُ صحيفة غربية كبرى عدمَ الأمانة هذا أو تتحلى بشجاعةٍ سياسية لتقول إنه ليس للصين خيار آخر أبداً فى "تيان ان مين". وبدلاً من ذلك فرض الغربُ على الصين أنواعًا من المقاطعة، وهو ما هدد المسار التحديثى الصينى. ويرى الآسيويون أن الرأى العام الغربى – المبجِّل فى الديموقراطية الغربية – يمكن أن ينشأ عنه عواقبُ غير معقولة. وقد ظلوا يشاهدون بذُعر تأرجُح السياساتِ الغربية من النقيض إلى النقيض، مهددةً التقدمَ الذى كان يمر به شرق آسيا لولا ذلك التأرجح.

ولا تعى إلا قلةٌ فى الغرب أن الغرب مسئول عن مفاقمة الاضطراب بين أكثر من بليونى إنسان يعيشون فى الحضارتين الإسلامية والصينية. فقد أُسس هنتنجتون، بدلاً من ذلك، وبجمْعِه صورَ الحشْدين الآسيويين التى تُخيف العقلَ أكثر من غيرها – وهما قوتان غزتا أوروبا فى الماضى – صلةً بين الحضارتين الكونفوشية والإسلامية ضد الغرب. ولا يوحى بيعُ أمريكا السلاحَ إلى المملكة العربية السعودية بأن هناك صلة مسيحية إسلامية طبيعية. كما يجب ألا يوحى بيع الصين السلاحَ لإيران بذلك. فالتصرفان كلاهما توجه استغلالى، يقوم على التعاطف الطبيعى أو التحالف الحضارى. والمفزِعُ الحقيقى فى الإيحاء بالصلة الكونفوشية الإسلامية أنها تؤدى إلى طمس الطبيعة المختلفة بشكل عميق للتحدى الذى تمثله هاتان القوتان. فسيواجه العالم الإسلامى صعوبات جمة حين يريد أن يتحدَّث. وسيندلع الاضطراب فيه عند ذلك ليَصل إلى الغرب. أما شرقى آسيا، ويشمل ذلك الصين، فيقترب من تحقيق المساواة مع الغرب. والصحيح ببساطة أن شرقى وجنوبى آسيا يشعران بانسجام أكبر مع الغرب.

ويَكشف هذا الفشلُ فى تطوير طريقة فاعلة للتعامل مع الإسلام أو الصين خطأ قاتلاً فى الغرب، يتمثل فى عدم القدرة على القبول بتحوُّل الأوزان النِّسْبية للحضارات

التى برهَن عليها هنتنجتون بشكل جيد جداً. وتوضِّح جملتان رئيسيتان فى مقالته، حين توضعان جانبًا إلى جنب، طبيعةَ المشكلة: فالأولى هي: "لم تَعُد الشعوبُ والحكومات فى الحضارة غير الغربية، فى سياسة الحضارات، باقيةً على أنها موضوع للتاريخ بوصفها أهدافًا للاستعمار الغربى لكنها تلتحق بالغرب بوصفها محرِّكةً للتاريخ وصائغة له"، والجملة الثانية: "يَستخدم الغربُ بشكل فعلى المؤسسات الدولية، والقوة العسكرية، والمصادر الاقتصادية ليُدير العالَم بطرق ستُديم الهيمنةَ الغربية، وتحمى المصالح الغربية، وتَنشر القيم السياسية والاقتصادية الغربية". وهذا المجموع نذيرٌ بالكارثة.

وتُبيِّن عملية حسابية بسيطة السذاجةَ الغربية. فيبلغ سكان الغرب ٨٠٠ مليون نسمة، فيما يصل سكان العالم غير الغربى إلى أربعة بلايين وسبعمائة مليون. ولن يَقبل أيُّ مجتمع غربي، فى المجال الوطني، وضعًا تشرِّع فيه نسبة ١٥٪ من السكان لبقية المجتمع التى تبلغ ٨٥٪. لكن هذا ما يحاول الغرب فعله فى العالم.

ومن المفزع أن الغرب يدير ظهرَه للعالم الثالث فى الوقت نفسه الذى يمكن فيه للعالم الثالث، أخيراً، أن يساعد الغربَ فى معالجة مشكلاته الاقتصادية. فقد زاد إنتاج الدولار فى العالم فى ١٩٩٢م أكثر مما زاد فى أمريكا الشمالية، ودول الاتحاد الأوروبى واليابان مجتمعة. وذهبَ ثلثا الصادرات الأمريكية المتزايدة إلى العالم النامى. وبدلاً من تشجيع هذا التوجه العالمى عن طريق اختتام مؤتمر أوروغواى سعى الغربُ إلى الشيء المعاكس. إذ يحاول وضعَ العراقيل، لا إزالتها. وقد حاول رئيس وزراء فرنسا، إدوارد بالادور، أن يسوِّغ هذا التوجهَ بالقول بصراحة فى واشنطن إن "السؤال الآن هو كيف يمكن تنظيم أنفسنا وحمايتها من بلدان لها قيم مختلفة تمكِّنها من تهديدنا".

جناية الغرب على نفسه

فَشِل هنتنجتون فى أن يَسأل السؤال الواضح التالى: إن كانت الحضارات الأخرى موجودة منذ قرون طويلة فلماذ لم تمثِّل تحديًا إلاّ الآن؟ وتَكشف محاولةُ مخلصة لإجابة هذا السؤال عن خلل قاتل نَما فى العقل الغربى فى الماضى القريب، وهو: عدم القدرة على تخيُّل أن الغرب ربما أُصيب بضعف بنيوىٍّ فى جوهر نظامه القيَمى وفى مؤسساته. ويفسِّر هذا الخللُ جزئيًّا، التسابقَ الذى حدث مؤخراً لاعتناق المثالية الغربية المتمثِّلة فى أن الحرية الفردية والديموقراطية ستَضمنان دائمًا أنّ الحضارة الغربية ستَظل فى مقدمة القطيع.

ويمكن للمتفاخِر وحدَه أن يفسِّر السببَ فى أن كثيراً من المجتمعات الغربية تحاول أن تتحدى قوانينَ الجاذبية الاقتصادية. فتنظيم الميزانيات فى طريقه إلى الاختفاء. وتتكاثر البرامج الاجتماعية عاليةُ الأسعار والمحسوبيات من غير انتباه كبير لأكلاف ذلك كله. ويقود الادخار الغربى المنخفضُ ونسب الاستثمار إلى انخفاض التنافس مقارنةً بشرق آسيا. وأخلاقيات العمل تتآكل، فى الوقت الذى يَخدع فيه السياسيون العمالَ ليعتقدوا أنه يمكن لهم أن يحافظوا على المرتَّبات العالية وإن صاروا غير منافسِين عالميا. وهناك نقص فى القيادة. وأى سياسى يتفوَّه بالحقائق المرة يتعرَّض للهزيمة الانتخابية مباشرة. ويَعترف الأمريكيون بشكل حر أن كثيراً من مشكلاتهم الاقتصادية تنبع من الشبكة المعقدة للديموقراطية الأمريكية. ذلك فى الوقت الذى تحيِّر فيه عيوبُ الميزانية هذه بقيةَ العالم. ويَترحَّل السياسيون والصحفيون الأمريكيون عبْر العالم مبيِّنين قيمَ الديموقراطية داعيْن إليها. وربما يكون هذا منظراً محيِّرا.

وتُسبَغ عبادةُ الأبطال نفسُها على فكرة الحرية الفردية. وقد نشأ عن هذه الفكرة كثير من الأمور الجيدة. فقد انتهت العبودية. وتبِع ذلك إرساءُ الحقوق الكلِّية. لكن الحرية وحدها لا تحل المشكلات؛ إذ يمكن أن تَخلقها كذلك. وقد مرت الولايات المتحدة

بتجربة اجتماعية ضخمة، مُزِّقت خلالها المؤسساتُ الاجتماعيةُ التي كانت تقيِّد الفردَ الواحدةَ تلو الأخرى. وكانت النتائج كارثية. فقد زاد عدد سكان الولايات المتحدة منذ الستينيات بنسبة ٤١٪ فيما ارتفعت جرائم العنف بنسبة ٥٦٪، وزاد عددُ الأمهات اللاتى يعشن من غير زوج بنسبة ٤١٩٪، وزاد الطلاق بنسبة ٣٠٠٪، ونسبة الأطفال الذين يعيشون فى بيت لا يسكنه إلا أحد الأبوين بنسبة ٣٠٠٪. وهذا انحلال اجتماعى ضخم. وتتخوف كثير من المجتمعات من احتمال استيراد مثل هذا الانحلال. لكن بدلاً من أن يسافر الأمريكيون حول العالم متواضعين فإنهم يَدعون بكل ثقة إلى قيم الحرية الفردية غير المقيَّدة، متجاهلين بلا مبالاة العواقبَ الاجتماعية الواضحة للعيان.

ولا يزال الغرب منْجَمًا لكثير من الموارد والإنجازات الحضارية الإنسانية الضخمة. وتفسِّر كثيرٌ من القيم الغربية التقدمَ الرائع للبشر، ومن ذلك الوثوق بالبحث العلمي، والبحث عن الحلول المنطقية، والاستعداد لتحدى المسلَّمات. لكن الاعتقاد بمجتمع يمارِس هذه القيم إنما يؤدى إلى عمىً فريد، وهو: عدم القدرة على اكتشاف أن بعض القيم التى تأتى مع هذه المجموعة [من الإنجازات البشرية] ربما تكون مضرَّة. ولا تكوِّن القيم الغربية شبكةً متجانسة. فبعضُها جيد، وبعضها سيئ. لكن ينبغى أن يقف الإنسان خارج الغرب لكى يَرى بوضوح وليرى كم أن الغرب تسبب فى انحلال نفسِه بفعل يده. وقد عمِى هنتنجتون نفسُه عن هذه الحقيقة.

بقية الغرب

دعتنى الإذاعةُ البريطانية (بى بى سي) فى صيف ٢٠٠٠م، والجمعيةُ الملكية للفنون، لإلقاء واحدة من أربع محاضرات فى سلسلة "محاضرات بى بى سى العالمية" لذلك العام فى لندن. وقد شعرت بالفخر. ذلك أن مستمعى إذاعة بى بى سى موجودون فى كل ركن من أركان العالم. وكنت آمل بأن تصل محاضرتى إلى أكثر أولئك. ومن حسن الحظ أن بى بى سى كانت أكثر حكمة. فالمحاضرات لا تنتقل بشكل جيد عبر الراديو. وبدلاً من ذلك أجرتْ معى حوارا . وقد وَضعتْ هذه المحاضرةَ على موقعها وأنا أعيد نشرها هنا لأول مرة.

ولا تَضع هذه المقالةُ خاتمةَ هذا القسم من هذا الكتاب فحسب، بل تختم فترة من نشاطى الكتابى. فهى تكمل العملياتِ الفكرية التى بدأتُها فى مقالة "الغرب والبقية". فقد كُتب أكثرُ تاريخنا العالمى من وجهة نظر المفكرين الغربيين. وتؤرخ هذه المقالة لهذه النقطة. كما أنها تبين أن دورةَ الخمسمائة سنة هذه من الهيمنة الغربية شارفَتْ على نهايتها.

وتستحق نقطةٌ محورية التأكيدَ عليها فى هذه الملحوظة الافتتاحية. ومن الطبيعى أنه يلزمنى، فى محاولتى إيجاد ملعبٍ متساوٍ لتنافسِ الأفكارِ بين الحضارتين الشرقية والغربية، أن أتحدث بشكل أكثر نقداً عن الغرب لأن الميدان الحالى يميل – فى مجالات وسائل الإعلام، والأكاديميا، والنشر – ضد التطلعات غير الغربية. لكنى لم أكن يوماً مناوئًا للغرب. بل الواقع أن مقالتى "الغرب والبقية"، كما ذكّرنى أحد أصدقائى الغربيين مؤخراً، تتضمن ثناءً عظيمًا على المزايا التى دفعتْ بالمجتمعات الغربية إلى قمم جديدة.

لذلك فربما فاجأتْ خاتمةُ هذه المقالة القراءَ الذين ربما اعتقدوا أنى متحيِّزٌ ضد الغرب. وربما تنتهى الهمينة الغربية، لكن الحضارة الغربية ستستمر نشطةً وديناميةً لقرون قادمة. لكنها فى عملها ذلك لن تظل على الحال التى هى عليها الآن. ذلك أن الغرب نفسه سيتحول لا محالة بطريق ينبغى لأصدقائى فى الغرب أن ينظروا إليه على أنه خاتمة متفائلة.

دعنى أبدأ بمَثَلين عربيَّين. يقول الأول: "كَذَب المنجمون ولو صدقوا". ويقول الثانى: "عليك أن تَنظر إلى المستقبل مرتين مقابل كل نظرة تنظرها للوراء" [لم أجد هذا المثل!] . ويحدد هذان المثَلان العربيان بصورة جيدة التحدىَ الذى أُواجهه فى هذه المحاضرة. ذلك أنى سأتحدث عن المستقبل، لا الماضى، كما أن المناقشات للمستقبل محفوفة بالخطر كلها بشكل لازم.

ودعواى بسيطة نسبيًا، وهى أن القرن الحادى والعشرين سيكون مختلفًا اختلافًا جوهريًا عن القرنين التاسع عشر والعشرين. ذلك أنّا، عند نهاية القرن [الحادى والعشرين]، سنعود – فى موازين الحضارات – إلى العالَم الذى رأيناه فى ما بين سنتىْ ألف ميلادية وألف وخمسمائة تقريبا. ولا أعلم على وجه اليقين متى ستَحدث هذه التغيرات بصفة واضحة. وآمل أن تتحقق بصفة واضحة فى الخمس والعشرين سنة القادمة، فى الوقت الذى آمل أن أكون حيًا فيه لأشهَدها. لكن حتى إن لم تَحدث فى العقد القادم تقريبًا فسأظل واثقًا بأن تغيرًا عظيمًا سيَحدث فى هذا القرن. إنى أشعر بهذا فى أعماقى.

وفَرَضيتى الأساسية أن الغرب لعِب دورًا مهيمنًا بشكل غير عاديٍّ فى تاريخ العالم طوال القرنين الماضيين أو أكثر. وأكدتْ كثيرٌ من كتب التاريخ هذه النقطة. ومنها، الكتاب الكلاسيكى "صعود الغرب" The rise of the West لمؤلفه وليم هـ. مكنيل William H. McNeil[1]. كما يقول مؤرخ آخر هو: جى. إم روبرتس J. M. Roberts فى كتابه "انتصار الغرب" Triumph of the West:

"يبدو أن من المعقول أن نتوقع الاتفاقَ على أن الأوروبيين كانوا يهيمنون على مسار التاريخ "الحديث". . . أولاً ثم هيمنت عليه الحضارة الغربية التي ورثته. وأعني بـ"هيمن عليه" شيئين اثنين كانا يَعملان. فالأول هو أن تاريخ بقية العالم قد تغير تغيرًا كاملاً ولا يمكن استعادته نتيجة لما فَعله رجالُ الغرب. والشيء الثاني أنه تغيرَ في مسار معين؛ وتجلّى ذلك بشكل يكاد يَكون كليًا في اكتساب الثقافات الأخرى للأفكار والأهداف والقيم الغربية، لا العكس"[٢].

لذلك يمكن تلخيص التاريخ العالمي بطريقة غير دقيقة بالقول إن معظم المائتي سنة الماضية كانت الشعوب الغربية خلالها فاعلةً للتاريخ فيما كانت بقية العالم مفعولاً بها له.

ونتيجة لهيمنة الغرب على العالم طوال قرنين أو يزيد فقد غطى على العالم بطبقاتٍ عدة من التأثير، وهي التي نتجتْ عنها تلك الهيمنةُ بطريق أو آخر. ومما يلفت النظر أن أكثر العقول الغربية لا تستطيع أن ترى طبقاتِ التأثير الغربي لأنها قَضت معظمَ حياتها فوق مستوى تلك الطبقات. أما الذين يعيشون تحت تلك الطبقات فيَعرفون كمْ كانت شاملةً وعميقة ـ وربما يستطيع الذين سافروا، مثلي، من تحت الطبقات ليَصعدوا فوقَها أن يروا وجهَي الصورة كليهما. وهذا التحول الذي صنعتُه في حياتي هو الذي دفعني لأجرؤ على التفوه بالمزاعم الشجاعة التي سأبيِّنها هنا.

وربما تفسِّر قصةٌ شخصية عشوائية كيف كانت الحياةُ تحت الطبقات. فقد سألتُ مرةً زميلي، مورجان، حين دخلتُ المدرسة قبل ست وأربعين سنة في سنغافورة التي كانت مستعمرة بريطانية حينذاك، أين يريد أن يَكون حين يكبُر. فأجاب: "في لندن، بالطبع". فسألتُه لماذا؟ فأجاب: "لأن شوراعها مرصوفةٌ بالذهب". ذلك هو مبلغ عظمة لندن وقوتِّها كما كانت تصوِّرها لنا عقولُنا الصغيرة. وقد انتهى الحكمُ الاستعماري

البريطانى منذ زمن بعيد، لكن ذلك لم يُزِح إلا طبقةً واحدة من التأثير الغربى. وظلت الطبقات الأخرى كما هى.

والنتيجة الأساسية التى أود استخلاصها هى أنّا سنرى، فى وقتٍ ما خلال القرن الحادى والعشرين، ما سأسميه بـ"بقية الغرب".

وهناك هدف ثنائى مقصود فى استخدامى لكلمة "بقية"، ذلك هو أنْ توحى بالسلبية والتذكير كليهما.

دعنى أُضيف بسرعة، بما أنى قلت إن موضوعى سيكون بقية الغرب، أنى لا أنتمى إلى مدرسة القائلين بأفول الغرب. فأنا لا أتوقع أفولَ الحضارة الغربية وسقوطها لأمد طويل. لكن ما أتوقع أنه ممكن الحدوث هو انتهاء هيمنتها على العالم. ولا أنظر إلى هذا المصير على أنه خاتمة سعيدة أو محزِنة. وكنت جادلت مراراً بأن الغرب حَمل على كتفيه العبءَ الأكبر المتمثِّل فى دفع الحضارة الإنسانية إلى الأمام. فقد نتج عن قفزته الهائلة فى مجالَى العلم والتقنية زياداتٌ عظيمة فى مستوى حياةِ أكثر البشر وفى نوعيتها، بالإضافة إلى أن الأفكار الجديدة فى الفلسفة الاجتماعية والسياسية التى ولَّدت الأفكارَ الثورية للحرية والمساواة بين البشر جميعًا تأصلتْ كلُّها فى المجتمعات الغربية. وربما يكون البشرُ الآن فى حال مزرِية لو لم يَنقل الغربُ نفسَه إلى أكثر الحضارات على وجه الأرض دينامية. لكن لما كان الغرب قد تحمل عبء تقدم حظوظ البشر لقرون عدة فربما حان الوقت لأن نعطى الغربَ قسطًا من الراحة.

وأود فى الوقت نفسه أن أبعث رسالةَ تفاؤلٍ إلى خمسة أسداس سكان العالم الذين يعيشون خارج الغرب. وإذا ما برهنتْ فرضيتى على أنها صحيحة فإن القرنين اللذين كان أولئك السكان خلالهما، إلى أبعد الحدود، ركاباً فى الحافلة سينتهيان. وإذا ما تَعلموا دروسَ التاريخ فى هذا القرن فربما يَحصلون أخيراً على فرصة أن يكونوا سائقين مشارِكين للحافلة العالمية. ولكى أكون أمينًا فإن السبب الذى جعلنى أختار

هذا الموضوع هو على وجه الدقة الرغبةُ فى بعث هذه الرسالة المتفائلة. ولا يقدِّر أكثرُ الذين يعيشون فى الغرب، ولا يَفهمون، المشاعرَ الشائعة عند كثير من سكان العالم الثالث وتتمثل فى أنهم يَشعرون أنهم مواطنون من الدرجة الثانية لعالمنا. إنهم بحاجة إلى الاعتقاد بأنهم هم أيضًا يمكن أن يُصبحوا مواطنين من الدرجة الأولى.

ويتمثل أحد الدروس التاريخية المهمة فى أن التغيير لم يكن يومًا أمرًا سهلاً أو سلسا. إذ هو غالبًا ما يكون صعبًا ومضطربا. ولفهْم بعض الصعوبات التى تكتنف عمليات التغير سأستعير المفهومَ "الجدَلى" الديالكتيكى الهيجلى/ الماركسى نسبة إلى الفيلسوف الألمانى هيجل للتغير – وهو أن التغير يَخضع لعملية "الأطروحة"، و"مضاد الأطروحة" و"التأليف بينهما". وستكون أطروحتى أن العالَم لا يزال حتى اليوم خاضعًا لهيمنة الغرب. أما المضاد لأطروحتى فسيكون متصلاً بانتهاء الهيمنة الغربية، وستكون أطروحتى التأليفية عن بقية الغرب. والصورة التى ذكرتُها، وتتمثل فى أن الغرب لا يزال يَنشر طبقاتِ التأثير الغربى، ستَصف أطروحتى. وسيصف مضادُّ أطروحتى الكيفيةَ التى ستتراجع بها تلك الطبقات عن العالم، وستُقدِّم أطروحتى التأليفية، كما أرجو، نظرةً مختصرة للعالم القادم حين تتراجع تلك الطبقات.

الأطروحة

كان يبدو أن أيةَ أطروحة، فى فترة ما بعد الاستعمار، تَقول باستمرار الهيمنة الغربية، مضادةٌ للبديهة. ذلك أنه يمكن للدول القومية كلها أن تَزعم، مع التمسك بميثاق الأمم المتحدة، أنها تتمتع بالمساواة السيادية. هذه هى النظرية. أما فى الواقع فالدولة القومية – مثلها مثل البشر فى أى مجتمع – لا تتمتع بالمساواة فى القوة. ومما يلفت النظر الآن، وبطرق مهمة جدًا، أن معمارَ قوةِ العلاقات فى بداية القرن الحادى والعشرين لا يَزال يُشبه معمارَها الذى كان سائدًا فى القرن التاسع عشر.

دعني أضيف هنا تحفُّظًا سريعا. لقد تَغيرتْ وسائلُ استخدامِ هذه القوة أو ممارستها بشكل كبير. ذلك أنّا لم نعد نرى، بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية، وبعد الحرب العالمية الثانية خاصة، الاستخدامَ الفظ للقوة العسكرية لغزو الأقطار المجاورة واحتلالها، مع استثناءات نادرة كغزو أفغانستان وكمبوديا قبل عقد من الزمن أو أكثر. لكن يمكن استخدام القوة الحقيقية بأشكال مختلفة كثيرة. وإذا ما نظر الإنسان لبرهةٍ تحت السطح فمن اللافت كيف أنَّ قليلاً من الأشياء تغيرتْ منذ القرن التاسع عشر.

ولا تسمح لي هذه المقالة القصيرة بأن أقدِّم صورة تفصيلية كاملة لعلاقات القوة في العالم كله. لكن أمثلةً قليلة ربما تساعد على بيان أطروحتي. وسأتحول من الأمثلة "الخشنة" للقوة إلى أمثلة من القوة "الناعمة" (إن استعرنا العبارات التي صاغها جوسف ناي Joseph Nye الأستاذ في جامعة هارفارد) لأوضِّح حالاتِ عدم المساواة المستمرة في العالم.

دعنا ننظُر أولاً من حيث الأبعاد العسكرية. فلم يكن من الممكن تحدى القوة العسكرية الغربية في القرن التاسع التاسع عشر. وهذا صحيح الآن كذلك. فقد بقى حلف شمال الأطلسي أكبر قوة مفرَدة في العالم. وهناك أربع قوى نووية رسمية غربية من بين خمس قوى (ويشمل هذا روسيا). والولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على نشر قواتها العسكرية في أي مكان في العالم. ولا يمكن أن تَحلم أيةُ قوة غير غربية بفعل مثل هذا. صحيح أن مثل هذه القوة العسكرية قلما تُستخدم اليوم. لكنها يمكن أن تُستخدم، إن جدَّت الحاجة إليها. وهذا ما يَفهمه سكان بلغراد وبغداد بصورة جيدة [لأنهما تعرضتا للنيران الغربية الكثيفة].

ويمكن أن يجادِل المرءُ كذلك، في الجانب الاقتصادي، بأنه لم تَحدث تغيراتٌ أساسية في معمار القوة الاقتصادية. فقد ظلَّ النصيبُ النِّسبي من الناتج الوطني الإجمالي GNP للولايات المتحدة وغرب أوروبا (ويضاف إليه الآن شرقي أوروبا) محافظًا على النِّسبة نفسِها التي كان عليها في القرن التاسع عشر تقريبا. ومن

الصعب الحصول على الإحصاءات الدقيقة. لكن الواضح اليوم أن البلدان السبعة الغنية G7 (ويشمل ذلك اليابان، وهى قوة آسيوية و"غربية" معا) تهيمن على القرارات الاقتصادية العالمية. فقد ظلت أكثر الأبحاث وأكثر التطويرات إلى الآن تُنجَز فى البلدان الأعضاء فى "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" OECD (التى لا تزال نادياً غربيًا أساسا). ويماثل ذلك فى الأهمية أن معظم المؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسيات المهمة – مثل "صندوق النقد الدولى" IMF، و"بنك المقاصّة الدولى" BIS، و"منظمة التجارة العالمية"، و"ندوة الاستقرار المالى" FSF – تهيمن عليها كلّها الدولُ الغربية. ولا يمكن أن يَحلم إنسانٌ غير غربى بصورة واقعية، حتى إن كان يابانيًا، بأن من الممكن له أن يَرأس "صندوق النقد الدولى" أو "البنك الدولى".

وإذا تحوَّلنا إلى المجال السياسى فإننا نتحول من مجال القوة "الخشنة" إلى القوة "الناعمة"، وذلك جزئيًا لأن ممارسة القوة السياسية صار أكثر خفاء. فلم تكن أكثر البلدان فى العالم، فى القرن التاسع عشر، خلال الحقبة الاستعمارية، تزيد عن كونها أحجاراً فى رقعة شطرنج، أما اللاعبون فكانوا أوروبيين. أما فى القرن الحادى والعشرين فدول العالم الأعضاء فى الأمم المتحدة متساوية اسميًا. وينبغى ألا نقلِّل من هذه المساواة الاسمية. ذلك أنها شجَّعت الشعورَ بالأهمية الذاتية والكرامة عند كثير من الشعوب حول العالم. لكن حين يصل الأمر إلى اتخاذ قرارات حاسمة بخصوص الكيفية التى ستُستخدم بها المصادرُ الطبيعية للعالم ومتى، فيجب ألا ننخدع أبداً بأن العواصم كلَّها متساوية. فيقوم عدد قليل من العواصم، كما هى الحال فى القرن التاسع عشر، باتخاذ القرارات الكبرى. والعواصم الرئيسة الآن هى واشنطن وبرلين وباريس وموسكو ولندن (وطوكيو وبكين بشكل تدريجى). وربما لا تكون قائمة العواصم فى القرن التاسع عشر مختلفة كثيراً عن هذه القائمة. ويترتب على المكان الذى يُتخذ فيه القرار عواقبُ كبرى لاستخدام المصادر الواقعية. وقد لخص وزير الخارجية الأوغندى، أماما مبابازى، هذه الحقيقة بشكل واضح جداً فى قوله: "حين يتعلَّق الأمرُ بكوسوفو، نَجدكم هناك فى وقت قصير وتنفقون البلايين. وحين يتعلق

الأمر بتيمور الشرقية فأنتم هناك. أما حين يتعلق بإفريقيا، فأنتم تختلقون أنواع الأعذار كلها"[٣]. ويلخص هذا القول عواقبَ عدم المساواة السياسية.

وفى الوقت الذى أتحدث فيه عن استمرار الأشكال القديمة للقوة أعرف أنه لا بد لبعضكم أن يتحيَّر. ألم يتغير العالمُ منذ القرن التاسع عشر؟ والحق أنه تغير. لكن النقطة غير المتوقعة التى أود بيانَها هى التالية: أنه على الرغم من هذه التغيرات المهمة فإن المعمار العميق لعلاقات القوة لم يتغير كثيراً سواء أكان ذلك من حيث أبعاد القوة العسكرية الخشنة والاقتصادية أو من حيث الأبعاد الجديدة الناعمة للقوتين الثقافية والفكرية.

انظر إلى مجالَى المعلومات وتقنية المعلومات، مثلاً، وهما بعدان رئيسان فى عالمنا اليوم. فيَتحكم الذين يتحكمون فى تيار المعلومات بالمضمون الذى يَدخل إلى بلايين العقول التى تَستخدم المذياع والتلفزيون والإنترنت. فيتحكم الغرب بالمصادر التى تصل إلى كل مكان فى العالم ـ سواء أكانت سى إن إن، أو بى بى سى، أو وول ستريت جورنال، أو فاينانشل تايمز، أو مجلة التايم، أو مجلة إيكونومست. وتحدِّد العقولُ الغربية كذلك الأخبارَ المهمة التى تستحق النشر عالميًا، وتلك الأخبار غير المهمة. وينشأ عن هذا فارق جوهرى. وسأكتفى بإيراد مثال بسيط واحد هو أنه لو توفيت أميرة آسيوية أو إفريقية أو من أمريكا الجنوبية فلا يكاد يحتَمل أن تُذكر فى الأخبار. أما حين توفيت الأميرة دايانا فقد أصبحت حدثًا عالميًا لأن الذين يتحكمون فى تيار المعلومات العالمية قرروا أنَّ هذا الحدث عالميّ. دعنى أؤكد أنى لا أُصدر حكمًا بشأن إن كان هذا صوابًا أو خطأ. فأنا أحاول فقط أن أحلل الحقائق بشكل محايد.

ويهيمن الغربُ على كثير من الأمور كذلك: فهو يهيمن فى مستوى الجامعات، وفى البحث العلمى، وفى النمو، وفى جوائز نوبل للعلوم، وفى إنتاج التقنية الحديثة. وتكاد تُنتج الأعمال المهمة كلُّها فى أى ميدان من ميادين العلوم، وربما فى العلوم الاجتماعية كذلك، فى الغرب. ومن المهم بشكل مماثل، فى مناقشات الفلسفة والقيم الإنسانية، أنَّ أكبر نصيب من الأبحاث الغزيرة والكتب فيها تنتج فى الغرب. ومن هنا ففى الوقت

الذى لا يفاجئنا أن الولايات المتحدة تصدر حكمًا أخلاقيًا على تطبيق الصين لمبادئ حقـوق الإنسان فإن زائرًا من المريخ ربمـا يُفاجـأ بأن مجتمعًا لا يتجاوز عمره مائتى سنة من تاريخ العـالم يُصدر حكمًـا على مـجتـمع يبلغ عـمره خـمسـة آلاف سنة. وباختصار فإنّا نسلِّم بأن قدرًا من عدم التوازن فى علاقات القوة ربما يكون خصيصة طبيعية، بل ربما يكون خصيصة خالدة من خصائص الحياة الإنسانية. ويوصلنى هذا إلى الجزء الثانى من حجتى، وهو أن ما ننظر إليه على أنه أمر طبيعى وخالد ربما يكـون فى طريقه إلى التغير. وهنا تبرز الأطروحة المضادة. وهى أن العـالم يتـغير بشكل سريع.

الأطروحة المضادة

من أهم الآراء النافذة التى تَركها لنا مـاركس أن التغير الاقتصادى يَقود العالم. ولو كان ماركس حيًا اليوم فربما يُفاجأ بمدى التغير الاقتصادى الذى نشهده الآن وبسرعته. كما يمكن أن تُدهشُه الحكمةُ الشائعة القائلة بأن التغيرات الاقتصادية المتسـارعة لن تقود إلى تحولات تاريخية فى الميادين السيـاسية أو الإيديولوجية أو الثقافية العالمية. وحين أطلعتُ أصدقائى على نسخة أولية لهذه المقالة تحدّوا تأكيدى أنَّ الحكمة الشائعة فى الغرب الآن تقول بأن شيئًا أساسيًا لن يتغير. لذلك، ومن أجل البرهنة على موقفى، دعونى أورد مثالين. والأول أن صحيفة فاينانشل تايمز نشرت فى مـايو ٢٠٠٠م مقالة كتبها مـايكل بروز Michael Prowse قال فيه: "إنى أرى أن القرن الحـادى والعـشرين سـيكون أوروبيًـا"[٤]. والثـانـى أن كـاتبًـا مـشـهـورًا هـو روبرت كابلان Robert Kablan استَخدم صـورةً أكثر وضـوحًـا ليَصف اسـتمرارَ الهيمنة الغربية. فقد قارن العالَمَ فى القرن الحادى والعشرين بـــ"سيارةِ أجرة طويلةٍ فخمة تعبُر شوارعَ مدينة نيويورك الملأى بالحُفَر، حيث يعيش الشحاذون المشرَّدون". وتوجد فى داخل هذه السيـارة "المناطق المكيَّفةُ لفترةِ ما بعد الحقبَة الصناعية فى أمـريكا الشمالية، وأوروبا والدول الآسيوية الناشئة المطلَّة على المحيط الهادى" (نعم إن هذا

تنازلٌ لعدد محدود ينتمى إلى خارج الغرب). أما خارج السيارة فهناك "بقية البشر الذين يَسيرون فى اتجاه مختلف تماما". وتصورى للمستقبل مختلف بشكل حاد عن تطلعات هذين الكاتبين الغربيين.

فستكون قوى العولمة القاطرةَ الرئيسة للتغير فى القرن الحادى والعشرين. فنحن جميعًا واعون بأن هناك مدىً للحوار يجرى الآن عن قيمة العولمة ومساوئها. وكان المتظاهرون فى مدينتيْ واشنطن سنة ١٩٩٩م وسياتل ضد العولمة واجتماعاتِ صندوق النقد الدولى IMF يحاولون أن يؤسسوا لإجماعٍ على أن العولمة سيئة. ويبدو أن مقالة كتبها جوسف كاهن Joseph kahn فى صحيفة نيويورك تايمز فى مايو ٢٠٠٠م تؤيِّد وجهةَ النظر هذه مع ملاحظة أنه "فى ما بين الاقتصاديين الذين يُمثلون وجهةَ النظر الوسطية ونقادهم الذين يَميلون نحو اليسار، أصبح أمرًا مفروغًا منه أن العولمة تترك وراءها كثيرًا من الفقراء"[٥]. وأنا أتفق شخصيًّا مع وجهة النظر التى عبر عنها السكرتير العام [السابق] للأمم المتحدة، كوفى عنان، مؤخرًا، وهى "أن العلاج لا يكمن فى التظاهر ضد العولمة نفسها. ذلك أنى أعتقد أن الفقير فقير لا بسبب وجود قدر أكبر من العولمة، بل لأن الموجود منها قليلٌ جدا – بسبب استثنائهم منها"[٦].

ومن حسن حظنا أن هذا الحوار لا صلة له بما نحن فيه. فالعولمة قوة لا يمكن إرجاعها إلى الوراء. فقد كان سببَ انطلاقها التغيرُ التقنى المتسارع. ولا يمكن لنا إرجاع الساعة إلى الوراء. فقد تقارَب العالمُ نتيجةً للتغير التقنى السريع فى كثير من الأبعاد. إذ تحوَّلنا من كوننا كوكبًا أرضيًّا إلى أن نكون سفينةَ فضاء أرضية. فقد بدأ البشر كلهم يدورون بعضهم مع بعض فى شبكة معقَّدة من الاعتماد المتبادل. والنتائج التى تنتظرنا مستقبلاً عظيمة جدا.

والنتيجة الأولى للاعتماد المتبادل أن لكل واحد منا مصلحةً مشتركة فى الازدهار الاقتصادى للآخرين. وقد أبانت الأزمةُ الاقتصادية الآسيوية عن هذا بشكل واضح جدا. ذلك أنه لما تهاوت العملةُ التايلاندية "البات" فى الثانى من يوليو ١٩٩٧م لم تتنبه العواصم الاقتصادية الكبرى إلى ذلك بشكل جاد. فقد قرر المسئولون الاقتصاديون

العالميون الكبار فى تلك الفترة أنه يمكن تجاهل هذه الأزمة الصغيرة التى حدثت على الجانب الآخر من العالم.

لكن الأزمة امتدت إلى الأقطار الأخرى فى شرقى آسيا. وقد هزت من هناك كوريا. كما أثَّرت هذه بدورها على روسيا. وقفزتْ من روسيا إلى البرازيل، ومن ثم، وفى قفزة كبرى، بدأت تهز الأسواق الأمريكية. ويبين هذا الحدثُ بشكل واضح كيف أصبح بعض العالم يعتمد على بعضه الآخر. وأصبح تيارُ النقد حول العالم - الذى يبلغ تريليون ونصف تريليون من الدولارات فى اليوم - على قدر عظيم من الضخامة لدرجة أنه لا يستطيع أحد التحكم به. ونتيجة لاندماج الاقتصادات كلها فى العالم فى نظام اقتصادى واحد صارت الاقتصادات القوية تخشى الآن من الاقتصادات الضعيفة. ذلك أنه، كما لاحظ كلود سمادج **Claude Smadje**، "فى عالم يتزايد اندماجه ستكون مقاومةُ الاقتصاد العالمى قويةً بقدر قوة مكوناتها"(٧). وقد بيَّن المثال الآخر الدالُّ على الاعتماد العالمى المتبادل الانتشارَ السريع لفيروس "أنا أحبك" فى غضون أيام قليلة من حاسوب واحد فى الفلبين إلى العالم بأجمعه.

ولا يمكن تجاهل الآثار الإيجابية للعولمة. فقد خلقتْ موجةً اقتصادية جديدة نجحتْ فى دمج ملايين البشر من سكان العالم الثالث بالعالم الحديث، خاصة فى دولتين من أكثر الدول سكانا، هما الهند والصين. ومع أنه لا يزال هناك عدد ضخم من الفقراء فى الهند والصين فإن العولمة تركت آثاراً هائلة على المجالات الاجتماعية والسياسية فى البلدين كليهما. والتقدم الاقتصادى للصين معروف جدا. إلا أنه لا يعى إلا قليل من الناس أن الهند تمر الآن بنمو اقتصادى عظيم كذلك. فقد تنبأ تقريرُ قمة الأمم المتحدة الألفى سنة ٢٠٠٨م أن صناعة الحواسب الهندية ستصل إلى ٨٥ بليون دولار، وهو مبلغ هائل بأى معيار. ومنذ أواسط الثمانينيات، حين أصبح النجاح الاقتصادى لليابان والنمور الآسيوية الأربعة (كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) واضحًا، كان من الواضح أنَّ نجاح هذه الدول سيمتد عن قريب إلى مجتمعات آسيوية أخرى. ولم تزد الأزمة المالية الآسيوية التى حدثت فى ما بين سنتى

١٩٩٧ - ١٩٩٨م عن كونها فُواقًا كبيراً، لكنها لم تَحرِف التيارَ الاقتصادى المتصاعد. وسوف تتناقص الهيمنة الغربية بشكل تدريجى، وهو ما سيسهل تحقيق إرساء ملعب أكثر تساويا.

كما أصبح الاعتماد المتبادل فى المجال الاقتصادى الذى تحدثتُ عنه أكثرَ وضوحًا فى مجال البيئة. فقد علَّمنا انفجارُ مختبر تشرنوبل [فى الاتحاد السوفييتى سابقا] درسًا ثمينا، وهو أن الكوارث البيئية لا تَحترم الحدود. كما أن الأمراض الوبائية لا تحترم الحدود كذلك، وهى التى يمكن نقلها من منطقة إلى منطقة أخرى من العالم فى ليلة واحدة. وللشعوب الغربية، مثلها مثل بقية العالم، مصلحةٌ اقتصادية فى التحكم بمستوى الغازات العادمة التى تُنتجها الصين والهند بسبب دخولهما العصر الصناعى والتقدم. وأنا لست خبيراً فى هذا المجال لكن إنتاج الغازات العادمة فيهما بلغ نصف المستوى الأمريكى، وهذا ما سيُهدد البيئةَ العالمية بشكل خطير.

ولم أبيِّن إلى الآن إلا الاعتماد المتبادل فى مجالَى الاقتصاد والبيئة. لكن المنطق والحتمية يمليان أن هذا الاعتماد سيمتد. وفيما يتنامى الاعتماد المتبادل فإنه سيُحدث تغيراً جوهريًا فى العلاقة بين الغرب والبقية: إذ سيتوجب عليهما أن يتعايشا بشكل متناغم فى كوكب يزداد انكماشا. ويقلِّل الاعتمادُ المتبادل قدرةَ أى أحد على الهيمنة على الآخر، ويوجِد ميدانًا أكثر تساويًا بين الاثنين. ولهذا السبب، إن لم يكن لأى سبب آخر، ينبغى للعالم الثالث أن يرحِّب بتسارع العولمة. لكن تنامى الاعتماد المتبادل وتغير الواقع الاقتصادى لن يكونا القوتين الوحيدتين اللتين ستَحدَّان من الهيمنة الغربية. ذلك أن تغير العلاقات السكانية سيكون له أثر مماثل. وقد كان يبدو أن عدد السكان فى الغرب يتزايد بالوتيرة نفسها التى يتزايد بها عدد السكان فى بقية العالم. ومن ذلك مثلاً أن سكان بريطانيا فى القرن التاسع عشر، حين كانت تهيمن على العالم بطرق كثيرة، زادوا أربعة أضعاف تقريبا، من عشرة ملايين فى سنة ١٨٠١م إلى ٣٧ مليونًا فى سنة ١٩٠١م. أما فى القرن العشرين فلم تصل الزيادة إلى الضعف تقريبا، إذ زاد عدد سكانها ليصل إلى ٦٠ مليونا. أما فى القرن الحادى

والعشرين فمن المحتمل أن يبقى سكان المملكة المتحدة، مثلها مثل أكثر الدول الأوروبية الأخرى، عند المعدَّل نفسه.

وكان هذا سبباً في وجود مستوى هائل من عدم المساواة في عدد السكان. ذلك أن نصيب العالم المتقدم من عدد السكان في العالم سينكمش من ٢٤ في المائة في ١٩٥٠م إلى ١٠ في المائة في سنة ٢٠٥٠م. وكانت البلدان الاثنتا عشرة الأكثر سكاناً في العالم، في ١٩٥٠م، غربية. أما في ٢٠٥٠م فسيكون هناك واحدة منها هي الولايات المتحدة. وكان سكان إفريقيا، في سنة ١٩٥٠م، أقل من نصف سكان أوروبا (ويشمل ذلك روسيا). أما اليوم فعدد سكان القارتين متساو. وسيكون سكان إفريقيا، في ٢٠٥٠م، أكثر من سكان أوروبا ثلاث مرات[٨]. ومن الصعب الاعتقاد بأنه لن ينشأ عن مثل هذه التغيرات السكانية الكبرى عواقب اجتماعية وسياسية خطيرة.

ونتيجة لهذه التغيرات السكانية، ونتيجة للحاجات الاقتصادية والتقنية للمتخصصين، ونتيجة للصور التلفازية التي تقول الآن للفقراء في العالم إن تحقيق حياة أفضل أمر ممكن، صار هناك تيار متزايد من المهاجرين إلى المجتمعات الأوروبية. وأكثر الأمثلة بروزاً ونجاحاً لهذا هو وادي السيليكون في كاليفورنيا؛ فيقال إن أحد الأسباب الرئيسة لنجاح الوادي هو عاملُ "هـ ص". ويشير هذا الاختصار إلى الهنود والصينيين. فقد وفَّر عدد هائل من الهنود والصينيين القوةَ الذهنية اللازمة لتطوير البرامج والآلات الحاسوبية الجديدة. وينبغي الإشارة هنا، بالمناسبة، إلى أنه فيما يحتمل أن تَصبَّ الفوائدُ الاقتصادية من القوى الذهنية في كاليفورنيا أساساً، فإن إنجازاتها الهائلة تزيد بشكل مهم من الثقة الثقافية إضافة إلى الثقة بالنفس في الأوطان الأصلية التي جاء منها هؤلاء.

ومع ذلك فقد تعودت الولايات المتحدة على استقبال موجات جديدة من المهاجرين. أما أوروبا فلا. لكن هذا سيتغير في القرن الحادي والعشرين. إذ نشرت مجلة إيكونومست في عددها (٦-١٢ مايو، ٢٠٠٠م) مقالة طويلة عن الهجرة إلى أوروبا. ولما كان سكان معظم الدول الأوروبية في طريقهم إلى الشيخوخة والتناقص

فستحتاج لعدد أكبر من المهاجرين. دعنى هنا أورد بعضاً مما قالته المجلة: "وللحفاظ على استمرار نسبة العمال إلى المتقاعدين ينبغى أن يَصل تيارُ المهاجرين إلى ثلاثة ملايين وستمائة ألف سنوياً فى ألمانيا، ومليون وثمانمائة ألف سنوياً فى فرنسا، وعدد ضخم يصل إلى ثلاثة عشر مليوناً وخمسمائة ألف سنوياً فى دول الاتحاد الأوروبى مجتمعة"(٩).

معنى الأطروحة المضادة هذه

والتأكيد الذى أضعه، فى هذه المرحلة من الكتاب، على التوجهات السكانية محيِّر. لكن دعنى أذكِّرك بالصورة الأساسية التى بدأتُ بها، وهى عالم محاط بطبقات غربية من التأثير. دعنا ننظر فى الكيفية التى بدأتْ بها هذه الطبقات. فأولاً، ما الكيفية التى كان عليها العالم فى بداية القرن التاسع عشر؟ وهنا سأعود لأستشهد مرة أخرى بما كتبه وليم مكنيل فى كتابه "صعود الغرب":

> **"كان لا يزال من الممكن، عند انفجار الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩م، تحديدُ الحدود الجغرافية للحضارة الغربية بصورة دقيقة إلى حد بعيد (داخل أوروبا، مثلا) ... لكنه كان باستطاعة المستوطنين من أصول أوروبية أو من أحفاد الأوروبيين فى خلال عقود قليلة احتلالُ وسط أمريكا الشمالية وغربها، والسهولِ الخضراء والمناطق المجاورة لها فى أمريكا الجنوبية، وأجزاء شاسعة من استراليا، ونيوزيلاندا وجنوب إفريقيا"(١٠).**

وتركتْ هذا التحركات السكانية أثراً ضخماً على طبيعة الحضارات وخصائصها. وقد لاحظ جى. إم. روبرتس فى كتابه "انتصار الغرب" **The Triumph of the West** أنه طوال أكثر سنوات الخمسمائة سنة الماضية، كان هناك عدد من الحضارات

المتمايزة التى يعيش بعضها إلى جانب بعض، فى العالم نفسه، لكنها كانت متعازلة. ثم أضاف:

"بدتْ تلك الحضارات دائمًا، حتى حين كان هناك تواصل مباشر بينها، أو فى غياب الصدام المفتوح بينها، كأنه يَفصِل بينها عضوٌ غير مرئى كان يُبرهن على أنه صعب للغاية ودائم، وإن كان شفافًا يَسمح ببعض التلاقح المتبادل. فقد تعايشت الحضارات جنبًا إلى جنب لقرون، حتى إن كانت تتشارك فى المناطق الحدودية، لكن لم تكن الواحدة منها تمدُّ الحضارات الأخرى إلا بالقليل مما أدى إلى عدم إحداث أيٍ منها تغيرًا جوهريًا فى الأخريات. وقد ظلت طبائعها الفريدة من غير تغيير"[١١].

ولك أن تتخيل، عند هذه النقطة، أن العالم السابق على التمدد الغربى كان عالمًا ظلت فيه الحضارات المختلفة من غير أن يؤثر بعضها فى بعض، وتُشبه كرات البلياردو المتمايزة فى وضع الاستقرار. وقد افتتح جى. إم. روبرتس كتابَه بهذا العالَم على أنه نقطة البداية عنده ثم وصف بتفصيلات كبرى كيف تغيرت الحضارات العالمية كلها، وتحولت، وتأثرت بانفجار الحضارات الغربية خلال القرنين الماضيين.

وكانت عملية التغير التى وصفها تمثل مسارًا ذا اتجاه واحد يتمثل فى أثر الغرب على بقية العالم (وهذه كلماتى لا كلماته). بل لقد حاول أن يخمِّن، فى الفصل الختامى لكتابه بعنوان "عالمُ ما بعد الغرب" A Post-Western World، كيف سيكون العالم عند انتهاء فترة التمدد الغربى. لكنه ظل واثقًا من أن الحضارة الغربية ستُقدم المعيارَ الذى سوف تقيس به الحضارات الأخرى أنفسها. وكما كتب:

> **"وتتمثل هنا أعمق مفارقة لتاريخ ما بعد الغرب: إنه غالبًا ما استُخدم اسمُ القيم الغربية لرفض الغرب كما استُخدمت مهارات الغرب وأدواتُه دائمًا للتخلص من قبضة الغرب. ذلك أن قيم الغرب ومسلَّماته استُبطنت إلى درجة لافتة للنظر فى كل حضارة كبرى تقريبا"[١٢].**

والواقع أن فرضيَّته غير المعلنة بأن حضارة الغرب تمثل قمةَ الحضارة الإنسانية صارت اعتقاداً راسخاً فى العقول الغربية. وقد دخل هذا الاعتقاد كذلك فى العقول غير الغربية. ويبرهن ف. س. نيبول V.S. Naipaul على هذا بزعمه أن الحضارة الغربية تمثل الحضارة الكلِّية الوحيدة.

الجمع بين الأطروحتين

والنتيجة التى أود الوصول إليها بسيطة جدا. فوصف المؤرِّخين، أمثال وليم مكنيل، وجى. إم. روبرتس، دقيقٌ بأن تيار التاريخ المركزى خلال المائتى سنة الماضية كان مساراً ذا اتجاه واحد. إذ يكتب مكنيل:

> **"لكن التمدد الغربى ساعَد فى استعجال تحقيق نجاحٍ حاسم لاختراق الأساليب القديمة للحياة المتحضرة فى آسيا فى أواسط القرن التاسع عشر تقريبا. وقد كافح العالم غير الغربى، لمائة سنة بعد ذلك، لكى يعدِّل من المواريث الحضارية المحلية بأشكالها كلها ومن غنى الأفكار والتقنيات التى أُنجزت فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر"(١٣).**

وأنا أوافق على أن هذه الكيفية هى التى سار عليها التاريخ العالمى طوال القرنين الماضيين. فقد كان مساراً ذا اتجاه واحد.

أما توقعى للقرن الحادى والعشرين فبسيط بشكل مماثل: ذلك أنَّا، وللمرة الأولى منذ قرون، سنَظفر بمسار ذى اتجاهين لتيار الأفكار والقيَم والناس. وفكرة المسار ذى الاتجاهين هذه يَصعب تخيُّلُها كثيراً على كثير من المثقفين الغربيين، ذلك أن كثيراً منهم يعتقد أنهم أوجدوا العالَم على صورتهم هم. وأرجو السماح لى بأن أستشهد بجى. إ. روبرتس مرة أخرى، إذ يقول: "ومن التناقض أنَّا ربما نَدخل الآن فترةَ أعظمَ انتصارٍ لها [الحضارة الغربية]، ليس انتصارها على بِنى الدولة والعلاقات

الاقتصادية، بل انتصارها في مجال عقول الرجال وقلوبهم. فربما يكونون جميعا غربيون الآن"[١٤].

والواقع البسيط الذى لم يُدركْه جى. إم. روبرتس – ويجب أن أؤكد أنه يبدو من كتابه حكيمًا ومتواضعًا – أنه فيما تَجد الأفكارُ الغربية وأفضل ممارساتها طريقَها لعقول الرجال جميعًا، إلا أن قلوب الحضارات الأخرى وأرواحَها ظلت كما هى لم تتأثر. فهناك مصادر عميقة للقوة الروحية والثقافية التى لم تتأثر بالقشرة الخارجية الغربية التى امتدت إلى مجتمعات أخرى كثيرة. وقد بدأتُ بالإشارة إلى الطبقات التى لفَّها الغرب حول العالم. وفيما نحن ندلُف إلى القرن الحادى والعشرين فسوف يَكشف تراجعُ هذه الطبقات عن مناطق إنسانية غنية جديدة.

ولا يمكن إلا لمن عاش خارج الغرب، مثلى، أن يرى مدى قوة الأثر الذى تَركه الغربُ على بقية العالم، وفى الوقت نفسه، مدى محدودية أثره على أرواح الشعوب الأخرى. ولا يتمثل التناقض الحقيقى، على عكس ما يراه جى. إم. روبرتس، فى استحواذ الحضارة الغربية على قلوب الرجال جميعًا وعقولهم – ذلك أن التناقض الحقيقى هو ذاك الذى يتمثل فى أن الأفكار والتقنية الغربيين سيمكِّنان المجتمعاتِ الأخرى بمرور الوقت من مراكمة ما يَكفى من الأثر والرفاه اللازمين لأن تَكتشف جذورَها الثقافية.

وكانت الشعوب الآسيوية فى بداية الأمر، حين امتلكت التلفزيون، تشاهِد الأفلامَ الغربية التى تنتجها هوليوود. ولا تزال كثير من هذه الشعوب تفعل ذلك. لكن مثلما أن كثيرًا من الأمريكيين وَجدوا أفلامًا مثل فِلْم "الجذور" جذابة، لأنها تَصف ماضيًا لم يكونوا واعين به إلا وعيًا غامضا، فقد عادت المجتمعات غير الغربية إلى جذورها هى، وهى التى قُطعتْ منها فعلاً لقرون. لذلك بدأ كل مجتمع، فى آسيا، يُعيد ربطَ الصلة بماضيه. وسمعِ الكثيرون فى الغرب بصورة غير مقصودة عن الملاحم الهندية مثل رامايانا وماهابهاراتا. وقد رضَعتْ قلوبُ الشباب الهنود وأرواحُهم هذه الملاحم مع حليب أمهاتهم. لكنها كانت تُروى شفهيًا فى العصور الماضية أو عن طريق الطباعة.

لكنها لمّا حولّت فى آخر الأمر إلى تمثيليات تلفزيونية توقّف ملايين الهنود عما يَعملونه ليشاهدوا إعادةَ صياغة تراثهم الثقافى عبر صناديق التلفزيون الغربية. ويَحدث الشيء نفسُه أو سيَحدث فى المجتمعات الآسيوية الأخرى. وسينشأ عن هذا، ببساطة مرة أخرى، عصرُ نهضةٍ للثقافات الآسيوية لم يُر منذ قرون.

وأعرف أنى لم أقدِّم إلا أمثلة قليلة للعالم المتغيِّر. وقد شكى لى زملائى أنهم لا يستطيعون أن يتخيلوا تمامًا العالمَ الذى أُحاول أن أتوقعه. وأنا نفسى لا أستطيع ذلك. لكن دعنى أقترح منطقةً يمكننا فيها أن نبحث عن المؤشرات الرئيسة للعالم القادم، ذلك هو عالم الإنترنت. فمما قيل لى إن ٩٠ فى المائة من المواقع فى الإنترنت لغتها الإنجليزية. لكن محتوى الإنترنت لا تَدفعه رغبةُ المنتجين فقط، بل رغبة المستهلكين كذلك. فإذا كانت توقعاتى صحيحة فسوف تتراجع مواقع الإنترنت باللغة الإنجليزية بشكل متواصل ليُستبدل بها عددٌ كبير من اللغات المختلفة. دعنى أُضف أنَّ هناك سببًا بنيويًا رئيسًا وراء اختيارى الإنترنت لتكون مؤشرًا رئيسيًا. ذلك أن الإنترنت فريد فى توليده لتيارٍ ذى اتجاهين، بخلاف أفلام هوليوود، أو المسلسلات الغربية، أو التقارير الإخبارية عن العالم التى تنشرها سى إن إن وبى بى سى، وتَدخل جميعُها عيونَ بقية العالم وعقولَه عن طريق تيار ذى اتجاه واحد. ثم إنه إن كانت فرضيتى بقدوم تيار ذى اتجاهين من الأفكار والقيم صحيحًا فربما يَظهر أولُ الأدلة على هذا فى عالم الإنترنت كذلك.

ولا تعنى هذه التغيرات العظيمة كلها أن الطبقات الغربية كلها التى تلف العالم ستختفى. فجى. إم. روبرتس محقٌ فى قوله إن الأفكار الغربية ربما بَرهنتْ على أنها شمولية للمجتمعات الغربية وغير الغربية على السواء. فلا تقيم التقنية الجيدة وزنًا للعرق ولا اللون. فهى تَعمل للجميع على السواء. وقد أفاد التقدمُ الطبى فى الغرب البشرَ جميعا. وكذلك الأمر فى كثير من المفاهيم الاجتماعية والسياسية الغربية. ومن ذلك مثلاً أنه لو أصبح حكم القانون (بدلاً من الحُكْم بالقانون) راسخًا فى المجتمعات الآسيوية فربما يَكون متغيِّرًا جوهريًا يساعدها على فكاكها من الممارسات الإقطاعية.

وإذا أصبحت الجدارة بدلاً من محاباة الأقرباء هي السائدة في المجتمعات الآسيوية فسيعني ذلك إطلاقًا عظيمًا لقوة العقول هناك. وسيتمثل التحدي الحقيقي الذي ستواجهه المجتمعاتُ غير الغربية في القرن الحادي والعشرين في تقرير أيٍّ الطبقات الغربية التي ستَحتفظ بها وأيُّها الذي ينبغي أن تتخلص منه.

فلن تكون نهايةُ عصر الهيمنة الغربية، إذن، سهلةً ولا سلسة للمجتمعات غير الغربية. ذلك أنها إذا رَفضت التراثَ الغربي الذي تركه الغرب في مجتمعاتها كلِّه، فربما تتخلص من ذلك التراث الصالحَ منه وغير الصالح. لهذا يجب على كل مجتمع، سواء إن كان الصين، أو الهند، أو إندونيسيا، أو إيران، أن تقرِّر بعناية ما المظاهر الغربية التي يمكن أن تتمسك بها وما تلك التي لا يمكنها التمسك بها. وهناك صراع هائل مستمر داخل أرواح كثير من الآسيويين من أجل تقرير نوع الهوية التي ترغب أن تَكون لها في المستقبل. فهم يحاولون أن يجدوا أفضل ما في جذورهم الثقافية وأفضلَ ما في الغرب. ويمثل هذا الصراع سببًا آخر لأن يكَون الفصل التالي من التاريخ مهمًّا للعالم.

ويبيِّن نجاحُ وادي السليكون، في الوقت نفسه، أن هناك "ملاءمة" طبيعية بين غذاء العقل (الذي يولَّد الآن في الغرب) والغنى العميق للقوة العقلية للآسيويين (وهي التي لم تستغل بعد). وسوف تُقرِّب القوى الاقتصاديةُ الغربية - إلا إن اعترضتْها الكوارثُ السياسية أو العسكرية - التقنيةَ الغربية، ورأسَ المال والتصديرَ من العمال الآسيويين والأسواق الآسيوية. وسوف تتعمق روابطُ الولايات المتحدة مع آسيا باستمرار إن بدأ مسارُ التجارة عبر المحيط الهادي في التنامي بوتيرة أسرع من المسار عبر المحيط الأطلسي.

وربما يؤدي كلُّ هذا إلى تطور آخر جديد في تاريخ العالم. فيقول البعض إن الجغرافيا هي المحدِّد للمصير. ومن هنا جَعلت الجذورُ التاريخية والثقافية للولايات المتحدة وأوروبا أكثرَ تقاربًا على الرغم من المحيط الأطلسي الواسع الذي يَفصل بينهما. لكن يمكن بمرور الوقت لحاجاتهما الجغرافية والاقصادية والسياسية أن تُباعِد

بينهما فى اتجاهات مختلفة. ومما يمكن توقعه أن الولايات المتحدة وأوروبا ستَسيران استجابةً لمؤثرات مختلفة فى القرن القادم. إلا أنه أمكَن إلى الآن حلّ المشكلات التجارية والاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا بشكل متناغم. لكن الخلافات تُطل بأعناقها، وينبغى ألا يفاجئنا ذلك.

ويأتى بى ذلك كلُّه إلى النتيجة المتناقضة الأخيرة. فيشتَرك بعضُ الكتّاب، مثل وليم مكنيل وجى. إم. روبرتس، وهما اللذان سجَّلا الإسهامات العبقرية والمهمة للغرب خلال القرون الماضية، فى اعتقادٍ راسخ بأن الغرب سيظل ديناميًا ونشطا. لكن، وبعيداً عن الاستمرار الدينامى، فإن الغرب سيَستحوذُ بصورة متزايدة على العقول الجيدة من الثقافات الأخرى. ثم إن الغرب نفسه، وكما يفعل الآن، سوف يمر بتحولٍ؛ وسيصبح، فى داخله، عالمًا صغيراً فى العالم الجديد الذى يقوم على الاعتماد المتبادل، وسيضم كثيراً من الثقافات والأفكار المزدهرة. وربما سيَفى الغربُ فى نهاية الأمر بالتزامه بأعلى مثالياته ويصبح مجتمعًا متنوعًا حقيقيا.

ومرة أخرى فإنى حين أتحدث عن مثل هذا المصير التنوعى للغرب فإن أصدقائى يستنكرون ذلك ثم يقولون إنهم لا يستطيعون أن يتصوروا هذا المصير. ولحسن حظى فقد تضمن عدد يونيو ٢٠٠٠م من مجلة ناشيونال جيوغرافيك مقالة رائعة عن لندن. وتقول المقالة إن لندن ربما تصبح فعلاً أكثر المدن تنوعًا فى العالم. وكما قالت المقالة:

"إن العالم كله يَعيش فى لندن. ولك أن تسير فى شارع أكسفورد وسترى الهنود والكولومبيين والبنغلاديشيين والإثيوبيين والفلسطينيين والروس والملايويين والميلانيسيين. ويشعر المنتمون إلى خمسين جنسية يَبلغ عدد كل واحدة منها خمسة آلاف نسمة أنَّ لندن هى مدينتهم، وأنه فى أى يوم معين سوف تُتكلم فيها ثلاثمائة لغة. ويقدَّر أنه فى ٢٠١٠م سيكون ثلاثون بالمائة من السكان فى لندن من الجاليات العرقية، وأكثرهم ولد فى المملكة المتحدة"[١٥].

وقد بدأتُ هذا المقال بوصف الدور الرئيسى الذى لعبته لندن فى الفترة السابقة من التاريخ الغربى، حين كانت شوارعها تبدو مرصوفة بالذهب. وربما يمكن لتحوُّل لندن إلى مدينة متنوعة السكان أن يكون نموذجًا لما ستكون عليه الحال فى المستقبل، ليس فى المملكة المتحدة فقط بل ربما فى أكثر بلدان العالم الغربى.

لهذا فربما تفكِّر بقيةُ الغرب فى إيجاد حضارة جديدة، وهى التى ستَدمج فعلاً العناصرَ الأفضل من تيارات البشر كلِّها. وأرجو أن يرى أصدقائى فى الغرب هذا على أنه نتيجة متفائلة.

الهوامش

(1) William H. McNeill, The Rise of the West: A History of the Human Community, University of Chicago Press. 1963. 1991.

(2) J. M. Roberts, The Triumph of the West. Little Brown and Co., 1985.

(3) "The World: The U.S. and Africa: Extending a Trembling, Hesitatant Hand," New York Times, "This Week in Review", 7 May 2000. P. 3.

(4) Financial Times Weekend, 13/14 May 2000, p. xxvii.

(5) New York Times, 7 may 2000, section 3, p. 4.

(6) Speech by UN Secretary-General Kofi Anan to Millennium Forum on 22 May 2000 in New York.

(7) Claude Smadje, "The End of Complacency", Foreign Policy, Winter 1998-99, p. 67.

(8) Peter G. Person, Gray Dawn, Random House, 1999, p.25.

(9)"Europe's Immigrants," Economist, 6-12 May 2000, p. 25.

(10) William H. McNeill, p. 730-31.

(11) J. M. Roberts, p. 14.

(12) Ibid, p. 278.

(13) Ibid, p. 730.

(14) Ibid, p. 289.

(15) Simon Worral, "London on a Roll", National Geographic, June 2000, p. 10

آسيا الباسيفيكية وجنوب شرق آسيا

اليابان الهائمة

طُلب منى، حين قضيت إجازةَ التفرغ العلمى فى مركز الشئون الدولية The Center for International Affairs فى جامعة هارفارد ١٩٩١-١٩٩٢م، أن أكتب أطروحة فى أى موضوع أختاره. وقد اخترت أن أكتب عن اليابان، وهى بلد ظل مثاراً لإعجابى دائما. وكتبت فى خريف ١٩٩٢م هذه المقالة لمجلة "السياسة الخارجية" Foreign Policy، بوصفها امتداداً لبحثى فى المركز.

ولابد أن تكون اليابان فريدة فى العالم بكل تأكيد. فقد كانت المجتمعَ الوحيدَ غير الغربى الذى حدَّث نفسه، والأولَ الذى يُقبل به فى نواد غربية خالصة مثل مجموعة الدول الغنية السبعة G7، أو منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .OECD كما كانت إحدى أكثر الدول المثيرة للإعجاب فى آسيا كذلك لإنجازاتها الاقتصادية العظيمة إضافة إلى استقرارها الاجتماعى والروحى.

ومع هذا فربما تكون كذلك إحدى أكثر الدول شعوراً بالوحدة فى العالم. فقد أعلن جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية فى حينه، بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط حائط برلين، أن جماعة غربية جديدة ستمتد "من فانكوفر [فى غرب كندا] إلى فلاديفوستوك [ميناء روسى كبير على المحيط الهادى شرقا] . وكانت اليابان البلدَ الكبير الوحيد الذى ظل خارج هذه الدائرة السحرية، ذلك مع أنه كان يتوجب عليها أن توجِد لنفسها دوراً وهوية فى فترة ما بعد الحرب الباردة. ولا يزال بحثها عن ذلك مستمرا. لكن اليابان لم تجد إلى الآن أىَّ مكان لتستقر فيه بصورة طبيعية. ومع هذا تواجِه مصاعبَ فى الانضمام إلى جماعة الشرق آسيويين كما يتضح ذلك من شعورها

بعدم الارتياح فى ما يخص فكرة الدكتور مخاتير[رئيس وزراء ماليزيا الأسبق] القاضية بإنشاء مجموعة شرق آسيا الاقتصادية.

وهذا التناقض المتمثل فى الشعور بالعضوية وغير العضوية فى الوقت نفسه فى المجموعات الرئيسة خصيصةٌ يابانية صرفة. ولا أزال بصفة شخصية من أشد المعجبين بالمجتمع اليابانى. لكنى كلما تعمَّقت فى دراسته أشعر بتناقص معرفتى به. فحين أنظر إلى الوراء تبهرنى جرأتى على نشر مقالة عن اليابان فى حين أنى لست خبيراً فى شئونه. ومع هذا فأهم ما تكشف عنه هذه المقالة أنَّ وجوب استمرار اليابان فى البحث عن مكان طبيعى لتستريح فيه داخل مجموعة من الأمم لا يزال قولاً صحيحا. ثم إنه ربما لا يكون هناك حل لهذا الظرف اليابانى فى المستقبل القريب. إذ ربما ستظل اليابان هائمة لبعض الوقت.

تقول قصةٌ شعبية يابانية إن شاباً كان يعيش فى قرية ساحلية يُزرع فيها الأرز. وفى صباح أحد الأيام الخريفية، وفيما كان يسير وحيداً فى طريقه للعمل فى الحقول، رأى، وهو ما أفزعه، فيضاناً بحرياً يَقترب، وهو الذى يَعرف أنه سيدمر القرية. ولعِلْمه أنه لا وقت لديه ليَهرب إلى التلَّة لينبِّه الفلاحين، أحرقَ حقول الأرز، وكان واثقاً أن رغبة الفلاحين فى إنقاذ محاصيلهم سوف تجذبهم جميعاً إلى التلة. فقد ضَحى بحقول الأرز الثمينة، لكن الفلاحين أُنقذوا من الفيضان. وفى ما يلى من المقالة ربما ستحترق بعض حقول الأرز الثمينة للخطاب الاستراتيجى فى شرق آسيا، لكنى أرجو أنه فى أثناء هذه العملية سألفت انتباهَ القراء إلى موجة التغير التى تقترب من المنطقة.

يعتقد أكثر الناس أن اليابان خرجت من الحرب الباردة منتصرة. ومن هؤلاء السيناتور الأمريكى السابق الذى عبَّر عن ذلك بقوله أثناء جولاته الانتخابية لمنصب الرئيس: "انتهت الحرب الباردة وفازت اليابان". لكن انفجار الفقاعة المالية اليابانية فى أواسط سنة ١٩٩٢م حدَّت شيئًا ما من قوة ذلك الزعم، لكن لم يَقترح أحد أن نهاية الحرب الباردة أثَّرت عليها. ومع هذا تُغادر اليابان، حقيقةً، فترةَ الحرب الباردة وهى

تعاني مشكلات أكثر مما تشعر به من بالرضا، وتَشعر بأنها عرضة للتهديد أكثر من أن تكون آمنة.

ويمكن للمخطِّطين الاستراتيجيين اليابانيين أن يشيروا إلى كثير من المكاسب في نهاية الحرب الباردة. فقد اختفى التهديدُ السوفييتي للأبد تقريبا. كما تبدو احتمالات قيام حروب كبرى قريبة من اليابان، أو إمكان الدخول طرفًا فيها، ضئيلةً جدا. كما تَضاءلتْ مكانةُ الصين، التي كانت تُخيفها، خاصة بعد مذبحة ميدان "تيان ان مين" في يونيو ١٩٨٩م. وتستمر منطقة شرق آسيا، وهي تمثِّل الحديقةَ الخلفية الاقتصادية لليابان، في الازدهار، مدفوعة الآن بالازدهار المتسارع للأقاليم الصينية الساحلية. وبَرزت اليابان بوصفها ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، مع احتمال أن تَسبق الولاياتِ المتحدة التي تمثل القوة الأولى، في غضون عقد أو عقدين. بل إنها، في المعايير القصوى، أكثر استثمارًا في المستقبل من الولايات المتحدة الأكبر اقتصادا.

وعلى الرغم من هذه المكاسب المهمة فإن اليابان تواجه الآن أصعب محيط استراتيجي، إن لم يكن أكثرها خطرًا منذ الحرب العالمية الثانية. فقد اختفى الآن التهديد السوفييتي الذي كان يَجذبها بصورة مريحة إلى المعسكر الغربي وذلك ما كان يمثل الغراء للعلاقات الأمنية الأمريكية اليابانية. وليست اليابان ولا الولايات المتحدة مستعدتين، لأسباب تخص كل واحدة منهما، أن تتخليا عن معاهدة الأمن المشتركة (MST) لكن الأعمدة الاستراتيجية التي تعتمد عليها هذه المعاهدة تزعزعت، تاركةً اليابانيين محتارِين في ما إذا كانت الولايات المتحدة - وتحت أية ظروف - ستَكون مستعدة لأن تهبَّ للدفاع عن اليابان في المستقبل.

ومن الصعب ابتلاعُ فكرة أنَّ هناك قوة كبرى اقتصادية لا تَشعر بالأمن الاستراتيجي. تأمَّل الحال التالية: لم يَنظر المخططون الأمنيون اليابانيون، خلال الحرب الباردة، حتى في مجرد احتمال حدوث انفجار في العلاقات الأمنية الأمريكية اليابانية. لكنهم الآن يفعلون ذلك. ويمكن أن تَجد اليابان نفسَها، في ما لو قطعتْ تلك

الصلة، عرضةً للخطر استراتيجيًا فى مقابلتها لثلاثة جيران لا يُكنُّون لها صداقة، فى أقل التقدير، إن لم يكونوا يكنون لها العداء: وهم الصين وكوريا وروسيا. ومن المؤكد أنه لا يَلوح فى الأفق أيُّ صراع عسكرى بين اليابان وأى واحد من هؤلاء الجيران. لذلك ليس هناك حاجة للتخطيط للحرب. لكن حتى إن لم تكن اليابان وأىٌّ من جيرانها يخشى الواحد منهم الآخرَ خلال الحرب الباردة إلا أن بعضَهم يخشى الآن من بعض. فقد حذَّر مقالٌ فى مجلة "مراجعات بكين" Beijing Review من أن "اليابان أصبحت أكثر نشاطًا واستقلالاً فى ممارسة سياستها الخارجية فى محاولة منها لملء الفراغ فى منطقة حوض المحيط الهادى وآسيا الذى نشأ عن انسحاب المؤثِّرات الأمريكية والروسية". كما يقول المخططون فى كوريا الجنوبية إنه حتى بعد إعادة توحيد الكوريتين فإن القوات الأمريكية يجب أن تبقى فى كوريا لحمايتها من اليابان.

ويتمثل السببُ الجذرى لمشكلات اليابان فى فترة ما بعد الحرب الباردة فى اضطراب العلاقات الأمريكية اليابانية. كما تضعضت أو اختفتْ المصالحُ الأمنية الأساسية، خاصة احتواء الاتحاد السوفييتى التى كانت تربط بين البلدين. ويلفت النظر كيف أن تلك النقطة البسيطة إما مفقودة أو متجاهلَة فى تحليل السياسة الخارجية اليابانية. انظر مثلاً كيف كانت تَفترق أكثرُ المصالح الأمريكية واليابانية نحو روسيا. ففى الوقت الذى تحاول فيه الولايات المتحدة أن تنقذ روسيا بوصفها إحدى بلدان حوض المحيط الهادى الآسيوية كانت اليابان غير مقتنعة أن مصالحها الوطنية تَشمل مساعدة روسيا.

وذلك الافتراق مهم. ذلك أن الولايات المتحدة واليابان توصلتا إلى اتفاق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واقتراب الحرب الكورية، وإن كان ضمنيا. فقد سامحت الولاياتُ المتحدة اليابانَ عن كل ما عملتْه فى الحرب العالمية الثانية، وأصبحت اليابان فى مقابل ذلك حليفًا مواليًا يمكن الاعتماد عليه ضد المعسكر الشيوعى.

ومع أن العلاقة الجديدة لم تُفرض على اليابان فإنها غير متساوية فى نهاية الأمر. فقد كانت تَعمل، فى المعايير اليومية للممارسة، مثلَ علاقة "لُون راينجر -

تونتو" Loan Ranger-Tonto [شخصيتان تؤديان دورين متناقضين فى أفلام الغرب الأمريكية؛ فأحدهما شجاع يطارد المجرمين والآخر تابع له] . وربما يَشعر كثير من اليابانيين بالإهانة من هذه المقارنة، لكن الدليل واضح جدا. وتعود جذور عدم المساواة إلى الأصول الأولى للعلاقة الأمريكية اليابانية، حين طالب القائد ماثيو بيرى بأن تنفتح اليابان على العالم كان لليابان مرفأ واحد مفتوح على التجارة العالمية. وقاد ماثيو جالبريث بيرى (١٨٥٤م) أسطولا من البوارج الأمريكية والبريطانية والفرنسية والهولندية والروسية فى ما عُرف بـ"البوارج السوداء"، ليفرض المعاهدة الأولى على اليابان مع الخارج. وكان ذلك من خلال ما سمى بـ"دبلوماسية البوارج الحربية". وهذا ما بدأ فترة الإصلاحات فى حقبة الميجى. وقد استمر نمطُ علاقة "الآمر بالمأمور" لأكثر من قرن. ويتذكر اليابانيون جيداً أمرَ الرئيس فرانكلين روزفلت الضمنى بأن تنسحب اليابان من الصين وأَمْرَ وزير الخارجية الأمريكى الأسبق جون فوستر دالاس بأن يوقف رئيسُ الوزراء اليابانى يوشيدا شيجيرو جهودَه الساعية لتطبيع العلاقة مع الصين، وهما الأمران اللذان جعلا قرار الرئيس رتشارد نيكسون الجرىء shokku جرىء" باللغة اليابانية، بتطبيع العلاقات مع الصين – من غير أن يستشير اليابان – أكثرَ غرابة. ولم تَقل اليابانُ "لا"، قط، لأى طلب مهمٍّ تَطلبه الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، خاصة ما يتعلق بالأمن الدولى، باستثناء ما يخص قضايا التجارة والاقتصاد. كما عملت اليابان كذلك ممّولاً نشيطًا للأهداف السياسية للولايات المتحدة، جاعلةً معوناتها التنموية الرسمية تتوافق مع الحاجات الأمريكية واليابانية كليهما. ويفسر تاريخُ خضوعِها الطويل لمطالب الولايات المتحدة الحفاوةَ التى استُقبل بها كتاب شينتارو إشيهارا "اليابان التى تستطيع أن تقول لا" The Japan That Can Say No، بالإضافة إلى بروز المصطلح الجديد kenbei الذى يعنى "بُغْض" الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم تتردد اليابان، فى الماضى القريب، فى الاستجابة لأى مطلب عسكرى للولايات المتحدة إلا مرة واحدة، ذلك حين طُلب منها أن تُسهم إسهامًا مهمًا فى حرب

الخليج الثانية. ويقوم ذلك التردد على توقُّع أنَّ إمدادات النفط لليابان ربما لن تتأثر نتيجة للغزو العراقى للكويت، وجاء مغلَّفًا بمعنى من معانى المفاجأة من أن الغرب يمكن أن يتخلى عن صدام حسين بسرعة كبيرة بعد أن أسهم فى جعله رصيداً غربياً، بالإضافة إلى الاحتجاج بمعارضة الشعب اليابانى للإسهام المباشر فى صراع عسكرى. وقد دفع اليابانيون بسبب ذلك التردد ثمنًا غاليا. وعانت سمعتُهم بشكل سيئ فى الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك لم ينجح دفعُ اليابان ثلاثة عشر بليون دولار، وهو أعلى إسهام مفرد من أى عضو غير عربى فى التحالف، فى تخفيف الشعور بأن اليابان حاولت مرة أخرى أن تصير عالة على الولايات المتحدة.

وكان قرارُ الحكومة الأمريكية باستخدام وسائل الإعلام الأمريكية للضغط العلنى على اليابان كى تُسهم مالياً، إن لم يكن بإرسال الجنود، للمساعدة فى حرب الخليج، خطيراً من جهتين. فالأولى أن كثيراً من الأمريكيين كانوا يَشعرون حينَها أنهم مهدَّدون بتنامى القوة الاقتصادية اليابانية. وبتعبير صامويل هنتنجتون، عالِم السياسة فى جامعة هارفارد، فإن الأمريكيين منشغلون باليابان لأنهم يرونها "خطراً كبيراً" على التفوق الأمريكى فى ميدان جوهرى هو الاقتصاد. لذلك يَسأل كثيرٌ من الأمريكيين السؤالَ البديهى التالى: لماذا يجب على الولايات المتحدة إنفاق الأموال للدفاع عن المنافس الاقتصادى "العالّة"؟ وقد محى انتباهُ وسائل الإعلام، من ثم، تأييدَ الولايات المتحدة للعلاقات الأمريكية اليابانية. كما عزَّزت الإجماعَ اليابانى المتنامى المتمثل فى أن الأمريكيين جعلوا اليابان تعلَّة لمشكلاتهم الاقتصادية الداخلية. ويؤيد التحليلُ الموضوعى الشعورَ اليابانى بأن الأسباب الجوهرية للمشكلات الاقتصادية الأمريكية تكمن فى فشل حكومة الولايات المتحدة، بفرعيها التنفيذى والتشريعى كليهما، فى حل مشكلات من صنعها هى، كعجز الميزانية، والاقتراض الداخلى والخارجى الكثيف، وضَعف الاستثمار الكافى طويل الأجل فى الصناعة أو فى القوى العاملة، إن اكتفينا بذكر بعض النقاط االقليلة الواضحة وحسب.

وقد أخذ الإعجابُ الحقيقى الذى يَشعر به اليابانيون تجاه الولايات المتحدة، ويعود ذلك جزئيًا إلى أنها كانت كريمة بشكل غير معهود بوصفها قوة محتلة، يَتناقص بشكل متزايد. فلم تعد اليابان مستعدة لأن تلعب دور "تونتو" Tonto. بل أخذ اليابانيون يَنظرون إلى أنفسهم على أنهم متفوقون على "لُون رينجر". لهذا أخذت تَظهر بعضُ التغيرات البنيوية - ابتداءً بالتلطف ذى الاتجاه الواحد وانتهاء بالتلطف المتبادل - فى العلاقات النفسية بين اليابان والولايات المتحدة.

وللحيلولة دون حدوث انقطاع فى العلاقات الأمريكية اليابانية أَخَذت القوى اليابانية المسيطرة بشكل واع فى نَسْج شبكةٍ كثيفة من الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين البلدين. ومع ذلك يمكن أن تَجد اليابانُ نفسَها مهجورة، حتى مع غياب الافتراق الأمريكى اليابانى. ويمكن للعلاقات الاقتصادية الأمريكية مع اليابان أن تصبح، نتيجة لتغذية الشعور بالتنافس الاقتصادى، مثلاً، جيدةً وطبيعية شيئًا ما، مثل علاقة الولايات المتحدة مع سويسرا، مثلا. وربما لن تعود الولايات المتحدة تَشعر عندئذ بأنه يَلزمها الدفاعُ عن اليابان أو أن تُحافظ على وجود قواتها فى شرقى آسيا لحماية الخطوط البحرية اليابانية. ويمكن، بدلاً من ذلك، أن تصبح العلاقات الوثيقة ضحيةً لعودة نغمة الانكفاء الأمريكى إلى الداخل المتمثل فى القول الذى صاغه السفير اليابانى للولايات المتحدة، تاكاكازو كوريياما، بأن "ما يُقلقنا هو انكفاء أمريكا إلى الداخل، سياسيًا واقتصاديا". ويَخشى اليابانيون من أن استمرار المشكلات الاقتصادية الأمريكية - التى زاد منها عدم قدرة الحكومة الأمريكية على التعامل معها - ربما يجعل الأمريكيين غير مستعدين أو غير قادرين على دفع أكلاف وجود القوات العسكرية الأمريكية المستمر فى الخارج.

الجيران المُتْعِبون

ستشعر اليابان، إذا ما حُرمت من المظلة النووية الأمريكية، وهى البلد الوحيد الذى جرَّب الهجوم النووى، بأنها مهددة من قِبل جيرانها المسلَّحين بالقوة النووية.

فماذا يجب على القوات اليابانية الدفاعية فعله إن استَخدمت الصين قانونَها الجديد الخاص بجزر سينكاكو المختلف عليها ثم وضعتْ قواتها هناك؟ فهل سيكون من الممكن طرد القوات الصينية بسهولة تماثل السهولة التى طُردتْ بها القوات التايوانية الرمزية قبل سنوات؟ وتتفوق اليابان اليوم على الصين وكوريا وروسيا تفوقًا واضحًا من حيث قوتها الاقتصادية العالية، لكن كل واحدة من هذه الدول تثير بعض التخوُّفات الأمنية الفريدة لها. ويمكن لأى تحالف معاد بين أيةِ اثنتين منها أن يمثِّل كابوسًا استراتيجيًا لليابان المعزولة. ويجب على اليابان، مع الحس الجديد بعدم الطمأنينة على القيمة المستقبلية للعلاقة الأمريكية اليابانية الدفاعية، أن تعيد النظر فى علاقاتها مع هؤلاء الجيران الثلاثة.

وتبدو العلاقة الروسية اليابانية، من بين العلاقات مع الدول الثلاث، أكثر خطرا. فلا زالت القضية التى لم تحلَّ الخاصةُ بجزر الكوريل تُسمِّم العلاقات، لكن التاريخ المضطرب للعلاقات بين اليابان وروسيا – ويشمل ذلك المعاملة السوفييتية الفظيعة لأسرى الحرب اليابانيين ودخولَ الاتحاد السوفييتى المتأخِّر للحرب العالمية الثانية ضد اليابان ناقضًا للاتفاق الذى وقعه الطرفان – أدى إلى زيادة تدهور عدم الثقة اليابانية للروس. بل يجب أن تَسأل اليابان نفسَها، حتى إنْ حُلَّ الخلاف حول جزر الكوريل، إن كان من المفيد للمصالح اليابانية طويلة المدى مساعدةُ روسيا لتصبح قوية مرة أخرى.

ومن المستبعد أن تهِّدد روسيا اليابانَ فى المستقبل القريب، نظرًا للتدهور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الواقعة فيه، لكن استمرار الموقف اليابانى البارد تجاه روسيا يمكن أن يؤدى إلى خلق بعض المشكلات لحلفاء اليابان الغربيين. وقد انتقد المستشار الألمانى [السابق] ، هيلموت كول، اليابانَ علانية لأنها لم تَبذل جهدًا أكبر لمساعدة روسيا. وتبين الزيارة الانتصارية التى قام بها رئيس روسيا [السابق]، بورس يلتسن، إلى واشنطن فى يونيو ١٩٩٢م أن الولايات المتحدة تتقرب بشكل أكبر من روسيا. فما المدة التى يمكن أن تَستغرقها اليابان، وهى عضو اسمىٌّ فى المعسكر الغربى، لكى توقِف هذا التوجه؟

ويَنظر اليابانيون إلى كوريا، تقليديًا، على أنها "خنجر مصوب نحو قلب اليابان". ولم يتردد اليابانيون فى الماضى عن التدخل فى كوريا أو غزوها، مخلِّفين وراءهم قدرًا كبيرًا من عدم ثقة الكوريين بهم. ومن اللافت أن اليابانيين، حتى بعد مضى ٤٧ سنة على انتهاء الحرب العالمية الثانية، لم يبدءوا فى العمل على الحد من عدم الثقة ذاك.

ولم تكن اليابان خلال الحرب الباردة تخشى كوريا. ذلك أن الجيشين الكوريين الكبيرين كانا مشغولَين بتهديد أحدهما الآخرَ، لا اليابان. أما لو اتحدت الكوريتان فسوف تَرِث الدولةُ الكورية القادمة، مثلها مثل ألمانيا الموحَّدة، إمكاناتٍ عسكرية هائلة، وستَكون تلك القوة على مسافة قريبة من اليابان. ولم يكن توقُّعُ إعادة توحيد الكوريتين سنة ١٩٩٢م قريبًا - حتى موت قائد كوريا الشمالية، كيم إل سونج، فى الأقل. لكن الخطوط العامة للحل الممكن للمشكلة الكورية أصبحت واضحة. ويتمثل ذلك فى أن كوريا الجنوبية ستَخرج على أنها الدولة الوارثة للكوريتين، كما فعلت ألمانيا الغربية ضمن ألمانيا المتحدة.

ولا تُظهر القوتان اللتان كانتا تضمنان استقلالَ كوريا الشمالية الآن إلا اهتمامًا ضئيلاً باستمرار تقسيم لكوريا. بل إن روسيا، كما يَشهد بذلك سلوكُ ميخائيل جورباتشوف، تُظهر الآن اهتمامًا كبيرًا بكوريا الموحَّدة، تحت كوريا الجنوبية، لأن ذلك يمكن أن يساعدها على أن تلعب "ورقة كوريا" ضد اليابان. أما المصالح اليابانية فليست واضحة بما يكفى. ذلك أن النظام فى بكين ربما لا يكون حريصًا على أن يرى اختفاء حليفٍ إيديولوجى آخر (ذلك مع أنه يمكن لزوار بكين وبيونج يانج أن يَشهدوا بأن المدينتين تبدوان فى عالمين إيديولوجيين مختلفين). إلا أن الصينيين عمليُّون بشكل لافت للنظر فى سياستهم الخارجية. والمفهوم الصينى "القوة المرنة" quan bian سابقٌ زمنيًا بقرون على ميكافيللى [المنظِّر السياسى الإيطالى صاحب كتاب "الأمير"] . فإذا كانت المصالح الصينية بعيدة المدى تحبِّذ وجودَ شبه جزيرة كوريا موحدة، فلن تتردد الصين فى التخلى عن حليف إيديولوجى. لذلك ينبغى لليابان أن تَفترض أن الانتهاء إلى كوريا موحَّدة - مع الأخطار المحتملة كلِّها التى يمكن أن تَنشأ عن ذلك -

فى طريقه إلى الظهور، حتى إن فضَّل الكورويون الجنوبيون، بعد مشاهدتهم للمشكلات التى حدثت لألمانيا، عمليةً توحيدية أكثر بطئا.

وينشغل اليابانيون، فى الوقت الحاضر، وهم على حق، بالتهديد الذى يمثِّله عزمُ كوريا الشمالية على تطوير أسلحة نووية. ولن يقلَّ شعورُهم بالقلق إن ورثتْ كوريا الجنوبية القدرةَ النووية. فقد قال عدد من الرسميين بثقة، نظرًا للتنافر الكورى اليابانى التقليدى، إنه فيما يمكن أن تتعايش اليابان مع روسيا والصين النوويتين إلا أن وجود كوريا المسلحة نوويًا غير مقبول. ومن المؤكد إلى حد بعيد أن اليابان ربما تبنى أسلحةً نووية خاصة بها فى الرد على ذلك.

وتبيِّن القضيةُ النووية الكورية الشمالية تعقيدَ البيئة الأمنية لشمالى شرق آسيا. وتقود الولايات المتحدة واليابان الآن بصورة علنية الدعوةَ ضد تطوير القدرات النووية الكورية الشمالية. ومع هذا فربما تَجد الصين أن القدرات النووية الكورية الشمالية يمكن أن تتسبب فى بعث اهتمام اليابان بتطوير قدراتها النووية. وتَعرف الصين أنها لا تستطيع بمفردها منع اليابان من تطوير قدراتها النووية، كما تعرف، بصورة أكثر جوهرية، أن الولايات المتحدة وحدها هى القادرة على ذلك. ومن هنا فمع أن الصين تعارض من حيث المبدأ الوجودَ العسكرى للولايات المتحدة فى المنطقة إلا أنه لا شىء يخيفها أكثر من انسحاب الولايات المتحدة عسكريًا، وهو ما يمكن أن يشجع اليابان على امتلاك أسلحة نووية خاصة بها.

وستمثِّل العلاقةُ مع الصين، من بين القوى الثلاث، أكثرَ العلاقات صعوبةً مما يمكن لليابان فى نهاية الأمر التعاملَ معه فى فترة ما بعد الحرب الباردة. فلا يمكن التعاملُ مع الصين، على خلاف الحال مع روسيا، على أنها عدو منافس فقط. ومع هذا، ومع اختفاء التهديد السوفييتى وتوقُّع احتمال عودةِ الولايات المتحدة إلى الانكفاء إلى الداخل، فقد بدأت الصين واليابان تتساءلان عن احتمال أنهما ربما لن تُتركا بصفتهما المصارعين العظيمين فى الميدان. وقد بدأت الواحدة منهما تحاصر الأخرى بحذر فى محاولة كل منهما تأكيد نوايا الأخرى.

وربما جاء بروز اليابان بمثابة مفاجأة غير سارة. ذلك أنه بعد استسلامها فى الحرب العالمية الثانية، وتبنيها لدستور السلام وانسياقها المذلِّ وراء السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لم تَنظر الصين إليها على أنها تهديد أو أنها مساوية لها. فقد شعرتْ بجلاء، بسبب قدرتها النووية، ومقعدها الدائم فى مجلس الأمن، ومجاملة الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى الدائمة لها خلال الحرب الباردة، أنها متفوقة على اليابان. وقد تجاهلت بغباء تنامى القوة الاقتصادية لليابان. فلم تحاول، لا فى حياة ماو ولا بعد وفاته، أن تتوصل إلى تسوية طويلة الأمد للتعايش معها. وكانت سياساتها نحو اليابان، بدلاً من ذلك، فرعًا لاهتماماتها الأخرى، مستخدمةً اليابان للهرب من العزلة العالمية فى الخمسينيات وبعد حادثة "تيان ان مين" مرة أخرى.

ولم تهتم اليابان بفكرة التصالح مع الصين على أساس المساواة. فقد كانت تتطلع خلال معظم فترة الحرب الباردة إلى الصين. وجعل استسلامُ اليابان فى الحرب العالمية الثانية والعلاقة التقليدية، التى كانت تتمثل فى كونها تابعًا ثقافيًا وسياسيًا للصين، أن من السهل على اليابانيين قبول الرتبة غير المساوية. أما اليوم فلم يعد اليابانيون يقدِّرون الصين، بل ربما لم يعودوا يقدِّرونها حتى ثقافيا. وكان لزامًا على القادة اليابانيين أن يغلِّفوا كرهَهم للصين. وهم يَرفضون على وجه الخصوص حقيقةَ أنه لأكثر من مائة عام بعد إصلاحات الميجى سنة ١٨٦٨م، حين بدأت اليابان فى مأسسة الإصلاحات من أجل التعامل مع الحضارة الغربية المتفوقة تقنيًا، لا تزال الصين عصيَّة على التصالح مع العالم الحديث.

وتنشغل اليابان بشكل رئيس، فى المدى القصير، بعدم الاستقرار فى الصين الذى يمكن أن يَنشأ عنه طوفانٌ من اللاجئين إلى اليابان، وهو الذى بَدأت بوادرُه بوصول عدد قليل من قوارب الصيد الصينية. أما على المدى البعيد فتَخشى أنَّ صينًا ناجحةً يمكن أن تَضع اليابان مرة أخرى فى الظل. ومع أن هذه الاحتمالات لا تبدو حتمية إلا أن اليابانيين يعترفون بإعجاب بإبداع العلماء الصينيين ورجال الأعمال الصينيين وديناميتهم خارج الصين. فهم يرون ولادةَ طاقة اقتصادية جديدة تَربط هونج

كونج وتايوان بالصين. وهم يَعرفون أن الصين المنظَّمة بشكل جيد يمكن أن تترك اليابان وراءها كما فعلت في ظل حكم أسرة التانج.

وتمتلك الصينُ المفاتيحَ لحلٍّ كثير من المشكلات العاجلة للمنطقة، كالمشكلات المتعلقة بكوريا والهند الصينية وتايوان. ومع هذا فربما ترى اليابان، على الرغم من مصالحها المشتركة مع الصين، أنَّ من غير الحكمة إثارة هذه القضايا معها - باستثناء القضايا الخاصة بكوريا، ربما. ومن المحتمل أن تَرفض الصين أيَّ نقاش للقضايا المتعلقة بتايوان، وهى التى تعتبرها مسألة داخلية. وربما تَنزعج القيادة الصينية انزعاجًا عميقًا إن نَتج عن الحد من الوجود الأمريكى فى آسيا علاقاتٌ أوثق بين اليابان وتايوان. وقد تصرفت اليابان، إلى الآن، بطريقة حاذقة صحيحة سياسيًا فى تعاملها مع مسألة تايوان.

وتوضِّح مسألةُ الهند الصينية صعوبةَ إنجاز تعايش صينى يابانى جديد. فقد مهَّد انحلال الاتحاد السوفييتى الطريقَ لإعادة فيتنام إلى حظيرة الصين. وشعرت الصين أنها أعادت التأكيدَ على تأثيرها التاريخى على شبه الجزيرة الهندية الصينية. إلا أنها ليست فى وضعٍ يمكِّنها من مساعدة فيتنام لإنقاذ نفسها من مشكلاتها الاقتصادية الكبيرة. أما اليابان فتستطيع المساعدة، لكن الصين ربما تنزعج انزعاجًا عميقًا من احتمال أن تتحول فيتنام (أو أية دولة فى جنوب شرق آسيا) إلى تابعٍ اقتصادى لليابان.

واحتمالُ عدم التفاهم الصينى اليابانى كبيرٌ جدا. فطالما ظلت بكين معزولةً نسبيًا فإنها ربما لا تستطيع عمل أى شيء لإثارة اليابان. ومع ذلك فربما لا يمكن أن يَدوم هدوءُ الأحوال النسبيُّ هذا إلى الأبد. إذ يمكن أن تَخرج الصين من تحت غمامة "تيان ان مين". ويمكن أن يكون التأثير الاقتصادى اليابانى أكثر بروزا. وقد بدأ المخططون الصينيون، أملاً فى "احتواء" ذلك التأثير فى المناطق المحيطة بالصين، بالتفكير فى "مثلث صغير" - يتألف من الولايات المتحدة واليابان والصين - ليَحل مكان "المثلث الكبير"، الذى يتألف من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى واليابان. لهذا فهناك

بنية جديدة للقوة فى طريقها إلى البروز. وعلى الرغم من الدليل الواضح على أن اليابان ستواجه تحديات جديدة فى علاقاتها مع الولايات المتحدة ومع جيرانها، فإن من الصعب نفسيًا على اليابانيين أن يَعترفوا بأنهم يواجهون بيئة استراتيجية جديدة صعبة. فهم لا يشعرون بأى ألم مباشر فى نهاية الحرب الباردة. وتبدو اليابان، بدلاً من ذلك، كأنها دُفعت إلى مكان بارز عالميًا. فقليلةٌ هى التجمعات التى تشبه ضخامةَ التجمعات التى شاركت فى جنازة الإمبراطور هيروهيتو.

قوى التحوُّل

وهناك خمسُ قوى ضاربة سوف تشجِّع على التحول المستمر، حتى إن استطاع اليابانيون اكتشاف التحديات الجديدة التى تواجههم.

والقوة الأولى هى أنَّ إعادة بناء العلاقة الأمريكية اليابانية ستَكون صعبة. فهناك قدر عظيم من عدم التناسب بينهما فى الحاجات والتوجهات والتوقعات وعلاقات القوة. فتَحتاج اليابانُ الولاياتِ المتحدة من أجل أمنها؛ أما الولايات المتحدة فلا تحتاج اليابان. وقد استمرأت الولايات المتحدة، منذ عهد القائد الأمريكى [بيرى]، أن تَفرض بعضَ الطلَبات على اليابان. أما اليابان فلم تعاملها بالمثْل إطلاقا. وينَظر اليابانيون إلى بلادهم على أنها بلد صغير تظلّله الولايات المتحدة الضخمة. لكن الشعب الأمريكى أيضًا ينظر إلى اليابان، بتزايد، على أنها قوة كبرى، تمثّل التهديدَ الحقيقى الوحيد للهيمنة الاقتصادية الأمريكية. وتَزيد الاختلافات العِرقية من الإحساس بالتهديد. ويمكن توضيح عدم التوازن القوى بينهما بمثال. فتنظر الولايات المتحدة إلى العلاقة الأمريكية اليابانية كأنها لعبة شطرنج بين أصدقاء. لكن فى الوقت الذى تنظر فيه الولايات المتحدة إلى هذه اللعبة كأنها بين فردين، ترى طوكيو ثلاثة لاعبين آخرين هم: الصين وكوريا وروسيا. لذلك ستُؤثِّر أيةُ حركة يابانية ضد الولايات المتحدة فى هذه اللعبة على روابطها مع الثلاثة الآخرين. فليس هناك، فى نظر اليابانيين، "ملعب متساو"، فى هذه اللعبة.

وربما يبدو ظاهرياً أنه لا توجد مشكلة فى مجال الأمن. فلم تعبِّر الولايات المتحدة قط عن أى شك فى "معاهدة الأمن المشتركة"، بغض النظر عما يجرى من التساؤل عن كلفة إبقاء الجنود الأمريكيين فى اليابان. وليس هناك أى حوار علنى فى أمريكا عن المعاهدة. ويُصوِّر توجهَ الساسة اليابانيين السؤالُ: "لماذا المخاطرة فى طلب التغيير؟". إذ يَلزم عن إعادة بناء العلاقة أن تشجِّع اليابانُ الولايات المتحدة على الاستمرار فى حمايتها وتَطلب فى الوقت نفسه أن تعاملها الولاياتُ المتحدة بوصفها شريكًا مساويا. وليس طلب الحماية والمساواة فى نَفَس واحد سهلاً أبدا. وسيكون من الصعوبة بشكل مماثل على الجانبين أن يَعترفا بأنه فيما سيظل شكل العلاقة الدفاعية كما هو (مما يعنى عدم تغيير "معاهدة الأمن المشتركة")، إلا أن المضمون سيكون مختلفا. فبدلاً من حماية اليابان من التهديد السوفييتى الآفل ستُقيِّد المعاهدةُ تحوُّلَ اليابان إلى قوة نووية وعسكرية، وهو ما يَنتج عنه طمأنةُ جيران اليابان بأنها ستبقى دولة مسالمة. وباختصار فسيتمثَّل الهدفُ الأساس لمعاهدة الأمن المشتركة الأمريكية اليابانية فى احتواء نمو اليابان كقوة عسكرية. وستكون المشكلة الأساس، بالطبع، الوصولَ إلى مثل هذا التفاهم بوضوح وعلانية، ذلك حتى يَفهم الساسة الأمريكيون معاهدةَ الأمن المشتركة ويؤيدوها، لكن من غير أن يؤدى ذلك إلى إغضاب الشعب اليابانى.

ثانيًا، إذا اعترف اليابانيون بأنهم يواجهون بيئةً استراتيجية جديدة مع الشك فى الالتزام الدفاعى الأمريكى طويل الأمد فإنهم يخافون أن يَكون البديلُ الوحيد الواضح لمعاهدة الأمن المشتركة هو قدرةً يابانية عسكرية – ونووية – مستقلة. وليست اليابان قوة متواضعة بأية حال. ذلك أن قدرتها العسكرية الدفاعية على مستوى محترم. ومع ذلك فهى لا تستطيع، من غير مظلة نووية وقدرات هجومية قوية، أن تفكِّر فى الدخول فى مناوشة عسكرية مع جيرانها المسلَّحين بقدرات نووية. ويَرغب بعض اليابانيين فى امتلاك قدرة نووية مستقلة، لكنهم يَعرفون أن ذلك سيتسبب فى دق أجراس الخطر فى العالم كله. وقد طوَّر كثير من الغربيين معضلةَ الشعور بالنقص عند اليابانيين، وربما سيثيرهم بشكل عميق أن يروا اليابان توسِّع تفوقَها الاقتصادى إلى المجال العسكرى.

ذلك أن الغرب ليس مستعداً لأن يَقبل باحتمال وجود قوة فائقة فى المجالات كلها ولا تكون تلك القوة لدولة غربية، كاليابان، ذلك مع أن اليابان تُعَد اسميًا عضواً فى مجموعة "الغربيين".

ثالثًا، يَلزم اليابان إن حاولتْ تغيير مسارها والسعى للاقتراب من جيرانها، أن تتخلى عن سياستها التى اتّبعتها خلال قرن من الاعتقاد بأن مصيرها مرتبط بالغرب. فقد قال يوكيتشى فوكوزاوا، وكان من أعظم المصلحين فى عهد الميجى، إنه ينبغى على اليابان أن "تهرُب من آسيا، لتدخل فى أوروبا". فإذا عكَست اليابان هذا التوجه الآن و"دخلت" فى آسيا فستَنشأ عن ذلك بعضُ المشكلات فى علاقاتها مع شركائها الغربيين. ومن ذلك مثلاً أنه عند نهاية الحرب الباردة رُفعت الدعوة إلى الديموقراطية وحقوق الإنسان فى النظام الغربى إلى مصافِّ الأولويات. وتابعت اليابان هذا المسار، تقريبًا، وإن نَبع ذلك من التظاهر لا الاعتقاد الحقيقى. لكنه فى أثناء ما يطبِّق الغرب هذه السياسات الجديدة بشكل عملى على بعض البلدان المهمة استراتيجيًا (الجزائر، مثلا)، وبشكل أقل عمليةً على الأقطار التى لا تتمتع بالأهمية نفسها، فإن المصالح الجغرافية لليابان والغرب ستَبرز إلى العلن. ولمعرفة اليابان معرفة أكيدة أن السياسة التى تقوم بشكل قوى على الدعوة إلى حقوق الإنسان لن ينشأ عنها إلا مبادرة عدد من الأقطار الآسيوية إلى كشف سجلِّها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد وجدتْ نفسَها عالقة بين الشيطان والبحر العميق الأزرق [بين المطرقة والسندان] فى محاولتها أن توازِن بين مصالحها بوصفها "غربية" وكونها بلداً آسيويا. ومن هنا فهذا سبب آخر لتهيم اليابان بمفردها على غير هدى.

رابعًا، يلزم اليابان، لكى تُراجع علاقاتها مع جيرانها الثلاثة وتصلِحها، أن تواجه أشباحَ الماضى الذى تجاهلتْه بوعى منذ الحرب العالمية الثانية. فيجب عليها، لكى تعيد تشكيل علاقاتها مع الصين وكوريا، أن تَكون قادرةً على النظر إليهما بشكل مباشر وأن تعترف بأنها كانت مسئولة عن بعض أقسى الفصول فى تاريخهما. وسيكون من الصعب، من غير مثل هذا الاعتراف، أن نتخيَّل كيف يمكن تكوين

روابط جديدة من الثقة. وقد عبَّر اليابانيون إلى الآن بشكل حذر وضمنى عن "الأسف" و"الندم"، لكنهم بخلاف الألمان لم يَصلوا بعدُ إلى إرغام أنفسهم على الاعتذار إلى تلك الشعوب بصورة مباشرة.

وكان اليابانيون يشعرون، فى أثناء حياة الإمبراطور هيروهيتو، بأنهم مقيَّدون فى شأن مناقشة قضية جرائم الحرب لأنهم كانوا يَتجنبون إشعارَه بالخجل. وزاد من خطورة التوجه الطبيعى اليابانى لتجنُّب مواجهة مثل هذه القضية المؤلمة قرارُ الولايات المتحدة غض البصر عن الفظائع التى اقترفها اليابانيون خلال الحرب العالمية الثانية من أجل الحصول على حليف قوى فى الحرب الكورية. كما يَشعر كثير من اليابانيين أنَّ ما فعلتْه اليابان فى كوريا والصين لا يختلف عما فعله المستعمرون الغربيون، أى أن اغتصاب مدينة [نانكين] الصينية أثناء الحرب العالمية الثانية [لم يكن مختلفًا عن المذابح البريطانية للمتظاهرين الهنود فى مدينة [أرميتسار]. لذلك يتساءلون عن إن كان يجب على اليابانيين أن يكفِّروا عن ذنوبهم الاستعمارية فيما لم يفعل الغرب مثل ذلك؟ لكن قدرة اليابانيين على كسب ثقة جيرانهم مربوطة بقدرتهم على الاعتراف بما حدث. ويرى كثير من اليابانيين أن هناك مؤامرة لتشويه اسم اليابان فى النقاش الجديد عن الحرب العالمية الثانية. ولم يكتشفوا أن هذا نتيجة حتمية لنجاح اليابانيين. فلو ظلت اليابان مثل بنجلاديش فلن يهتم إلا قليل من الناس بمناقشة ماضيها. لكن تنامى تأثيرها جعل من الطبيعى أن يكون جيرانُها بحاجة إلى طمأنينة بأن القوة المتجدِّدة لن تمارَس إلا بشكل غير ضار.

خامسًا، كما يجب على اليابان، فى محاولتها انتهاجَ طريق جديد، أن تواجِه حدودَها الثقافية والسياسية المغروسة بعمق. وقد نجحت فى خلق مجتمع متجانس، لكنه منكفئ على ثقافته. فلا يمكن لأجنبى أن يأمل فى أن يُقبل عضواً مساويا، بغض النظر عن مدى اقترابه من أن يكون "يابانيًا" من حيث السلوك. ويمثل عدم قدرة اليابانيين (أو عدم استعدادهم) لتجنيس مئات الآلاف من الكوريين الذين عاشوا فى اليابان لأجيال عدة، شهادةً قوية على انطواء المجتمع اليابانى. ولا يمكن أن

يَنجُم عن الانطواء الإثنى جيرة طيبةُ، كما كان يشهد بذلك الوضع الذى كان سائدًا فى جنوب إفريقيا.

ويضاعف تلك المشكلات الثقافية ضعفُ القيادة السياسية اليابانية الموبوءة بالفضائح. كما ضاعَف من ركود اليابان التغييراتُ المتعاقبة لرؤساء الوزارة، وتعيين أشخاص ضعفاء فى وظائف سياسية قيادية، وغيابُ قادة يتميزون ببعد النظر فيما يخص الأزمنة الجديدة. ويوضح السلوكُ اليابانى فى اجتماعات مجلس التعاون الاقتصادى للدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادى هذه المشكلة. فقد وصل الوفد اليابانى، على خلاف الآخرين جميعًا، برئيسين، أحدهما من وزارة التجارة الدولية والصناعة، والآخر من وزارة الخارجية. ومع أن الطبيعى فى الوفود العالمية أن تضمَّ هيئاتٍ متعددة إلا أنه ليس طبيعيًا أن يتحدث وفد واحد بصوتين. ونتيجة لذلك تَعلَق السياسة اليابانية فى مأزق، كما أن الإشارات التى تبعثها كثيرًا ما تكون مختلطة ومحيِّرة.

معمار جديد للمنطقة

تتعرض اليابان، على الرغم من هذه الأسباب الخمسة التى تفسِّر احتمالَ هيامها على غير هدى، لضغوط قوية مماثلة لتنتهج خطًا واضحًا فى سياستها الخارجية. ويَشهد تكوين عددٍ كبير من اللجان الجديدة فى الحزب الديموقراطى الليبرالى الحاكم ومجلس النواب بحيوية جديدة فى التفكير اليابانى.

ولم يعد من الممكن لليابان أن تظل على وضعها الحالى المتمثل فى كونها "عظيمة اقتصاديًا" لكنها "قزم سياسيًا". ذلك أن اقتصادها الآن أكبر من الاقتصادات الشرق آسيوية مجتمعة، ويمثِّل الناتجُ اليابانى الإجمالى ٧٠ فى المائة من مجموع الناتج الإجمالى الآسيوى كله، إذا لم نعدَّ الجمهوريات السوفييتية السابقة. ولا تتمتع أية دولة أوروبية بمثل هذا الوضع بين جيرانها. والولايات المتحدة وحدها هى التى تقارب وضع

اليابان، من حيث الناتج القومى الإجمالى مقارنة باقتصادات دول أمريكا اللاتينية. ومع هذا لا تملك اليابان نسبيًا إلا تأثيرًا سياسيًا متواضعًا فى شرق آسيا - وهو أقل بكثير من أثر الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية. ولكى نفهم وضع اليابان الغريب فى شرق آسيا دعنا نتخيل أن الولايات المتحدة تملك تأثيرًا أقل على أمريكا اللاتينية من البرازيل أو من دول حلف الإنديز. ذلك هو وضع اليابان الحالى فى شرق آسيا نسبة إلى الصين أو منظمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). وهو وضع لا يمكن أن يستمر.

وتتمثل مشكلة اليابان فى أنه يجب عليها أن تخلق معمارًا سياسيًا جديدًا للمنطقة - من لا شىء. والتاريخ لا يعينها على ذلك. ذلك أن المعمار السياسى الوحيد السابق لفترة الاستعمار للمنطقة يستند على مفهوم "المملكة الوسطى" الذى تُعيد آسيا وشرق آسيا الفضلَ فيه لبكين. ولا تستطيع اليابان أن تخلق مثل هذا النظام. كما لا تستطيع الصين خلقه كذلك، نظرًا لضَعفها فى الوقت الحاضر. لذلك ستجد اليابان، فى محاولتها خلق معمار جديد، أنه يلزمها أن تُؤسس خمسَ قواعد فى الأقل.

ويجب أن تتمثل القاعدةُ الأولى فى إعادة التأكيد على وضع اليابان غير النووى. وربما يمكن للقادة اليابانيين أن يروا بصفة سريَّة أنَّ من غير العدل أن يُنظر إلى اليابان على أنها دولة لا يمكن الثقة بها إذا ما امتلكت الأسلحة النووية. ومع هذا فهم يعرفون أن قرارها امتلاكَ أسلحة نووية سيتسبب فى زعزعة مكتسباتها كلها منذ الحرب العالمية الثانية: إذ ستجِد نفسَها معزولة لا عن جيرانها الثلاثة فحسب بل عن الغرب كذلك. ولن يكون ذلك أقل من كونه كابوسًا استراتيجيًا. وستُسهم إعادةُ التأكيد القوية (لا المترددِّة) على الخيار غير النووى فى تعزيز ثقة جيرانها بأن نواياها سلمية. ويجب النظر إلى رفض اليابان المستمر للعسكرة، فى هذا الضوء، على أنه قوة لا ضَعف لأنه يمكن أن يقضى على خوف جيرانها منها.

ويجب أن تكون القاعدةُ الثانية للمعمار الجيد إعادةَ تأسيس بنية العلاقة الأمريكية اليابانية. إذ يجب على اليابان أن تَسأل نفسَها، فى المقام الأول، إن كان

السماحُ للعلاقة الأمريكية اليابانية بالهيام على غير هدى فى مسارها الحالى سيؤدى بصورة طبيعية إلى روابط أقوى وأوثق بين الدولتين أم إن كان استمرار النمط الحالى - الذى يَشعر فيه اليابانيون دائمًا أن الولايات المتحدة تَسخر منهم وأن الشعب الأمريكى يَنظر إليهم على أنهم "متطفلون" يزدادون غنى على حساب الولايات المتحدة - سوف يَنتج عنه انحلال مستمر يتزايد.

وقد ركزت اليابان جهودَها إلى الآن على تعزيز الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدولتين، مستمرة فى كونها مموِّلاً للسياسة الخارجية الأمريكية، وقابلةً باعتراضات الولايات المتحدة على مبادراتها السياسية الخارجية، وجاعلةً من السهل على البنتاجون [وزارة الدفاع الأمريكية] أن يَضمن تمويلَ وجود القوات العسكرية فى اليابان بدفع أكلافها المالية. أما فى السر فيَنظر اليابانيون إلى الولايات المتحدة غالبًا على أنها ثورٌ لا يؤمن هياجه وينبغى مداراتُه من وقت لآخر. لكن بما أن حكومة الولايات المتحدة لم تعبِّر عن رغبتها فى تغيير هذه العلاقة، فربما يتساءل المخططون اليابانيون عن السبب الذى يَجعلهم يغامرون بالمخاطرة؟ ومع هذا فهم بحاجة إلى الوعى بالطبيعة الديموقراطية العميقة للمجتمع الأمريكى. ذلك أن الالتزام الأمريكى بالدفاع عن اليابان لا يكون حقيقيًا إلا إن حصَل على مباركة الشعب الأمريكى. ولا تستطيع اليابان أن ترتكب الخطأ نفسَه الذى ارتكبه جنرالاتُ فيتنام الجنوبية فى سنة ١٩٧٥م حين قبِلوا بحسن نية التزامَ واشنطن بالدفاع عن سايجون بغض النظر عن الرأى العام الأمريكى.

وعلى اليابان الآن أن تُقنع الحكومةَ الأمريكية والشعب الأمريكى بأن العلاقة الأمنية الأمريكية اليابانية فى مصلحة البلدين كليهما؛ وبأن اليابان ليست متطفلة؛ وبأن التزامها بالاستراتيجية غير النووية يَخدم مصلحةَ الولايات المتحدة، والغربَ والمنطقة. وبعد ذلك كله فإذا تخلَّت الولايات المتحدة عن "معاهدة الأمن المشتركة" فسيواجِه المخططون الدفاعيون الأمريكيون عددًا كبيرًا من المهمات. وسيَلزم عن تحوُّل اليابان إلى دولة نووية أن تُخطِّط الولايات المتحدة للدفاع ضد قوة نووية يمكن لها،

بعكس الاتحاد السوفييتي، أن تتفوق تقنيًا على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. كما يمكن أن تمثل اليابان منافسًا جديدًا لمصدِّري الأسلحة الأمريكيين، وهي منطقة لم تدخلها اليابان بعد.

كما يجب مناقشة التجاذب الاقتصادي بين الدولتين بصفة مباشرة. فيجب على الولايات المتحدة كذلك أن تعترف علانية بأنها استَخدمت اليابان كبشَ فداء لعدم قدرتها، هي، على تنظيم اقتصادها. أما اليابان فبحاجة إلى أن تعلن إعلانًا جوهريًا بأن الولايات المتحدة القوية هي في صالح اليابان ومنطقة دول حوض المحيط الهادئ الآسيوية بمجموعها وأنها ستعمل مع جيرانها على صياغة سياسات اقتصادية لتعزيز التنافسية الأمريكية والمصالح الأمريكية في المنطقة. وربما يساعد هذا الإعلان، المتبوع بأفعال محسوسة، على القضاء على الشعور المتنامي في الولايات المتحدة بأن اليابان تسعى إلى إضعاف الاقتصاد الأمريكي.

وهناك ما يبدو كأنه تعارض بين حاجة اليابان إلى الحماية الأمريكية المتواصلة ورغبتها في الاعتماد على نفسها. وسبب ذلك التعارض الطبيعةُ الغريبة للعلاقة الأمريكية اليابانية، وهي التي تتمثل في عدم السماح لقوة اقتصادية عظمى بامتلاك أسلحة نووية. أما لو أصبحت اليابان قوة نووية فيمكن أن تتصرف كفرنسا أو المملكة المتحدة تجاه الولايات المتحدة؛ وبما أن ذلك ليس خيارًا مطروحًا الآن فيجب على الولايات المتحدة أن تسمح لليابان بنشر تأثيرها في مجالات أخرى وألا تظل تابعةً للسياسة الخارجية الأمريكية.

والقاعدة الثالثة للمعمار الياباني الجديد يجب أن تكون تطويرًا لسياسات "الجار الطيب" مع الصين وكوريا وروسيا. ويشهد التاريخ القريب لغرب أوروبا بأنه لا حاجة إلى إدامة العداوات الطويلة. وفيما ارتبطت بريطانيا وفرنسا وألمانيا أوّلاً تحت ضغط التهديد السوفييتي فهي تترابط الآن بفعل شبكات الروابط المتينة العميقة التي استُحدثت بين مجتمعاتها. ويمكن لليابان أن تنشئ مثل تلك الشبكات مع جيرانها. وتمهِّد التجارةُ والاستثمار الطريق إلى ذلك؛ ومع نشوء تلك الطرق يجب على اليابان

أن تبحث عن ترسيخ تفاهمات أقوى عبر ثقافات شعوب المنطقة. ويوصف جنوب شرق آسيا منذ أمد طويل بأنه بلقان آسيا. ذلك أن الأعراق واللغات والثقافات الكثيرة والتنوعات الدينية الكثيرة تقارب ما نجده في البلقان من حيث تنوعها؛ وقد ساعدت هذه التنوعات في تشكيل تاريخ يتماثل مع تاريخ البلقان في التعقيد والمآسي. وعلى الرغم من هذه العقبات فإن دول منظمة "آسيان" نجحت في إحداث أكثر أنواع التعاون الإقليمي في العالم الثالث نجاحا. ويمكن لطوكيو أن تقوم بما لا يقل عن ذلك إن قامت بمبادرات جريئة كحلٍّ مشكلة الجزر مع روسيا والاعتذار للشعبين الصيني والكوري عن الفظائع التي ارتكبتها في الماضي. ويعاني اليابانيون من مشكلات نفسية كبرى في القبول بالحاجة إلى الاعتذار، لكنهم يجب أن يعرفوا أنه مثلما أنهم لن يكون باستطاعتهم الثقة بالروس حتى تعتذر موسكو لهم عن المعاملة الفظة لأسرى الحرب اليابانيين بعد الحرب العالمية الثانية فإن جيرانهم يشعرون بالشيء نفسه تجاه طوكيو.

وتتمثل القاعدة الرابعة في وجوب تأسيس شعور بالبيت الآسيوي المشترك. فقد استطاعت أوروبا أن تهرب من ذكريات قرون من التنافس والعداء بخلق شعور بالبيت الأوروبي المشترك قبل أن ينطق جورباتشوف بتلك العبارة بوقت طويل، مع تراث إغريقي روماني مشترك يقوم أساساً لهذا الشعور. ويتمثل التحدي النهائي الذي واجه اليابان في أن تحاول إنجاز شعور مماثل في شرق آسيا. ولا يمكن منع المنطقة من الانخراط في صراع مر وخطير إلا بخلق شعور مشترك بأن الجميع يركبون السفينة نفسها. وربما يكون لقرار الجاليات الصينية واليابانية والكورية والمجموعات الشرق آسيوية الأخرى في لوس أنجلوس بتناسي اختلافاتها والعمل معًا بعد الاضطرابات الأخيرة تأثيرٌ واضح على بلدانهم الأصلية.

وسوف يكون إيجاد مثل هذا الحس ببيت آسيوي مشترك تحولاً نفسيًا صعبًا آخر لليابانيين. ذلك أنهم، ومنذ إصلاحات الميجي، ساووا بين النجاح وقبول الغرب لهم. ومع ذلك فمن الواضح أنه يجب على اليابان لتكسب ثقة جيرانها الآسيويين -

خاصة الجيران الكبار مثل الصين والهند وأندونيسيا – أن تبَرهن على أنها تحترمهم بوصفهم أقطارًا آسيوية رفيقة. فيجب عليها ألا تعاملهم بالطريقة الدونية التى يَخبرونها أحيانًا من الغرب. فلا يمكن أن تكون سياسات الإعانة اليابانية، مثلاً، امتدادًا بسيطًا لسياسات الإعانة الغربية، ولو لم يكن ذلك إلا لأن لليابان مصالح جغرافية مختلفة. وقد ركَعت اليابان إلى الآن، فى معاملتها مع آسيا، بصورة تكاد تكون تلقائية للمصالح الأمريكية أو الغربية، ذلك مع أنه لا الولايات المتحدة ولا اليابان سوف تعترفان بأية محاولة لحضها على أن تفعل ذلك. فمن ذلك على سبيل التمثيل أنه حين اقتَرحت ماليزيا إيجادَ مجموعة اقتصادية شرق آسيوية، استجابت اليابان لمعارضة الولايات المتحدة قبل أن تَنظر فى ما إن كانت المنطقة ستستفيد من منظمة كهذه أم لا. وبالمثل، فقد أرادت اليابان، بعد اتفاق السلام الكمبودى، أن تنهى مقاطعتَها الاستثمارية لفيتنام وتُنهى الحظرَ على بنك التنمية الآسيوى لإقراضها. لكنها استجابت، هنا أيضًا، للموقف الأمريكى.

ولم تتردد الولايات المتحدة عن فرض هذه المطالب على اليابان، مؤكدة حقَّها بوصفها حامية لها. ومع هذا يجب أن تتغلب المشورة الأكثر حكمة فى واشنطن. إذ يجب على الولايات المتحدة أن تتوقف عن الطلب من اليابان أن تصوغ سياساتها بصورة أساسية للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة؛ وهو أمر لن يستمر على المدى الطويل. وتوضِّح معارضةُ الولايات المتحدة للروابط المتعددة الجديدة فى منطقة المحيط الهادئ الآسيوية قصرَ النظر الواضح للسياسات الأمريكية. ذلك أن هناك حاجة عظمى، مع التنامى العظيم للتجارة والاستثمار بين مجتمعات شرق آسيا، إلى تقوية الروابط المتعددة لتسهيل تلك الاتصالات وتوفير طرقٍ لحل المشكلات المشتركة بين دول شرق آسيا.

ويثير أىُّ التفات جدىّ لبيتٍ آسيوى مشترك استياءً عظيمًا فى الولايات المتحدة والغرب عموما، وسبب ذلك غالبًا الخوفُ من أن ناديًا عِرقيًا آخر منكفئًا على نفسه يجرى تأسيسه. ويَعكس ذلك الجهلَ الغربى بالانقسامات العرقية والثقافية الضخمة

داخل آسيا. وسوف تتمثل الوظيفة الرئيسة لبيتٍ آسيوى مشترك (الذى سيشمل أستراليا ونيوزيلاندا)، مثله مثل البيت الأوروبى المشترك، فى إضعاف الهويات العرقية أو إنهائها، لا تعزيزها.

وتوجب القاعدة الخامسة، أخيراً، على اليابان أن تصبح مواطنًا عالميًا صالحا. وتعكس جهودُ اليابان للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن تلك الرغبة. ومع ذلك فطريقتُها فى محاولتها الحصول على ذلك المقعد حالةٌ كلاسيكية لوضع العَربة أمام الحصان. ذلك أنه من غير تأسيس اليابان لسجلٍ واضح للتعامل مع الصراعات الدولية فإنه يمكن التساؤل عما ستفعله فى مجلس الأمن؟ ويمكن تعزيز أهمية حصولها على مقعد فى مجلس الأمن إن أمكن لطوكيو أن تبرهن، كما تفعل الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، على أنها يمكن أن تبادر لحل الصراعات الدولية.

لننظر مثلاً إلى عملية السلام الكمبودية. فقد وقِّعت معاهدة ممتازة للسلام، لكن نقص التمويل اعتَرض تطبيقَها، ذلك أن الولايات المتحدة وجدتْ أن من الصعب عليها الوفاء بنصيبها فى أكلاف عمليات حفظ السلام التى ترعاها الأمم المتحدة. وسوف ينتظر اليابانيون، اتِّباعًا للسلوك التقليدى، أن تفاتحَهم حكومةُ الولايات المتحدة فى أمر المساعدة المالية ثم، وبعد بعض التردد، يَستجيبون لطلبها. وكان يجب على الحكومة اليابانية، بدلاً من ذلك، أن تُبادر وتعلن أنها سوف تفى بأى نقص مالى تتعرض له عمليات الأمم المتحدة للسلام فى كمبوديا، وأن تأتى فى المقدمة فى الوفاء بحاجات إعادة البناء الاقتصادى لها. وينبغى أن تعلن أنها سوف تضمن أن الكابوس الطويل الذى يتعرض له الشعب الكمبودى سينتهى أخيرا، وبهذا تفى بمسئولياتها للمنطقة وللإنسانية المشتركة. وسوف تكلِّف العمليةُ كلُّها اليابانَ بليونًا أو بليونين من الدولارات، وهو ما يمثل جزءاً ضئيلاً مما دفعته فى حرب الخليج، ومع هذا سيكون المكسب الذى سيعود عليها عظيمًا – فى المنطقة، وفى الغرب، وفى الولايات المتحدة على وجه خاص. ويمكن لمثل هذا التصرف أن يغيِّر بصورة جذرية النظرَ إلى اليابانيين

على أنهم أناس حذرون ولا هدف أخلاقياً لهم. هذا هو نوع القفزة الجريئة التى تحتاج اليابان أن تنجزها.

ولم تكن الخطوات الجريئة مما يميِّز السياسة الخارجية اليابانية بالطبع منذ الحرب العالمية الثانية. إذ كانت الكلمة المفتاحُ هى التأنى الحذِر. لكن هناك أزمة جديدة تلوح الآن عبر المحيط الهادئ. ومن حسن الحظ أن أخطارها وفوائدها واضحة بشكل متساو. فتمرُّ منطقة شرق آسيا بما يمكن أن يكون أكبر نمو اقتصادى فى تاريخ الإنسان. وقد بدأ هذا النمو فى اليابان وانتشر عبر المنطقة. ومع هذا تعرف حكومات شرق آسيا كلها أن نمو بلدانها يمكن أن يُعرقَل إن فشلت اليابان. لهذا فإن اليابان تمتلك قدراً عظيماً من التأثير فى صياغة معمار سياسى جديد للمنطقة. ومع هذا يتوجب عليها لكى تنجح ألا تفى بمصالح اليابان وحدها، بل ترضى كذلك جيرانَها الثلاثة القريبين منها، فى منطقة شرق آسيا عموماً، والولايات المتحدة. وسوف يَختبر المستقبلُ التطلعَ الدبلوماسى والمهارة للقادة اليابانيين.

نزعة منطقة المحيط الهادئ

ألقيتُ، فى سبتمبر ١٩٩٤م، الخطابَ الافتتاحى فى المؤتمر السنوى السادس والثلاثين للمعهد العالمى للدراسات الاستراتيجية الذى عقد فى فانكوفر [فى كندا].

وجمع المؤتمرُ بشكل رئيس مفكِّرين استراتيجيين أمريكيين وأوروبيين. وكانت المسلَّمة الطبيعية لهذه العقول الاستراتيجية أن أوروبا تتقدم سائرَ العالم فى النظرية والممارسة الاستراتيجيتين، وأن المفاهيم الرئيسة والنماذج النظرية [الاستراتيجية] صيغت فى أوروبا، وأنه ليس لسائر العالَم إلا السير فى ركابها وتقليدها. وقد أزعجتْ محاضرتى الحاضرين من جهتين: الأولى، أنى اقترحتُ أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لا أوروبا، تمتلك أُفقًا أفضل للسلام؛ والثانية، أنى اقترحت أن طُرق منطقة آسيا والمحيط الهادئ ربما توفر نافذةً عالمية واسعة لتطلُّع المفكرين الاستراتيجيين. وكان رد الفعل عدائيا. لكن حين نُشرتْ مقاطع من خطابى فى فصلية "السياسة الخارجية" (بعنوان "الطريق الباسيفيكى")، وفى مجلة Survival بعنوان "نزعة منطقة المحيط الهادئ")، قوبلت بردود فعل أكثر وداً. وقد قال لى جاريث إيفينز، وزير الخارجية الأسترالية حينذاك، أنه استشهد بما قلتُه فى خطاباته، خاصة اقتراحاتى المتعلقة بأن منطقة آسيا الباسيفيكية سوف تطلِق موجةً من الإبداع الثورى بمزج الحضارتين الآسيوية والأمريكية.

وتعرَّضتْ نظريتى بعد ست سنوات لاختبار قاس. ذلك أن الأزمة المالية الآسيوية فى ١٩٩٧/١٩٩٨م كانت واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية فى القرن العشرين. وكان الدمار الذى تركته فى كثير من اقتصادات شرق آسيا عظيما. وكان المفكرون

الغربيون كثيراً ما يشيرون إلى أن الأزمات الاقتصادية، مقرونة بتحولات كبرى للقوة، كثيراً ما تقود إلى الحرب، كما كانت الحال فى الحرب العالمية الثانية.

ولم تمر منطقةٌ فى العالم بتحولات للقوة على مستوى ما نراه اليوم على مسرح منطقة المحيط الهادئ الآسيوية. كما أن هذا المسرح ملآن بصدوع الزلازل، مثل: روسيا – اليابان، واليابان – الصين، والصين – بحر الصين الجنوبى، إنْ لم نَذكر العلاقةَ الاستراتيجية الناشئة الأعظم فى العالم، أى: العلاقة بين الولايات المتحدة والصين.

فلماذا ظلت المنطقة فى سلام خلال هذه الأوقات القاسية، إذن؟ ولماذا ظهرت التجاذبات إلى السطح؟ وكلما يمكن لى قوله إنه بعد ست سنوات على كتابة هذه المقالة أشعر بحصول ما توقعتُه فى بعض المزاعم التى تفوهت بها عن "نزعة منطقة المحيط الهادئ". فهى لا تزال حية، لا ميتة. ومع هذا فالمتشككون كُثُر. فلا يزال معظم المفكرين الاستراتيجيين يعتقدون أن المسرح الآسيوى الباسيفيكى لا يزال يمثّل برميل بارود يمكن أن ينفجر. والوقت وحده هو الذى سيَحكم مَنْ هو الصحيح. ومن أجل أبنائى وأحفادى (إن كان لى أحفاد) أود أن يَكون الصحيح هو أنا.

سوف يَشهد القرن الحادى والعشرون صراعًا بين "نزعة أطلسية" و"نزعة باسيفيكية". وكانت النزعة الأطلسية، فى القرون القليلة الماضية، هى التى تتحكم فى مسار تاريخ العالم. وإذا كانت افتراضاتى صحيحة فسوف تَنتزع النزعةُ الباسيفيكية مركزَ المسرح من يدى النزعة الأطلسية، وعندئذ سيَلزم المحلّلون من أصحاب المركزية الأوروبية أن يُعيدوا التفكيرَ فى مفاهيمهم ومسلَّماتهم لكى يفهموا هبوب التاريخ المستقبلى.

وسيكون القرن الحادى والعشرون فريداً لأنه ستكون هناك ثلاثة مراكز للقوة العالمية (أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا) فى مقابل مركزين اثنين فى القرن العشرين (أمريكا الشمالية وأوروبا)، ومركزٍ واحدٍ فى القرن السابق (أوروبا). وقد

رسمتْ أوروبا فى القرون السابقة مسارَ تاريخ العالم: فقد استعمرتْ معظمَ مناطق العالم، وأخافت الإمبراطوريات والمجتمعات الأخرى (ويشمل ذلك الصين واليابان والبلدان الإسلامية) واحتلت معظم الفضاءات الخالية تقريبا (أمريكا الشمالية وأستراليا) عبْر الهجرات. وكانت الحربان العالميتان فى القرن العشرين، بل والحرب الباردة التى أعقبتهما، صراعًا بين الأوروبيين فى المقام الأول. أما شرق آسيا، فى المقابل، فلم يَترك إلا أثرًا قليلاً على العالم.

وسيكون أمرًا خطيرًا لأوروبا والإنسانية إن كان المحللون غير قادرين على تحرير أنفسهم من المفاهيم النابعة من المركزية الأوروبية للعالم. وقد أصبحت أوروبا متعَبةً جدا، مثلها مثل المناطق الأخرى من العالم التى جربّت العظمة. وقد حان الوقت لأن تُسهم المناطقُ الأخرى من العالم بالقدر الذى أسهمت به أوروبا فى دفع العالم إلى الأمام.

بزوغ شرق آسيا

سوف تَنزَع دولُ شرق آسيا سلبيَّتها عن نفسها فى القرن الحادى والعشرين. وسيعطيها وزنُها الاقتصادى الكبير صوتًا ودورا. وقد كانت اليابان وشرق آسيا مجتمعتين لا تمثلان حتى ستينيات القرن العشرين الميلادى إلا أربعةً بالمائة من الناتج الإجمالى للعالم، ذلك فى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك تمثّل ٣٧ بالمائة منه. أما اليوم فتمتلك المنطقتان كلاهما حصصًا نِسبية متشابهة فى الاقتصاد العالمى (ما يقرب من ٢٣-٢٤ بالمائة)، لكنه بحدوث أكثر من نصف النمو الاقتصادى فى آسيا خلال تسعينيات القرن العشرين الميلادى، ستُصبح اقتصاداتُ دول منظمة التجارة الحرة لدول شمال المحيط الأطلسى (نافتا) والاقتصادات الأوروبية أصغر نسبيًا بالتدريج[1]. وسيكون الوزن الاقتصادى لشرق آسيا فى البداية هو ما سيَترك أكبرَ الأثر. وربما يفسِّر هذا السببَ الذى يجعل الاقتصاديين وأرباب الصناعة

الأوروبيين يعاملون شرقَ آسيا باحترام. وفى مقابل ذلك يعتقد المؤدلجَون والاستراتيجيون الذين لا يرون أىَّ تحد فكرى صارم من شرق آسيا، أنه ليس هناك إلا القليل الذى يمكن أن يتعلَّموه من منطقة شرق آسيا.

وربما يفسِّر هذا افتراضَ المحلِّلين الاستراتيجيين كلِّهم تقريبًا بأنَّ التجربة الأوروبية وحدَها يمكن أن تفسِّر مستقبلَ شرق آسيا. وستأتى هذه المنطقة بالمقارنة اللازمة مع أوروبا، أفضلَ ثانٍ لها. ويقول ريتشارد بيتس Richard Betts " إن أحد الأسباب للتفاؤل بالسلام فى أوروبا هو قناعة القوى الكبرى الظاهرة ببقاء الحال كما هي"، أما فى شرق آسيا فهناك "حوْضٌ واسع من المظالم المتقِّيحة، مع ما يَصحبُها من احتمالٍ أكبر لتوليد الصراع بقدر يزيد على ما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة، حين ساعدت القطبية الثنائية فى الحد من تصاعد الخلافات القديمة"(٢).

ويقول هارون إل. فريدبيرج" : Aaron L. Friedberg فيما ستَستمر الحربُ الأهلية والنزاعُ العِرقى لبعض الوقت فى البقاء على أطراف أوروبا، تَبدو آسيا فى المدى البعيد أكثر احتمالاً لتُصبح مهاداً لصراع القوى الكبرى. ذلك أن الخمسمائة سنة الماضية التى ظلت أوروبا أثناءها المولِّد الأساسى للحروب (إضافة إلى الثروة والمعرفة) تَقترب من نهايتها. لكنه يمكن أن يكون ماضى أوروبا، لحسن الحظ أو سوئه، هو مستقبلَ آسيا"(٣).

ويقول بارى بوزان وجيرالد سيجال Barry Buzan and Gerald Segal، بعد مراجعتهما لتاريخ الصراعات فى شرق آسيا:

> **"لقد ظلتْ هذه الحوادث التاريخية الضخمة كلها على ما كانت عليه، وإذا أُخذت مجتمعةً فإنها توحى بالتمزق السياسى والعداء اللذين تتصف بهما العلاقات العالمية للمنطقة. فليس هناك إلا القليل الذى يَربط دولَها ومجتمعاتها بعضها ببعض لكن هناك الكثير الذى يقسِّمها. وقد اختفت منها منذ زمن بعيد أيةُ فرصة**

للعثور على أرضية مشتركة موحَّدة ضد الغرب، ومع انجلاء التشويه الذى فرضته الحرب الباردة فإن كثيراً من الأنماط التاريخية التى أخفيت عن قصد أو تُغُلِّب عليها بواسطة صراع القوى الكبرى قد تَبرز الآن إلى العلن مرة أخرى. . . . لذلك فإن التاريخ يَدعم بقوة وجهةَ النظر القائلة بأن آسيا عرضةٌ لخطر النكوص إلى المستقبل"[٤].

ويخشى كثير من الآسيويين أن مثل هذه الأقوال لا تتضمن بعض التوقعات التحليلية فقط، بل كذلك أملَ أوروبا بأن شرق آسيا لن يَنجح ولن يتجاوزها.

الموجة الطوفانية

مما يَلفت النظر بقوة فى المقالات التى ذكرتُها تواً هو التعامى عن أكبر موجة طوفانية تَضرب شرق آسيا، وهى السبب الرئيس فى دينامية اقتصاد المنطقة، وأقصد بذلك الموجة الطوفانية للبداهة والثقة بالنفس. فقد تحققتْ خلال العقد أو العقدين الماضيين ثورةٌ نفسية هائلة فى عقول الشرق آسيويين ولا تزال، وتتمثل فى زيادة أعداد الذين يَكتشفون أنهم قد أضاعوا قروناً فى محاولة الدخول إلى العالم الحديث. ولم يعد بإمكانهم الآن فعل ذلك. فقد أزِف زمنُهم الآن، بعد قرون. فلماذا إذن إضاعة الوقت فى صراعات بسيطة أو تنازع تاريخى؟

ومن الصعب على أى أوروبى أو أمريكى أن يَفهم الطبيعة الهائلة لهذه الثورة النفسية لأنهم لا يستطيعون الدخول إلى عقول الشرق آسيويين. ذلك أن عقولهم لم تغلَّف يومًا بغلاف الاستعمار. ولم يَلزمهم يومًا أن يُكافحوا المسلَّمةَ غير الواعية التى مؤداها أنهم أناس من طبقة ثانوية، لا يَصلُحون بما يكفى لكى يَكونوا "الرقم الأول". وقد قاد اكتشافُ الشرق آسيويين أنهم يمكن أن يتماثلوا مع الحضارات والمجتمعات الأخرى، إن لم يتفوقوا عليها، إلى ثورة فى ثقتهم بأنفسهم.

ومما أسهم فى تعزيز ثقتهم بأنفسهم وعيهم بأن الوقت اللازم للَّحاق بالعالم المتطور صار أقصرَ بالتدريج. فقد تقاصرت الفترةُ التى تحتاجها الدول لمضاعفة ناتجها القومى - إذ استغرقت المملكة المتحدة ٥٨ سنة (من ١٧٨٠م)، والولايات المتحدة ٤٧ سنة (من ١٨٣٩م)، واليابان ٣٣ سنة (من ١٨٨٠م)، وأندونيسيا ١٧ سنة، وكوريا الجنوبية ١١ سنة، والصين ١٠ سنوات. وأسباب ذلك معقدة، لكنها تشمل سرعةَ انتشار التقنية، والأفكار، والممارسات التجارية، وسرعة حركة رءوس الأموال عبر الحدود، بالطبع.

يضاف إلى ذلك أن كثيرًا من الشرق آسيويين واعون بأنهم يقومون بإنجاز بعض الأمور الأساسية بشكل صحيح فى مجتمعاتهم فى مقابل كثير من المجتمعات الأوروبية. ويَتباهى كثير من المفكرين الأوروبيين بأن غرس الديموقراطيات بشكل ثابت فى مجتمعاتهم خيرٌ محض، خاصة أنها تَمنع الحروب. لكن الأنظمة الديموقراطية يمكن كذلك أن تقاوم التغيير بعمق. إذ لا يمكن مثلاً أن تُزال الأعباء الثقيلة للضمان الاجتماعى التى راكمتْها أوروبا بسهولة، خاصة أن هذه الأعباء غالبًا ما تُنقل إلى أجيال المستقبل. وقد تَنبأ مكتب الميزانية الأمريكى مؤخرًا بأن المتطلبات الضريبية بالنسبة لطفل أمريكى وُلد هذه السنة تتمثل فى أنه سيَدفع ٨٢ بالمائة مما يكسبُه خلال حياته لبرامج الرعاية الحالية. ويلاحظ وليم ريس - موج **William Rees-Mogg** أن "هذا الرقم لا يمكن دعمُه"، لكنه أضاف أن "صرف الحكومة فى أوروبا أعلى بالفعل مما هو فى الولايات المتحدة"[٥].

وهناك عدد من السياسات الاقتصادية الاجتماعية الأوروبية غير الممكنة بشكل أساس. فقد أوجدتْ أوروبا منذ ١٩٧٧م تسعةَ ملايين فرصةَ عملٍ فقط مقارنة بثلاثين مليونًا فى الولايات المتحدة وكندا. وكان معظم هذه الأعمال التى أوجدت فى الولايات المتحدة خلال هذه الفترة فى القطاع الخاص، أما فى أوروبا فكانت فى القطاع العام. ونتيجة لذلك بلغ تزايد الضرائب فى أوروبا وربطُ الكلفة الاجتماعية بالرواتب ضعفَ ما فى الولايات المتحدة، فى المتوسط [٦].

وتشير بعضُ التوقعات الآن إلى انخفاضٍ سنوى بمقدار واحد بالمائة فى الدخل الأوروبى المُوفَّر خلال الخمس والعشرين سنة القادمة. لذلك يواجِه الطفلُ الأوروبى الذى يولد اليوم مستقبلاً يَحصل فيه على دخل أقل مما حصل عليه والداه. وفى مقابل ذلك يعى الشرق آسيويون أنهم يقتربون من فترة يَحملهم فيها طوفانٌ هائل يتزايد ارتفاعا. فيَبلغ الناتج القومى الإجمالى هذه السنة، فى مقاييس القوة الشرائية، لبليونين ونصف من البشر فى الصين والهند واليابان والساحل الآسيوى، نصفَ دخل ثمانمائة مليون إنسان تقريبًا فى أوروبا وأمريكا الشمالية. وسيكون فى سنة ٢٠٢٥م ضعفَ دخل هؤلاء.

وكانت اليابان خلال المائة سنة الماضية المجتمعَ الآسيوى الأول الذى يحاول الدخول إلى العالم الحديث، مع إصلاحات الميجى. أما ما تبع ذلك فكان عقوداً من الصراع العسكرى، الذى أدى إلى نكبات وعداوات، بعد بعض النجاحات فى الحربين الصينية اليابانية والروسية اليابانية. ومن غير المتصور أن يَتبع شرق آسيا المسار نفسه فى المائة سنة القادمة: أى أن يقود التحديث الاقتصادى فى نهاية الأمر إلى الصراع العسكرى والنكبات.

لكنَّ هناك فرقًا جوهريًا بين ما حاولتْه اليابان قبل مائة سنة وما يحاوله شرق آسيا الآن: ذلك أن اليابان اعتقدتْ بشكل صارم أنها يمكن أن تصبح ناجحة فقط إن انضمت إلى النادى الأول للعالم، أى نادى المستعمرين. وكما يقول ريتشارد جى. ساموِيلز Richard J. Samuels: كانت المصانع العسكرية تقود التصنيعَ اليابانى المبكِّر من أجل تعزيز الأمن القومى عن طريق اللحاق بالغرب وتجاوزه". ويصوِّر هذه الاندفاعةَ الشعارُ القائل: "دولة غنية، جيش قوى" (fukoku kyohei) (٨) فلم يكن التحديث الاقتصادى هدفًا بذاته، لكنه كان، كما يشهد بذلك حال أوروبا فى القرن أو القرنين الماضيين، عتبةً للفتوح العسكرية.

ولا يمكن أن تكون الدينامية فى شرق آسيا مختلفةً كثيراً عن البيئة التى جربتْها اليابان فى أواخر القرن التاسع عشر. ذلك أن شرق آسيا يحاول أن يحقق شيئًا أعلى

وأكثر أساسية، وهو أنه يريد أن يَنجح اعتماداً على نفسه هو، من غير أن يحاول أن يَصبح عضواً في ناد أوروبي. وسيكون كفاحًا عظيمًا لإيجاد معاييرَ اجتماعية وسياسية وفلسفية تصورٍ بأحسن ما يكون تطلعاتِ شعوبه، لكنه سيكون كفاحًا مريرا. وأكثر الأشياء غباء يمكن أن يَفعلها أي مجتمع آسيوي أن يتجنب هذا التحدي الضخم وينخرط في النزاعات العسكرية التقليدية: أي أن ينتزع الفشلَ مرة أخرى من فَمِ النصر.

مقارنة البيئتين الجغرافيتين الاستراتيجيتين: أوروبا وشرق آسيا

ربما لن يقتنع المفكرون الأوروبيون بهذه الصورة للدراما الإنسانية التي تتفتح في شرق آسيا. ذلك أنهم يركِّزون أنظارَهم الاستراتيجية إما على الصراعات القديمة أو الخامدة، أو على سباق التسلح. وكما بينت توًّا فالحكمة السائدة تقتَرح أنَّ من المحتمل أن يمرَّ شرق آسيا، على العكس من أوروبا، ببيئة استراتيجية أقل قسوة.

ويعزِّز بوزان وسيجال هذه النقطة بالنظر إلى دور ما يسميانه بـــ"المجتمع الدولي" في الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين. وكما يقولان: "يشمل المجتمع الدولي أكثر الأفكار تحديداً للأنظمة. فهو يوحي بسياق، يحوي منظماتٍ متعددة العلاقات وقوانينَ يمكن أن تساعد الدولَ على التواصل على فترات منتظمة، لتأسيس نزعاتٍ وعادات للتشاور والتعاون، لتنسيق العلاقات بينها وتَنظيمها، وتَمنع خلافاتِها من التنامي والتحوُّل إلى صراعات عسكرية". ويضيفان: "وتستمر أوروبا، على وجه خاص، والغربُ عموماً، على ما هما عليه من التقدم وتطوير المجتمعات الدولية بشكل أغنى. أما ما يميز آسيا فهو أنها تَجمع بين عدد من المجتمعات الصناعية متميزةً بمجتمع عالمي إقليمي مفتقِر جداً في تطوره حتى إنه يمكن مقارنته من حيث الفقر بإفريقيا والشرق الأوسط"(٩).

وتفشل مثل هذه الحكمة السائدة فى الاعتراف بحقيقة أساسية عند مقارنة أوروبا بشرق آسيا، وتتمثل تلك الحقيقة فى أنه فيما ظلت البنادق صامتة فى شرق آسيا، فإن أوروبا محاطة بحزامٍ من النيران التى تمتد من اهتزازات الجزائر التى تنتشر موجاتُها عبر شمال إفريقيا، وتظهر مرة أخرى من خلال الحرب العنيفة فى البوسنة، وتصل مداها فى القوقاز. ويَهلك مزيدٌ من الأرواح يوميًا على أطراف أوروبا فى الصراعات التى تبدأ من الصراع فى جورجيا وتمتد إلى الانفجارات التى تنتظر الحدوث فى كوسوفو، ومقدونيا وألبانيا بشكل يتجاوز المذابح التى تَحدث فى منطقة آسيا والمحيط الهادى كلها التى يسكنها عدد أكبر من السكان.

ويؤكد عدد من الكتّاب، فى مقارنتهم شرق آسيا بأوروبا، أن وجود المؤسسات الإقليمية المطوَّرة، كحلف الناتو، والاتحاد الأوروبى، ومنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، يعطى أوروبا مزيةً منافسةِ فى السلام والأمن. بل لقد اقتُرحتْ منظمة الأمن والتعاون الأوروبى لتكون مثالاً لمنطقة المحيط الهادى الآسيوية. لكن الدول التالية، من بين الأعضاء الثلاثة والخمسين فى منظمة الأمن والتعاون الأوروبى، تعانى إما صراعات داخلية أو صراعات خارجية، وهى: صربيا وكرواتيا والبوسنة وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وملدوفيا وطاجكستان، هذا إن لم نذكر الصراع المتزايد بين مقدونيا وكوسوفو. وليس صمتُ البنادق فى منطقة المحيط الهادى الآسيوية واشتعالها حول أوروبا مصادفة، فهو نتيجة لحقيقة أنَّ مقاربة أوروبا لبيئتها المباشرة مشوَّشةٌ استراتيجيًا، فيما يتخذ شرق آسيا قراراتٍ استراتيجية متماسكة نسبيا.

وهناك عدد من العناصر الخاطئة فى سياسات أوروبا الاستراتيجية غير المتجانسة. وأولُها اعتقادُها بأنها تستطيع توفيرَ السلام بالتركيز على التوحيد الداخلى لها فيما هى تَعزل نفسَها عن أطرافها. وتبدو الجهودُ الأوروبية كلُّها، التى تَعمل على تعميق التوحيد عبر معاهدة ماستريخت أو توسيع التوحيد بضمِّ أقطار أوروبية "مماثلة" للاتحاد الأوروبى، لملاحظٍ شرق آسيوىٍّ، مثلَ عائلة تَنشغل بتنظيم أثاث غرفة المعيشة فيما تتجاهل فيضان الماء الذى ينساب إلى داخل البيت من الطوفان المتزايد

خارج الباب مباشرة. فمن المحيِّر أن تحاول أوروبا أن تَرفع من متاريسها لتعزِل نفسَها عن جيرانها – مستثنيةً لهم من نموِّها وازدهارها مُبقيةً عليهم كغرباء. ذلك فى مقابل النزعة الشرق آسيوية التى تحاول جذب المجتمعات كلها فى دينامية المنطقة، بدءًا بميانمار وفيتنام وانتهاء بكوريا الشمالية فى المستقبل.

وليس لأوروبا خيار إلا أن تتعامل مع ثلاث قوى كبرى على أبوابها، وهى روسيا وإفريقيا والعالم الإسلامى. ذلك أن الاضطراب فى هذه المناطق، فى عالم يتقارَب، سوف يَتسرب إلى داخل أوروبا. وفيما حققت أوروبا نجاحًا استراتيجيًا هامشيًا تجاه روسيا (وتبقى الأسئلة عن أهميتها بعيدة المدى)، إلا أنها لا تملك إلا استراتيجية خاطئة تجاه إفريقيا والعالم الإسلامى.

وربما كان من الخطأ الاستراتيجىّ لأوروبا، من وجهة نظر بعيدة المدى، أن تَستقبل فى الاتحاد الأوروبى دولاً تماثلُها اجتماعيًا وثقافيًا قبل أن تَقبل تركيا. وهى ترسِل بهذا إشارةً بأن أوروبا ستَقطع نفسَها دائمًا عن العالم الإسلامى، أى أنها لن تقبل، فى "بيت أوروبا"، بأية دولة من العالم الإسلامى، مهما كانت علمانيةً، وحديثة، أو "أوروبية". وأضاعت الفرصةَ لكى تبرهن على أن المجتمع الإسلامى يمكن أن يَعبر الحدودَ الثقافية وأن يَكون كأية دولة أوروبية حديثة. وربما أضاعت أوروبا فرصةً ثمينة لتبرهن على أنها تستطيع أن تتعالى على الحدود الثقافية وتَخلق، كما فعلتْ منطقة المحيط الهادى الآسيوية، مؤسساتٍ تَشمل منطقة واسعة، مثل (آسيان)، ومؤتمر التعاون الاقتصادى لدول المحيط الهادى الآسيوية، والمنتدى الإقليمى لآسيان، الذى يَضم ثقافات متنوعة.

وقد ضخَّم من صورة هذا الاستثناء للعالم الإسلامى السلبيةُ الأوروبية تجاه الإفناء الجماعى على أبوابها فى البوسنة. ويَعتقد قليلٌ من الناس فى العالم الإسلامى (أو خارجه) أن أوروبا لن تَكون على تلك الدرجة من السلبية لو أن القنابل التى أمطرت السكانَ المسيحيين فى ساراييفو أو سربرنيتسا كانت تُطلقها مدافعُ المسلمين. ولن يكون مفيداً أن تَستنكر أوربا النكوصَ عن الديموقراطية فى ميانمار فيما هى تشجِّع

نكوصاً مماثلاً عنها فى الجزائر. ويمكن لبعض الأوروبيين المتشككين أن يتغاضوا عن مثل هذه المعايير المزدوجة. لكنهم يقلّلون من شأن الثمن الذى تَدفعه أوروبا فى عزل قوةٍ، أى العالم الإسلامى، يلَزمها أن تتعايش معها على مدى آلاف السنين القادمة. وكانت القيادة الأخلاقية لأوروبا أحدَ مظاهر قوّتها البارزة، فى العقود القليلة الماضية، ذلك أنها غالبًا ما تقوم بردود أفعال أخلاقية صحيحة وتقدِّم مساعدات إنسانية ضخمة فى الأزمات الكبرى. ويتنبه القادة الأوروبيون الآن بشكل متزايد إلى مدى هذه المشكلة. فقد أكد المستشار الألمانى السابق [هيلموت كول] هذه السنة أن "صعود الأصولية الإسلامية فى شمال إفريقيا يمثّل الخطر الأكبر" على أوروبا، فيما وصف رئيس وزراء فرنسا إدوارد بالادور الثورة الأصولية فى الجزائر بأنها التهديد الأبرز لبلاده(١٠).

والعنصر الخاطئ الثانى فى استراتيجية أوروبا هو التسليم بأن بقية العالم، ويشمل ذلك جيرانها، سوف يتّبعون المثالَ الاجتماعى الأوروبى – إذ إن التقدم الطبيعى للتاريخ سوف يقود المجتمعات كلها لتصبح ديموقراطيات ليبرالية ورأسمالية. وقد بُرهن على هذا التسليم، فى نظر معظم الأوروبيين، حين اتَّبع الرئيس الروسى ميخائيل جورباتشوف هذا المسار. كما برهن عليه تهاوى الاتحاد السوفييتى الذى تبع ذلك واختفاؤه. ومن هنا فمن الطبيعى أن يَحتضن كثيرٌ من الأوروبيين فكرةَ أن "نهاية التاريخ" جاءت بقابلية التطبيق الكلية للفكرة الغربية.

ونتج عن هذا الاعتقاد العميق بتعالى الفكرة الأوروبية ضعفٌ فريد أو عمى للأوروبيين، ويتمثل ذلك فى عدم القدرة على القبول بالفكرة البسيطة التى مفادها أن الثقافة الأخرى أو المجتمعات الأخرى ربما تكون صالحة بالدرجة نفسها. وتوضح مقالة فى مجلة إيكونومست بعنوان "الإسلام والغرب" هذا العمى(١١). فتَفترض المقالةُ أنه يجب على المجتمعات الإسلامية لكى تتقدم أن تصبح أكثر شبهًا بالغرب. ولم يُقترح مرة واحدة أن الغرب ربما يجد شيئًا ما يمكن أن يتعلمه من الإسلام. ومرة أخرى، ولاقتراح مقابلةٍ بسيطة، فأكثر الدول الإسلامية سكانًا (أندونيسيا) وأكثر الدول

الإسلامية نجاحًا اقتصاديًا فى العالم (ماليزيا) تقعان فى منطقة المحيط الهادى الآسيوية. ولا يَقترح أحدٌ فى المنطقة بأنهما يجب أن يتَّبعا نموجًا معيَّنًا آخر. ويمكن أن يَمنع هذا الاعتقادُ بعالمية الفكرة الغربية القبولَ بمبدأ التنوع ويَحول دون تعايش المنطقة بسلام مع الثقافات الأخرى. لقد تعودت منطقة المحيط الهادى الآسيوية أن تتعايش مع التنوع، لكن أوروبا لم تتعود ذلك.

ويتمثل العنصر الخاطئ الثالث فى الاستراتيجية الأوروبية فى جهدها أن "تَحبِس" مستويات العيش الأعلى نسبيًا فى أوروبا بوضْع معوقات جديدة فى طريق التجارة الحرة واستمرار مستويات عليا من المعونات الداخلية. والفارق بين استراتيجيات الولايات المتحدة وأوروبا لافت للنظر جدا. فقد اختارت الولايات المتحدة القفزةَ الجريئة نسبيًا لتعبُر الفاصلَ الثقافى والاجتماعى الاقتصادى عن طريق دخولها فى معاهدة "نافتا" مع المكسيك. ولم يكن لها خيار لأنها إن لم تصدِّر بعض أعمالها المتدنِّية الأجور إلى المكسيك وتَكسب أعمالاً عالية الأجور بالمقابل (فى معادلة "اكسب – اكسب" [الكسب المتبادل] فلن تستطيع المكسيك ولن ترغب فى منع تصدير فائض سكانها إلى الولايات المتحدة.

والحل الدائم الوحيد بعيد المدى لمشكلة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا هو أن تصدِّر بعضَ أعمالها المتدنية الأجور (فى مقابل الأعمال عالية الأجور) وأن تَدخل فى معاهدات للتجارة الحرة، مع شمال إفريقيا فى البداية. ومن المحتمل جدًا أن تَنجح هذه الاستراتيجية فى المدى الطويل إن شجَّعت أوروبا قوانينَ التجارة الحرة العالمية (بدلاً من تعطيلها) وهى التى ستُدخل أوروبا وجيرانَها فى الموجة المتزايدة للازدهار فى منطقة المحيط الهادى الآسيوية. لكن يجب على أوروبا، من أجل السماح لجيرانها بالتنافس فى مناطقهم التى تتصف بميزات طبيعية نِسبية، إلغاء المعونات الزراعية لمزارعيها. ذلك أن من المخيف جدًا أنه يُنظر إلى مثل هذا الحل البسيط المعقول لمشكلة أوروبا الاستراتيجية بعيدة المدى أنه غير ممكن إلى حد بعيد.

وكانت نسبة سكان أوروبا لإفريقيا فى سنة ١٩٩٠م ٤٩٨ مليونًا مقابل ٦٤٢ مليونا؛ وستكون النسبة فى سنة ٢٠٥٠م، طبقًا لتوقعات الأمم المتحدة، اعتماداً على متوسط نسبة الخصوبة، ٤٨٦ مليونًا مقابل بليونين ومائتن وسبعين مليونا - وهى نسبة تقارب نسبة البيض إلى السود فى جنوب إفريقيا الآن. وستواجه أوروبا الغربية، فى غضون عقود قليلة، مشكلةَ الجماعات الهائلة من الفقراء على حدودها، وستتزايد أعداد المتسللين للالتحاق بالملايين التى سبقتها إلى هناك[١٢]. وإذا لم تَشعر هذه الأمواج الهائلة من البشر بأنها جزء من الازدهار الأوروبى فى بلادها فستَشعر بأنه لا خيار لها إلا التوجه للدخول إلى "البيت الأوروبى".

وقد بدأ بعضُ الكتّاب بالاعتراف بأن إفريقيا هى مشكلةُ أوروبا. فقد تساءل [الصحفى الأمريكى] وليم بفاف مؤخراً عن "من المسئول عن الكارثة الإفريقية؟"، ثم أجاب "إنه القوى الكبرى التى استعمرت إفريقيا فى القرن التاسع عشر انطلاقًا من أغراض بعضُها طيب وبعضها سيئ، وبذلك دمرت الأنظمةَ الاجتماعية والسياسية الإفريقية التى كانت موجودة، ودمرت مؤسساتها التقليدية وقوانينها". ثم سأل: "من هو الذى يمتلك خارج إفريقيا مصلحة مادية عاجلة فى إنقاذ إفريقيا؟"، وكانت إجابته أنه "الأوروبيون، إضافة إلى حقيقة أن أوروبا هى الزبون الرئيس للصادرات المعدنية والزراعية الإفريقية، بالإضافة إلى الوسائل الرئيسة المتهالكة لمئات الآلاف، بل الملايين من الناس الأكثر يأسًا الذين يحاولون الهربَ من إفريقيا لأماكن يمكنهم فيها أن يَجدوا قانونًا وأعمالاً وأمنًا ومستقبلا. وقد خَلقت هجرتُهم التى يصعب التحكم بها باتجاه أوروبا الآن مشكلات اجتماعية عويصة جداً وتوتراً سياسيًا خطيرا"[١٣].

وتعنى هذه العناصر الخاطئة فى الاستراتيجية الأوروبية أن نزعةً مشابهة يجرى تصديرها إلى بقية العالم. وأُسمى هذه بـ"نزعة المحيط الأطلسى": أى التوجه نحو التوحيد القارِّى بدلاً من الاندماج العالمى؛ ثم تصدير التطور السياسى قبل تصدير التطور الاقتصادى، مع تجاهل الاختلافات الاجتماعية والثقافية وخلق موانع حمائية

جديدة لـ "حبس" سياسات الرعاية الاجتماعية غير الممكنة. وإذا ما استمرت أوروبا فى اتباع النزعة الأطلسية فلن يكون ذلك خسارة لأوروبا فقط، بل سيكون خسارة لبقية العالم كذلك، وهو العالم الذى استفاد كثيراً من الإبداع الأوروبى وديناميته.

مثال مادى للنزعة الأطلسية

توضِّح محادثاتُ الدائرة المستديرة المسمّاة بدائرة أوروغواى للاتفاقية العامة للجمارك والتجارة (الجات)، التى تعرقلت من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣م بسبب التصلب الأوروبى، كيف يمكن أن تدمِّر النزعةُ الأطلسية المصالحَ العالمية. وربما كان مصيرها أن تنتهى بكارثة لولا الاجتماع المهم لقادة منظمة آبيك APEC الذى عقد فى سياتل فى نوفمبر ١٩٩٣م. فقد أرسلت الولايات المتحدة بطريقة ذكية إشارة مفادها أنه إن فشلت محادثات الدائرة المستديرة فى أوروغواى فلا خيار لها إلا أن تؤسِّس منطقةً أو منظمة آسيوية باسيفيكية للتجارة الحرة. وأيد الأعضاء الآخرون فى آبيك هذه الرسالة، ثم قررت أوروبا أخيرا، بعد اتصالات هاتفية مصيرية بين بون وباريس، التوقيعَ على اتفاقيات أوروغواى فى ديسمبر ١٩٩٣م.

وقد تقرر حينذاك أن الاحتفال الختامى سيكون فى مراكش فى المغرب. ولسوء الحظ فإن هذا المكان القريبَ جداً من الأطلسى أدى إلى ظهور النزعة الأطلسية إلى العلن من خلال حادثة كادت تقضى على الاتفاقية النهائية. ذلك أنه بعد أن ضمنت الولايات المتحدة تأييدَ دول منظمة آبيك لتأمين قبول الأوروبيين باتفاقية أوروغواى غيَّرت موقفَها بشكل مفاجئ من التأييد إلى المعارضة واصطفَّت مع الأوروبيين فى محاولة إضافة عبارة "العبارة الاجتماعية" فى الاتفاقية. وقد قُصد بعبارة "العبارة الاجتماعية"، فى ما يبدو، إصلاح ظروف العمل فى العالم الثالث. وقد دافع معظم الأوروبيين عنها بوصفها تمثل نزعة أخلاقية. وهم بفعلهم ذاك يَشتُمون ذكاءَ بقية العالم، الذى يجد أنَّ من الصعب القبول بأن الأوروبيين يَهتمون أخلاقياً بمصير هؤلاء

العمال الذين تتزايد الآن دخولُهم المادية، لكنهم لا يهتمون بهم حين تتناقص تلك الدخول أو تتوقف عند الحد الذى كانت عليه. وليست "العبارة الاجتماعية" إلا لعبة غير مفيدة بشيء لأوروبا.

وقد تسبب عملُ الولايات المتحدة إلى جانب الأوروبيين بمعاناتها لأنه استُقبل بفتور من جانب الأعضاء فى آبيك، وهى نقطة اعتَرف بها بعضُ المسؤولين الأمريكيين الأمناء فى السر. لكن كانت هذه الحادثة كلها مهمة إلى حد بعيد. إذ أوضحت أن الولايات المتحدة، نظراً لموقعها الجغرافى، ستتمزق بين النزعتين الأطلسية والباسيفيكية طوال العقود القادمة. ذلك أنه ربما ستكون الخيارات الأمريكية، خلال العشر سنوات القادمة، عاملاً رئيساً فى العلاقات الدولية.

الولايات المتحدة: هل ستكون الأطلسية أولاً أم الباسيفيكية ؟

كانت البيئةُ الجغرافية السياسية للولايات المتحدة، خلال الحرب الباردة، واضحة. فكان االتهديد يأتى من الاتحاد السوفييتى، وكان الحلف الأطلسى أكثرَ الأولويات الأمنية أهمية. ولما تحقق النصر لخَّص وزيرُ الخارجية الأمريكى حينذاك، جيمس بيكر، حلاوةَ اللحظة بإعلانه عن تأسيس جماعة تمتد من فانكوفر [فى كندا] إلى فلاديفوستوك [ميناء روسى كبير على شاطئ المحيط الهادى] وهى دائرة تغطى تقريباً العالم كله باستثناء المحيط الهادى الموجود فى الوسط. وربما كانت تلك أفضل لحظة للنزعة الأطلسية.

وربما ستتشعب المصالحُ التى تَربط الولايات المتحدة عبر المحيطين الأطلسى والهادى إلى أوروبا وشرق آسيا بشكل متزايد. ذلك أن الولايات المتحدة تَنظر ثقافيّاً إلى أوروبا بحثًا عن جذورها. وستظل المؤسساتُ السياسية والعسكرية أقوى عبر المحيط الأطلسى كذلك: ذلك أن مؤسسات مختلفة مثل منظمة الدول السبع، ومنظمة "الأمن والتعاون الاقتصادى الأوروبية" OSCE، والناتو ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ستجذب القادةَ الأمريكيين عبر الأطلسى. وسوف تدوم تلك الروابط.

لكن الاقتصاد الأمريكي، وربما الأمن الوطنى للولايات المتحدة بمظاهره المختلفة، سيتّحدد باطراد بالتنمية عبر المحيط الهادى. فقد بلغ مجمل التجارة عبر المحيط الهادى ٣٣٠ بليون دولار – وهو ما يزيد خمسين بالمائة عن التجارة عبر المحيط الأطلسى – وستصل النسبةُ التناسبية ٢ إلى ١ فى نهاية العقد الحالى.

وليس هناك شك فى أى الأسواق هى التى ستشهد النمو المستقبلى. فسوف يضيف الاتحاد الأوروبى، بضمهٍ أربع دول إليه فى يناير ١٩٩٥م، ٢٩ مليون مستهلِك. وحتى إن شمِل ذلك الدولَ الأوروبية الشرقية الأكبر (جمهورية التشيك، وسلوفاكيا، والمجر، وبولندا) فذلك يعنى إضافة ٦٥ مليون مستهلك. وفى مقابل ذلك هناك بليون وثمانمائة وأربعون مليون مستهلك فى شرق آسيا، يضاف إلى ذلك أنه بوصول عدد أكبر من هؤلاء إلى المعدَّل المهم لدخل الفرد السنوى البالغ ألف دولار فإن متطلباتهم للبضائع الاستهلاكية ستتنامى. وقريبًا من شرق آسيا تَقع الهندُ التى تَشهد نموًا متصاعدًا للطبقة الوسطى (ويبلغ عددهم الآن ٢٠٠ مليون، وسيبلغ ٤٠٠ مليون خلال عقد من السنين) وفيها طبقة عليا (تصل إلى ٤٠ مليونا).

ويُغمِض المفكرون الاستراتيجيون أعينَهم حين تُناقش المنتجاتُ الاستهلاكية بدلاً من انتشار الأسلحة النووية. لكن القرارت الاستراتيجية الكبرى تتأثر بالأسواق الاستهلاكية. وقد أزاحت الولايات المتحدة فى يونيو ١٩٩٤م أخيراً سحابةً مهمة كانت تظلِّل منطقة شرق آسيا الباسيفيكية بإضافة رابط أفضلية الصين فى القضايا غير التجارية. وكان العامل الجوهرى فى هذا القرار الحجمَ المنتظر للسوق الاستهلاكية الصينية. (وقد بدا للعيان أن القيادة الأمريكية القوية والمصمِّمة هى التى خففت من الأزمة النووية الكورية). وسوف يسجِّل المؤرخون فى المستقبل أنه حتى بعض القادة مثل كيم الثانى سونج وكيم الثانى جونج كانوا فى نهاية الأمر يخضعون لشروطِ دينامية المنطقة مما منعهم من التصرف مثل صدام حسين).

لكن الاقتصاد وحده لن يجذب الولايات المتحدة لتقترب من منطقة المحيط الهادى. ذلك أن البيئات الاجتماعية السياسية والأمن العسكرى الأكبر، بالإضافة إلى الانسجام

الثقافى، تمثل كلها عوامل جوهرية بالقدر نفسه. وهناك اعتقاد عميق لدى المفكرين الاستراتيجيين الغربيين، ولدى المفكرين المهتمين بالأطلسية الذين يعيشون قريبًا من سواحل الأطلسى الأمريكية، بأن الولايات المتحدة سوف تتاجر عبر المحيط الهادى، لكن بوصفها عضوًا فى المجموعة الأطلسية. ويَشهد هذا بأنه يُنظر بتجاهُل حتى إلى فكرة المجموعة الباسيفيكية بسبب التنوع الثقافى والجغرافى للمنطقة.

لذلك ربما يكون من المفيد مناقشة الشكل الذى ستكون عليه المجموعة الباسيفكية المحتملة، وكيف يمكن أن تختلف عن المجموعة الأطلسية. وستكون مفاجأة لكثير من الأوروبيين أن يَعلموا أن أفق مثل هذه المجموعة قد بدأ فى الظهور، وأن الأهم أنَّ بعض الأسس قد وضعت لها الآن. ويفسر هذا بدوره سببَ تزايد النزعة الباسيفكية فى الولايات المتحدة يوما بعد يوم.

المجموعة الباسيفكية : أفق

لم يكن هناك شىء يشبه المجموعة الباسيفيكية من قبل. ومن هنا فالذين يحاولون تخليص مستقبل منطقة المحيط الهادئ من ماضيه سيتَعامَون عن احتمال قيامها. فهى لن تكون شبيهة بأى شىء وجد من قبل لأنها لن تكون مجموعة آسيوية ولا مجموعة أمريكية. ويَنتظر منطقةَ المحيط الهادئ مستقبلٌ واعدٌ لأنْ تصبح أكثرَ منطقة من حيث الدينامية فى العالم لأنها تستطيع أن تجمع الأفضلَ من التيارات فى الحضارات الغنية فى آسيا والغرب، كما يمكن أن تكون الإبداعية، إن أمكن تحقيق التوحيد، على مستوى لم يشاهَد من قبل أو يجرب.

وقد تحققت الآن بعضُ مثل هذه الإبداعية. ذلك أن الدينامية فى شرق آسيا لم تتمثل فى نهضة خالصة لثقافات قديمة غنية، بل هى بدلاً عن ذلك، مزجٌ ناجح للشرق بالغرب فى إعادة بَنيَنة مجتمعاتها. فقد برهنت اليابان الآن على مدى النجاح الذى يمكن لمثل هذه الصيغة أن تحقِّقه. فقد ظلت، ثقافيًا، يابانيةً أساسًا، لكن إدارتها

المدنية (مع ما يمكن أن يوصف بأنه أكثر بيروقراطية عقلانية "مستغربة" في العالم)، لكنها تُعد من حيث التجارة والعلوم والتقنية من بين الأفضل في العالم. فقد أنجزت التحديثَ ولم تَعد مجتمعًا إقطاعيًا (وهناك عدد من الحفلات الإمبراطورية الرئيسة التي يُحتَفل بها مع ارتداء المعاطف الأوروبية ذات الذيول، كما تعد مجالس اليابان الرسمية الأكثر أوروبيةً في العالم)، لكنَّ اليابانيين ظلوا يابانيين. وفيما يبدو كثيرٌ من الشباب اليابانيين متشبِّهين ظاهريًا بأمثالهم من الشباب الأمريكيين والأوروبيين إلا أن بيوتهم ظلت يابانية، وأرواحهم يابانية، واحترامهم لكبارهم لا يزال يابانيًا. كما أن هناك نسبة ضئيلة نسبيًا من جرائم الأحداث. ولم يتسبب التحديث في تآكل الرابط العميق الذي يمسك بالمجتمعات والأسر الآسيوية.

وكانت نتيجة ذلك كله، في نظر كثير من المراقبين، معجزةً اقتصادية وصناعية. ولا يمكن أن تنافِس الإنتاجيةَ اليابانية في معظم القطاعات الصناعية كثيرٌ من القوى العمالية في العالم. لكن الفضل في هذا النجاح لا يعود إلى الثقافة اليابانية وحدها، ولا إلى المناهج الغربية، وحدها: بل يعود بدلاً عن ذلك إلى المزج بينهما.

وهذا هو السبب الذي يَجعل جهودَ المفاوضين التجاريين الأمريكيين لخلق "ملعب متساوٍ" عن طريق التحايل على قواعد التجارة وقوانينها، في عيون كثير من الآسيويين، تبدو ممارسة غير نافعة. ذلك أن أكثر الصناعيين اليابانيين سيتفوقون في ملعب متساوٍ على كثير من رصفائهم الأمريكيين (حتى إن كان هناك كثير من النواحي التي سيستمر فيها نجاح الأمريكيين). وقد أشار كينيث كورتيس Kenneth Courtis في خطاب ألقاه أمام المجلس الاقتصادي لحوض المحيط الهادي في كندا في ١٨ أبريل ١٩٩٤م: "لقد خصصت اليابان، مثلاً، في سنة ١٩٩٣م، خلال السنة الثالثة من فترة أصعب تراجع اقتصادي في العقود الأربعة، ١٨.٢٪ من ناتجها القومي للاستثمار المالي. وفي مقابل ذلك، فقد خصصت الولايات المتحدة لذلك ١٢٪ من الناتج القومي. كما استثمرت اليابان، في أوجِ التوسع الاستثماري المدفوع بالناتج القومي في السنة الأخيرة، ما يقرب من ٥.٧٧٧ دولارًا لكل فرد في المصانع والآلات الجديدة،

فيما استثمرت الولايات المتحدة ٢,٥١٩ دولاراً عن الفرد الواحد". وسوف تستطيع الولايات المتحدة على المدى الطويل اللحاقَ باليابان حين تنخرط فى عملية تناضُح: أى أن تمتص الأفضل فى الحضارات الآسيوية مثلما نجح الشرق آسيويون فى امتصاص أفضل ما فى الغرب.

وسيتحقق النجاح الحقيقى للمجموعة الباسيفيكية حين يُصبح التعلُّم فى المنطقة مساراً ذا اتجاهين، بدلاً من كونه ذا اتجاه واحد. فقد قَضت الصين والمجتمعات الآسيوية الأخرى زمنًا طويلاً لتَقبل بالنصيحة المعقولة التى أسداها يوكيتشى فوكوزاوا، الإصلاحى اليابانى فى عهد الميجى، وهى "أن تتقدَّم وأن تتعلم من الغرب". ويعظِّم أحدُ الأمريكيين، وليم سميث، فى سنغافورة تعظيمًا عاليًا بسبب ملحوظته المتمثلة فى "أيها الشباب، كونوا طموحين". وحين تعلِن مدينةٌ أمريكية شخصًا يابانيًا (أو أى شرق آسيوى) بطلاً فسوف يشهد ذلك بتحقق مسار الأفكار ذى الاتجاهين.

وقد تَحقق بعض النجاح الآن. فقد بدأت الطرق اليابانية للتحكُّم بالنوعية (وهى التى فكر بها الأمريكى، آرثر ديمنج) فى الانتقال إلى أمريكا. إذ صارت مصانع السيارات الأمريكية تتطلع إلى التعلم من اليابان، وتَحرص الولايات المتحدة الآن على دراسة الطرق اليابانية فى بعض القطاعات الصناعية المحددة.

ويتطلب التعلُّم الحقيقيُّ التواضعَ. ومن حسن الحظ أن الأمريكيين متفتحون وودودون. فهم لا يَحملون خرافات من التاريخ، كما يَفعل الأوروبيون. وهذا وحده الذى يمكن أن يفسِّر سبب أن الولايات المتحدة كانت أكثرَ القوى العظمى فى التاريخ كَرَما. أما الدول الأوروبية فلو تمتعت بمثل هذه القوة فسوف تَستخدمها لتوسيع مصالحها القومية فقط. فقد دَفع الأمريكيون بفِكرة، ثم أسهموا فى الرفع من مستوى المجتمع الشرق آسيوى. ولن يكون شرق آسيا فى المكان الذى هو فيه اليوم لولا كَرم الروح الأمريكية لستيرلنج فاشن. إذ تأتى العقول الآسيوية الشابة التى تقود النجاح

الاقتصادى للمنطقة، بشكل متزايد كل يوم، من الجامعات الأمريكية. وتوفِّر الولايات المتحدة الجسور لامتزاج الشرق والغرب فى إقليم المحيط الهادى.

ويبرهن التاريخ أنه لا يأتى مع التجارة المالُ والبضائع فقط، بل الأفكار كذلك. ولا يستطيع ازدهار التجارة ذات الاتجاهين لوحده أن يَترك الثقافتين عبر المحيط الهادى من غير تغيير. إذ سيَحدث الامتزاج بمرور الوقت. وإذا ما نَظَرت المؤسساتُ السياسية الأمريكية إلى هذا الامتزاج على أنه تطور إيجابى لتنشيط المجتمع الأمريكى فسيكون هذا سببًا فى تنامى الإجماع فى صالح استمرار الحضور العسكرى الأمريكى، مثلا. ومن المؤكد أن مثل هذا الامتزاج قد بدأ فعلاً، مع آثاره المفيدة، خاصة لأمن الإقليم.

المحيط الهادى الآسيوى: الأمن الإقليمى

ليس مصادفةً أن يتميَّز الإقليمُ الذى مرَّ ببعض أعظم الحروب فى القرن العشرين الآن بأنه أكثر سلامًا من أى إقليم فى العالم. ولا بد أن هناك قوى عميقة وراء هذا. وقد أشرنا إلى بعضها فى هذه المقالة. وربما تَصعب البرهنة على بعضها، لكنها تستحق النظر فيها. وربما يكون أحد الأسباب، مثلاً، انفكاكَ الأمن الشرق آسيوى عن المصالح الأوروبية. فقد شُنت "الحربان الساخنتان" فى شرق آسيا، وهما الحرب الكورية وحرب فيتنام، بصورة أساسية "وإلى حد بعيد بسبب ما ظُن أنه ارتباط بالأمن الأوروبى"[١٤]. كما يجب التشكيك فى بعض التفسيرات الضعيفة. ولا يمكن أن يكون التفوق العسكرى الأمريكى فى المنطقة التفسيرَ الوحيد (مع أنه مهم من غير شك). ذلك أنه لو كان التفوق العسكرى أساسيًا لكان يجب على الناتو أن يَمنع الأزمةَ فى البوسنة.

وتطوِّر منطقةُ آسيا – المحيطِ الهادى الآن – "ثقافةً تعاونية" فريدة فى ما يخص الأمن الإقليمى، ويتمثل ذلك فى امتزاجٍ غير عادى للشرق بالغرب. فهو يجمع بين

المفاهيم الغربية (كالاستقلال القومى بالإضافة إلى الارتباط الإقليمي) والتوجهات الشرقية في ما يخص التعامل مع الاختلافات. ويوجد أفضل نموذج للعمل الآن فى جنوب شرق آسيا.

ولقارة آسيا، مثلها مثل أوروبا تماماً، بَلقاناتُها المَرْويَّة بعيداً فى ركنها الجنوبى الشرقى. وتتفوق منطقة جنوب شرق آسيا على البلقان، فى الحجم والتنوع كذلك. ويصل عدد سكانها ٤٥٠ مليوناً، وهو ما يماثل سكان البلقان عشر مرات. أما من حيث المعايير العرقية والدينية فهى أكثر تنوُّعا: فيتعايش فيها الإسلام والمسيحية والبوذية (وهى مدرستان) والهندوسية والتاوية والكنفوشيوسية. وقد نُظر إلى جنوب آسيا، حتى إلى قبل عشر سنوات، بقدر كبير من اليأس يفوق اليأس الذى نُظر به إلى البلقان. وقد صمتت البنادق فى ١٩٨٤م فى أوروبا، منذ الحرب العالمية الثانية، لكن عدد الذين ماتوا فى حروب العصابات الثورية الشيوعية فى جنوب شرق آسيا فاق عدد الذين قتلوا خلال الحرب الباردة فى أى مكان فى العالم.

وكانت التطلعات المستقبلية لجنوب شرق آسيا، حتى ١٩٦٥م، تبدو مظلمة. فقد مرت أندونيسيا بفترة من عدم الاستقرار والتراجع الاقتصادى تحت حكم سوكارنو، فاستمرت المناوشات ضد ماليزيا وسنغافورة؛ وكان هناك خلاف على ولاية "صباح" بين الفلبين وماليزيا؛ ومرت سنغافورة باتحادٍ مُشكِلٍ ومؤلم مع ماليزيا؛ وازدهرت حروب العصابات الشيوعية فى المنطقة. وكانت هذه الدول كلها تعتقد أن موجة التاريخ معها. ومن هنا كانت الحكمة الرائجة، منذ أقل من ثلاثين سنة، أنَّ دول جنوب شرق آسيا سوف "تتساقط مثل أحجار الدومينو". لذلك ينبغى على جنوب شرق آسيا أن يخشى من التفاؤل المتجاوز للحد.

فكيف أصبح جنوب شرق آسيا أكثر مناطق العالم الثالث نجاحا، إذن؟ إنه يمر الآن بفترة من السلام يحسُده عليها أكثرُ العالم. ثم تَهدأ البنادق فى بلقان آسيا، فى ما يمكن أن يكون أعظم مفارقة، فى الوقت الذى ظلت فيه نيران البنادق مشتعلة فى

بلقان أوروبا مما يوحى بأن أوروبا نفسها، بدلاً من آسيا، هى التى تمر بفترة "العودة إلى المستقبل".

وقد استَخدم جنوب شرق آسيا عدداً من العناصر لـــ"الثقافة التَّشارُكية" من أجل الأمن الإقليمى. وأولها التقليد الآسيوى العميق جدا (الذى يتمثل رمزيًّا فى خَلعِ الزوّار أحذيتَهم قبل دخول منازل الآخرين) احتراماً لأهل المنزل ومعرفةَ بأن المرء يَدخله ضَيفا. ومن هنا يتبنى كل مجتمع آسيوى تقريبًا مبدأ عدم التدخل فى شئون الآخرين الداخلية. وهذا تقليد قديم تنغرس جذوره فى أوروبا كذلك. لكن هذا المبدأ تآكل مع ظهور المسلَّمات العولمية فى المجتمعات الغربية.

ويُعَد التدخلُ فى الشئون الداخلية لدولة ما حين تُنتهك بعض المبادئ الكلية العالمية، فى كثير من أجزاء أوروبا وأمريكا الشمالية، خاصة حقوق الإنسان، أمراً "قانونيًا". ولا يقود هذا الصنيع، فى أمريكا الشمالية وأوروبا التى أنهكتها الحروب، إلى أى صراع. لكن، وكما تبرهن على ذلك تجربةُ جنوب شرق آسيا، يمكن أن يؤدى الكلام على الشئون الداخلية إلى الصراع فى الدول الأقل تطورا. ويعود أحد الأسباب الرئيسة لعدم نشوب الحرب بين دول منظمة الآسيان طوال خمس وعشرين سنة بشكل خالص إلى أنها تلتزم بمبدأ عدم التدخل فى شئون الآخرين الداخلية.

وقد تعرضتْ دولُ منظمة الآسيان لنقدٍ كثيف لصمْتها فى ما يخص مسألة تيمور الشرقية. وإذا ما امتنعت أكثر الدول الآسيوية عن نقد بعضها للشئون الداخلية فى بعضها الآخر فربما يعود سبب ذلك إلى أنهم يؤمنون بالشعار المسيحى القديم: "من كان منكم بلا خطيئة، فليرجمْها بأولِ حَجر". فليست أقطارنا كلها بريئة من المآخذ، لكن إن كنّا جميعًا نسير قُدمًا نحو مرحلة أفضل، فلماذا نتسبب فى اضطراب السفينة؟ وهناك قدر كبير من الحكمة فى هذا لو أن اليابان، مثلاً، اتخذت قراراً بالامتناع عن نقد الصين. ويمكن أن يؤدى هذا الموقف "غير الأخلاقى" فى المدى الطويل إلى إنقاذ ملايين الأنفس عن طريق منع الصراع.

والعنصر الثانى هو الطريقة الآسيوية فى التعامل مع العلاقات الصعبة. فمن اللافت إلى حد بعيد - بعيداً عن الدعاية العابرة للفاصل بين كوريا الشمالية كوريا الجنوبية (وإلى مستوى أقل بين الصين وتايوان) - كيف أنَّ دولاً آسيوية قليلة تَنخرط فى "التشاحن اللفظى العالى" بعضها مع بعض. ذلك أنَّ "الوجْهَ" مهمٌّ، ويمكن أن يَبدأ الصراعُ حين يُفقد الوجهُ، كما هى الحال حين أهانت فيتنامُ الصينَ بغزوها لكمبوديا متحديةً التحذيراتِ الصينية العلنية. وقد اعترف الدبلوماسيون الفيتناميون فى السرِّ بأن تحدى الصينَ علانيةً مضادٌّ للحكمة الجَماعية التى تعود إلى ألفى سنة.

لكن الآسيويين يَقبلون بالتراتبية كذلك. ويمكن للسلام أن يعمَّ إذا لم تخالَف هذه التراتبية. ويتمثل الإعجابُ بالعلاقات اليابانية الصينية فى تقريرِ مَن ينبغى أن يكون فى المرتبة الأولى. واليابان متقدمةٌ اقتصادياً على الصين كثيرا، لكن الصين فى المعايير السياسية وزنًا أكبر. واليابان أكثرُ استقراراً من الصين فى المدى القصير، وتحتاج الصينُ الاقتصادَ والاستثمار اليابانيين. لكن اليابان تحتاج السوقَ الصينية، بالإضافة إلى الاستقرار الاجتماعى فى الصين. وفيما تكون الثقافةُ اليابانية مشتقةً من الصين، إلا أن اليابان لها وزن أكبر فى التراتبية الدولية. لذلك فمن الذى يحدِّد من يكون ترتيبُه الأولَ؟ ولن يكون هناك تصريحات أو تفاهمات علنية، لكن كان لافتًا أنَّ الإمبراطور اليابانى اختار أن يزور الصين سنة ١٩٩٢م، فى وقت كانت بكين فيه لا تزال معزولةً نسبيًا عالميا. وكانت هذه إشارة كريمة غير مألوفة من اليابان وربما كسبت فى مقابلها عقداً أو عقدين من الاستقرار لعلاقة البلدين. فالإشارات الرمزية مهمة فى آسيا.

وتشير هذه العناصر إلى الديناميات المختلفة التى تعمل فى منطقتى المحيطين الأطلسى والهادى. إذ تعتقد منطقة الأطلسى ببناء مؤسسات قوية: فتمثِّل الناتو، والاتحاد الأوروبى، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE المؤسساتِ الأقوى فى مجالاتها. فهى تَضمن بمجموعها عدمَ تعرُّض أىٍّ من أعضائها للتهديد المباشر بأى غزو عسكرى. لكن تبدو هذه المؤسسات، فى بعض المناطق خارج مناطق "برميل

البارود" (كما فى الشرق الأوسط، وجنوب آسيا)، التى تكون فيها الغزوات مستحيلةً تقريبًا، قليلةَ الحيلة فى الدفاع عن الأعضاء فيها ضد بعض المصادر غير التقليدية لتهديد الأمن (كما فى ازدياد أعداد المهاجرين والإرهاب)، أو لمنع الصراعات القريبة (كما فى الجزائر والبوسنة).

ولا تمتلك منطقة المحيط الهادى مؤسساتٍ مماثلة، لكنها توجِد بعض الشبكات بدلاً من ذلك. وهذه الشبكات احتوائية بدلَ أن تكون إقصائية، لكن الأكثر غرابة (وهو ما يتضاد مع الحكمة الشائعة فى كثير من الكتب المدرسية عن العلاقات الدولية) أن تكوينها ليس مشتقًا عن طريق القوى الكبرى، بل عن طريق القوى المتوسطة والصغيرة (خاصة دول منظمة آسيان). إذ لم يكن أىٌّ من المبادرات الإقليمية الأخيرة من صنع تفكير العواصم الكبرى أو مبنية باقتراحها.

وكان اجتماع وزراء خارجية دول منظمة آسيان الذى يُعقد سنويًا فى يوليو مقصوراً على ست دول أعضاء. لكن آخرين طالبوا بالانضمام تدريجيًا، وهم: المجموعة الأوروبية (١٩٧٢م)، وأستراليا (١٩٧٤م)، ونيوزيلاندا (١٩٧٥م)، واليابان (١٩٧٧م)، وكندا (١٩٧٧م)، والولايات المتحدة (١٩٧٧م)، وكوريا (١٩٩١م). ولم يكن هناك جدول أعمال مكثف، أو بيان رسمى ختامى، أو خلق "سلاّت" شبيهة بمعاهدة هلسنكى. فقد اهتمت دول الآسيان بالاتصالات الشخصية وبناء الثقة بدلاً عن ذلك.

وقد مهَّدت اجتماعات يوليو هذه الطريقَ لإقامة منظمتين إقليميتين كبريين، هما: منظمة التعاون الاقتصادى لدول حوض المحيط الهادى الآسيوية (آبيك)، ومنظمة المنتدى الإقليمى الآسيوى (ARF آرف). ولما اقترحت أستراليا فى البداية إقامةَ منظمة (آبيك) اعترضت الولايات المتحدة عليها. لكن واشنطن التحقت بها فى نهاية الأمر، بعد أن وافقت سائرُ دول المنطقة على الاستمرار فى إقامة المنظمة باستثنائها. وكانت الولايات المتحدة غير متحمسة فى البداية للاشتراك فى المنظمة، لكنها قررت، بعد أن اقترحت ماليزيا تأسيسَ مجلس اقتصادى لدول شرق آسيا ((EAEC، دعمَ (آبيك). ومن هناك أبدت الولايات المتحدة استعدادها لاستضافة الاجتماع الأول لقادة (آبيك)

فى سياتل فى نوفمبر ١٩٩٣م - وكان ذلك بكل تأكيد أقوى تجمُّع للقادة فى العالم (إنْ حكمنا عليه بحصتهم من الناتج القومى العالمى والسكان الممثَّلين فى ذلك الاجتماع). وقد أصبحت اجتماعات قادة (أبيك) الآن حدثًا سنويًا، وانتقلت، من لا شىء تقريبًا، لتَكون مؤسسةً قوية. وليس لمجيئها الواثق معنى إلا حين تقاس بالنسبة إلى الدينامية العاملة الأكبر فى الإقليم.

وقد أُطلقت منظمة ARE فى بانكوك فى يوليو ١٩٩٤م. واقترحتها اليابان فى بداية الأمر، ولم يَنتج عنها شىء. لكنها صارت حقيقة حين تبنَّت منظمةُ آسيان الفكرةَ. وقد وَثُقت الدولُ الكبرى، بعد حضورها عددًا من اجتماعات آسيان، بقدرة آسيان على أن تكون قائدًا محايدًا وفاعلاً لهذه العملية. وتبدو العملية، حين يُنظر إليها من الداخل، مضطربة. لكنه يبدو رائعًا كيف قامت المنظمة ورسَّخت أقدامها سريعا، منظورًا إليها من الخارج. وسيُعقد مؤتمر لقمة الدول المشاركة فيها فى نهاية الأمر.

ومنظمتا آبيك و ARF فريدتان لأن الثقافة التى تقود المنظمتين مزيج من الشرق والغرب. فقواعد العمل غربية؛ واللغة الإنجليزية هى اللغة الوحيدة المستخدَمة فى اجتماعات المسئولين؛ ولعبة الجولف، وهى لعبة سكوتلاندية أصلا، هى إحدى الألعاب التى يلعبها أولئك المسئولون جميعا؛ لكن السلوك الثقافى داخل المنظمة متأثر بشكل كثيف بالثقافة الآسيوية. ويتجنب المجتمعون الخلافَ العلنى المباشر - ذلك أن "الوجه" يجب ألا يُفقد. ويجب أن يَشعر كل واحد بـ"الانسجام". ويَجعل التنوعُ فى الحالتين كلتيهما المجتمِعين أقوى. ومما يعطى إقليم آسيا - المحيطِ الهادى فرادتَه وجودُ التنوع للثنائيات المختلفة ثقافيًا لكنها منسجمة كأستراليا وإندونيسيا، وكندا وكوريا، واليابان وتايلاندا، والولايات المتحدة ودول آسيان، والصين وماليزيا، إن اكتفينا بتسمية قليل من تلك الثنائيات.

ومنظمتا آبيك و ARF كلتاهما منظمتان جديدتان هشَّتان، بالطبع. وسوف يؤدى سقوطهما، إن سقطتا، خلال سنة أو سنتين، بل حتى خلال عقد، إلى ثبوت خطأ كثير

من المسلَّمات عن المسار المستقبلى لإقليم آسيا - المحيطِ الهادئ. ويجب على أن أُخضع فرضيتى لمثل هذا الاختبار.

لكنَّ هناك سببًا رئيسًا للثقة. فلا يمكن لمنظمة "آبيك" أن تسير إلا بالسرعة التى يمكن أن يقودها بها رئيسُها. فهى لا تملك بيروقراطية مماثلة لبيروقراطية منظمة الاتحاد الأوروبى لتقودها. ولم يكن مفاجئًا، تحت قيادة الرئيس الأمريكى الأسبق [بيل كلينتون]، أن يَنجح اجتماعُ سياتل. لكن لم يكن من الممكن أن تُنقل رئاسةُ المنظمة إلى شخص مختلف جداً عنه؛ وهو الرئيس الأندونيسى [الأسبق] سوهارتو، وهو قائد جاوىٌّ عظيم. ومع هذا فقد بَرهن الاجتماعُ الذى عُقد فى مدينة بوجور [الأندونيسية] برئاسته على أنه كان أكثر نجاحًا من اجتماع سياتل، خاصة لوضعه برنامجًا زمنيًا محدَّداً للتحرك نحو مزيد من التجارة الحرة فى منطقة آسيا - المحيط الهادى.

وسيُعقد اجتماع القمة المقبل فى اليابان، وهى التى عبَّرت حالاً عن تحفُّظاتها على السرعة فى "لبرلة" التجارة داخل المنظمة. ويشعر بعض المراقبين أن البيروقراطيين اليابانيين سيميلون إلى التخفيف من سرعة تقدُّمها. لكنَّ القادة والمفكرين اليابانيين واعون كذلك بأن نتائج عقد القمة فى اليابان سيقاس بمعيار اجتماعَى القمةِ السابقين فى الولايات المتحدة وأندونيسيا والاجتماعين المقبِلين فى الفلبين وكندا. فإذا عانى الإسهامُ اليابانى للمنظمة بمقياس هذه المقارنة فإن ادعاء اليابان للقيادة الدولية سيتأثر شيئًا ما كذلك. وستكون اليابان، فى الوقت الذى يقترب فيه اجتماع القمة فى أوساكا فى نوفمبر ١٩٩٥م، عرضة للضغوط لكى تحقق بعض النتائج.

وإذا أمكن لمنظمة "آبيك" أن تنتقل من طرف الطيف الثقافى لإقليم آسيا - المحيطِ الهادى إلى الطرف الثانى من غير أن تتعرض للفشل فإن هذا سيوحى بأن منظمات مثل "آبيك" و ARF تَعتلى صهوةَ ديناميةٍ تحتية كبرى وأكثر قوة، وهى التى أسميها بـ"النزعة الباسيفيكية".

وليست النزعة الباسيفيكية ولا النزعة الأطلسية مقيَّدتين جغرافيا. فليس هناك سبب لعدم استطاعة أوروبا ربْط نفسِها ربطًا وثيقًا إلى شرق آسيا، كما تَفعل ذلك أمريكا الشمالية. وكان قرار الاتحاد الأوروبى الأخير لإطلاق "سياسة آسيا" تحركًا مرحبًا به. ولو طورت أمريكا الشمالية وأوروبا النزعة الباسيفيكية فربما يتمتعان فعلاً بخمسين سنة ثانية لا بالسلام النِّسبى فحسب عبر معظم العالم، بل بارتفاع موجة الازدهار كذلك. فالحظوظ هنا عالية جدا.

الهوامش

(1) Kenneth S. Courtis, "The Center of the World Economy Shifts to the Asia-Pacific: Chalenges and Opportunities for Canda", an address to the Pacific Basin Economic Councel of Canad, Toronto, 18 April 1994.

(2) Richard K. Betts, "Wealth, Power and Instability", International Security, vol. 18, no. Winter 1993-94, p. 64.

(3) Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry", Inrenational Security, vol. 18, no. 3, Winter 1993-94, p. 7.

(4) Barry Buzan and Gerald Segal, "Rethinking East Asian Security", Survival, vol. 36, no. 2, Summer 1994, p.7.

(5) William Rees-Mogg, "Money Moves East, as Welfare goes West", The Straits Times (Singapore), 9 July 1994, p. 35.

(6) Stephanie Gazelline, "World Competitiveness Today: New Rules for a New Era", European Business Report, Spring 1994, p. 22.

(7) ResspMogg, op. cit.

(8) Richard J. Samuels, Rich Nations, Strong Army: National Security and Technological Transformation of Japan, Cornell University Press, 1994.

(9) Buzan and Segal, op. cit.

(10) Daniel Pipes, "Why the Stakes Are so High in Algeria," Intenational Herald Tribune, 13 August 1994.

(11) "Islam and the West", The Economist, 6-12 August 1994.

(12) Kishore Mahbubani, "The West and the Rest", The National Interest, no. 28, Summer 1992, pp. 5-6.

(13) William Pfaff, "Africa Needs Europe to Get Involved Again in a Defferent Spirit", International Herald Tribune, 15 August 1994, p. 4.

(14) Betts, op. cit.

سبع مفارقات عن أمن منطقة المحيط الهادئ الآسيوية

حين يتحوَّل مركزُ جاذبية الاقتصاد العالمى إلى منطقة المحيط الهادئ الآسيوية فى القرن الحادى والعشرين، فسيكون التحول السياسى الجغرافى المصاحب له مهماً بالدرجة نفسها. وستكون القوى الثلاثُ الأكبر فى المنطقة (وربما فى العالم كذلك) هى الولايات المتحدة والصين واليابان. وستُحدِّد الكيفيةُ التى ستتفاعل بها هذه القوى مستقبلَ المنطقة، وستؤثِّر بشكل عميق على سائر العالم. وهناك مثل عربى عميق يتصف بالمفارقة فى التحذير من أخطار التنبؤ، وهو: "كذب المنجمون ولو صدقوا". وقد دفعتنى هذه المفارقة إلى أن أبذل جهدى فى النظر فى النتائج المحتملة فى منطقة المحيط الهادئ الآسيوية من زاوية مختلفة. فقد حاولت أن أنظر فى احتمال إن كانت المفارقات ربما تزوِّدنا برؤية واضحة لمستقبل منطقة المحيط الهادئ – الآسيوية أكثر مما تزودنا به التوقعاتُ التى تأتى على شكل خطوط طولية. وقد صُغت سبع مفارقات حين طُلب منى إلقاء خطاب فى منتدى أوروبا – آسيا فى فبراير ١٩٩٨م.

لكن المفارقات السبع نقصتْ إلى ستّ. ذلك أن المفارقة السابعة حلَّت، فقد أنهت الولايات المتحدة اعتراضَها على دخول الصين فى منظمة التجارة العالمية وأصدرت قانونًا لمساعدة الصين فى الدخول. أما المفارقات الست الأخرى فلا تزال صالحة.

ولم أذكر أعظم المفارقات المتعلقة بالمنطقة فعلاً فى هذا المقال. ذلك أنى ذكرتُها فى المقال السابق، وهى أن المنطقة الوحيدةَ فى العالم التى تمر بأعظم التحولات فى تاريخ الإنسان ظلت كذلك واحدةً من أكثر المناطق سلامًا فى العالم. وربما حلَّت هذه المفارقة مكانَ المفارقة السابقة التى تمثل المفارقة السابعة.

ولا أدرى كيف أصبحتُ محبًّا للمفارقات، ولماذا. وربما كان سبب ذلك اتصالى بـ [الفيلسوف اليونانى القديم المغرم بالمفارقات] هيراكليتوس خلال دراساتى للفلسفة. لكنى أعرف تمامًا أن المفارقات تظلُّ وسيلةً ممتازة لفهم الحقائق الجديدة فى الوقت الذى نتحرك فيه باتجاه فترة تتصف بتغيرات واضطرابات غير مسبوقة. وأفضل الجسور التى بناها المهندسون هى تلك التى بُنيت بقدر كبير من الطواعية تَجعلها تمتص مستويات متنوعة من الضغط.

ويجب أن تُصبح عقولُنا، بالمِثل، أكثرَ طواعية من أية فترة سابقة إن أردنا فهمَ الحقائق الجديدة. ويسهِّل البحثُ عن المفارقات وفهمِها التفكيرَ المطواع، وهو الذى سيساعدنا على امتصاص الضغط الناشئ عن كثير من المفارقات الجديدة الكثيرة التى سوف تَجِدُّ فى السنوات القادمة.

نعيش الآن فترةً تتصف بتغيُّر عظيم، ربما لم يُر مثلُه فى تاريخ الإنسان من حيث المستوى. فسوف يصبح المحيط الهادئ لأول مرة مركزًا لتاريخ العالم (كما كان المحيط الأطلسى أو البحر الأبيض المتوسط كذلك فى القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين). وستكون القوى الاقتصاديةُ العظمى فى القرن الحادى والعشرين هى الولاياتِ المتحدة والصين واليابان. لذلك ستحدِّد الكيفيةُ التى تتفاعل بها هذه القوى الثلاث مسارَ هذه المنطقة، بل ربما مسار تاريخ العالم، مع أنى أقول ذلك وأنا أرتعد فى غرفة ملأى بالأوروبيين.

ستكون هذه العلاقة الثلاثية غنيةً ومعقدة. وسيكون الحديثُ عنها بدقة صعبًا إن استخدمنا أحكامًا خَطيَّة. ومن هنا قررتُ أن أقدِّم سبع مفارقات، على أمل أنها سوف تبيِّن مدى التعقيد الذى يؤدى بنا لأن نكون أقل عرضة للمفاجأة فى الأشهر والسنين القادمة.

المفارقة الأولى

تتمثل المفارقةُ الأولى، خلال هذه الفترة من التغير، فى المحافظة على الوضع الحاضر كما هو فى منطقة المحيط الهادئ الآسيوية. فربما لا يزيد ما نشهده الآن على كونه نزوةً من نزوات التاريخ. فنحن نشهد بزوغ قوة عظمى جديدة (الصين)، لكن ذلك يَحدث من غير إشارة مباشرة لحدوث صراع. فلا تتأهب المنطقة الآن للحرب. كما أن الصعوبات الاقتصادية إنما تزيد من قوة أهمية النقطة التى تتمثل فى أن القضايا الاقتصادية، لا السياسية، هى التى تحتل مركز المسرح إلى الآن.

وقد وضُحت فائدةُ الوضع الحاضر كما هو حين وقعت أزمة فى مارس ١٩٩٦م. فقد أجرت الصين اختبارات للصواريخ فى مضيق تايوان، فى ردٍّ فعلها على ما شعرتْ بأنه رغبةُ تايوان المواربة فى فكرة الاستقلال. وقد ردت الولايات المتحدة على ذلك بإرسال حاملات الطائرات إلى تلك المنطقة. وهو ما أشاع جواً من التأزم.

لكن هذه الأزمة ربما كانت حدثًا طيبًا للمنطقة. فالكلمة الصينية لـ"الأزمة" تأليفٌ من شكلين، هما: "الخطر" و"الفرصة". فقد كنا نواجه خطراً حينذاك، لكننا رأينا كذلك فرصةً جديدة لأنها نبَّهت العقولَ الرئيسة فى واشنطن العاصمة وطوكيو وبكين إلى أهمية المحافظة على الوضع الحاضر كما هو. وقد حَصل بعد ذلك إجماعٌ فى المنطقة يتمثل فى "دع الكلاب النائمة تَنَم". وهذا هو السبب فى عدم حدوث أية أزمة جغرافية سياسية كبرى فى شرق آسيا منذ مارس ١٩٩٦م، على الرغم من التغير الكبير فى منطقتنا.

المفارقة الثانية

والمفارقة الثانيةُ أن للصين مصلحةً كبرى فى بقاء القوتين الكبريين الأخريين معًا فى الحلف. وقد انتَقدت الصينُ فى العام الماضى الحلفَ العسكرى الأمريكى –

الياباني نقداً شديداً، خاصة احتمال توسيع هذا الحلف ليَشمل تايوان. وأطلقتْ دعايةً كبرى ضده. ذلك أن من المؤكد أن توسيع التحالف ليشمل تايوان سيكون غير مقبول عند الصينيين. وسبب ذلك هو التاريخ. لهذا فربما بدا، منطقيًا، أن الصين ستكون بحال أفضل إن تفكّك التحالف الأمريكي الياباني لأن هذا التفكك لن يعني وجود دولتين ضد دولة واحدة.

ومع هذا فمما يُشبه أن يكون مفارقة أنه ربما يكون في مصلحة الصين أن ترى التحالف الأمريكي الياباني مستمراً لأنه إن انتهى - وهو ما يعني أن تدافِع اليابان عن نفسها بمفردها - فيجب على اليابان أن تفكّر بكل تأكيد في الخيار النووي. ولن يَخدم مصالحَ الصين (كما أنه لن يخدم مصلحة الولايات المتحدة) ولن يخدم مصالح اليابان أن تُدفع اليابان إلى الزاوية. ومن هنا يجب على الصين أن ترى أنَّ من مصلحتها استمرارَ التحالف - حتى مع أنه لا يمكن أن يكون تركيزَ التحالف، بانتهاء الحرب الباردة، موجَّهًا نحو الاتحاد السوفييتي ولا يمكنه أن يكون تحالفًا لحماية اليابان من الصين.

المفارقة الثالثة

ولا يعني استمرارُ التحالف بين الولايات المتحدة واليابان أن الولايات المتحدة ستبقى دائمًا أقرب إلى اليابان من الصين. فالمفارقة الثالثة هي أنه على الرغم من التماثل في النظامين السياسيين - فكلاهما ليبرالي ديموقراطي - والتماثلِ في النظامين الاقتصاديين، بالإضافة إلى تاريخ طويل من الانخراط في التعامل مع الآخرين، ينبغي علينا ألا نفاجأ حين يكون "الانسجام" الثقافي أعظمَ بين الصين والولايات المتحدة مما هو بين اليابان والولايات المتحدة.

وبعد أن قلنا ذلك، دعنا نعجِّل بإضافة أن هذه النقطة مجالٌ للاختلاف فيها. ذلك أنه يبدو أنَّ من التسرُّع اقتراح أنه يمكن لمجتمع يتراءى أنه مجتمع شيوعي كالصين

أن يطوِّر انسجامًا ثقافيًا أكبر مع مجتمع مفتوح كالولايات المتحدة بقدر أكبر مما تستطيعه اليابان. لكنى أُحس، بعد ملاحظتى للطلاب الصينيين واليابانيين فى الولايات المتحدة، أن الطلاب الصينيين يندمجون فى الثقافة الأمريكية أفضل من الطلاب اليابانيين. وأحد مظاهر القوة الحقيقية لليابان هى الانسجام الاجتماعى (وربما يكون أكثر المجتمعات انسجامًا فى العالم) وفَرادته الثقافية كذلك. وتمثِّل القبيلةُ اليابانية الفريدة كنزًا لبنى الإنسان.

أما الصين فهى، نِسبيًا، مجتمعٌ أكثر انفتاحًا من اليابان. بل إنها، فى إحدى فتراتها المزدهرة - خلال فترة حكم أُسرة تانج - كانت مجتمعًا مفتوحًا ومختلَطا. فإذا استطاعت فى القرن الحادى والعشرين، وهى فى مسارها لتَكون أكثر غنى، أن تقلِّد أسرةَ تانج فسنستطيع رؤيةَ عودةِ ذلك المجتمع المختلط. ومن هنا فبإمكاننا أن نرى ظرفًا يتصف بالمفارقة بسبب اشتراك الولايات المتحدة واليابان فى معاهدة تحالفٍ دفاعى، لكن لا يقلُّ عن ذلك مفارقة أن نرى الولايات المتحدة والصين تتقاربان ثقافيا.

المفارقة الرابعة

والمفارقة الرابعة أنه فيما نَجد فى التحالف الأمريكى اليابانى الصينى مجتمعين آسيويين (الصين واليابان) ومجتمعًا غربيًا واحدا، نجد كذلك أن كل واحد من المجتمعين الآسيويين يَشعر بالانسجام فى علاقته مع البلد الغربى - الولايات المتحدة - أكثر من انسجام المجتمعين الآسيويين أحدهما مع الآخر.

وقد عاشت الصين واليابان، تاريخيًا، الواحدة إلى جانب الأخرى لألف سنة أو تزيد. أما الولايات المتحدة فهى الطفل الجديد فى الحىِّ. ذلك أن عمرها لا يزيد على المائتى سنة إلا قليلا، ولم يمض على دخولها إلى آسيا إلا مائة سنة تقريبا. ومن هنا فالعلاقات بين اليابان والصين مع الولايات المتحدة ليست مثقلةً بالتاريخ كثيرا. كما أن

الولايات المتحدة قوة عظمى فريدة، ومن الراجح أنها أكثر القوى الكبرى كَرمًا فى تاريخ الإنسان. وبعيداً عن استعمارها للفلبين وكوبا فلم يكن لديها خطط توسُّعية بل إن منطقة المحيط الهادى الآسيوية ربما ستكون فى حال أكثر سوءًا لو انسحبت الولايات المتحدة مما لو أنها بقيت.

يضاف إلى هذا الكرم أن الولايات المتحدة توفِّر شكلاً غربيًّا مفتوحًا من التواصل، وهو الأكثر تأثيراً من الطرق الآسيوية التى تتميز بالحياء، إذ لا يمكن لك أبداً أن تتفوَّه بما تفكِّر به. ويشهد اجتماع قمة دول (آبيك) فى سياتل بالعبقرية الأمريكية لتميُّزه بعدم الرسمية.

المفارقة الخامسة

والمفارقة الخامسة أنه إذا اتفقنا على أنه فى صالح الصين واليابان (بل فى صالح دول شرق آسيا كلها) أن نرى الولايات المتحدة تحافظ على وجودها فى المنطقة فأفضل طريق لفعل ذلك أن تتقارب دول شرق آسيا بعضها إلى بعض.

وقد رأينا قيمة تعاون دول شرق آسيا فى أوائل التسعينيات. وكانت الولايات المتحدة فى البداية متشكِّكة من منظمة آبيك (وهى تنظيمات متعددة بين الدول). ومع هذا فبعد أن اقترَحتْ ماليزيا إنشاءَ منظمة المؤتمر الاقتصادى لشرق آسيا EAEC زاد الاهتمام بمنظمة آبيك بسبب النظر إليها على أنها مضادة لمنظمة EAEC. وبالمثل، فقد كان من الجيد أنه عُقد اجتماع تاريخى فى كوالالمبور فى ديسمبر ١٩٩٧م بين دول منظمة آسيان والصين واليابان وكوريا. وفى نهاية الأمر فإذا سارت الأمور على ما يرام فسيصبح مجموع الناتج الإجمالى لدول شرق آسيا أكبرَ من الناتج الإجمالى لأمريكا الشمالية وأوروبا مجتمعتين. وسيقوِّى تقاربُ دول شرق آسيا أيدىَ الذين يحاجُّون بأنه ينبغى للولايات المتحدة أن تبقى منخرطة فى شئون شرق آسيا بدلاً من

انسحابها. وسيساعد هذا على احتواء التوجهات الانسحابية أو الأحادية فى الولايات المتحدة. والولايات المتحدة قوة عظمى فريدة لتميُّزها بكونها أكبر دولة تتوزع فيها آلية اتخاذ القرار على أعلى المستويات. ويمكن أن تَعمل دول شرق آسيا على تشجيع الولايات المتحدة على الانخراط لا بالتباعد بعضها عن بعض بل بالتقارب.

المفارقة السادسة

والمفارقة السادسة أنه فيما يمثِّل هذا التوزُّع فى آلية اتخاذ القرار فى الولايات المتحدة مصدراً للانزعاج والغضب لكثير من الدول الآسيوية إلا أنه يفيد آسيا بالفعل بالقدر نفسه الذى يفيد الولايات المتحدة. وكانت الصين إحدى الأمثلة التى تثير الأزمات. ذلك أنه على الرغم من التزام الولايات المتحدة بسياسة الدولة الصينية الواحدة، فإن مجلس النواب الأمريكى أصدر قراراً بشأن معاهدة العلاقات مع تايوان، وهى التى تتناقض مع سياسة الصين الواحدة. ومع هذا فعلى الرغم من غضب دول شرق آسيا، فإنه يجب عليها الترحيب بالرقابة والمحاسبة التى يفرضها النظام الأمريكى لأن النتيجة الصافية – غالبًا – هى السياسة الأمريكية الكريمة.

والسبب الرئيس الذى يجعل الأمريكيين يعملون بحذر فى الخارج أن الإدارة لا تمتلك القوة بكاملها فى يدها. ويكفى أن تتخيل فقط كيف ستتصرف الولايات المتحدة لو أن الرئيس [الأمريكى الأسبق] كلينتون كان يمتلك قوة تماثل القوة التى كان يمتلكها ستالين. لذلك فعلى الآسيويين أن يتحملوا الحوار السنوى المتعلق بتجديد معاهدة الدولة الأكثر رعاية MFN الخاصة بحقوق الإنسان والتوازن التجارى لأن ذلك الحوار جزء من الضوضاء التى تصاحب النظامَ الأمريكى. ويتمثل التحدى الذى يواجهنا فى أن نثقِّف متخذى القرار [فى آسيا] ليَمنعوا أنفسهم من المبالغة فى ما يخص النقاشات البرلمانية الأمريكية.

المفارقة السابعة

والمفارقة السابعة أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة هى التى تقيم أعظمَ الموانع فى طريق العضوية الصينية المبكِّرة فى منظمة التجارة الحرة (وهذا حكم آخر من أحكامى المثيرة للجدل) فالواقع أنه فى صالح الولايات المتحدة أكثر من كونه فى مصلحة الصين، أن نرى انضمام الصين بأسرع ما يمكن إلى هذه المنظمة. فبروز الصين باقتصادها الكبير أمر لا يمكن إيقافه. وسيصبح اقتصادُها أكبر بشكل متزايد. وسيكون إسراعها فى التصرف بموجب القوانين الدولية أفضل للولايات المتحدة والمجتمع الدولى. ومن الطبيعى أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن تثقف الصين بالطريقة التى تصير بها مواطنًا صالحًا وأن تتصرف بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية فيجب عليها أن تجعل من نفسها قدوة بإعادة النظر فى عدم انتظام قوانين المنظمة، وذلك مثل تعديل [السيناتوريْن] هيلمز وبيرتون [الصادر فى ١٩٩٥م]، وتعديل [السيناتور] داماتو، إلى غير ذلك. ومن هنا فلو درست الولايات المتحدة ما كان فى مصلحتها على المدى الطويل، لكان عليها أن تقوم بالأمر المعاكس تمامًا لتصرفها الآن مع الصين ومنظمة التجارة الدولية وأن تدفع بدخول الصين إلى منظمة التجارة الدولية بشكل أكثر تبكيراً بدلاً من تأخيرها له.

وختامًا دعنى آمل بأنى لم أحيِّركم فى ما يخص الصورة الجغرافية السياسية لهذه المنطقة بمفارقاتى السبع. ومع هذا أشعر، بوصفى ملاحِظًا محايداً فى هذه الساحة للتغيير السريع والأضخم لتاريخ الإنسان، بأن من واجبى أن أحاول تنبيهكم لهذه التطورات المفاجئة. ومفارقتى الأخيرة هى هذه: أرجو ألا تتفاجأوا إن فوجئتم بالتطورات فى إقليمنا.

بول بوتبول بوت: مفارقة اللياقة الأخلاقية

من الغرائب التاريخية اللافتة أن تستطيع كمبوديا بسكانها السبعة ملايين إنتاجَ أحد أكثر الشرور ضخامةً فى القرن العشرين الميلادى، وربما كان مساويًا لهتلر وستالين. فقد صفَّق العالمُ حين أزاح الجيشُ الفيتنامى [الرئيس الكمبودى] بول بوت من الحكم فى ديسمبر ١٩٧٨م. لكن حين قررَ البقاء فى كمبوديا بوصفه جيشًا غازيًا ومحتلاً أحدث ذلك معضلةً أخلاقية حادة، وهى: العملُ مع بول بوت، الذى ربما نحتاج لمساعدته لإنهاء الاحتلال الفيتنامى [لكمبوديا] .وقد اختار أكثرُ الكمبوديين والآسيويين فى جنوب شرق آسيا العملَ مع بول بوت، انطلاقًا من المسوِّغات نفسها التى جعلت تشرتشل يختار العملَ مع ستالين ضد هتلر، لكن الصحف الغربية الكبرى والدوريات الغربية كلُّها أدانت هذه المشاركة. وتحاول هذه المقالة أن تُبيِّن النتائجَ الضارَّة التى تتصف بالمفارقة لهذه المواقف اللائقة أخلاقيًا وكانت سائدةً بين المفكرين الغربيين فى ثمانينيات القرن العشرين. ومن اللافت أن هذه اللياقة الأخلاقية تضاءلت حين وَجبَ على المفكرين الغربيين أن يتعاملوا مع الأوضاع المعقدة أخلاقيًّا فى أماكن مثل البوسنة والشيشان. ومع هذا فقد فاجأنى أنه لم يجرؤ مفكرٌ غربىٌّ على التعبير عن وجهات النظر التى اقترحتُها فى هذه المقالة.

وقد سنحت لى الفرصة فى صيف ٢٠٠٠م لزيارة كمبوديا بعد ست وعشرين سنة. وكانت لا تزال مجتمعًا فقيرا شوَّهتْه فظائعُ الحروب المتعددة. لكن الفترة التى عُدتُ فيها إلى كمبوديا ربما كانت أكثر الفترات سلامًا واستقرارًا مما مرَّ بها خلال ثلاثة عقود. وكان أمرًا مفرحًا أن ترى كثيرًا من الناس العاديين يحاولون إعادةَ بناء حياتهم بعد أن جرَّبوا تلك الفظائع الكثيرة.

ولم تُختتم قصةُ كمبوديا بنهاية سعيدة. فقد بَسط "هون سين" سلطةً فاعلة إلى حد بعيد على كمبوديا بعد صراع فئوى قصير فى أواسط ١٩٩٧م، ولم تكن المؤسسات الديموقراطية قد أُسست فى كمبوديا. وكانت المسألة الصعبة المتمثلةُ فى محاكمة قادة الخمير الحمر السابقين تقضُّ مضجعَ كمبوديا. ويمكن أن تنتقد كثيراً من الأمور فى كمبوديا، لكن الوضع غير الملائم إلى حد بعيد الذى كانت البلاد تعيشه فى سنة ٢٠٠٠م ربما يكون أفضل وضعٍ ممكن لأكثر الكمبوديين.

ولن يُرضى هذا كلُّه الداعين لحقوق الإنسان من الغربيين الذين يريدون الأخذ بالثأر وتغيير التركيبة السياسية كلها فى كمبوديا. وربما يكون هذا ممكنًا فى عالَمٍ مثالي. لكن الوضع الحاضر غير الملائم كليًّا ربما يَكون مثاليًّا، بعد ثلاثين سنة من الحروب والفظائع. وقد استبدل بالمفارقة القديمة المتمثِّلة فى أخطار عدم العمل مع الخمير الحمر لتحرير كمبوديا مفارقةً جديدة، وهى: أن البحث عن حلول جيدة ربما يعرِّض للخطر الأوضاع غير الجيدة جداً التى حسَّنت من حياة كثير من الكمبوديين.

وكان التدخل الإنسانى مصطلحًا شائعًا فى أوائل سنة ٢٠٠٠م. لكن أمثلة الصومال وسيراليون توضِّح أنه لا يمكن لأية قوة خارجية أن تعيد بناء مجتمع حين يتقوَّض من الداخل. وتمر كمبوديا بفترة تعافٍ هشَّة. لكنَّ الكمبوديين وحدهم هم الذين يستطيعون إكمال العمل. أما الأجانب فلا يستطيعون ذلك.

حدثَ ذلك فى شهر أغسطس ١٩٤٢م، وكانت لحظةً مظلمة من أيام الحرب العالمية الثانية. وكان تشرتشل قد طار إلى موسكو لينقل إلى ستالين بعض الأخبار السيئة جدا، وهى أن الحلفاء ليسوا على استعداد لفتح جبهة ثانية فى أوروبا. وكان رد فعل ستالين غاضبا. وقد كتبتْ نانسى كالدويل التى وصفت ذلك الاجتماع:

> **"واستمر الاختلاف، لكن فى الليلة الأخيرة، حين ذهب تشرتشل ليودع ستالين، خفف ستالين من موقفه ثم مُدِّدت الساعةُ التى خطَّط تشرتشل أن يقضيها فى الاجتماع إلى سبع ساعات.**

واستمرت المحادثات وتناوُل النبيذ بشكل حر، وفى لحظة من التقارب غير المعهود اعترف ستالين أن ضغوط الحرب نفسَها لا يمكن مقارنتها بالصراع المفزِع لفرْض سياسة المزارع الجماعية على الفلاحين. نعم لقد قضى على الملايين منهم فى القولاق. وقد فكَّر تشرتشل المؤرخ فى ثنائية بيرك التى تقول: "إن لم أستطع تحقيق الإصلاح مع العدل، فإنى لن أتخلى عن الإصلاح"، لكن تشرتشل السياسى استخلص أنه بما أن الحرب توجب الوحدة فمن الأفضل ألا نتحدث عن الأخلاق بصوت عال" (١).

وتبعث هذه القصةُ على السخرية. فما أعظم ذكاء الشيطان العجوز تشرتشل. وكم كان بارعًا حين لم يفعل شيئًا يُغضب ستالين بالحديث عن الأخلاق. ولم تتأثر سمعة تشرتشل حينذاك ولا فيما بعد بارتباطه بحاكمٍ جزار. ولك أن تبدِّل الآن الأشخاصَ لتحصل على نمطٍ مماثل، ذلك هو [رئيسة الوزراء البريطانية السابقة] مارجريت ثاتشر وبول بوت. وربما كان من الممكن لهذين الزعيمين تاريخيًّا أن يلتقيا، لكنهما لم يلتقيا قط. ولك الآن أن تَصف اجتماعًا محتملاً بينهما وتحاولَ أن تسخر من ذلك الاجتماع المحتمل. فهل هو محتمل؟ ولماذا؟

تأمَّل فى الأمر. تأمَّل بعمق، ذلك أنك ستَكتشف ما يمثل مفاجأة لك، وهو أن من الممكن أن يكون لدى العقلاء والعارفين معايير مختلفة. فإذا كانت القاعدة التى تَمنع أىَّ اجتماع محتمل بين ثاتشر وبول بوت هى: "لا تتعامل مع أى حاكم جزار"، فستمنع القاعدةُ نفسُها أيضًا أىَّ اجتماع بين ستالين وتشرتشل. والقواعد الأخلاقية، كما أكد ذلك الفيلسوف الإنجليزى ر. م. هير R. M. Hare، لا يمكن تعميمُها لُزوما. فإذا أردنا أن نَسمح باجتماع بين تشرتشل وستالين (وبما أن المؤرخين لم يُدينوا تشرتشل فيجب أن يكون ذلك هو الشعور الواجب)، فيجب تعديل القاعدة لتقول: "لا تتعامل مع أى حاكم جزار، إلا إن كان هناك ظروف مخفِّفة".

وليس هذا مجرد تغيير في المعنى. فقد أنجزنا قفزةً أساسية. ذلك أن كلَّ شيء كان مسموحًا به، في حالة تشرتشل، مادام أن حياة بريطانيا مهدَّدة. أما في حالة بول بوت، فلعدم وجود أية مصلحة غربية مهمَّة يمكِن خدمتها بالاجتماع معه، فلا يمكن أن يكون هناك أي عذر مخفِّف لأية علاقة غربية متساهلة مع بول بوت كما هي الحال مع ستالين. ومن هنا فهذا هو سبب الإدانة الغربية الجارفة لأي اتصال مباشر مع بول بوت أو مع رفاقه في الخمير الحمر. وتتمثل مأساةُ الشعب الكمبودي في أن الغرب، بتطبيقه هذه القاعدة الحاسمة لأن مصالحه المهمة غير مهدَّدة، لم يتوقف ليسأل نفسَه إن كان يمكن تخفيف معاناة الكمبوديين لو كان الغرب ليِّنًا في تعامله مع الخمير الحمر كما كان تشرتشل مع ستالين.

وقد نتجت عن هذه المواقف صعوبات كبرى لصنّاع السياسة الغربيين (في أوروبا وأمريكا الشمالية على السواء) في مسألة كمبوديا. وكانت محاولاتهم للوصول إلى حلول عملية للقضية الكمبودية (أي تلك الحلول العملية الضرورية التي يجب أن تَشمل الخمير الحمر) موضوعًا لاحتجاج صُحُفهم وأعضاءِ برلماناتهم مطالبين بسياسات أخلاقية خالصة تستثني الخميرَ الحمر. ومن اللافت أن هذه المطالبات الأخلاقية ربما تعارِض أيةَ تدخلات عسكرية ضد الخمير الحمر، خاصة أي تدخل أمريكي جديد في الهند الصينية، مما يَجعل الملاحظَ يتساءل: إن لم يكن بإمكانك اجتثاثهم ولا احتواؤهم، فكيف يمكن أن تحصل على اتفاق سلام؟ وكيف يمكنك، من غير اتفاق سلام، أن تنهي معاناة كمبوديا وتَضمن مستقبَلها بوصفها دولة مستقلة؟

نجيوين كو ثاتش NGUYEN CO THACH

ربما يستطيع المؤرخون، حين تتوفر لهم القدرة يومًا ما على الاطلاع على السجلات الفيتنامية مثلما توفَّر لنا الآن الدخول إلى السجلات السوفييتية، أن يُثبِتوا أن القادة الفيتناميين، خاصة نجيوين كو ثاتش - وكان قائدًا عمليًا بارعًا - كانوا

قادرين على استغلال المواقف الغربية إلى أبعد حدودها. فقد قام بذلك على وجه التأكيد في مؤتمر السلام الذى عقد في باريس في أغسطس ١٩٨٩م. ومن المشكوك فيه أن يَنجح المؤتمر، وذلك إذا أخذنا في الحسبان أن القادة المتشددين كانوا لا يزالون يُمسكون بزمام الأمور في هانوى حينذاك. ومع هذا فقد اختار نجيوين كو ثاتش تكتيكاً بارعاً لإفشال المؤتمر، وهو تكتيك وَجد الغرب أن تحدِّيه كان صعباً.

فقد أصر عند قرب نهاية المؤتمر على أنه ينبغي أن يَكون الإعلان الختامي للمؤتمر دعوةً واضحةً لعدم العودة إلى السياسات والممارسات الاستئصالية للخمير الحمر. وكان الحاضرون جميعاً يَعرفون أن نجيوين كو ثاتش لم يكن مهتماً جداً حقيقةً بسجلّ بول بوت. (بل إن نجيوين كو ثاتش ارتكب مرة خطأ الاعتراف سراً لعضو البرلمان الأمريكى ستيفين سولارز بأن فيتنام لم تغز كمبوديا لإنقاذ الكمبوديين من بول بوت، حتى إن كان ذلك هو المسار الدعائى الفيتنامى الرسمى). ومع ذلك فقد كان ثاتش يَعرف أن الخمير الحمر، وهم وفد مشارك في مؤتمر باريس، ربما لن يَقبلوا بمثل هذه الإشارة. ومن هنا سيَفشل المؤتمر، وهو فشل كان الفيتناميون يريدونه لأنهم لم يكونوا جاهزين حينذاك لإنهاء سيطرتهم على كمبوديا. ولم يجرؤ الرسميون الأوروبيون على تحدِّى ثاتش خوفًا من أن يَتهمهم بأنهم مدافعون عن بول بوت. وقد أتى الإجماع الغربى القوى ضد الخمير الحمر بنتائج عكسية، بالمعايير العملية، من وجهة نظر الكمبوديين البسطاء، وأدى إلى إحباط أية فرصة للاتفاق لأنه مَنع أعضاءَ الوفد الغربى من فضح تخريب ثاتش لمؤتمر السلام. وقد نَتج عن الخير (أى التنديد الغربى ببول بوت) شرٌّ (أى تخريب مؤتمر السلام). ولم يَحدث ذلك للمرة الأولى في التاريخ. فكما قال ماكس فيبر في مقاله المشهور: "ليس صحيحاً أن الخير لا يمكن أن يأتى إلا من الخير وأن الشر لا يأتى إلا من الشر، لكن غالبًا ما يكون العكس هو الصحيح. فمن يقول ذلك فهو غِرٌّ [غير ناضج] سياسياً"[٢].

والأمر الشجاع أخلاقيًا الذى كان يجب على الوفد الغربى أن يعمله فى مؤتمر باريس هو أن يقف ممثلوه فى مؤتمر صحفى ويفسروا السببَ الذى يَجعل ضمَّ الخمير الحمر ضروريًا إن كان أحد يريد اتفاق سلام ينهى معاناة الكمبوديين. ولم يَحلم قائدٌ غربى بفعل ذلك إطلاقا – ذلك أن الشعور ضد الخمير الحمر كان قويًا جدًا. ونتج عن ذلك تناقض غريب يواجه الفلاسفةَ الأخلاقيين، وهو أنَّ ما يتراءى أنه موقف صحيح أخلاقيًا (أى استثناء الخمير الحمر) نتجت عنه نتائج غير أخلاقية – أى إطالة معاناة الكمبوديين.

ولم تكن تلك المرةَ الأولى التى تَحدُث فيها مثلُ هذه المعضلات الأخلاقية التى يواجِهها الرسميون الغربيون. إذ تلاحِظ مقالةُ فيبر التى أشرت إليها توًا أن السياسيين ورجال الدولة والرسميين كلُّهم سيتعرضون لتجاذبٍ بين ما يسميه "النتائج الأخلاقية الخالصة" و"أخلاقياتِ المسئولية". وقد أكد فيبر بصورة أكثر جرأة أنه لا تستطيع أيةُ أخلاقيات فى العالم أن تُزيح حقيقةَ أن تحقيق النتائج "الخيِّرة" يَرتبط بحقيقة أنه يجب على الإنسان أن يَكون مستعدًا لأن يَدفع ثمنَ استخدامه الوسائلَ المشكوك فيها أخلاقيًا أو الخطيرة منها فى الأقل"[٣]. ومن المؤكد أن فيبر ربما يَفهم، فى بحثه عن "خير" السلام للكمبوديين، السببَ الذى حمل الرسميين الغربيين على التعامل بمعايير عملية مع الخمير الحمر.

دور الرأى العام الغربى

ربما تكون القضية التالية رائعة ويمكن أن يهتم بدراستها المؤرخون فى المستقبل، وهى: لماذا لم يَكتشف الرأىُ العام الغربى سببَ استخدام آخرين لحملته الأخلاقية ضد الخمير الحمر من أجل نهايات غير أخلاقية؟ ومن المفاجئ بشكل مماثل أن كثيرًا من الناس فى الغرب كانوا مستعدين للقبول بادعاء الفيتناميين بأنهم قاموا بما قاموا به لمنع عودة الخمير الحمر فى الوقت الذى كان فيه التدخل العسكرى الفيتنامى فى

كمبوديا فى أوائل السبعينيات هو الذى مهد الطريق لبول بوت ليستعيد السيطرة على [العاصمة الكمبودية] فنوم بنه. ويمكن التدليلُ على هذا وثائقيًا. لقد كان جيش فيتنام الشمالية هو الذى شتت جيش لون نول ومهَّد الطريق لقوات الخمير الحمر المؤلّفة من شباب غير مدرَّبين نسبيًا أن تحتل كمبوديا. وقد امتدح الفيتناميون حكم بول بوت حتى لحظة غزوهم لكمبوديا. ولما أزاحوه من الحكم نصَّبوا مكانه بعض المنتمين القدماء للخمير الحمر.

وليس هناك شك أبدًا أنَّ بول بوت والخمير الحمر يستحقون كلما وُصفوا به من خزى. وسوف يقدَّمون للمحاكمة يومًا ما. وقد أسدى الفيتناميون للكمبوديين جميلاً عظيمًا بإزاحتهم لبول بوت. كل هذا صحيح. لكنه لا يقل عن ذلك صحة أن دافعِ الفيتناميين الوحيد ليغزوا كمبوديا كان تحقيق طموح تاريخى قديم يتمثل فى بسط الهيمنة على الهند الصينية. وقد كان كثير من الكمبوديين يوافقون فى الثمانينيات على أن كمبوديا كانت تواجه خطرَ الانقراض بوصفها دولة مستقلة. ومن هنا فقد وافقوا بتردد على حجة بول بوت القاضية بأنه لولا الخمير الحمر فربما لن يُكتب البقاء فى القرن العشرين للدولة الكمبودية، التى كانت عرضة فى وقت من الأوقات إلى الاختفاء فى مواجهة التوسع الفيتنامى فى القرن التاسعَ عشر. وربما كان بول بوت ماهرًا فى استغلاله خوفًا كمبوديًا عميقًا من أجل أهدافه السياسية، لكن أحد الأسباب التى يمكن أن تَحمله على ذلك هو أن كثيرًا من الغربيين، غير المهتمين بتاريخ كمبوديا، أصروا على أن الغرب يجب ألا يَعترف إلا بنظام الحكم الذى نصَّبه الفيتناميون فى هون سين. ويمكن أن يَعنى القبولُ بالاحتلال الفيتنامى، فى نظر كثير من الكمبوديين، فناءَ الدولة الكمبودية. وكان ذلك هو السبب الرئيس لأن يتعامل أغلب الكمبوديين مع بول بوت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وباختصار فما قام به هؤلاء الكمبوديون من التعامل مع بول بوت هو نفسه الذى قام به تشرتشل من التعامل مع ستالين - أى العمل مع حاكم جزار من أجل البقاء الوطنى. ومع ذلك فقد كان الكمبوديون جميعًا، الذين عملوا مرة مع بول بوت، عرضةً

لتشويه السمعة، ويشمل ذلك الأميرَ سيهانوك (لكنه لا يشمل هون سين). وقليل منهم هم الذين تَنحَّوا قليلاً ليتأملوا لِلحظة إن كان هؤلاء الكمبوديون عانَوا بحق من الخوف الذى جعلهم يفكِّرون بأنهم إن لم يعملوا مع بول بوت إلى النهاية من أجل إنهاء الاحتلال الفيتنامى فإن كمبوديا يمكن أن تختفى كدولة وأن المواطنين الكمبوديين سيكون مصيرهم شبيهًا بمصير الأكراد. وقد فَهِم كثير من الكمبوديين هذا الاحتمال جيدا. وهذا ما حدث لجماعة تمثل أقلية فى كمبوديا، وهى جماعة "التشام"، الذين طردهم التوسعُ الفيتنامى إلى كمبوديا وأُبعدوا عن بلادهم فى القرون السابقة. ولم يُرِد الكمبوديون أن ينتهوا إلى المصير نفسه.

وكان للحرب الغربية الشرسة ضد بول بوت وأتباعه من الخمير الحمر، من وجهة نظر الكمبوديين، مظاهرُ متعارضة كثيرة. فقد أبانت، من ناحية، عن الاهتمام الغربى العظيم بمصير الكمبوديين. ذلك أن نيات كثير من الذين شاركوا فى هذه الحملات كانت حسنة. أما من حيث الاهتمامُ الغربى الكبير بوجوب القضاء على الخمير الحمر بغض النظر عن ثمن ذلك (لكنْ من غير تدخُّلٍ غربى واضح)، فقد فشل أولئك فى أن يَروا أن هذه الحملة قد استغلها مَن كان الكمبوديون يَنظرون إليهم على أنهم على الدرجة نفسها من الخطر أو أنهم أخطر فى المدى البعيد، أى الفيتناميون. وكان الموقف العميق تجاه الكمبوديين فى كثير من افتتاحيات الصحف [الغربية] أننا نعرف أن هون سين ليس جيداً لكن بما أنه أفضل الموجودين، فلتتعاملوا معه". وربما كان من العدل أن يُجيب الكمبوديون بالقول: هل يَقبل أىُّ مجتمع غربى لنفسه بمثل هذا الاستعمار المُهلِك؟

وكان من سوء حظ الكمبوديين أنَّ مشكلاتهم مع الفيتناميين ربما علُقت بشكل غير مقصود فى إحدى مشكلات النفسية الأمريكية، وهى الأثر الذى تركتْه حرب فيتنام. ذلك أن مشكلتهم المزمنة مع التوسع الفيتنامى فى الهند الصينية (وهو توسُّع يماثل فى طبيعيَّته توسعَ الولايات المتحدة فى المناطق المكسيكية)، أصبحت مشتبكةً

بقدرٍ ما مع جهود معظم الأمريكيين للتصالح نفسيًا مع تدخُّلهم فى الهند الصينية، خاصة مع مراجعتهم لتدخلهم فى فيتنام.

وعَنى ذلك أن الأسئلة التى أثارها الكمبوديون لم تُثر فى الغرب. ومن ذلك مثلاً أنه ربما يكون من المعقول أن يَسأل الكمبوديون السؤالَ التالى: هل ستكون كمبوديا فى وضع أفضل لو لم تنجح الحركة المضادة للحرب؟ أيمكن ألا يَظهر بول بوت حينئذ؟ وقد دُرست سجِلاتُ أولئك الذين صَمتوا خلال الإبادة النازية باستفاضة. لكن سجلّ الذين شجعوا القوى التى أدت إلى استيلاء بول بوت على السلطة فى ١٩٧٥م لم ينظر فيها بعد. ذلك أن هذا الموضوع لا يزال موضوعًا حساسا.

فهل من العدل أن يَسأل الكمبوديون السؤالَ التالى: لو لم يكن هناك أثرٌ لحرب فيتنام ولو لم يكن بعض الغربيين يبحثون عن بعض الطرق ليسوِّغوا لأنفسهم تأييدَهم لفيتنام الشمالية خلال حرب فيتنام، هل من الممكن لهذا العدد الكبير من الغربيين أن يقتنعوا بسرعة فائقة بحجة الفيتناميين التى تقول إنهم دخلوا كمبوديا لينقذوا الشعبَ الكمبودى من الخمير الحمر؟ وحين ننظر بحياد إلى الأحداث التى وقعت فى ١٩٧٨-١٩٧٩م التى أدت إلى الغزو الفيتنامي، فمن الواضح أن كمبوديا أصبحت مرة أخرى مِخلبًا فى صراع معقَّد للقوة، كانت أطرافُه الاتحادَ السوفييتى والصين وفيتنام. ومع ذلك، وبدلاً من التركيز على صراخ الضحية التى وقعت مرة أخرى بين مخالب صراع القوى للكبار، ركَّزت كثيرٌ من وسائل الإعلام الغربية على قضية الخمير الحمر، وهو ما عنى الرضا الضِّمنى بغزو فيتنام لكمبوديا. وقد وجد الكمبوديون أنفسَهم فى وضع غريب كان فيه كثير من الغربيين يحاولون إنقاذَهم من مأزق الماضى فى الوقت الذى لا تزال فيه لعبةُ القوة التى كانت تشمل كمبوديا بوصفها مخلبًا مستعِرةً، ولا يُنشر عنها إلا القليل.

اتفاقية الأمم المتحدة للسلام

ومما يكاد يكون من المعجزات أنه على الرغم من التشويه العلنى لبعض القضايا الرئيسة التى تَدخل فى هذه القضية، فقد أمكن التوصل إلى اتفاق سلام شامل فى كمبوديا فى أكتوبر ١٩٩١م. وقد أحزنتْ تلك الاتفاقية، فى واحدة من أكبر المفارقات التاريخية فى القرن العشرين، أولئك الذين استخدموا كلهم كمبوديا مخلبًا، أى: الاتحاد السوفييتى والصين وفيتنام. ذلك أنهم كانوا جميعًا يريدون، فى أواخر ١٩٩١م، أن يفكُّوا كمبوديا من قبضتهم. وكانت الاتفاقية بارعة وبسيطة. ومن أجل "إنقاذ الوجه" (وهو شرط آسيوى)، لم يُنظر إلى أىٍّ من المتخاصميْن الرئيسين على أنه منتصر. وبدلاً من ادعاء كل من الطرفين حينذاك بأنه الحكومة الشرعية لكمبوديا، فقد أنشئ مجلسٌ وطنى أعلى شبه رسمى يمثل الشرعية الكمبودية؛ أما السلطة الفعلية فستُسلم لإدارة الأمم المتحدة التى ستَحكم البلاد وتساعدها على الوصول إلى درجة ما من الاعتيادية إلى أن يكون بالإمكان عقد انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد أوقف القتال بمجرد توقيع الاتفاقية. وأمرت القوات العسكرية كلها فى كمبوديا بأن تتجمع وتعود إلى معسكراتها ثم يُنزع بالتدريج سلاح ٧٠ فى المائة منها. وستتوقف الإمدادات العسكرية الخارجية. وأكثر من ذلك أهمية أنه لما كان من المستبعد أن يصوِّت الكمبوديون للخمير الحمر (المنتمين الحاليين والسابقين) فى انتخابات حرة ونزيهة فسوف يَمنع ذلك فعلاً عودتَهم للسلطة ويُلحقهم بالمصير نفسه الذى انتهت إليه الأحزاب الشيوعية الأخرى كلها فى الدول غير الشيوعية فى جنوب شرق آسيا حين تُركت القوات المستغنى عنها لتَهيم فى الغابات.

وكان اتفاق السلام تطوراً رائعا. فقد فَتح بعد توقيعه مباشرةً تقريبا فصلاً جديداً فى تاريخ جنوب شرق آسيا، وبدأ مساراً للتصالح بين دول آسيا والهند الصينية التى طال أمد افتراقها. وقد أيَّدته دول المنطقة كلُّها. ومع هذا فقد وجد الشعب الكمبودى نفسَه مرة أخرى، بعد توقيع الاتفاق، ضحيةً للتناقضات الغربية.

وعاد مندوبا الخمير الحمر، بحسب شروط الاتفاق، إلى بنوم بنه فى ديسمبر ١٩٩١م. وقد نظِّمت بعض المظاهرات ضد عودتهما إليها. وتفجَّر العنفُ واستعصى على التحكم. وكاد أحد مندوبي الخمير الحمر، خيو سامفان، يُشنق. وزعمت وسائلُ الإعلام الغربية كلها تقريبًا، فى تقاريرها عن هذه الحادثة، أن تلك المظاهرات كانت عفوية ضد الخمير الحمر، لكنهم فشلوا فى أن يسألوا السؤال الواضح التالى: كيف يمكن للمظاهرات العفوية أن تحدُث بصورة مفاجئة؟ وركَّزت الافتتاحياتُ على كمْ كان مؤلمًا أن يُفرض الخميرُ الحمر مرة أخرى على الشعب الكمبودي. وقالت افتتاحية لصحيفة واشنطن بوست، مثلاً (الأحد، ١ ديسمبر ١٩٩١م): "إن نسيان الماضى يعنى نسيان الذين قُتلوا. ذلك على وجه الدقة ما لا يستطيع الكمبوديون فعله، وهم غير مستعدين لذلك، وهو ما يُحسَب لهم". ولم يكن بإمكان هذه الصحف أن تورد الواقع الحقيقى، ولم تقم به كذلك، وهو: أن بعض المتنفِّذين فى نظام هون سين كانوا يحاولون إلغاءَ اتفاقٍ سيَقتل لا الخمير الحمر فقط فى نهاية المطاف (وهم الذين سيعانون مصاعبَ كبرى فى الفوز بالانتخابات التى أشرفت عليها الأمم المتحدة) بل سيَقتل نظامَ هون سين نفسَه، الذى كان يخشى صندوقَ الانتخابات بالقدر نفسه تقريبا.

ومن حسن الحظ، فى هذه الحادثة على وجه الخصوص، أن الحق سيَظهر فى غضون أشهر قليلة بعد ذلك. فقد نشرت مجلة نيويوركر الأمريكية وصفًا مفصَّلاً يبيِّن كيف أنَّ الحادثة بمجموعها كان مخطَّطا لها من قِبل نظام هون سين. وقالت المقالة إنه "فيما كان للكمبوديين العذر كلّه لأن يثوروا بغضب ويهاجِموا معسكرات الخمير الحمر فالحقيقة أنه لا شيء يَحدث فى كمبوديا عفويا"[٤]. فقد زُوِّد الطلابُ فى جامعة بنوم بنه، فى اليوم السابق على عودة سامفان، بلافتات كَتبتْ شعاراتِها وزارةُ الداخلية فى نظام هون سين وأُمروا بأن يذهبوا للتظاهر ضد عودة الخمير الحمر. ولما حدث الهجوم الفعلى على سامفان لم يشارك فيه إلا ما بين عشرين إلى ثلاثين يتحدثون اللغة الكمبودية بلكنة فيتنامية. وكانت أفراد الشرطة والجنود الحاضرين

تفوقــهم عددا بكثيــر. وبدلاً من أن تَمنـع الشرطة المهاجمين ساعدتْهم. فكيف يمكن إذن لعدد يزيد عن العشرة من الصحفيين الغربيين الموجودين فى بنوم بنه أن يوردوا القصـة بصورة خاطئة؟ فهل كـانوا خائفــين من أنَّ نَقل الصــورة الصـحيحـة ربما يكون فى صالح الخمير الحمر؟ وكيف يمكن لهم أن يَفشلوا فى ملاحظة أن المظاهرات ربما تساعد أولئك الذين يحاولون تخريبَ العملية السلمية، وهى النقطة التى أوضحتْها مقالةُ مجلة نيويوركر، وهى التى كانت واضحة للطلاب الكمبوديين؟ وكانت مجلة إيكونومست المجلةَ الوحيدة التى وَجدت الشجاعةَ لتقول إن أولئك الذين أيدوا اتفاق السلام يجب أن يدافعوا عن استمرار وجود وفدَى الخمير الحمر فى بنوم بنه، حتى عَقد الانتخابات.

وقد مرت اللحظة الخطيرة. وعاد وفدا الخمير الحمر إلى بنوم بنه. واستطاع ترابط القوى الخارجية التى كانت تريد السلام فى كمبوديا أن ترغم نظامَ هون سين على إيقاف تصرفاته الحمقاء. ثم عادت اتفاقية السلام التى رعتها الأمم المتحدة إلى مسارها الصحيح. ومع هذا يبدو أكثر احتمالاً أن مثل هذه الفترات الخطيرة الأخرى سوف توجد حتى يعاد السلام إلى كمبوديا فى نهاية الأمر.

وهدد بعضُ النواب الأمريكيين بإيقاف تمويل خطة الأمم المتحدة للسلام تعلُّلاً بأنها تضفى "مشروعية أخلاقية وسياسية على الخمير الحمر"، وأنها "تعتمد اعتماداً كبيراً على تعاون الخمير الحمر بشكل كبير من أجل نجاحها"(٥). وكان غرضهم إنقاذَ الشعب الكمبودى من الخمير الحمر. لكنهم إن نجحوا فى قطع التمويل فستختفى خطةُ السلام، وستُستأنف الحرب، وسيعود الخمير الحمر عن موافقتهم. ومرة أخرى فإذا نجح هؤلاء النواب فربما يؤدى الموقفُ الأخلاقى الصحيح إلى اختفاء كمبوديا. وقد ذكَّرتهم إليزابث بيكر بطريقة حكيمة أنه فى سنة ١٩٧٥م كان قرار الكونجرس بــ"قطع المعونة الامريكية لنظام بنوم بنه"، تعللاً بأن ذلك "ربما يجلب السلام بسرعة أكبر لكمبوديا"، أدى إلى انتصار الخمير الحمر"(٦). ويأمل الكمبوديون بشكل حاسم أن الكونجرس لن يعود إلى ارتكاب الخطأ الذى ارتكبه سنة ١٩٧٥م.

الغضب الأخلاقى مقابل العلاج العيادى

حين يطرأ مرض جديد أو وباء، حتى إن كان بسبب الإهمال أو الرغبة الإنسانيين، فسيَقترن أيُّ غضب أخلاقى ضد ظهوره بتحليل متعقل وعيادى للكشف عن سببه وعلاجه. ولا يمثل الخمير الحمر أقلَّ من وباء أصاب المجتمع الكمبودي. وقد ظهر الغضب من ذلك. أما التحليل العيادى فلم يَظهر، وهو ما نشأ عنه مفارقة أخلاقية كذلك. إذ كيف يمكن لهؤلاء الذين غضبوا جداً من الخمير الحمر ألا يخصِّصوا وقتًا مماثلاً للبحث عن حلول جيدة لإنهاء سيطرة الخمير الحمر؟

وقد خاض اليسارُ، بشكليه القديم والجديد، حربًا صعبة ضد أى تحليل متعقِّل للخمير الحمر، متَّهمًا أيَّ مسكين يحاول أن يقوم بذلك بعدم الحساسية الأخلاقية. وهناك سبب لهذا التصرف الخبيث. وهو أن لليسار مصلحة قوية فى تصوير الخمير الحمر على أنهم ظاهرة مَرَضية فريدة، ولا صلة لهم بأية حركة يسارية أخرى. أما الصحيح فهو أن بول بوت لا يمثل مرضًا فريدا، فهو يمثل أكثرَ شكل متطرف لوباءٍ عامٍّ لم يَسبق للإنسانية أن رأته، ذلك هو: وباء الشيوعية. ويتمثل الخطأ الأساس الذى ارتكبه بول بوت وزملاؤه فى تأويل ماركس ولينين حرفيا. ذلك أنه حين دعا هذان المؤسِّسان للحركة الشيوعية إلى استئصال البرجوازيين افتَرض بول بوت أن هذا يعنى القضاء عليهم جسديًا، لا استئصالهم بوصفهم قوة سياسية. وقد كان بول بوت وزملاؤه فى أوائل حكمهم يتفاخرون تفاخرًا عاليًا بأن أنقى أشكال الشيوعية فى العالم يمكن أن توجد فى كمبوديا. كما سيوضح التحليلُ المتعقلُ للأصول التى جاء منها بول بوت أنه لا يمكن له أبدًا أن يستولى على السلطة بمفرده. ذلك أنه دُفع إلى بنوم بنه على متن الثورة الفيتنامية التى قابلها الاتحاد السوفييتى والصين معاً بتأييد عظيم.

وينشأ عن مثل هذا التحليل المتعقل فى الواقع أملٌ للكمبوديين لأربعة أسباب. فالأول أنه إن دُفع بول بوت إلى السلطة فى بنوم بنه مصحوبًا بموجة الشيوعية

فستكون فرصه في العودة إلى السلطة ضئيلةً بسبب تراجع الموجة. وقد بقي بول بوت وزملاؤه أحياء مثلما تعيش بعض الأحياء البحرية المحاصرة في مستنقع صغير خلف الشاطئ، بعيدًا عن الساحل المتراجع. فإذا لم تَعد الموجةُ لإنقاذهم فإنهم محكومون بالفناء في بيئة معادية. وتمثِّل بيئةُ جنوب شرق آسيا هذه البيئةَ المعادية. وقد مرت بموجات ضخمة من التوسع الشيوعي، عن طريق إشعال الأحزاب الشيوعية المظاهراتِ في مجتمعات جنوب شرق آسيا كلِّها تقريبا. أما الآن فلا تزال البقيةُ المَرضية في تايلاندا وماليزيا وأندونيسيا توجد بوصفها قوى ميتة. وسيشارك الخميرُ الحمر في نهاية الأمر تلك الأحزابَ المصيرَ نفسَه. ذلك أن موجة التاريخ ضدهم.

والثاني أنَّ تحالف القوى، إن استخدمنا تعبيرًا ماركسيًا مفضَّلا، الذى دفع بول بوت إلى بنوم بنه لا يمكن خَلْقُه من جديد. وبدلاً من ذلك يفضِّل التعاونُ الجديد للقوى فناهم في نهاية الأمر وإن لم يكن ذلك إلا لأن مؤيديهم جميعًا في السبعينيات، أي الاتحاد السوفييتي والصين وفيتنام، يريدون، كلٌّ لأسبابه الخاصة، أن يَروا تطبيقًا فعّالاً لاتفاق السلام في كمبوديا الذى رعتْه الأمم المتحدة. وينبغي أن يَستغل الذين يطبِّقون اتفاقَ السلام الذى رعته الأمم المتحدة تحالفَ القوى الجديد. وإذا ما انتَهك الخمير الحمر أو نظامُ هون سين اتفاقَ السلام فيجب النظر إلى مؤيديهم كلهم على أنهم محاسبون على تصرفاتهم.

والثالث أنه إن كان بول بوت وأنصارُه، ونظامُ هون سين، لا يمثِّلون أكثر من نُسَخ من حكم الشيوعية فمن الممكن التنبؤ بسلوكهم. فليست الشيوعية ظاهرة جديدة. وهناك ما يكفي من الأدلة على الطرق التي يستخدمها الشيوعيون للاستيلاء على السلطة. فكل شيء مسوَّغ، بموجب قواعد اللينيين، في النضال للاستيلاء على السلطة. وقد دلَّل الخميرُ الحمر ونظام هون سين كلاهما على هذا في أوائل أيام تطبيق خطة الأمم المتحدة. فقد كان الخمير الحمر يَنتهكون معاهداتِ السلام بمنع الأمم المتحدة من الدخول إلى المناطق التي يحكمونها. أما نظام هون سين (مع أنه كان منقسمًا على نفسه) فكان ينتهك المعاهدات بإطلاق أيدي المجرمين من أتباعه لقمع الكمبوديين

المناوئين الذين يحاولون تأسيس أحزابٍ سياسية جديدة أو تحدِّيهم. وكانت وسائلُ الإعلام تعبِّر عن مفاجآتها بأن هذا ممكن الحدوث. وكان يجب عليهم أن يَقرءوا أىَّ كتاب مبتدئ عن الوسائل التى يَستخدمها الشيوعيون ليَعرفوا ما كان يحدث. وكان يجب على الأمم المتحدة أن تستخدم عددًا قليلاً من التكتيكات المضادة للشيوعية ليساعدها ذلك فى توقُّع سلوك الشيوعيين الكمبوديين السياسى. فتركيبتهم العقلية معروفة؛ لذلك يمكن لسلوكهم أن يُتوقع.

والرابع، الأخير، أنه كان يجب استخدام تكتيكات ذكية ضد الخمير الحمر. فإذا اعتقد الخمير الحمر أن خطة الأمم المتحدة ستُستخدم ضدهم فى عملية تنفيذها فلن يُثمر ذلك إلا أنهم سيحاربون كالقطط المحاصَرة، ولن يتنازلوا عن شىء، بل سيسفكون مزيداً من الدماء. لكن لو اقتنعوا بأن خطة الأمم المتحدة ستُطبق بصورة عادلة وحيادية فربما يَسمحون بإعطائها فرصة للتطبيق. فيعتقد قادة الخمير الحمر، بعكس توقعات الغربيين، أنهم لا يزالون يتمتعون بالتأييد لسببين على الأقل، الأول: أنهم يمثلون القوة الأقل فساداً فى كمبوديا. والثانى أنهم، وبسجلاتهم المثيرة للإعجاب فى عداوتهم للفيتناميين، يمكن أن يقدِّموا أنفسَهم على أنهم وطنيون مخلِصون، وهو ما كانوا يحاولونه.

وبتوسيعنا مثالَ الكائنات البحرية المحاصرة فى مياه الشاطئ، ليس هناك شىء يمكن أن يَقتل تلك الكائنات أكثر من تعريضها لمزيد من ضوء الشمس. ومن هنا فستَبذل جهودها كلَّها لتبحث عن صخور يمكن أن تختبئ تحتها. أما فى حالة الخمير الحمر فأفضل تكتيك سيَكون إخراجَهم من تحت الصخور ليَظهروا فى البيئة السياسية المفتوحة، حيث سيواجِهون هم وأنصارُهم الشعبَ الكمبودى والمجموعة الدولية كليهما. ويجب أن يَشعروا بالأمان ليَخرجوا. وقد بعث رد فعل المجموعة الدولية الضعيفُ على محاولة قتل خيو سامفان رسالةً خاطئة للخمير الحمر، كان مؤداها أن المجموعة الدولية لن تحتج بقوة إن انتَهكت الأحزابُ الكمبودية الأخرى الاتفاق.

وسيكون من الصعب عاطفيًا على بعض الرسميين الغربيين المعنيِّين بعمليات الأمم المتحدة أن يكونوا محايدين بشكل حاسم فى تعاملهم مع الخمير الحمر. ذلك أن دافعهم كان قويًا للعمل ضد الخمير الحمر، أو الصمت حين يهاجِمهم نظامُ بنوم بنه. لكن لا يمكن لشىء أن يهدد اتفاق السلام كالشعور بأنه لم ينفَّذ بصورة عادلة. فيجب أن يَتذكر الإنسان دائمًا أن أفضل قُرْص سامٍّ يمكن أن يُعطى للخمير الحمر ويَضمن اختفاءهم فى نهاية الأمر من المسرح الكمبودى هو التنفيذ الحاسم المحايد المفتوح لاتفاق السلام الذى رعته الأمم المتحدة. وسوف تَبرز كيمياء جديدةٌ على المسرح الكمبودى حين يُنزع سلاح القوات الكمبودية العسكرية كلِّها وتعود إلى معسكراتها، وحين يَشعر سكان بنوم بنه بأنهم يستطيعون الكلام بحرِّية ولا يخشون من محاولات الاغتيال، كما هم الآن، ويقوم بها بعض المجرمين الذين يرسلهم نظام بنوم بنه. وفى جو هذه الكيمياء السياسية سوف يسير المجتمع الكمبودى متَّبعًا المسارَ الدولى ويَرفض أشكالَ الشيوعية كلها، سواء كان النوع الذى يتبناه بول بوت أو ذاك الذى يتبناه هون سين. وسوف ينتهى حينها الوضعُ غير العادى السائد اليوم الذى تكون فيه الجماعات الشيوعية الكمبودية هى الأقوى والأفضل تمويلا.

الخاتمة

يأمل الكمبوديون خلال عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣م بشدة، ويَتضرَّعون، بأن خطة الأمم المتحدة المتعثرة ستنفَّذ بنجاح وستنقذهم من عِقدين من المعاناة. فمصيرهم معلَّق على تنفيذها بنجاح. أما إن فشلت فستَسلب الكمبوديين فرصتَهم الأخيرة للخروج من عقود عانَوا خلالها أنواعَ المعاناة. ويمكن للكمبوديين فى هذه الظروف أن يَسألوا الأسئلة التالية: لماذا لم يكن للحملات الغربية الشديدة ضد الخمير الحمر إلا آثار عملية قليلة على الكمبوديين، على الرغم من أن تلك الحملات رَفعت بول بوت إلى مصافِّ هتلر وستالين حين كان بول بوت حيًّا؟ ولماذا استغرقت المشكلةُ الكمبودية وقتًا طويلاً لتحل على الرغم من أنها صارت أقوى رمز لمآسى القرن العشرين فى العقل الغربى، فى

الوقت الذى كان الغرب فيه هو المُسيطر عالميًا؟ ولماذا وَجدت الحكوماتُ الغربية أن من الصعب أن تموِّل عمليات الأمم المتحدة حين كان مواطنوها وصحافتُها منزعجين جداً من المأساة الكمبودية؟ وأكثر من ذلك غرابةً أنه فى الوقت الذى أعلنت فيه الرأسمالية انتصارَها على الشيوعية ظلت القوتان السياسيتان الكمبوديتان المموَّلتان أفضلَ تمويل قوىً شيوعية، أى: الخمير الحمر من خلال سيطرتهم على مناجم الجواهر فى بالين، ونظام هون سين من خلال قدرته على جمع الأموال بأسلوب فاسد فى بنوم بنه. فلماذا لم تساعد الحملاتُ الإعلامية الغربية الشديدة ضد الخمير الحمر الشعبَ الكمبودى إلا قليلاً جدًا؟ وما القيمة الأخلاقية لتبنى القضايا الأخلاقية من غير بذل انتباهٍ كبير لمقتضيات هذه الحملات؟ وربما لم تكن هذه الحالةَ الأولى التى يَحدث فيها مثل هذا الأمر. ويمكن الاستشهاد للمرة الأخيرة بما كتبه فيبر: "ومع ذلك فإذا سعى الإنسان وراء الخير الخالص فى حرب الاعتقادات، متَّبعًا الأخلاقيةَ الصافية للنتائج الخالصة، فربما أمكن لذلك أن يُقضى على الأهداف ويُساء إليها لأجيال، وذلك لغياب المسئولية عن المقتضيات، ولأن القوى الشريرة التى تتدخل تظل غير معروفة للفاعل"(٧).

وربما كانت أفضل استجابة يمكن للغرب أن يقدِّمها عن هذه الأسئلة جميعها أن يوقف جهوده لإيجاد حلول أخلاقية خالصة يقدمها للشعب الكمبودى وأن يركِّز بدلاً عن ذلك على ضمان أن تنفَّذ خطةُ الأمم المتحدة للسلام بصورة فاعلة وكاملة. وحين يُنجز

الهوامش

(1) Nancy Caldwell Sorel, "First Encounters: Josef Stalin and Winston Churchill"< The Atlantic Monthly 1991, p. 141.

(2) Max Weber, Politics As a Vacation, Philadelphia, Fortress Press, 1965, p. 49.

(3) Ibid. , p. 47.

(4) Stan Sesser, "Report from Cambodia", The New Yorker, 18 May 1992, p. 48.

(5) Elizabeth Becker, "Up from Hell",The New Republic, 7 February 1992, p. 33.

(6) Ibid., p. 36.

(7) Weber, op. cit., p. 53.

هموم عولمية

الأمم المتحدة والولايات المتحدة:

شراكة لازمة

كان أحد المنعطفات في عملي الدبلوماسي تعييني سفيراً لدى الأمم المتحدة، لا مرة واحدة، بل مرتين. ومن المؤكد أن أسلافي الهندوسيين سيَعتقدون أن هذا هو قَدَري: ذلك أني ولدت في يوم كان يوافق يومَ تأسيس الأمم المتحدة.

وقد طورتُ نتيجةً لذلك تعاطفًا مع الأمم المتحدة وحبًا لها. ويرى المفكرون الأكثر تشدداً أنَّ من سُخف العقل أن تدافِع عن الأمم المتحدة. وهذا ما يجعلها تحتاج إلى مُدافع صلب عنها.

وأكثر تهديد تواجهه الأمم المتحدة أهميةً في عالم اليوم، هو موقف القوة الكبرى الوحيدة في العالم. فلو انسحبتْ [هذه القوة]من الأمم المتحدة لسقطتْ مثلما سَقطت عصبةُ الأمم من قبل. ومن هنا، وتجنبًا لتكرار ذلك الفصل الحزين، يجب على المجموعة الدولية أن تحضَّ الولايات المتحدة على أن تَفهم أنه من مصلحتها القومية أن تكون الأمم المتحدة قوية. وهذا ما تحاول هذه المقالة تبيينه. وكانت المقالة قد نشرت في كتاب يضم مجموعة من المقالات بعنوان "النزعة الأحادية والسياسة الأمريكية الخارجية" Unilateralism & US Foreign Policy، حرَّره ديفيد م. ميلون ويوين فونج خونج، ونشرته دار نشر لين رينير في يناير ٢٠٠٣م.

وقد بيَّنت الأحداثُ المتعلِّقة بالحرب على العراق في مارس/إبريل ٢٠٠٣م مرة أخرى العلاقةَ الهشة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. فقد سعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، قبل شنِّهما الحربَ مباشرة، إلى الحصول على قرار من مجلس الأمن

التابع للأمم المتحدة. وقد فشلتا لكنهما شنَّتا تلك الحرب على الرغم من هذا. وكان لا مفرٌ من أن يُنظر إلى هذا السلوك على أنه سيولِّد أزمة كبرى لا محالة. وكما قال كوفى عنان [الأمين السابق للأمم المتحدة] فإن الحرب تُبرز انقسامات عميقة بين المجموعة العالمية، وما يصاحب ذلك من الاتهامات بازدواج الأهداف". وأضاف: "وقد أوضحت الحربُ على العراق مجموعةً من الأسئلة المتصلة بالمبادئ والممارسات التى تتحدى الولايات المتحدة والمجموعة الدولية بمجملها". وتبرهن الأزمةُ العراقية هذه على هشاشة العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ومن هنا فهناك حاجة لتوضيح الأسباب الاستراتيجية المعقولة التى توجب بقاء العلاقة بينهما على الدرجة نفسها من القوة التى كانت عليها.

كتبتُ، فى سبتمبر ٢٠٠٠م، أى فى الأيام السابقة لمؤتمر القمة الألفية، فى كتاب يحوى بعض المقالات، حرَّره ممثلُ الهند الدائم لدى الأمم المتحدة، ما يلى:

> **"تولِّد قوى العولمة اعتمادًا متبادلاً تتزايد قوتُه يومًا بعد يوم. فيمكن لأى عمل فى أى ركن من العالم أن يؤثِّر فى ركن بعيد بسرعة نسبية. ويمكن لمعظم الذين يعيشون خارج الولايات المتحدة أن يَشعروا ويفهموا الأثرَ الذى تتركه العولمة: فهم يَشعرون بفقد الاستقلال الذاتى كل يوم. لكن معظم الأمريكيين لا يشعرون بهذا، أو أنهم لم يشعروا به إلى الآن. فهم يعيشون فى دولة من أقوى الدول التى عرفها تاريخ الإنسان. وتَجعل القوةُ الضارية للولايات المتحدة والمحيطان الواسعان [المحيطان بها من الشرق والغرب] الأمريكيين غيرَ واعين بكيف يتغير العالم. والمفارقة الكبرى هنا أن أكبر مجتمع مفتوح فى العالم يتصف بأنه الأقل معرفة حقيقية بأثر التغيرات العالمية المصيرية. وهناك موجة طوفانية للتغير فى طريقها الآن إلى الشواطئ الأمريكية".**

ومن الواضح أننا حين نعيد قراءة هذه الفقرة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، نجد أن الموجة الطوفانية للتغير قد وصلت للشواطئ الأمريكية. فقد كانت أحداث ذلك اليوم مأساوية إلى حد هائل. وقد انضم العالم كله للولايات المتحدة فى إدانة تلك الهجمات الإرهابية الوحشية. لكن تلك الهجمات برهنتْ بشكل واضح على أننا تقاربنا وأصبحنا عالمًا يعتمد بعضُه على بعض.

وسيكون التحدى الأساسُ فى القرن الحادى والعشرين أن نعرف كيف يمكن التعاملُ مع هذا العالم المنكمِش فى الحين الذى تولِّد فيه قوى العولمة اعتمادًا متبادلاً بشكل متزايد. وسوف يترافق مع تلك الحاجة تزايدُ المؤسسات والعمليات متعددة العضوية. لكن تعدد العضوية لن ينجح إلا إن أيَّدته القوى العظمى، خاصة الولايات المتحدة.

وقد عاملت الولاياتُ المتحدة، خلال أكثر سنوات القرن العشرين، ومع توسيع قُوَّتها لتَصل كلَّ دولة تقريبا، المؤسساتِ متعددة العضوية إما بالتجاهل غير المضرّ أو بفرض القيود المقصود. ولم يكن من قبيل الصدفة أن تختفى عصبة الأمم. ذلك أنه فى أوقات متعددة خلال القرن العشرين، حين كانت القوة الأمريكية لا ترى للأمم المتحدة إلا فائدة محدودة، كانت الأمم المتحدة نفسُها تواجِه أوقاتًا عصيبة. وكان من الممكن أن تختفى. لكن من حسن الحظ أن بقاء الأمم المتحدة اليوم ليس معرَّضًا للشك. ومع هذا لا يمكِن لها أن تبقى كما هى بشكلها المقيَّد الحاضر: أى بشكلها الذى تُقبَل فيه على أنها جزء من الأثاث الدولى لكنها تَعرُج بتباطؤ حتى لا تُعطى أى دور مهم. وأقلُّ ما يُحتمل أن يَحدث لها أن تَبدو على أنها مؤسسة متعددة العضوية حانت لحظتُها التاريخية أخيرا: أى الوفاء بإمكانياتها لتتعامل بكفاءة مع العالم الجديد الذى ولَّدتْه العولمةُ والمعتمد بعضه على بعض والمتواصل بشكل قوى.

وتُحاجُّ هذه المقالة بأن مما يَخدم مصالحَ الولايات المتحدة، بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، أن تقوِّى الأممَ المتحدة بدل أن تُضعفها. وقد قَبلت كلُّ دولة تقريبًا حقيقةَ أنَّ العالم بحاجة إلى مؤسسات وإجراءات قويةٍ متعددةِ العضوية. ومع هذا،

وبالنظر إلى قوة الولايات المتحدة الهائلة والشاسعة، لا يمكن لتعدد العضوية أن يَبقى أو يتطور في القرن الحادي والعشرين من غير دعم الولايات المتحدة. ولن يُقنِع أيُّ احتجاج بالمثاليات الكلِّية صانعي السياسة الأمريكية بدعم التعددية. لكن الاحتجاج بالمصلحة القومية وحدَه هو ما يمكن أن يُقنعهم. وهذا ما تحاوله هذه المقالة.

وتنقسم المقالة إلى ثلاثة أقسام. فيقدِّم القسم الأول وصفًا تاريخيًّا مختصرا. فيصف العمليات والأحداث التي قادت إلى تطور إضعاف الأمم المتحدة. ويحاول القسم الثاني أن يحلل أسبابَ السلوك الأمريكي والنتائج التي ترتبت عليه. ويقترح القسم الثالث بعضَ العلاجات التي يمكن أن تقوي التعدديةَ وتحفز المصالح القومية الأمريكية معا.

تاريخ العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة

وتاريخ العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة طويل ومعقد. ويفصِّل عددٌ من الكتب هذا التعقيد تفصيلاً جيدا. ومن أفضل الكتب التي ظهرت حديثًا عن هذا الموضوع كتاب إدوارد لَكْ Edward Luck بعنوان "رسائل مختلَطة" Mixed Messages. ويقدِّم الكتاب الذي ألَّفه الأمينُ العام السابق للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي، بعنوان "علاقة لا يمكن فصلُها: العلاقة المضطربة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة" Unvanquished: A US-UN Saga، وجهةَ نظر فريدة لرجل شَعر بأن الولايات المتحدة جَرحتْه. ولا تستطيع هذه المقالة أن تحاول تقديم تلخيص عادل لهذه الكتب في عدد قليل من الفقرات.

وكانت القضايا الأساسية في الأعوام الأخيرة فيما يخص العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة ماليةً في ظاهرها. فقد امتنعت الولايات المتحدة منذ أواسط الثمانينيات، منذ عهد إدارة ريجان، عن دفع حصصها في موازنة الأمم المتحدة، مما أدى إلى تراكم المبلغ الواجب دفعه إلى بليون وسبعمائة مليون دولار عند

نهاية سنة ٢٠٠٠م. والسبب الرئيس الذى تعلَّل به الولايات المتحدة امتناعَها عن الدفع هو أن الأمم المتحدة أصبحت بيروقراطية متشعبة ومترهلة تستوجب الإصلاح. ولا شك أن بعض أوجه ذلك النقد كانت محقَّة. لكنَّ حادثةً عارضة صغيرة ربما تساعدنا فى تفسير السبب وراء بقاء بعض مؤسسات الأمم المتحدة التى يبدو أنها غير مفيدة.

فقد كنت فى أواسط الثمانينيات عضواً فى مجموعة تتألف من ثمانية عشر "خبيراً" من مستوى عال، كان الغرض من تكوينها إصلاحَ الأمم المتحدة. وكان أحد أهدافنا الرئيسة أن نستأصل بعض الزوائد فى جسمها. ولم يكن ذلك سهلا. ذلك أننا وجدنا أنَّ لكل واحدة من مؤسسات الأمم المتحدة طَرفًا يَضغط لإبقائها. واكتشفنا، فى نهاية الأمر، وبعد كثير من الجهد، ما ظَننّاه لجنةً نائمةً مختصة بالضرائب. وقد أَجْمعنا على أن هذه ليست مجالاً طبيعيًا لخبراء الأمم المتحدة. واتفقنا على إلغائها. لكن الخبير الأمريكى ظَهر علينا فى الساعة التى تسبق اتخاذنا لذلك القرار مباشرة. وقال لنا بطريقة تبدو متواضعة إن وزارة الخزانة الأمريكية ترى قيمةً عليا فى الحفاظ على لجنة الأمم المتحدة المختصة بالضرائب. وهذا ما فعلناه.

وهذه قصة قصيرة، لكنها تبيِّن كذلك أن الأمم المتحدة كانت تحاول أن تَكون متفهِّمة للهموم الأمريكية، بدل أن تكون غير آبهة بها. وسيتفاجأ كثير من الأمريكيين، بل ربما سينزعجون، من هذا الحكم. وسيتذكر بعضهم الجدالاتِ القوية فى قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة فى السبعينيات والثمانينيات، حين كان يبدو أنها تُصدِر سلسلةً من القرارات المعادية للولايات المتحدة. وكان من أشهر القرارات اثنان، كان أولُهما القرارَ الذى ساوى بين الصهيونية والعنصرية (وربما كانت تلك اللحظة أدنى لحظات الأمم المتحدة)، والثانى قرار الدعوة إلى نظام اقتصادى عالمى جديد. وأصبح سفيران أمريكيان، هما دانيال باتريك مونيهان وجين كيركباتريك، مشهورين بسبب النظرِ إليهما على أنهما السفيران الأمريكيان اللذان يمكن أن يقولا "لا" للأمم المتحدة.

وكان للعلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة نصيبُها من الصعوبات. وليست الأمم المتحدة وحدةً واحدة. لكن أىَّ نقاش لدورها بحاجة إلى أن يؤسَّس على الوضوح المفاهيمى. والحقيقة أن الأمم المتحدة تمثِّل أُسرةً من المؤسسات. بعضُها مستقل تمامًا، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. وبعضها يتصل بها ويعتمد عليها، مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف). أما جَوْهريًا فهناك ثلاثةُ كيانات تلعب أدوارًا مختلفة حاسمة، وهى: مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والأمانة العامة للأمم المتحدة.

ويمثِّل مجلسُ الأمنُ الطبقةَ الأرستقراطية. ذلك أن الأعضاء الخمسة الدائمين فيه (الولايات المتحدة وروسيا والصين والمملكة المتحدة وفرنسا) يتمتعون بقوى هائلة، شكليًا وغير شكلى. ولما كان ميثاق الأمم المتحدة يُسند إلى المجلس "المسئولية الرئيسية عن السلام والأمن"، فإنه بذلك يمثل الجهةَ الوحيدة التى يمكن أن تتعاطى بصورة قوية مع القضايا المهمة للحرب والسلام. وقرارته التى يتخذها الأعضاء الخمسة عشر ملْزِمة للدول الأعضاء المائة والتسعة وثمانين فى الأمم المتحدة.

وتمثل الجمعيةُ العامة للأمم المتحدة الأعضاءَ الأقل قوة. ويتمتع الأعضاء المائة والتسعة وثمانون كلهم، بحسب مبدأ التكافؤ السيادى، بصوت لكل عضو فى الجمعية العامة. لكن القرارات التى تتخذها ليست ملزمة، حتى إن ووفق عليها بالإجماع. وأقصى ما تصل إليه أن يُنظر إليها على أنها مجرد توصيات. وأخيرًا فهناك الأمانة العامة. وهى عمليًا مجردُ ذراع تنفيذى للأمم المتحدة. وهى مسئولة أمام الجمعية العامة نظريًا، لكنها تخضع عمليًا خضوعًا يكاد يكون كاملاً لوجهات نظر مجلس الأمن (الذى له القول الفصل فى تعيين الأمين العام). ويمتلك الأمين العام القدرةَ على اتخاذ مبادراتٍ مستقلة والتصرفِ بقوة أخلاقية. لكن المقام الشخصى الرفيع والمكانة العالية للشخص الذى يَعمل أمينًا عامًا مهمّان، كما يشهد بذلك حال الأمين العام الحالى [السابق]، كوفى عنان.

وكانت معظمُ المشكلات التى نشأت بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة تتصل بالجمعية العامة، وهى التى اتخذت قراراتٍ أزعجت الولايات المتحدة. لكنَّ أيًّا من هذه القرارات لم يمتلك القوة التى يمكن أن تضرَّ بها، ذلك أنها فى الأفضل (أو الأسوأ) مجرد توصيات، لا قرارات. لكن أمانة الأمم المتحدة (ويشمل ذلك الأمين العام) ومجلس الأمن كليهما كانا حسَّاسيْن ومستجيبين للهموم الأمريكية. وكان بطرس غالى الأمينَ العامَّ الوحيدَ فى السنوات الماضية الذى كان يُنظر إليه على أنه يتخذ مواقف مستقلة عن الولايات المتحدة. ولم يُجدَّد له مرة ثانية بسبب اعتراض الولايات المتحدة على ترشيحه لفترة ثانية.

ومن المهم للغاية أن نَذكر هنا أن الجمعية العامة كانت تنتقد القوى الكبرى الأخرى أيضا. فقد كان يُتوقع عموماً، فى الثمانينيات، خاصة حين كنت كوبا ترأس حركةَ عدم الانحياز، أن الجمعية العامة، بالأغلبية التى تمثلها دولُ العالم الثالث، ستتخذ بصورة طبيعية قراراتٍ تميل إلى جانب الاتحاد السوفييتى خلال الحرب الباردة. لكن الجمعية العامة كانت تنتقد بصورة مماثلة غزوَ الاتحاد السوفييتى لأفغانستان والغزو الفيتنامى لكمبوديا (الذى رعاه الاتحاد السوفييتي). وتشجِّع الولايات المتحدة ذلك حين يحدث. وقالت مارجريت ثاتشر التى كانت رئيسة وزراء بريطانيا، أمام الجمعية العامة فى ١٩٨٥م، فى أثناء الاحتفال بعيد الأمم المتحدة الأربعين: "يجب، حين نَشعر بنواقصنا، أن نبدأ بمساءلة أنفسنا. ذلك أن الأمم المتحدة ليست إلا مرآة نرفعُها أمامَ عالَمِنا غير المتساوى وغير المنتظِم. فإذا لم يعجبْنا ما نراه فليس هناك سبب لأن نَلعن المرآة، فالأفضل لنا أن نبدأ بإصلاح أنفسنا".

ولسوء الحظ فإنه على الرغم من جهودٍ كجهود السيدة ثاتشر، فإن الرأى العام الأمريكى أخذ ينقلب ضد الأمم المتحدة بازدياد خلال الثمانينيات، خاصة خلال الإدارات الجمهورية التى كانت تقليديًا أقل تعاطفًا معها. وصارت هذه النزاعات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة أكثرَ حدة حين انتهت الحرب الباردة. فلم تكن الولايات المتحدة، مع اختفاء الاتحاد السوفييتى، بحاجة إلى أمم متحدة صديقة من أجل بعض

الأمور المضادة للاتحاد السوفييتى. ولم يعد هناك ثمنٌ يجب عليها أن تدفعه حين تهاجِم الأممَ المتحدة. وكانت هناك فترة قصيرة من الانسجام بينها وبين الأمم المتحدة، خاصة فى أعقاب حرب الخليج. فقد لعبت الأمم المتحدة دوراً بنّاءً فى المساعدة على تكوين التحالف وتسويغ الحربِ قانونيا. ولم يستمر هذا الانسجام طويلا. إذ لم تُحل مشكلةُ امتناع الولايات المتحدة عن دفع حصتها من تمويل الأمم المتحدة.

لهذا لم يكن مفاجئًا أن تتعاظم وتيرةُ جهود الولايات المتحدة للسيطرة على الأمم المتحدة أو عرقلتها خلال التسعينيات. وقد حدث هذا على الرغم من وجود الإدارة الديموقراطية المؤيدة للأمم المتحدة والمتعاطفة معها فيما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠م. وزاد امتناع الولايات المتحدة عن دفع حصتها من موازنة الأمم المتحدة بشكل لافت. وقاربت بشكل خطير أن تفقد حقَّها فى التصويت فى الجمعية العامة، وهو الذى يمكن (لو حدث فعلاً) أن يؤدى إلى تكرار مصير عصبة الأمم، مع تخليها عن عضويتها فى الجماعة الدولية. وربما نُظر إلى ذلك على أنه أحدُ "الاحتمالات" التاريخية الممكِنة. لكن لو حدث ذلك فعلا، لتَرك الولايات المتحدة فى وضع غير ملائم إلى درجة كبيرة فى معركتها ضد الإرهاب الذى كان موضعَ اهتمامٍ رئيسٍ لسياستها الخارجية منذ الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

ومع انبلاج فجر القرن الحادى والعشرين تصاعدت الأزمةُ المالية بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ويعود الفضل إلى الدينامية الأمريكية، تحت قيادة ريتشارد هولبروك، السفيرِ الأمريكى لدى الأمم المتحدة، فى نجاح الولايات المتحدة فى تخفيض مساعداتها السنوية للأمم المتحدة. فقد وافقت الدول الأقل غنى، بموجب الصيغة الجديدة، أن تَدفع مبالغ أكثرَ من أجل أن تمكِّن الدولَ الأغنى فى العالم من دفعِ ما هو أقل مما كان يتوجَّب عليها دفعُه لو طُبِّقت القاعدة نفسها على الدول كلها. (لاحظ: لقد أرفقتُ فى نهاية هذه المقالة مقالةً كتبتُها ونشرتْها صحيفة وول ستريت جورنال فى ٣٠ أكتوبر ١٩٨٦م، بعنوان "الولايات المتحدة لا تتحمل نصيبًا كبيرًا جدًا من مصاريف الأمم المتحدة"، ولا تزال الحجج الرئيسة فيها صالحة إلى اليوم). وقد وُصل إلى

"اتفـاق" بين الولايات المتـحدة والدول الأخـرى المائة والثـمانية والثـمانين فـى ديسـمـبر ٢٠٠٠م لحل الأزمة المالية. ومع ذلك لم تدفع الولايات المتحدة الدفعاتِ الأخيرة بموجب هذا الاتفـاق إلا بعـد الحـادى عـشـر من سـبـتـمـبـر ٢٠٠١م، وهـو مـؤشـر مـهمٌّ على الاعتبارات الحقيقية التى تسيِّر العلاقاتِ بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

العواملُ المسبِّبةُ لتصرفات الولايات المتحدة ومقتضياتها

كانت وسـائل الإعـلام الأمـريكيـة التى تنشـر التـقـاريرَ عن العـلاقة بين الولايات المتـحدة والأمم المتحـدة، فى الثمـانينيات والتسـعينيـات، تركِّز تركيزًا كليًّا على هذه المشكلات المالية. لكنه تُرك انطباعٌ حاسم فى عقول كثير من الأمريكيين بأن الولايات المتـحدة كانت تَفعل أساسًا الشيءَ الصـحيح بامتناعها عن دفع حصتها فى ميزانية الأمم المتحدة، من أجل أن تعالِج الزوائدَ البيروقراطية العالمية المترهلة. كما كان هناك انطباع بأنه يُطلَب من الولايات المتحدة أكثرَ مما يجب عليها.

وكان الجزء الأكثر جلْبًا للحُزن فى هذا الجدل أن القضية الحقيقية ذات العلاقة بهـذا الخـلاف – وهى التى تتصل بالقوة – لم تَظهر إلى العلن مطلَقـا. وكانت القـوى الرئيسة، منذ أيام داغ هامرشولد، الأمينِ العـام السابق الناشط سياسيًّا، وكان آخر أمين عام للأمم المتحدة فى خلال أربعين سنة يُحاوِل تأسيسَ دور جديد للأمم المتحدة بوصفها ضميرًا عالميًّا مستقلاً، قد اتفقت ضِمنيًّا على أن من الأفضل لها كلها، مهْما كانت الخلافات بينها، أن تَكون الأممُ المتحدة أقل استقلالاً وأكثرَ خضوعا. ومن هنا فقد كان يُنظر إلى الأمم المتحدة، طوال الأربعة عقود الماضية، على أنها معنيَّةٌ بدور هامشى فى الشئون الدولية بدلاً من أن يكون لها دور رئيسى. فقد طُلب منها بصـورة واضحة أن تبقى بعيداً عن كثير من القضايا العالمية المهمة والمصيرية، كحرب فيتنام وعملية السلام فى الشرق الأوسط (بعد انشغالها بتلك القضية فى أول الأمر)، حتى على الرغم من تكليف ميثاقها مجلس الأمن بصورة واضحة بـ"المسئولية الرئيسة

لحفظ السلام والأمن الدوليين". وكانت "المؤامرة" الصامتة الكبرى التى أحاطت بالأمم المتحدة منذ إنشائها تتمثل فى التفاهم الضمنى بين القوى الكبرى، ويشمل ذلك الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، أن من الأفضل لها أن تكون الأمم المتحدة أضعف. وكانت، طوال حياتها تقريبًا، معوقةً لا كنتيجة بسبب عارضٍ بل عن قصد.

وتَكمن صعوبةُ التدليل على هذه الحجج فى أنه ليس هناك قوة كبرى، حتى المجتمع المفتوح الذى تمثله الولايات المتحدة، تَعترف اعترافًا كاملاً بما تريده حقيقةً من الأمم المتحدة. بل إن العملية السياسية الأمريكية المعقدة تجعل الوصول إلى تفسيرات بسيطة صعبًا جداً.

ولم تُحدِث أيةُ قوة، فى العقدين الماضيين، تدميراً للأمم المتحدة يشبه الدمار الذى أحدثته الولايات المتحدة. ونتج معظمُ هذا التدمير من رد فعل الولايات المتحدة الغاضب غير المتعقِّل على هيمنة دول العالم الثالث على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات العضوية المتعددة فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات. واستمر هجومُ الولايات المتحدة على الأمم المتحدة، بعد أن انتهت هيمنة دول العالم الثالث، وغالبًا ما كان ذلك بشكل غير مفهوم. وكما لاحظت جين لايونز **Jene Lyons**، فقد: "ظلت الولايات المتحدة تبدو منشغلةً بإصلاح إدارة الأمم المتحدة والتعامل مع بيروقراطيتها المتوسِّعة، وبرامجها المتداخلة، وماليتها غير المراقَبة. ولم يكن ذلك من غير سبب لكنه كان من غير تأمُّل فى أين يسير العالم وكيف تحتل الأمم المتحدة مكانَها اللائق بها".

ولا يمكن لما يبدو أنه بيروقراطية مترهِّلة ولا لتبديد الأموال أن يفسِّرا موقفَ الولايات المتحدة السلبى المتزايد تجاه الأمم المتحدة. فلا تكلِّف الأمم المتحدة المجموعةَ الدولية أكثر من بليون دولار سنويًا – وهو مبلغ يمثل جزءًا ضئيلاً من الناتج القومى الإجمالى العالمى.

وربما لا يكون من "المعقول" أن تَصرف قوةٌ عظمى كالولايات المتحدة هذا القدرَ الكبير من الطاقة أو تُجازِف بهذا القدر الكبير من رأس المال السياسى لِقاءَ هذا القدر الضئيل من المال. لهذا فلابد أن هناك بعض الاعتبارات الأعمق وراء هذه السياسات. والولايات المتحدة، فى نهاية الأمر، فاعلٌ عاقل فى السياسة الدولية. وسيكون من "المعقول" لأية قوة كبرى أن تحاول التخفيفَ من القيود الخارجية على حريتها فى العمل الناتج عن المؤسسات متعددة العضوية والممارسات. وتودُّ كثير من الدول الأخرى، بالطبع، أن يكون بمقدورها فعلُ ذلك. لكن قليلاً منها يمتلك القوة لتحدى إرادة المجموعة الدولية.

ولم تَسمح أيةُ قوة عظمى لنفسها، منذ إنشاء المنظمات الدولية، بالخضوع لقواعد صاغتها دولٌ أضعف، إلا إن كانت هذه القواعد مفيدةً لها هى كذلك. ومن الواضح أن الولايات المتحدة كانت أقل الدول الكبرى إضَراراً فى تاريخ الإنسان. لذلك فمن المعقول الافتراضُ بأن أية دولة أخرى تمتلك ما تمتلكه الولايات المتحدة من القوة الضخمة يمكن أن تتصرف بصورة أكثر سوءا. لكنَّ من "المعقول" أن تتهرَّب الدول الكبرى من التقيد بالقيود التى تصدرها منظمات متعددة العضوية. وبما أن الولايات المتحدة مجتمع معقد فهى تَفخر بأنها تقوم على حكم القانون، وتقوم النقاشات الوطنية فيها عن مقبولية مثل هذه القيود على قوة الولايات المتحدة باستخدام لغة ماهرة، مثل: "القرارات الفردية" مقابل "القرارات الجماعية"؛ والقرارات الجماعية "بحسب الطلب" مقابل القرارات الجماعية "البناءة". لكن هذه المصطلحات الماهرة تخفى الحقائق بقدر ما تفسِّرها. والطريق الوحيد لفهم سياسات أية دولة أن تَنظر مباشرة إلى مخبَرِها. والمخبَر الأمريكى عن الأمم المتحدة صار واضحاً ومسموعا.

ويمكن تقديم اقتراح وجيه، إن وُجد مسئول أمريكى شجاع رفيع المستوى على استعداد أن يقدِّمه، مفاده أن العالم فيما بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م يحتاج إلى إعادة تفكير جذرية لاستراتيجية الولايات المتحدة نحو الأمم المتحدة. ومن المفاجئ إلى حد بعيد فى ما يخص مجتمعاً مفتوحاً كالمجتمع الأمريكى أنه يمكن أن يتحول فيه

التكفيرُ عن القضايا الدولية إلى نزوة. وليست الأمم المتحدة استثناء. فكما كتبتُ قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م:

"إن القوة الطاغية والانعزال الجغرافى (للولايات المتحدة) إنما يمثل فى أحسن الأحوال سَدًا مؤقتًا يَمنع أثرَ العولمة الذى لابد من وصوله إلى المجتمع الأمريكى. وحين يَنفجر السدُّ سوف يندم الأمريكيون على أنهم لم يستخدموا نافذةَ الفرصة التى كانت متاحة لهم (حين كانوا أقوياء ومهيمنين مقارنةً بسائر العالم) لتقوية الأمم المتحدة لكى تساعِد فى التعامل مع عالَم صغير آخذٍ فى التشكُّل. ومن الطبيعى أن كثيرًا من الأمريكيين يعتقدون اعتقادًا جازمًا أنهم سيَستمرون أقوياء إلى الأبد. لكن التاريخ يعلمنا عكس ذلك".

وقت ملائم لأن تفكر الولايات المتحدة تفكيرًا جديدًا عن الأمم المتحدة:

ومما يجعل غيابَ التفكير [الأمريكى] الجديد عن الأمم المتحدة يبدو أكثر مفاجأة أن الاحتجاج لأن تَكون الأمم المتحدة أقوى بسيطٌ مثلما أنه واضح. فقد غيَّرت التقنيةُ الأمريكية العالم. واختفت المسافات. وانكمش العالم ليكون قرية عالمية. وتحتاج كل قرية أن يكون لها مجلس للقرية. وتمثِّل الأمم المتحدة أكثرَ مجالس القرى التى نملكها طبيعية. وليس هناك غيرها.

وربما تساعدنا استعارةٌ بسيطة أخرى على أن نفسِّر للأمريكيين السببَ الذى يَجعل الأمم المتحدة خادمةً للمصالح الأمريكية بصورة جيدة. ذلك هو أن الأمريكيين، كالشعوب الأخرى، يفهمون الحاجةَ إلى أنظمة المرور. وفى غياب هذه الأنظمة لن تؤدى الطرق السريعة والتقاطعات وظائفَها: فلن تتحرك السيارات بصورة سهلة إن كنا نقود سياراتنا على جانبى الطريق كليهما. وهناك طرق جديدة تُفتتح يوميًا حرفيًا ومجازيًا،

بسبب العولمة. وستتزايد حركةُ البشر والمال والأفكار والبضائع، ...إلخ، حول العالم بسرعات متضاعفة. فما الذى سيحدث إن نحن دمرنا أو أضعفنا المنظمة الوحيدة (أو بشكل أدق، فى ما يخص الأمم المتحدة، الأسرةَ الوحيدة من المنظمات) التى تستطيع توفير الوضع الضرورى الملائم لصياغة قواعد عولمية أكبر؟

وقد بدأتْ قلّةٌ من الأمريكيين، إلى الآن، ترى أثرَ الاعتمادِ المتبادل فى مجالات قليلة. فهى تَفهم الآن أنه يمكن لفيروس جديد للإيبولا فى إفريقيا أن يصل إلى الشواطئ الأمريكية بين ليلة وضحاها. فلا تحتاج الفيروسات لجوازات سفر. ولا تحترم الحدود. ويصدق هذا كذلك على الكوارث البيئية. ولم يمر الأمريكيون إلى الآن بكارثة نووية تشبه كارثة تشيرنوبل. لكنهم بدءوا يفهمون أنه يمكن للتغير المناخى أن يؤثر عليهم كذلك. وفى مجال الاستثمار، حيث يبدو أن الولايات المتحدة تتمتع الآن بالقوة، برهنت الأزمةُ المالية الآسيوية لعامى ١٩٩٧- ١٩٩٨م أن الكارثة التى تَظهر فى بلد آسيوى بعيد، أى تايلاندا، يمكن أن تصل موجتُها إلى الأسواق المالية الأمريكية عبر كوريا وروسيا والبرازيل. وهذا فَزَعٌ صحِّى. فقد جعلَ الرسميين الأمريكيين البارزين فى مجال الاستثمار أكثرَ وعيًا بالاعتماد العالمى المتبادل من نظرائهم فى المجالات الأخرى. وسيكون من المؤسف إن كان يجب أن تَحدث حالات أخرى من الفزع لكى تَفتح أعين الرسميين الأمريكيين الآخرين.

وكان يجب أن تكون واقعيةُ الاعتماد العالمى المتبادل أكثرَ وضوحًا عند الأمريكيين، بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. فكما قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة فى العاشر من ديسمبر ٢٠٠١م، حين تسلم جائزة نوبل للسلام:

> **"فإذا كان بإمكاننا اليوم بعد كارثة الحادى عشر من سبتمبر أن نرى بشكل أوضح، وأن نرى بشكل أبعد - فإننا سوف نجد أن الإنسانية لا يمكن تقسيمُها. فلا تفرِّق التهديداتُ الجديدة بين الأعراق أو الدول أو الأقاليم. فقد دخل نوع جديد من عدم الأمن كلَّ ذهن، بغض النظر عن الغنى أو المكانة. وقد استولى على**

عقول الصغار والكبار وعيٌ أعمق بالروابط التى تربطنا جميعًا، فى أوقات الألم وأوقات الرخاء".

ولا يمكن لأحد أن يَتنبأ بالمستقبل بشكل دقيق. ونحن نعرف أن التقنية سوف تغير مستقبلَ العالم، خاصة فى ما يتعلق بالنمو المتفجِّر المتصاعدِ للتقنية الجديدة الذى نمر به الآن. لكن يمكن أن نبدأ بالاستعداد للمستقبل بشكل عام، بالطريقة نفسها التى يمكن أن يتنبأ الإنسان بها بفيضانات نهر الجانجز فى الهند بعد ستة أشهر من سقوط الثلوج الكثيفة على جبال الهملايا. فنحن نعرف الآن أن "سقوط الثلوج الكثيف" للتقنية الحديثة قد أظلَّ العالم. وطوفان التغير قادم. ويمكن أن نكون واثقين بأن هذا القدر من التغير هو ما سيحدث. لذلك فمن الغريب ألا نبدأ بالاستعداد له.

دور الأمم المتحدة

لكنْ ما الذى يمكن للأمم المتحدة فعلُه للتعامل مع موجات الطوفان القادمة لا محالة؟ وكيف يمكن لمؤسسة هشة، تعانى تعبًا بالغًا، لتكون قائدًا لهذا التغير العالمي؟ ذلك أنها قد تعثرت فى رد فعلها على الأزمات التى حدثت فى أقطار صغيرة مثل راوندا والبوسنة. فكيف يمكن بصورة معقولة أن تتصدى لأعباء عالمية كبرى؟

ويمكن أن تسهِم كلٌّ واحدة من الوحدات المختلفة فى أسْرة الأمم المتحدة إسهاماتٍ فريدة فى جهودنا للتعامل مع عالم يتزايدِ اعتماده المتبادل. ويمكن أن تساعِد بعضُ الأمثلة القليلة فى توضيح الصورة. فأولاً سوف يصبح وضْعُ المعايير مهمًا لدور الأمم المتحدة بشكل متزايد. فيلزم إيجاد معايير جديدة بشكل مصاحب لتغيُّر العالم، من أجل المعمار متعددِ العضوية والممارساتِ التى تقوم بها هيئاتٌ متعددة العضوية فى العالم على السواء. ويجب أن يكون إيجاد المعايير، إن كان لها أن تُقبل من حيث الممارسة، ممارسةً اجماعية (وهى التى تجعلها تجربة مؤلة من حيث التعريف تقريبا). ويجب القيام بتحويل هذه المعايير إلى التزامات قانونية ملزمة فى سياق الأمم

المتحدة. وقد وُضعت المعاييرُ العالمية كلها – سواء فى قانون البحار، أو فى معاهدة منع صناعة الألغام، أو فى مكانة المحكمة الجنائية الدولية – إما تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة أو فى مؤتمرات عالمية متفرعة عن الجمعية العامة (مثل مؤتمرات القمة فى ريو والقاهرة وكوبنهاجن وبكين فى التسعينيات). ولولا إسناد هذه الوظيفة لوضع المعايير للجمعية العامة (أو ما يماثلها) لتُرك العالم مقيداً بالمعايير القديمة. بل إن أنواع التقدم العالمية فى حقوق الإنسان لم تكن ممكنة إلا بسبب عمليات الشرْعَنة التى أنجزتها الأمم المتحدة. وكان هذا صحيحاً قبل الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. وقد جعلت أحداثُ ذلك اليوم الاتفاقَ العالمى على المؤسسات التى تضع المعايير أكثرَ ضرورة من أى وقت مضى.

ثانيا، ولكى يتعامل العالم مع الأزمات المحدَّدة التى تَجِدُّ من وقت لآخر وتَشغل الانتباه العالمى (مثل تيمور الشرقية وكوسوفو وسيراليون) فعليه أن يوافق على عمليةٍ للتشارك فى تحمُّل الأعباء. وتُحلُّ بعضُ الخلافات الآن بصورة رئيسة خارجَ الأمم المتحدة (مثل كوسوفو). لكن ينبغى أن تظل مثل هذه الخلافات تحت مظلة الأمم المتحدة من أجل الحصول على شرعية دولية. كما أنه ليس بإمكان الدول كلها أن تتدخل فى الخلافات كلها. وتساعد الجغرافيا والمصالح السياسية وعلاقات المعاهدات والروابط الثقافية كلها فى تحديد الدول التى ستأخذ الدور الريادى فى حل الصراعات المعينة. ومن ذلك مثلاً أن التاريخ والجغرافيا كليهما، بالإضافة إلى التأييد الأمريكى القوى، كانا مساعدين قويين أدَّيا إلى قيام أستراليا بدور قيادى فى تيمور الشرقية. لكن أستراليا لا تستطيع أن تتدخل لوحدها من غير تشريع مجلس الأمن لدورها ومن غير مشاركة دول أخرى فى تلك المنطقة من العالم. كما تعنى كلُّ عملية لحفظ السلام تَقوم بها الأمم المتحدة أن العالم بأكمله، بدلاً من بعض الدول فى الإقليم المعين، تقوم بمسئوليتها تجاه مشكلة معينة. فقد كان على "مجموعة المراقبة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" ECOMOG، مثلاً، أن تدفع الأكلاف المادية كلها فى سيراليون إلى أن تدخَّل مجلس الأمن. لكن بعد أن تدخلت الأمم المتحدة أسهمت الدولُ المائة والثمانية

والثمانون كلها في تلك الأكلاف. ولا يمكن أن يَتخذ تلك القرارات كلها إلا مجلس الأمن. وبالمثل فمجلس الأمن هو الوحيد الذي يستطيع أن يشرِّع بسرعة وفَوراً الاستجاباتِ الدولية تجاه أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بالإضافة إلى إلزام الدول بالتماشي مع القرارات ضد الإرهاب.

ويمكن أن يقدِّم الأمين العام، من جهته، القيادةَ الأخلاقية والفكرية اللازمة لحل التحديات العالمية. ومن الرائع فعلاً أن يوجد على هذا الكوكب الذي يَسكنه ستةُ بلايين من البشر إنسان واحد فقط هو الذي يَرمز للمصالح المشتركة للهموم العالمية بطريقة لا يمكن لأحد غيَره أن يقوم بها. وكان الأمين العام الحالي [السابق]، كوفي عنان، جريئًا نسبيًا في اقتراحه بعض الأفكار الجديدة. فقد اقتَرح، في استجابته لأزمات البوسنة وراوندا وكوسوفو، مثلاً، أن على المجموعة الدولية واجبًا يتمثَّل في أن تتدخل إنسانياً داخل الدول المستقلة عند حدوث انتهاكات كبرى لحقوق الإنسان. وهذه فكرة جريئة، إذ لم يتحلَّ أي قائد عالمي آخر بالشجاعة للدفاع عن هذه الفكرة. وكان جرئيًا بالمثل حين بيَّن التحديات التي يواجهها العالم في خطابِ تسلُّمه جائزةَ نوبل في أوسلو في العاشر من ديسمبر ٢٠٠١م.

وتُساعد هذه الأمثلة الثلاثة في تبيين الدور البناء الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة في التعامل مع العالم الجديد. ولا يمكن للآخرين أن يقوموا بهذه الوظائف بشكل بسيط. فيتخذ زعماء الدول السبع (وهي الآن ثمان) مثلاً قرارات جذرية في ما يخص بعض القضايا العالمية الرئيسة. ويمكن لهم بقراراتهم أن يحرِّكوا الأسواقَ المالية (مثل "اتفاقيات البلازا" [وهي اتفاقيات بين حكومات فرنسا وألمانيا الغربية واليابان والولايات المتحدة وبريطانيا لتعويم الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني والمارك الألماني في سنة ١٩٨٥م]). لكنهم، في العالم الواقعي، لا يملكون وسائلَ لفرض وجهات نظرهم على الدول الأخرى (من غير أن يدعموها بالسلطة القانونية لمجلس الأمن) أو أن يجعلوا المجموعة الدولية تَنظر إلى وجهات النظر هذه على أنها قانونية. ولا يمتلك الأغنياء في أي مجتمعٍ حديثٍ أيةَ سلطة لاتخاذ قرارات تُفرض على

المجتمع كله. كما أن مجموعة الدول السبع لا تمتلك أية شرعية أخلاقية أو مؤسسية لتفعل ذلك. بل إن الرئيس كلينتون نفسه قال أمام الجمعية العامة فى سبتمبر ١٩٩٩م إن الأمم المتحدة كانت مؤسسة "لا غنى عنها". كما أبدى سفيره إلى الأمم المتحدة، ريتشارد هولبروك، الملاحظةَ نفسها قائلا: "لا تملك الولايات المتحدة إلا ثلاثة خيارات تجاه الأمم المتحدة. فيمكنها أن تغادرها على الوضع الذى هى عليه لأن ضعفها فى نهاية الأمر سيقضى على فاعليتها المحتملة. أو يمكنها أن تُهملها وتَخضع لأمنيات أقصى اليمين الأمريكى المستمرة بأن يؤدى ذلك إلى تدميرها. أو يمكن لها أن تنطلق من الفهم بأن الأمم المتحدة تعانى من الأخطاء لكن لا يمكن الاستغناء عنها مع ذلك من أجل مصالحنا الوطنية ولهذا نعمل على جعلها أكثر فعالية".

العمل مع شعوب العالم

لكنَّ هناك عنصراً لازماً لا يمكن إغفاله فى تهيئة العالم لمستقبل جديد، ذلك هو: أمنياتُ ستة بلايين إنسان يَعمرون الكوكب. وينحو الأمريكيون إلى الافتراض بأن ما هو جيِّد للولايات المتحدة هو جيد بصورة طبيعية للعالم (وربما كان ذلك امتداداً للشعار القديم القائل بأن ما هو جيد لشركة "جى إم" فهو جيد للولايات المتحدة). لكن هناك تنوعًا كبيراً فى الحاجات والمصالح والبواعث بين الستة بلايين. والتحدى الكبير الذى يواجهه العالم هو القدرة على توازن الحاجات والمصالح وانسجامها لستة بلايين إنسان يسكنون كوكباً ينكمش.

ومن الطبيعى جداً أنه ينبغى أن يكون هناك اختلافات فى الحاجات والمصالح بين الأغنياء والفقراء. فيَرغب الفقراء أن يجعلوا الأولوية للتنمية الاقتصادية. وللأغنياء، فى مقابل ذلك، مصلحةٌ كبرى فى الحفاظ على الوضع كما هو. ومن هنا نجد أنَّ للولايات المتحدة وأكثر الدول المتقدمة الأخرى مصالحَ كبرى فى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأجيال الجديدة من الأسلحة الكيميائية والحيوية. وقد انخرطت الدول

المعنية فى نقاش يَهدف إلى وضع معاهدات تحدُّ من تطويرها واتُّفقتْ عليها عبر الطرق التى توفِّرها الجمعيةُ العامة بغض النظر عن مدى ضعفها وبطئها. لكن الطريق الوحيد لمنع انتشارها هو الوصول إلى إجماع دولى تَشعر فيه الدولُ كلها أن لها نصيبًا مشتركًا فى السلام والازدهار. ولكى يتحقق مثل هذا النصيب يجب أن يَشعر كل مجتمع – بغض النظر عن درجة غناه أو فقره، صغيراً أو كبيرا – أنه مشارك فى هذه المجموعة الكونية.

ويساعِد التشاركُ الفعال فى إجراءات الأمم المتحدة على تحويل الدول كلها إلى مالِكى أسهمٍ فى هذا المشروع. ويجب أن تَشعر الدول كلها، نفسيًا وماديًا، أن لها صوتًا فى إدارة العالم. وكما توجب الديموقراطية التزامَ المواطنين باحترام نتائج الانتخابات والقرارات التى ستتخذها الحكومة المنتخَبة فى ما بعد، يوجب التصويتُ فى الأمم المتحدة التزاماً مماثلاً من الدول القومية. ولا تعمل هذه الإجراءات بصورة جيدة، لا وطنيًا ولا عالميًا. لكن الدور الجوهرى الذى تَلعبه الأمم المتحدة فى جعل كل دولة مالكةً لنصيب خاص بها ليس مفهوماً بصورة كافية ولا مقدَّرا.

والواقع أن الولايات المتحدة، بصفتها مالكةً لأكبر اقتصاد عالمى وأضخم المساحات للمصالح الدولية، هى أكبر مستفيد مفرَد من الدَّور المؤدى للاستقرار الذى تلعبه الأمم المتحدة. وقد صاغ إيد لك Ed Luck هذه النقطة بصورة واضحة جدا:

> **"للولايات المتحدة مصلحة أساسية فى الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة. ذاك أن لها مصلحة لا شك فيها فى القانون الدولى، والأمن والاستقرار. وبغض النظر عن عدم كفاءة الأمم المتحدة فى القيام بوظيفتها بطريقة غير كاملة فإن المؤسسة العالمية هى، فى الميزان، مساهمٌ خالص فى إيجاد عالَمٍ آمنٍ يمكن التنبؤ به وملتزم بالمعايير، أى بعالم مستقر".**

وهذه الشهادة بسيطة وبديهية. ومع هذا فقليل هم الأمريكيون، خاصة السياسيين منهم، الذين يستطيعون فهمَها أو رؤيتها. والسبب بسيط. ذلك أنهم أعمتْهم بعض القصص التى توردها وسائل الإعلام عن كيف أصبحت الجمعية العامة للأمم المتحدة "عدوَّةً للأمريكيين"، خاصة خلال السبعينيات. وكان هناك، فى ذلك العقد، حلف وثيق بين العرب والإفريقيين للعمل معًا لتأمين الحصول على أغلبية قوية ضد حكم التمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا والاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية. وغالبًا ما كانت الولايات المتحدة تُنتقد بصورة ضمنية فى تلك القرارات. وصار الاصطفافُ ضد "طغيان الأكثرية" فى الجمعية العامة شائعًا عند الأمريكيين حينذاك. وأدى هذا بدوره إلى بدء عقد من العداء للأمم المتحدة فى مجلس النواب الأمريكى، الذى فرَض متطلباتٍ بائسة بشكل متزايد توجب أن تتماشى الأمم المتحدة مع بعض الشروط المحدَّدة قبل أن تَفى الولاياتُ المتحدة بالتزاماتها المالية القانونية لها.

والمفارقة الكبرى هنا، وهى التى وعاها قليل من الأمريكيين، أن الاستقلال البيِّن للجمعية العامة عن الهيمنة الأمريكية - مع أنه لا يخدم بعض المصالح الأمريكية قصيرة المدى - يَخدم فى الواقع المصالحَ الأمريكية بعيدةَ المدى. ولو نُظر إلى الجمعية العامة على أنها أداة أمريكية خانعة، لفقدتْ بشكل سريع احترامَ خمسة بلايين وسبعمائة وخمسين مليونًا من البشر خارجَ الولايات المتحدة وثقتَهم بها والتزامهم. ذلك أنه كلما بدت الجمعية العامة أكثر استقلالاً كان العالم أكثر ثقة بها - وكان أكثر التزامًا تجاه النشاطات المولِّدة للمعايير داخل الجمعية. وكلما تعاظم التزامهم بهذه المعايير كانت خدمة المصالح الأمريكية أكثر إمكانا. وربما كان من المفيد أن نتذكَّر ما قاله أدلاى إى. ستيفنسون "وزير الخارجية الأمريكية الأسبق" فى شهادته أمام مجلس الشيوخ الأمريكى سنة ١٩٦٣م عن الأمم المتحدة:

> **"إن الولايات المتحدة لا تملك الأمم المتحدة ولا تتحكم بها. إنها ليست جناحًا لوزارة الخارجية. ونحن لا نزيد ولا ننقص من حيث التأثير فيها عن أعضائها المائة والعشرة. وإذا كنا أقل تأثيرًا**

فسيكون هذا لفشلنا فى أن نفرض أثرَ قادة الحرية؛ أما إن كنا أكثر تأثيرًا فسنقضى على تأثير الأمم المتحدة، وهى التى تعتمد بشكل دقيق على أنها ليست ذراعًا للولايات المتحدة أو أية حكومة، لكنها منظمة عالمية بحق، ليست أفضل ولا أسوأ من الاتفاقات التى يمكن أن يوصل إليها عن طريق التحكم بالأغلبية من أعضائها".

وأدى فشلُ صنّاع السياسة الأمريكية (خاصة من كان منهم عضوًا فى مجلس النواب) فى فهم هذه المفارقة إلى سلوك مسارٍ خطر يُشبه محاولة عَصْرِ طَرَفَى أنبوب معجون الأسنان، إن استخدمنا استعارة فجة. فإذا عصرتَ الطرف الأعلى والطرف السفلى للأنبوب فى وقت واحد، فلن يَخرج لك أى معجون. وسينفجر الأنبوبُ فى نهاية الأمر إذا استمررت فى عصره. ويمكن أن يَحدث الشىء نفسه للأمم المتحدة إن استمرت الولايات المتحدة فى عصر طرفيْها - أى محاولة إظهار الأمم المتحدة على أنها خاضعة للمصالح الأمريكية، ومع ذلك محاولة جعلها أداة أكثر فاعلية فى إدارة مصالح عالمية أكبر.

وينبغى على صناع السياسة الأمريكيين أن يصفِّقوا بهدوء للمجهودات التى تقوم بها الأمم المتحدة بدلاً من الهجوم عليها كلما برهنت الجمعية العامة (فى مرات قليلة) على استقلالها عن الرغبات والمطالب الأمريكية. ولا تحتاج الولايات المتحدة إلى التخوُّف، بعيدًا عن سيف ديموقليس الذى يَرفعُه مجلسُ النواب الأمريكى الحالى عليها، من احتمال تحوُّل الأمم المتحدة إلى أن تكون ضدًا لها بصورة أساسية. ولن يَحدث هذا لسبب بسيط هو أن أكثر العالم يشارك الولايات المتحدة فى المصالح الأساسية التى تتمثل، كما قال إيد لَك، "فى القانون الدولى والأمن والاستقرار".

وربما لا تكون المصلحة الأمريكية قصيرةُ المدى أحيانًا فى مصلحة بقية العالم بالضرورة أو فى المصالح الأمريكية بعيدة المدى. وربما يبين مثال معينٌ فاضحٌ هذه النقطة بشكل واضح. فقد اعتاد الأمريكيون على أسعار رخيصة لوقود السيارات. وهم

يَرفضـون زيادة أسـعاره حين تَحدث. ومع هذا فلو تماثلت بعض الدول الأخرى مع المستوى الأمريكى فى استهلاك البنزين بالنسبة للفرد لوقع العالم كله فى مشكلة عميقة، اقتصاديًا وبيئيًا. لذلك ينبغى للمجموعة الدولية، من أجل مصالح العالم بعيدة المدى (ومنها المصالح الأمريكية)، أن تحض الولايات المتحدة على زيادة أسعار الوقود فيها وتقنين نمط استهلاكه. ومن الطبيعى أنه لو اقتُرح هذا الآن فسيحتج كثير من الأمريكيين علانية لكن الأمريكيين المتروِّين ربما يتفقون سرًا مع ذلك.

وهناك مجالات أخرى مثل هذه حيث لا تخدم السياسات الأمريكية بالضرورة المصالحَ العالمية ولا المصالح الأمريكية بعيدة المدى. فقد كان رفضُ مجلس النواب الأمريكى لمعاهدة الحظر الكلى للتجارب النووية **Comprehensive Test Ban Treaty** فى أكتوبر ١٩٩٩م كارثيًا. وقد قال ذلك حتى أقرب حلفائها الأوروبيين. فإذا تخلت الولايات المتحدة، بوصفها القوة الدولية الوحيدة الآن، عن مقتضيات المعاهدة، فإنها تفتح بذلك الباب للآخرين لأن يفعلوا مثل ذلك.

ابتلاع المفارقات

لم يتعوَّد صناعُ السياسة الأمريكيون على التفكير من خلال المفارَقات. ذلك أن النظر الأمريكى إلى العالم، المغروس بعمق كما يبدو فى الأساطير الأمريكية القديمة، يَجنح إلى النظر إلى العالم بمعيار ثنائية اللونين الأسود والأبيض. ذلك أن الأمريكيين، خلال تاريخهم، يقاتِلون بكفاءة حين يُمكِن تصوير "الأعداء" الذين يُضطرون إلى التعامل معهم، بطريقة واضحة وبسيطة، مثل: "صيَّادو فروة الرأس" (الأمريكيون الأصليون)، أو القوى الظلامية للعبودية، أو الحكم النازى الإرهابى، أو "الخطر الشيوعى الأحمر". لذلك يتطلب استنهاض الولايات المتحدة لتقوم بعمل ما أن يكون العدو واضحًا ومشيطَنًا.

وكادت الأمم المتحدة، لفترة قصيرة، تُشيطَن، لكنها استطاعت - بالحظ أو عن طريق المصادر الخفيَّة للحكمة - أن تتفادى مثل هذا المصير. وكانت خطةٌ بارعة من المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة، ريتشارد هولبروك، أن يَدعو السيناتور [الجمهوري المتشدد] جيسي هيلمز للمجيء إلى قاعة مجلس الأمن المهيبة وإلقاء كلمة أمام الحضور في يناير ٢٠٠٠م. وأثمر فعلُه ذاك، بالإضافة إلى حضِّه الأمينَ العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان على التقاط صورة له مع أسرته (بل إنه دعاه في ما بعد إلى إلقاء كلمة أمام كنيسته "ألما ماتير" alma mater في ولاية كارولاينا الشمالية) أنْ فَقَد قدرتَه على شيطنة الأمم المتحدة.

لكن التحدي الحقيقي الذي سيواجهه صناعُ السياسة الأمريكيون إن أرادوا أن يتعاملوا بكفاءة مع الأمم المتحدة يتمثل في مقاومتهم الرغبةَ في تصوير الأمم المتحدة بمعايير حَديَّة، إما سوداء أو بيضاء. وسيتوجب على عقولهم أن تتعلم التعاملَ مع المفارقات والتناقضات حين يحاولون صياغةَ استراتيجية متماسكة بعيدة المدى تجاه الأمم المتحدة.

ويمكن لأمثلة قليلة أن تساعد على تفسير هذه النقطة. فتعمل التقنيةُ الأمريكية بصورة بطيئة لكن حاسمة على خلق جماعة عالمية يتوجب فيها أن تَكون المصالح العالمية مفهومةً ويمكن التعامل معها. لكن المنظمة العالمية الوحيدة المتوفرة الآن لإدارة المصالح العالمية هي الأمم المتحدة التي لا تستطيع، على الرغم من الكلمات الطنانة في قاعاتها، أن تدافع عن مصالح البشر العالمية المشتركة لكنها تتصرف بدلاً من ذلك بمثابة "حَراج" للمصالح المختلفة لأعضائها المائة والثمانين. وقد لخص الأمين العام هذا التحدي بصورة جلية في تقريره الذي ألقاه في بداية الألفية الثانية:

> **"وهنا حقيقةُ مشكلتنا الآن: فمع أن النظام المتعدد الذي أسِّس بعد الحرب [العالمية الثانية] جَعل من الممكن أن تَبرز عولمةٌ جديدة وتَزدهر، فإن العولمة، بدورها، أدت إلى تَقادُم بنيتُها بصورة متزايدة. وبكلمات أخر فإن مؤسستنا التي أُسست بعد**

> **الحرب بُنيت من أجل عالم عالمي واحد، لكننا نعيش الآن في عالم معولَم. وتتمثل الاستجابةُ الكفأة لهذا التحوُّل في التحدي المؤسَّسي لقادة العالم اليوم".**

ومن الممكن أن ينتهي القادة والدبلوماسيون الذين يهتمُّون بالدفاع عن مصالحهم الوطنية إلى إعلاء المصالح العالمية من غير أن يَقصدوا ذلك. لكن السجلَّ يَشهد إلى الآن بأن معظم الدبلوماسيين يجدون أن من الصعب المواءمة بين المصالح الوطنية والعالمية.

والشائع بين المفكرين الأمريكيين الآن (وبعض المفكرين الغربيين الآخرين) التأكيدُ على أنه في الوقت الذي فشِل فيه المسئولون الحكوميون المُستأثِرون في حماية الهموم العالمية المشتركة، فإن جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تَعمل بصفتها ضميراً أفضلَ للبشَر. وربما كان ذلك صحيحًا نظريا. لكن معركة سياتل في مؤتمر منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٩م أوضحتْ أنَّ المنظمات غير الحكومية وعناصرَ المجتمع المدني الأخرى ليست بأقل من الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة من حيث كونها أسرى لمصالحها التنظيمية. وربما تَجد المنظمات غير الحكومية أنَّ من السهل ادِّعاء التفوق الأخلاقي لأن الممثلين غير الحكوميين في نظر المعهود الأمريكي للأشياء يَعتقدون أنهم يمثلون الخيرَ العام ورغدَ العيش لمتوسط الأمريكيين أفضل مما يَفعله الممثلون الحكوميون. لكن أكثر ممثلي العالم الثالث، كما أوضحت المظاهراتُ في سياتل، كانوا في حيرة من مزاعم المنظمات غير الحكومية الموجودة في الغرب، وهي المنظمات التي لا صلة لها باحتياجات البلايين ممن يسكنون خارج العالم المتقدم ولا تَفهمها، لكي تتحدث بالنيابة عن فقراء العالم.

وكان الإيثار دثاراً تَلفَّع به كثيرون خلال التاريخ لكنه قلَّما ينفَّذ عمليًا. ذلك أن الحكومات والشركات التجارية والمنظمات غير الحكومية تَشترك كلُّها في الحياة الفعلية في شيء واحد، ذلك هو: أن كلَّ واحدة منها تَسعى للدفاع عن مصالحها هي (حتى إن اعتَقدتْ كلُّ واحدة منها أن مصالحها تمثِّل مصالح البشر أفضلَ تمثيل). وربما كان

للولايات المتحدة عذرٌ قوى لتدافع عن مصالح حقوق الملكية لشركات الأدوية الكبرى، لكن لا يستطيع أحد أن يُنكِر أن هذا ربما يؤدى فعلاً إلى حرمان الفقراء من الدواء وإلى فقْد ملايين الناس حياتَهم. واتضحت هذه النقطة بشكل قوى فى النقاش الذى عُقد فى مجلس الأمن عن الإيدز فى يناير ٢٠٠٠م. فقد اتخذ الوفدُ الأمريكى لحسن الحظ موقفًا متنوِّرًا بشكل أكبر من هذه القضية فى الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى الدوحة فى نوفمبر ٢٠٠١م. وربما تَشعر حركةُ السلام الأخضر، بشكل مماثل، أنها تسدى جميلاً للبشر بحماية الحيتان من الصيادين اليابانيين. لكنَّ قائمة الكائنات المهدَّدة بالانقراض طويلة. فلماذا تُفرَد اليابانُ ولا يشار إلى الدول الأخرى؟ ومن هو الذى يجب أن يُصدِر قرارًا مثل هذا، وكيف؟

والقصد من وراء هذه الأمثلة كلها بسيط. فالعالم يُدفع بشكل حاسم ليُصبح مجموعةً عالمية مفرَدة. وتتمثل السياسةُ التنويرية البسيطة التى ينبغى على العالم انتهاجها عند هذا المنعطف فى أن توضع - بشكل سابق - العملياتُ المشتركة الصحيحة والمؤسسات المطلوبة لإدارة العالم القادم. ويجب أن يكون هذا مقبولاً، بعد الحادى عشر من سبتمبر، بوصفه المعنى المشترك الواضح للمجموعة العالمية. إن المالك الأكبر لهذه المجموعة الدولية المفردة هو الولايات المتحدة. ولا يمكن أن توفِّر القيادةَ التى تحتاجها هذه المجموعة العالمية المفردة إلا الولايات المتحدة.

الهوامش

(1)"Imagining Tomorrow: Rethinking the Global Challenge", edited by Permanent Representative of India to the UN, 13 August 2000, p. 37.

(2) It may seem strange to an American reader that a diplomat from Singapore would argue in terms of American national interests. The simple reality is that without the United States, neither the UN nor any multilateral institution can survive. Hence it serves the national interests of other states if the United States can be persuaded that its national interests favour a strong UN.

"ربما يبدو غريبا للقارئ الأمريكي أن دبلوماسيا من سنغافورة يحاج في ضوء المصالح الوطنية الأمريكية. أما الواقع البسيط فهو أنه من غير الولايات المتحدة فإنه لا الأمم المتحدة ولا أية مؤسسة متعددة العضوية يمكن أن تبقى. ومن هنا فإنه مما يخدم المصالح الوطنية للدول الأخرى أن يكون من الممكن أن تحض الولايات المتحدة على أن مصالحها الوطنية تحبذ أمما متحدة قوية".

(3) Gene M. Lyons, "The UN and American Politics", Global Governance 5 (1999), published by Lynne Reiner, Boulder, Colorado for the UN University and ACUNS (the Academic Council on the UN System), p. 501.

(4) "Imagining Tomorrow: Rethinking the Global Challenge", edited by the Permanent Representative of India to the UN, 15 August 2000, p. 37.

(5) Quoted in Financial Times, 13 February 2001, US Signal Sought on UN Stance, by Carola Hoyos.

(6) Charles William Maynes and Richard S. Williamson, eds., U. S. Foreign Policy and the United Nations System (New York, London: W. W. Norton & Company, 1996), p, 32.

(7) Edward C. Luck, ed., Mixed Messages - American Politics and International Organization, 1919-1999 (A Century Foundation Book, Institution Press, 1999), p. 20.

(8) Report of the Secretary - Genral on the Millennium Assembly, entitled "We the Peoples: The Role of the United Nations in the Twenty[First Century", 27 March 2000.

الولايات المتحدة لا تتحمل نصيبًا أكبر من أكلاف الأمم المتحدة

صحيفة وول ستريت جورنال. ٣٠ أكتوبر ١٩٨٦م

تُدفَع الأمم المتحدة إلى جُرْفٍ هاوية مالية. فقد أعلنت الولايات المتحدة يوم الاثنين أنها ستُسهم بمائة مليون دولار فقط فى ميزانية الأمم المتحدة هذه السنة، وهو ما يقلُّ عن نصف ما يجب عليها دفعه بموجب ميثاق الأمم المتحدة. يضاف إلى ذلك أن الاتحاد السوفييتى مدين للأمم المتحدة بمائتين واثنين وأربعين مليون دولار، وهو مبلغ يمثل المبالغ التى لم يدفعها خلال سنوات متوالية عديدة. فإذا فشلت القوتان الكبريان، بالإضافة إلى بعض الدول الأصغر، فى دفع ما يجب عليها فربما تَهوى الأمم المتحدة من على هذا الجرف. وتُغلَّف كثير من النقاط بالضباب، كما هى العادة فى أية أزمة. وأخشى أن الحقائق العشر التالية ربما لن تصبح واضحة أبدا:

الحقيقة رقم ١: إن الأمم المتحدة لم تمر أبداً بعجز فى الميزانية. وتعانى المنظمات بل والحكومات من مشكلات حين تقترض أموالاً لتتمكن من الإنفاق بأكثر من دخلها، لكن الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لا تَسمح لها دائمًا بالاقتراض.

الحقيقة رقم ٢: إن ميزانية الأمم المتحدة ليست خارج نطاق التحكُّم. فقد كانت الأمانة العامة فى السنوات الأخيرة، واستجابةً لضغوط الدول التى تسهم بمقادير أكبر فى ميزانيتها، تقدِّم ميزانيات تتصف بما يصل إلى مستوى الصِّفر للنمو. لهذا فمن المفهوم أن تكون الأمم المتحدة حائرة حين ترى أن سلوكها الجيد يكافأ بعقوبات مالية، كالتوقف عن دفع إسهامات الأعضاء فيها.

الحقيقة رقم ٣: تنتج الأزمة المالية عن القرارات غير القانونية التى يتخذها بعض الأعضاء المحدَّدين وتتمثل فى عدم دفع ما يتوجب عليهم. وليس هذا من الدعاوى التى تصدر عن دولة من دول العالم الثالث. فقد قالت المجموعة الأوروبية، فى تصريح رسمى، إن "المسئولية عن الأزمة الحالية للأمم المتحدة تقع على الدول الأعضاء كلها التى لا تفى بواجباتها المالية بموجب الميثاق". كما أكدتْ أن الواجبات المالية لا تختلف عن الواجبات الأخرى التى تفرضها المعاهدات.

الحقيقة رقم ٤: ليست هذه الأزمةَ المالية الأولى التى تمر بها الأمم المتحدة. فقد اضطرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إيقاف نشاطاتها تقريبًا لأن الاتحاد السوفييتي، الذى وصلت المبالغ التى لم يدفعها إلى ما يعادل ما يدفعه لسنتين، أُدين بالتأخُّر عن دفع نصيبه تقنيا. وحين كان الاتحاد السوفييتى مسئولاً عن الأزمة المالية كانت التقارير كلها تؤكد أن الاتحاد السوفييتى يتصرف بطريقة غير قانونية.

الحقيقة رقم ٥: لا يَدفع أكبر المسهمين فى ميزانية الأمم المتحدة (الولايات المتحدة) أكثرَ من نصيبه. وتقرَّر الإسهاماتُ المالية فى الأمم المتحدة بصفة دائمة على أنها نسبة مئوية من الدخل القومى للدولة، لكن الولايات المتحدة (بما أنها المسهم الأكبر) تتمتع بالحد الأقصى من المبلغ الذى تدفعه. ولو حُسب نصيبها كما يُحسب نصيب أية دولة عضو أخرى، من غير تفضيل خاص بها، لكان يجب عليها أن تدفع ٢٨٪ أو ٢٩٪ من ميزانية الأمم المتحدة بدلاً من ٢٥٪. فتحصل الولايات المتحدة على تخفيض يتراوح بين ٣٪ إلى ٤٪ عن الدول الأعضاء الأخرى.

الحقيقة رقم ٦: يتصف نظام الضرائب فى الأمم المتحدة بأنه تراجعى بدلاً من أن يكون تقدميًا، أى أن الدول الأعضاء الأكثر فقرًا تدفع للأمم المتحدة الآن من دخلها سهمًا أكبر بكثير مما تدفعه الدول الأكثر غنى. والدول الخمس الأكثر إسهامًا من بين الأعضاء بحسب النسبة المئوية إلى الدخل القومى هى غينيا بيساو (٩٣،٠٪)، وزامبيا (٤٥،٠٪)، والكنغو (٤٤،٠٪)، وساو توم وبرنسيال (٤٠،٠٪)، واليمن الديموقراطية (٣٥،٠٪). ولو كانت الولايات المتحدة تدفع النصيبَ نفسَه من الدخل القومى الذى

تدفعه غينيا بيساو لكان المبلغ الذى يجب عليها دفعه ١٨ بليون دولار بدلاً من ٢٠٠ مليون دولار أو تزيد قليلا.

الحقيقة رقم ٧: أكبر المستفيدين ماليًا من الأمم المتحدة هى الولايات المتحدة. ذلك أن مجموعة الأمم المتحدة تنفق ٨٠٠ مليون دولار تقريبًا سنويًا فى مدينة نيويورك وحدها، وهو ما يعطى الولايات المتحدة عائداً نسبتُه ٤ إلى ١ على إسهامها المالى فى الميزانية العادية للأمم المتحدة. لهذا تمثل الأمم المتحدة مصدرًا اقتصاديًا مفيدًا للولايات المتحدة، بغض النظر عن غرابة هذا الأمر.

الحقيقة رقم ٨: لا تنفق الأمم المتحدة معظم ميزانيتها على النشاطات السياسية. فهى لا تنفق على ذلك إلا ما نسبته ١٠٪ منها.

الحقيقة رقم ٩: ليست الأمم المتحدة أداة فى يد الدبلوماسية السوفييتية. ذلك أن الاتحاد السوفييتى يشك فى الأمم المتحدة بقدر ما تشك الولايات المتحدة فيها. وبغض النظر عن الاختلافات بين القوتين العظميين فإنهما تتفقان بشكل كامل على أن الأمم المتحدة القوية والنشيطة، تحت قيادة شخصية جريئة مثل داج هامرشولد مثلا، ليست فى صالح أى منهما.

الحقيقة رقم ١٠: لا تمتلك الدول الأعضاء المائة وتسعة وخمسون قولاً متساويًا فى ما يخص إدارة الأمم المتحدة. ذلك أنها ليست مجتمعًا خاليًا من الطبقية. فهناك طبقتان من الأعضاء: الدولُ الخمس الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن – أى الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين – ثم بقية الأعضاء، أى العامة، ومنها سنغافورة. وكما قال إنيس كلاود فى دراسته الكلاسيكية للمنظمات الدولية، بعنوان "تحويل السيوف إلى محاريث" :Swords into Plowshares

"ويمثل حق النقض، بصورته فى مجلس الأمن، وسيلةً للوزن، وهو اعتراف بعدم تساوى الدول ووسيلة لإسباغ قوة على المبدأ الذى يعنى أنه يجب أن يكون للدول الأكثر قوة وأهمية مكانةً

خاصة فى المنظمات الدولية. فهو يسبغ على الأعضاء الخمسة الكبار أهمية خاصة".

إن الحقوق، فى أية منظمة، تترافق مع الواجبات، والتفضيل يداً بيد مع الالتزامات. أما فى الأمم المتحدة فتتمتع الدول الأعضاء الخمسة الدائمة فى مجلس الأمن بتفضيل خاص - لكن من غير أية التزامات خاصة، بل ولا التزام بدفع ما عليها من واجبات مالية. والواقع أن أربعة أعضاء من بين الخمسة (ويشمل ذلك الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة) كانوا قد أسهموا فى عملية غير قانونية تتمثل فى عدم دفع المستحقات المالية عليهم.

ولا تحكى هذه الحقائق العشر القصةَ كلها. ذلك أن أوجه القصور فى إدارة الأمانة العامة للأمم المتحدة والسلوك غير المسئول لبعض الأجهزة التشريعية فيها معروفة تماما. وكثير من أوجه النقد هذه صحيح. لكن هل العالم سيكون أفضل من غير وجود الأمم المتحدة؟

إن الحاجة للأمم المتحدة، فى هذا العالم المتقارب، لم تكن أكبر منها الآن. ذلك أن القرية العالمية تحتاج إلى مجلس للقرية. وإذا كان لنا أن نبدأ من جديد فهل يمكننا أن نفعل أفضل مما يفعله المؤطِّرون الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة فى سنة ١٩٤٧م؟ وهل سيحتفظ الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة بالتفضيلات التى يتمتعان بها بموجب الميثاق الحالي؟ ومن المفارقة أنه بعد أن ضغطت الدول الأعضاء من العالم النامى لإصلاح الأمم المتحدة لسنوات عديدة نجد أنها تسحب الموصلّة الكهربائية تقريباً فى وقت يكاد يبدأ فيه التوجهُ نحو الإصلاح. وربما كان يجب على الأمم المتحدة أن تمتلك متسعًا للتنفس حين تنجز عملية الإصلاح.

قوة بلا مسئولية.

مسئولية بلا قوة:

الأعضاء الدائمون والأعضاء المنتخَبون فى مجلس الأمن

كانت ٢٠٠١ و٢٠٠٢م أكثر السنوات التى تعلمتُ فيها أشياء كثيرة فى حياتى. فقد كانت سنغافورة عضوًا فى مجلس الأمن فى هاتين السنتين. وكنت أحضر يوميًا تقريبًا اجتماعات المجلس. وقد بدأتُ بالتدريج أفهم الطرقَ الداخلية التى تَعمل بها هذه المؤسسة.

ومجلس الأمن من بعض النواحى أقوى مؤسسة عالمية متخصِّصة فى قضايا السلام والأمن. فهى المؤسسة الوحيدة التى يمكن أن تُصدِر قرارات وتتخذ إجراءات ملزمة للدول الأعضاء المائة وواحد وتسعين فى الأمم المتحدة. ويمكن لهذه المؤسسة من خلال ما تقوم به أن تنقذ حياةَ آلاف الناس، مثلما فعلت فى تيمور الشرقية وسيراليون وكوسوفو. لكنها يمكن من خلال عدم اتخاذها أيَّ إجراء أن تتسبب فى فقد حياة أكثر من مليون من البشر، مثلما حدث فى سربرينتسا وراوندا. وهذا ما يجعل لمجلس الأمن أهمية كبرى.

ومن الغريب أنه مع هذه الأهمية لمجلس الأمن إلا أنه لم يؤلَّف كتاب جاد عنه ليصف بشكل جيد كيف يَعمل فعلا. لكن من حسن الحظ أن ديفيد مالون أخرج كتابًا يضم بعض المقالات بعنوان "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: من الحرب الباردة إلى القرن الحادى والعشرين" David Malone. The UN Security Council: From the Cold War to the 21st Century . وفيما يلى نسخةٌ معدَّلَةٌ من مقالتى التى كتبتُها إسهامًا فى ذلك الكتاب.

ويتمثل الهمُّ الأساس لأكثر المقالات التي يتضمنها كتابي: "هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟" في الهوة بين الأسطورة والحقيقة. ويعاني مجلس الأمن من مثل هذه الهوة. فيتمتع الأعضاء الخمسة عشر فيه، نظريًا، بمكانة متساوية، حتى إن كان الأعضاء الدائمون يَستخدمون حقَّ النقض في بعض الأحيان. أما عمليًا فليس هناك ملعب متساوٍ بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخَبين. وربما تكون مقالتي هذه أولَ محاولة لوصف العلاقات الفعلية بين هذين الجانبين. ومع ذلك فهدفي منها أن أحض الأعضاء الدائمين على الشعور بأنهم يمكن أن يحتفظوا بمميزاتهم الفريدة على المدى الطويل عن طريق الوفاء بمسئولياتهم بطرق أفضل. كما سيَخدم هذا مصالحَ المجموعة الدولية. فالمشاركة التي تضمن الفوز للجميع ممكنة.

عَقَد مجلس الأمن في يوم الجمعة، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٢م أحدَ اجتماعاته الختامية التي يراجع فيها الأعضاءُ إنجازاتِه وحالات فشلِه خلال عام ٢٠٠٢م. وقد تحدث السفير مارتن تشنجونج، نائب الممثل الدائم لدولة الكاميرون، بشكل صريح جداً عن الشعور بإحدى المشكلات الأساسية في العلاقة بين الأعضاء الخمسة الدائمين والأعضاء العشرة المنتخَبين. وتستحق ملاحظاته أن تورد مقاطعُ طويلة منها لأنه بيَّن فيها أن المشكلة التي يُشعر بها بصفة واضحة، وهي: "إن وجود أعضاء دائمين في مؤسسة ما هو فرصة مهمة. إذ يعني التحكمَ الكامل في القضايا والإجراءات والممارسات بل في التحكُّم بما يمكن ألا يقال كذلك. وحين تُصبح تلك العضوية الدائمة بعلاقة تفضيلية خاصة للقوة فإن هناك توجهًا لاستغلال تلك المكانة للدفع إلى الأمام بوجهات نظر العضو الدائم ومصالحه وهو ما يأتي على حساب المهامِّ المتعلقة بالمصلحة المشتركة التي كانت السببَ الأول في تأسيس المؤسسة. وعلى الرغم من المظهر فهناك نمط من السلوك الذي يشترك فيه أعضاء المجلس الذين يَرغبون غالبًا، بإرادتهم أو من غير إرادة، أن يَعتقدوا أن اتفاقًا بين خمسة يماثل اتفاقًا بين خمسة عشر. وسوف يستفيد مجلسُ الأمن من العودة إلى الشكل الذي كوِّن عليه في البداية. فقد كوِّن من خمسة عشر عضوا، لكنه صار بالتدريج مؤسسةً تتكون من خمسة

أعضاء زائداً عشرة أعضاء. ولا يمكن أن يؤثر هذا التشعُّب إلا على الشفافية والشرعية التى نتطلع إليها جميعا"[1].

وستحاول هذه المقالة، على خلفية هذه الملحوظة العلنية القوية، التى تعكس اهتماما متناميا فى مجموعة الأمم المتحدة، أن تطوِّر فهمًا للعلاقات بين الأعضاء الخمسة والأعضاء العشرة عن طريق الإجابة عن ثلاثة أسئلة، هى: أولا، ما العلاقة نظريًا بين الخمسة والعشرة. ثانيا، ماذا كانت عليه العلاقات عمليًا بين الخمسة والعشرة؟ ثالثا، وختامًا، هل هناك حل حقيقى للمشكلات التى برزت؟

ومن المهم التأكيد على تحفُّظ مهمٍ فى بداية هذا النقاش. فتتمثل الصعوبة الكبرى فى الكتابة عن مجلس الأمن فى نقص الفهم العام لطبيعة المجلس والغرض منه، بين المحلِّلين والمشاركين فى نقاشات المجلس على السواء. كما تعكس الاختلافاتُ فى النظر إلى المجلس بين المشاركين فيه المصالحَ الوطنية المتنوعة والعلاقاتِ المتنامية بين القوى الكبرى. يضاف إلى ذلك أن المجلس مؤسسة دينامية، تتغير باستمرار وتتلاءم مع الحقائق والمطالب الجديدة. ومن هنا يجب أن يُنظر إلى مقالةٍ مثل هذه تتصل بالعلاقة بين الأعضاء الخمسة الدائمين الذين يملكون حق النقض والأعضاء العشرة المنتخَبين على أنها صورة مختصرة: ذلك أنه ستُبيِّن بعض الحقائق البنيوية لكنها سوف تُبرز للعلن لقطة فقط للخريطة الجغرافية السياسية التى تتغير باستمرار، وتصورٍ هذه اللقطة بالضرورة أقوى ندوة دولية فى العالم تختص بقضايا الأمن والسلام – أى مجلس الأمن.

ومرّت التوقعات عن المجلس ببعض التحوُّلات عبر العقود الماضية. فقد بدا فى السنوات المبكرة أن وظيفته الرئيسة هى التأسيس لقوى متناغمة، وإضفاء الشرعية على القوة العظمى التى يتمتع بها الأعضاء الخمسة والتأكيد على أن الأمم المتحدة لن تَسلك مسارًا تصادميًا مع أى واحد منهم. أما فى التسعينيات، أى بعد نهاية الحرب الباردة، فقد حوَّل المجلس نفسَه بالتدريج إلى مؤسسة لحل المشكلات، محقِّقًا بذلك جزئيًا تطلُّعَ الآباء المؤسسين التى كانت تقضى بتوفيره أمنًا جماعيًا مشتركا. وقد

حـدث أكـثـر هذا التـحـول من غـيـر تدبُّر لنتـائجـه على دَور أعـضـاء مـجلس الأمن ومسئولياتهم. ومن هنا فستقترح هذه المقالة كذلك أن الوقت قد حان لبدء تفكير جاد في هذه القضايا.

القـسم الأول: هل هـناك نظريةٌ عن العـلاقـات بين الأعـضـاء الخـمـسـة الدائمين والأعضاء العشرة المنتخَبين؟

لم يَجد كاتبُ هذه المقالة، نظريًا، في محاولته فَهْم ما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الخمسة والعشرة، أيَّ تحليل أكاديمي أو غير أكاديمي مرْضٍ. فقد كانت معظم الكتابات في هذا المجال تركِّز، بدلاً من ذلك، على الميزة الرئيسة للأعضاء الخمسة، أي حق النقض، وتحاول أن تحلل المنطق من ورائه والغرض منه.

فـقد قـدَّم ريتشـارد هيـسكوك Richard Hiscock في دراسـتـه التي نشـرها سنة ١٩٦٤م بعنوان "مـجلس الأمن: دراسـة في مراهقة" The Security Council: A Study in Adolescence ، تقويماً معاصراً لحقِّ النقض الذي بقي فاعلاً بمعنى ما. وتبعًا لما كتبه هيسكوك، فـ"حق النقض يَعكس بصورة واضحة العالَمَ المنقسِم الذي استُخدم فيه [حق النقض] في كثير من الأحيان. كما يعكس اختيارَ القوى الكبرى المقصود بأن تتبع طرقًا للدبلوماسية تقوم على القوة الوطنية بدلاً من استخدام المبادئ العليا للتعاون والتسامح العالميين التي قام عليها ميثاقُ الأمم المتحدة"(٢).

وهناك تحليل أعمق للامتيـاز الذي أضـفـاه الأعضـاءُ الخمسة على أنفسـهم في المادة ٢٧ من الميثاق قدَّمه إنيس كلاود Inis Claude في دراسته الكلاسيكية: "تحويل السيوف إلى محاريث" Swords into Plowshares، إذ كَتب:

> **"ولم يكن أكثرُ ما احتُفي به من الامتيازات التي أُضفيَت على الخمسة الكبار، أيْ حق النقض في مجلس الأمن، مجردَ أداة تَستخدمها ديكتاتوريةُ القوى العظمى ضد الدول الصغرى بقدر ما كان عاملاً غُرس في العلاقات بين القوى العظمى أنفسها. . .**

فقد قَبِلت الدولُ الصغرى في سان فرانسيسكو بتعالىَ الدول الأقوى على أنه حقيقة من حقائق الحياة. وكان هدفُ تلك الدول الصغيرة الأولُ التأكدَ من أن القوى العظمى جميعًا ستَرضى بمكانها في مجموعة القيادة للمنظمة الجديدة؛ وقد نَجحوا في هذا، وربما كانت هذه الحقيقة الأساسَ الأهم للأمل بأن الأمم المتحدة ستُبرهن على أنها أكثرُ قدرةً من عصبة الأمم. وكان هدفهم الثاني مأسَسةَ قوةِ الطبقة العليا العالمية؛ وقد أنجزوا في هذا السبيل إدخالَ مجموعة مفاجئة من القيود في ميثاق الأمم المتحدة على السلوك العشوائي، ويشمل ذلك الكابحَ الإجرائي الذي تتخذه الدولُ العظمى ضد القرارات الجماعية وهو قيد موجود ضمنًا في قاعدة التصويت السرِّي. وكان هدفهم الثالث الحصول على التأكيد على أن الأعضاء الأكثر قوة سيبادرون ويؤيدون عملاً جماعيًا إيجابيًا داخلَ المنظمة وباسمها في أوقات الأزمات؛ وكان هناك قدر خطير من التخوُّف من الفشل بهذا الخصوص، وهو يقوم في جانب كبير منه على حقيقة أن قاعدة حق النقض كانت تؤذِن بإمكانِ إعاقةِ مثل هذه التصرفات"[٣].

وباختصار فإذا كان تحليل إنيس كلاود صحيحًا فهو يعنى أن اتفاقًا سياسيًا ضمنيًا قد أُنجز بين الأقوياء وغير الأقوياء. فقد أَلزمت القوى الكبرى نفسَها، في مقابل إعطائها قوة النقض، بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والعمل باسم الأمن الجماعي.

كما لاحظ كتّاب آخرون أهميةَ حق النقض في تأمين التزامِ القوى العظمى. فقد اعتَرض أندرو بويد Andrew Boyd في كتابه "خمسة عشر رجلاً فوق برميل بارود" Fifteen Men on a Powder Keg، على تأكيد رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان سنة ١٩٦٢م بأن استخدام روسيا المتكرر لحق النقض يهدِّد المجلسَ (الذى

وصفه ماكميلان فى الواقع بأنه "مجلس وزراء العالم"). فقد أكد بويد أن: "الأساس الذى أقيمت عليه الأمم المتحدة" - ووضعته القوى العظمى - كان يتمثل فى القوة الكبرى لحق النقض"[٤]. كما أعلن وزير الخارجية [الأمريكى] كورديل هَل Cordell Hull فى الأربعينيات أن "حكومتنا ربما لن تبقى هناك يوماً واحداً [فى الأمم المتحدة] إن لم تحتفظْ بقوة حق النقض"[٥].

ويبيِّن السجلُّ التاريخى منذ تأسيس الأمم المتحدة فى ١٩٤٥م أنَّ حق النقض حقق الغرضَ منه من حيث تأكيدِ التزام القوى العظمى تجاه الأمم المتحدة. فلم يَنسحب أيٌّ من الأعضاء الخمسة من الأمم المتحدة، حتى الولايات المتحدة فى أوج يأسها منها فى الثمانينيات والتسعينيات. وهناك اعتراف بين الأعضاء الخمسة الدائمين أن قوة حق النقض الخاصة بهم تعطيهم، بالإضافة إلى دوام عضويتهم فى مجلس الأمن، حقَّ التحكم المهم فى منظمة عالمية قوية.

وميثاق الأمم المتحدة وثيقة رائعة جدا. فهو لا يزال يُقرأ على أنه وثيقة تبدو حية وذات صلة على الرغم من أنه كُتب قبل ستين سنة تقريبا. لكن أداة حق النقض والمزايا التى أُسبغت على الخمسة المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية صيغتْ لمعالجة الضعفِ الأساسى الذى اتصف به النصفُ الأول من القرن العشرين، وهو: الفشل فى ربط القوى الكبرى بنظام للأمن الجماعى والتوثُّق من عدم اتخاذ أية قرارات ضد مصالحها. ومن هنا فللميثاق وظيفة سلبية، لا إيجابية. فكما قال فيليب سى جيسوب Philip C. Jessup : إن حق النقض يمثل "صمام الأمان الذى يمنع الأمم المتحدة من تحمُّل التزامات فى المجال السياسى لا يمكنها فى الوقت الحاضر الوفاء بها"[٦]. والأمور التى يفشل ميثاق الأمم المتحدة فى توضيحها هى المسئوليات المرتبطة بالعضوية فى مجلس الأمن، الدائمة أو المنتخَبة. كما لم يتطور إجماعٌ عمليٌّ على ما هى تلك المسئوليات. فقد تحوَّل غيابُ التفاهم المتشرك بصورة واسعة لمسئوليات الأعضاء الدائمين والمنتخبين فى المجلس على السواء إلى ضعف خطير يتهدد المنظمة.

بل إن السجل الفعلى لمجلس الأمن، خاصة فى العقد الماضى، يبرهن على أن هذا الضعف أسهم فى إضعاف المجلس.

القسم الثانى: ممارسة علاقات الأعضاء الخمسة والأعضاء العشرة

نشأ الضعفُ البنيوى للمجلس من الانقسام الثنائى التالى: فقد أُعطى الأعضاء الخمسة الدائمون قوةً بلا مسئولية؛ كما أُعطى الأعضاء العشرةُ المنتخَبون مسئوليةً بلا قوة. وربما بدا هذا تلخيصًا مبدئيًّا عمومًا للوضع. لكن تجربة السنوات القريبة الماضية تبرهن على وجود عدم ارتياح متصاعِد بين أعضاء الأمم المتحدة بسبب إبعاد الدول التى انتُخبت لمجلس الأمن عن عمليات اتخاذ القرار فى بعض القضايا المعينة، وأبرزها ما يخص القرارات المتعلقة بملف العراق.

والمفارقة الكبرى بخصوص مجلس الأمن أن هذا الضعف البنيوى برَز خلال فترة من تاريخه أصبح فيها أكثرَ نشاطًا وأكثر فاعلية، فى الغالب، أىْ فى التسعينيات. وكان مجلس الأمن، منذ إنشائه سنة ١٩٤٥م حتى نهاية الحرب الباردة، مكبَّلاً إلى حد بعيد، ومُعاقًا نتيجة لديناميات الحرب الباردة. وقد منَع استخدامُ حق النقض المتبادلُ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أىَّ فعلٍ مهمٍّ، باستثناء القيام بعدد قليل من عمليات حفظ السلام عن طريق الاتفاق المتبادل. وقد استخدمت كلٌّ واحدة من القوتين استخدامَ الأخرى لحق النقض فى معاركها الدعائية. وربما حدَّدت مواقفُ الأعضاء الخمسة عشر (الخمسة والعشرة معًا) خلال الحرب الباردة أدوارَ كلٍّ منهما فى هذا المسرح السياسى. ولم يكن هناك انقسام بين الخمسة والعشرة حينذاك بسبب أن الخمسة كانوا منقسمين.

وقد أوجدتْ نهايةُ الحرب الباردة ديناميةً جديدة أحسَّ الأمين العام حينذاك، خافير بيريز دى كويلار، خلالها بوجود فرصة عظمى. فقد شجع الأعضاء الخمسة على العمل معًا لإيجاد حلول للصراعات التى دامت طويلا. فقد نُظر إلى صياغة القرار

٥٩٨ بوصفه جزءًا من الجهود لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية على أنه أولُ مثالٍ لنوع جديد من دبلوماسية الأعضاء الخمسة. لكن الإنجاز الأكبر لتعاون الخمسة ذاك هو ما اتصل بحرب الخليج سنة ١٩٩١م. فقد كان تبنى مجلسِ الأمن لأهداف القوات المتحالفة سببًا كبيرًا للموقف الذى اتخذته المجموعة الدولية وردًا موحَّدًا على غزو العراق للكويت. وبكلمات الرئيس بوش الأول، فقد كان هناك "نظام عالمى جديد" آخذ فى الظهور.

وتَنحَّت الثمارُ الإيجابية المبكرة لتعاون الخمسة فى مجلس الأمن فى خلال التسعينات لتُفسح الطريقَ لكثير من نوبات الفشل المُرَّة المؤلمة، خاصة فى البلقان وراوندا. وتشهد ردود مجلس الأمن العاجزة أو السلبية على المذابح فى البوسنة فى "المناطق الآمنة" التى تسيطر عليها الأمم المتحدة فى سربرنيتسا وجرائم الإبادة فى راوندا بالضعف البنيوى للمجلس. فقد أدى التركيز الكلى على المصالح الوطنية قريبة المدى لأعضاء مجلس الأمن إلى ردود فعل المجلس المشئومة.

وتتمثل المأساة المؤسَّسية لتلك الفصول من الأحداث فى أنه لم يُبذل أى جهد كذلك لا من أعضاء مجلس الأمن لإجراء استقصاء موضوعى لسبب تلك الحالات من الفشل، ولا من الدول الأخرى الأعضاء فى الأممِ المتحدة لتَجهر بمسئولية مجلس الأمن عن تلك الأحداث. ونتيجة لذلك أُضيعتْ فرصةٌ ثمينة لتعلُّم الدروس من هذه المواقف المشئومة. وقد قامت الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، بل حتى الحكومة الهولندية، بإصدار تقارير مستقلة. واعترف كوفى عنان والرئيس بيل كلينتون كلاهما ببعض المسئولية عن حالات فشل الأمم المتحدة فى راوندا. لكن مجلس الأمن بصفته منظمةً لم يتحمل أيةَ مسئولية إطلاقًا ولم يُقدِّم أيَّ تفسير لحالات فشله تلك. وقد ناقش كولن كيتنج Colin Keating، فى مكان آخر من الكتاب، هذا الفصلَ المؤلم من وجهة نظره بصفته رئيسًا لمجلس الأمن فى إبريل ١٩٩٤م.

وربما لم يكن فشلُ مجلس الأمن فى استقصاء هذه الأحداث المشئومة صدفة. ذلك أن أيَّ استقصاء موضوعيّ سيَكشف عن هيمنة الأعضاء الخمسة على المجلس،

ومن هنا مسئوليتهم الثقيلة عن فشل هذه المؤسسة. وقد أدلى إيد لَك، فى كتاب "الرسائل المختلَطة"، بالملحوظات التالية: "كان بعض الأمريكيين قد عنَّف الأمم المتحدة لأنها لم تقم بالمزيد لإنقاذ الناس فى جرائم الإبادة فى راوندا، ذلك فيما كانت الحقيقة أن هذا القعود عن الفعل كان نتيجة لقرارات وطنية فى واشنطن العاصمة، وعواصم أخرى رئيسة كانت مترددة فى الانخراط بعمق فى وضع يهدِّد بمخاطر عالية فى غياب حلٍّ بسيط أو سريع. وقد أرسل مجلس الأمن قوات لحفظ الأمن، فى يوغوسلافيا السابقة، تعللاً بأنه ينفِّذ وظيفةً طالما تغيرت، محكومةً بالمصالح العاجلة والمتغيرة للولايات المتحدة وروسيا والقوى الأوروبية الكبرى، والدول الإسلامية، من بين آخرين"(٧). وباختصار فقد تمثلت الأسباب الرئيسة لحالات فشل المجلس فى الأعمال التى قامت بها القوى الكبرى أو عدم قيامها بها.

وبعيداً عن الميزة الرسمية لحق النقض (الذى قلما استُخدم عمليّا)، فربما يُتوقع وجود قليل من الفوارق بين الأعضاء الخمسة والأعضاء العشرة فى القرارات التى يتخذها المجلس يوميّا. زيادة على ذلك فقد كانت معظم القرارات التى اتُّخذت فى السنوات الماضية الأخيرة نتيجةً للإجماع. ويجب أن يعطى هذا الوضع نظرياً كلَّ واحد من الأعضاء الخمسة عشر حقًّا للنقض لأن اتفاقهم مطلوب لأى قرار إجماعي. وربما يمكن إيراد التوجه المتزايد نحو اتخاذ القرارات بالإجماع دليلاً على أن الأعضاء الخمسة والأعضاء العشرة يَعملون من حيث الممارسة بصفةٍ جمعية فى ملعب متساو فى المجلس.

ولا أستطيع الإشارة، من خلال عملى فى المجلس طوال سنتين، إلى حالة معينة عامَل فيها الأعضاءُ الخمسة الأعضاءَ المنتخَبين العشرة بطريقة غير محترمة أو على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية. ذلك أنّا كنّا نقضى أوقاتنا فى مشاورات غير رسمية مغلقة تعقد فى قاعة صغيرة تقع بجوار القاعة الرئيسة لمجلس الأمن التى تَظهر صورتها فى أكثر لقطات التلفزيون. بل على الرغم من أننا نتجادل بحِدة أحياناً فى هذه المشاورات غير الرسمية فإن العلاقات على المستوى الشخصى تتصف بحس

دافئ من الزمالة، وهو الذى ينشأ غالبًا عن العمل سويًا فى دهاليز مغلقة لفترات طويلة. ويمكن أنْ تُعذَر ذبابةٌ تحطُّ على الجدار وتَلحَظ هذه الإجراءات إن اعتَقدتْ أن ممثلى الدول الخمس وممثلى الدول العشر يُسهمون جميعًا بشكل متماثل فى القرارات التى يتخذها مجلس الأمن.

ومع هذا يعانى الأعضاء العشرة المنتخَبون من وضع غير ملائم إلى حد متطرف، بنيويًا، فى أثناء مشاورات المجلس وإجراءات اتخاذ القرار. ومن المهم أن تُفهم الأسباب الكثيرة لكون الأمر على هذه الحال.

فأوّلاً، وبشكل أكثر وضوحًا، فالقوة الوطنية لكل دولة من الدول الخمس دائمة العضوية أقوى من أكثر الدول المنتخَبة. ويَعكس اختيارُ الدور الذى تقوم به الدول فى أية منظمة دولية القوةَ النِّسبية لها، خاصة فى المجال الذى تختص به المنظمة. فتَبقى الدولُ الخمس، فى مجال السلام والأمن، هى القوى الخمس النووية المشروعة الوحيدة. ومن الطبيعى أن هناك فى داخل الدول الخمس نظامَ اختيار بينها كذلك. وغالبًا ما يقال، فى أروقة الأمم المتحدة، إن المجلس تُهيمن عليه دولة عضو واحدة، كما يطلق على الولايات المتحدة أحيانًا، بدلاً من خمس دول، وهو ما يَعكس فترةً فريدة ذات قطب واحد يواجهها العالمُ فى بداية القرن الحادى والعشرين. ويُنظر إلى الصين وروسيا، بعد الولايات المتحدة، على أنهما القوتان الوطنيتان التاليتان الأكثر قوة. ومما يستحق الملاحظة أنه حتى حين يأتى ممثلو الدول العشر المنتخبون من دول ذات اقتصادات ضخمة تفوق اقتصادات بعض الأعضاء الخمسة (كاليابان وألمانيا، مثلاً)، فإن هذا لا يُغيِّر من نمط هيمنة الخمسة.

ومن المفارقة أن أنشط عضوين فى المجلس من بين الخمسة كانا المملكة المتحدة وفرنسا. ويمكن أن يكون هذا الوضع انعكاسًا لنشاط سياستيْهما الخارجية التقليدى، إذ قادا العالمَ فى قضايا أبعد ما تكون عن حدودهما الوطنية. ومع هذا يعتقد كثيرٌ من المنتمين إلى مجموعة الأمم المتحدة كذلك بأن نشاط الدولتين فى المجلس يمثل محاولة منهما لتسويغ قيادتهما الدائمة المستمرة، فى وقت يَشهد تساؤلاً متزايدًا عن إن كان

يجب أن تظل العضويةُ الدائمة فى أيدى المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية بعد ٥٨ سنة من انتهاء تلك الحرب. وقد لاحظ توماس فرانك توجهَ هذه الدول للامتناع عن استخدام قوة تصويتها الرسمية ولاحظ أن هذه "الممارسة لضبط النفْس، التى تَحد، نتيجةً لذلك، من الميزات التى يجب أن تسوِّغ، تُنبئ بوعى تلك الدول بدور الانسجام من أجل إضفاء الشرعية على نظام القوانين التى يمثِّلها ميثاقُ الأمم المتحدة، أى: مشروعيةٌ يمتلك الأعضاءُ جميعًا نصابًا فيها"[٨].

والسبب الثانى لوقوع الأعضاء العشرة فى موقف ضعيف ربما يبدو واضحًا وقابلاً للمساءلة معا، وهو إضفاء ميثاق الأمم المتحدة قوةَ حق النقض على الأعضاء الخمسة. ولا يُنظر إلى هذا السبب على أنه موضوع للمساءلة إلا لأن حق النقض قلما يُستخدم الآن فى المجلس. ومع ذلك ففى الوقت الذى صار فيه الاستخدام الرسمى لحق النقض فى قاعة مجلس الأمن المفتوحة نادراً الآن (فقد استُخدم فى سنة ٢٠٠٢م، مثلاً، مرتين، واستخدمتْه فى المرتين كلتيهما الولايات المتحدة)، إلا أن استخدامه غير الرسمى فى قاعات المشاورات لم يضعُف.

ومن ذلك مثلاً أنه على الرغم من نَصٍّ شروط الميثاق على أن حق النقض ينبغى ألا يُستخدم فى القضايا الإجرائية إلا أن وفد الولايات المتحدة مَنع، فى نوفمبر ٢٠٠٢م، الاقتراحَ الإجرائى الذى يَقضى بإجراء حوار بين مجلس الأمن ورئيس محكمة العدل الدولية، القاضى جيلمور. فقد استَخدمت الولايات المتحدة، على الرغم من موافقة أغلبية أعضاء المجلس، ما يمكن وصفه بأنه استخدام لحق النقض فى قاعة مغلقة[٩].

ولا يعدو هذا أن يَكون فصلاً قصيراً إلا أنه يعكس واقعًا أصبح متجذِّرًا بشكل ثابت فى الثقافة الجمعية للمجلس. فقد سُمح للأعضاء الخمسة أن يستخدموا حقهم فى النقض بصورة ضمنية فى كثير من المشاورات التى تحدث فى القاعات المغلقة. ويفسِّر هذا كذلك السببَ الذى جعل قواعد مجلس الأمن الإجرائية تبقى "مؤقَّتة" بعد ثمان وخمسين سنة. فقد رفض الأعضاء الخمسة بإصرار المحاولاتِ كلها لإزالة وصف

"المؤقتة"، ويَشمل ذلك المحاولةَ الفاشلة فى ١٩٩٧م التى قام بها ممثلو الصين وكوستاريكا ومصر وغينيا بيساو واليابان وكينيا وبولندا والبرتغال وجمهورية كوريا والسويد. وقد اقترح الوفد السنغافورى، طوال السنتين اللتين عملتُ فيهما فى مجلس الأمن، عدداً من الاقتراحات الإجرائية لتحسين طرق عمل المجلس. وكنا نتوقع رداً إيجابيًا. لكنا قوبلنا بدلاً من ذلك بكثير من المقاومة، خاصة من بعض الأعضاء الخمسة الدائمين. وكنا مُحتارين فى البداية حتى سمعنا تعليقاتٍ سرِّية من أحد الممثلين الدائمين عبَّر فيها عن استغرابه من أن "السُّواح" يحاولون أن يغيِّروا طرقَ إدارة المجلس. وهذا تعليق مُوحٍ. فهو يبيِّن أن الأعضاء الخمسة يَعتقدون أنهم "يَملكون" المجلس. أما الأعضاء العشرة، فى أعينهم، فيجب ألا يدَّعوا أنهم شركاء، حتى إن حدث أنِ انتخبتْهم مائةٌ وإحدى وتسعون دولة عضو فى الأمم المتحدة.

ومما أعاق الأعضاء العشرة أكثر من ذلك أن جانبًا كبيراً من جدول أعمال المجلس، وإجراءاته وسياساته تُنهى قبل أن يَلتحق العضوُ الجديد المنتخبُ به. فهناك شبكة معقدة جداً من التفاهُمات التى يَتفق عليها الأعضاءُ السابقون فى المجلس، خاصة الأعضاء الخمسة، وهى التى يجب أن يُنظر إلى القضايا فى ضوئها بصورة حقيقية ويجب أن ينتبه إليها بشكل صُوري. كما أنَّ هناك، فى داخل مجموعة الأمم المتحدة، اعتقاداً شائعًا جداً بأن هناك نمطًا معقَّداً من التفاهمات المتبادَلة التى اتُّفق عليها عبْر السنين. ويمكن أن يفسِّر هذا، مثلاً، السببَ الذى جعل مجلسَ الأمن يبقى سلبيًا جداً بشأن بعض الملفات المزمِنة التى لم يَحصل أيُّ تقدم واضح بشأنها. ومن الأمثلة الواضحة لتلك الملفات ملفا جورجيا وقبرص. بل إن مصطلح "قَبْرصة" قضيةٍ ما كان مما أُضيف إلى مفردات المجلس لوصف أية قضية تبقى طويلاً على جدول أعمال المجلس من غير حل. ويثير الأعضاء المنتخبون حديثًا، فى بداية كل سنة جديدة، أمرَ هذه الملفات التعيسة لكن لا تحدث إلا تغيرات ضئيلة فعلا.

وقد أثار قليلٌ من الأعضاء المنتخَبين (ومنهم سنغافورة) فى ربيع ٢٠٠١م بعضَ الأسئلة عن غياب سياسةٍ شاملة للمجلس فى قضية أفغانستان. ذلك أن أنواعًا

محدودة من المقاطعة لنظام طالبان وبعض التصريحات عن زراعة الأفيون لا ترقى إلى سياسة شاملة للمجلس. وقد اعترف بعضُ الأعضاء الخمسة، سريًا، أن تلك الأسئلة صحيحة لكنهم أضافوا أن "الوقائع السياسية" تَعنى أن أفغانستان ستبقى "يتيمًا استراتيجيًا". وقد غيَّرت أحداثُ الحادى عشر من سبتمبر كلَّ شيء. إذ تحولتْ أفغانستان من كونها يتيمًا إلى أولوية استراتيجية. كما تغير موقفُ المجلس بتغيُّر أولوياتِ الأعضاء الخمسة، خاصة العضو رقم ١ (أى الولايات المتحدة).

والعائق الآخر لعمل الأعضاء العشرة المنتخَبين هو غيابُ أية ذاكرة مؤسسيَّة رسمية فى المجلس، سواء للإجراءات فى المشاورات غير الرسمية (حيث تتخذ معظم القرارات الحقيقية) أو لسجل تنفيذ قرارات المجلس أو عدم تنفيذها. ويَخدم المجلسَ عددٌ قليل من موظفى السكرتارية الذين يعملون بشكل ممتاز، مع قلة الموارد، فى إدارة التنظيمات الإدارية لاجتماعات المجلس الكثيرة التى تُعقد فى أوقات متزامنة. لكن السكرتارية لا توفر عونًا للمناقشات الجوهرية أو تحتفظ بذاكرة مؤسسية لإجراءات المشاورات غير الرسمية.

وهذا ضعف واضح للمجلس يحتاج إلى أن ينتبه إليه. ومع التنظيمات الجارية لا يحتفظ إلا الأعضاء الخمسة بسجل مستمر وذاكرة لعمل المجلس عبر السنين. ولأن المجلس يعمل فى غالب الأحيان عن طريق الإشارة إلى السوابق فإن الأعضاء المنتخَبين فى وضع غير ملائم بشكل واضح حين لا يَعرفون شيئًا عن تلك السوابق أو خلفياتها.

ويَحضر عددٌ من أقسام السكرتارية فى الأمم المتحدة مشاوراتِ المجلس المتعلقة بقضايا تقع تحت إشرافهم ويتابعونها. فيتابع قسم الشئون السياسية، مثلاً، القضايا السياسية الرئيسة، مثل ملف الشرق الأوسط؛ ويتابع قسم عمليات حفظ السلام مشاورات المجلس عن عمليات حفظ السلام؛ ويتابع مكتب تنسيق المعونات الإنسانية مناقشاتِ المجلس حين يوجد بُعْد إنسانى قوي. ويُثقَل كلُّ واحد من هذه الأقسام بالمسئوليات الملكف بها. فيقوم بتحضير تلخيصات عن خلفيات القضايا، ويوفِّر التوجيهُ

والمساعدةُ للأعضاء المنتخبين مواردَ إضافية يصعب توفرها فى نظام الأمم المتحدة. وربما أمكن لكثير من الموظفين فى هذه الأقسام، عبر السنين، أن يَبنوا علاقات وثيقة طويلة مع نظرائهم من الأعضاء الخمسة وهى التى لا يمكن للأعضاء المنتخبين الجدد أن يأتوا بمثلها فى وقت قصير. ويسعى كثير من موظفى سكرتارية الامم المتحدة بجدٍّ لأن يكونوا محايدين وموضوعيين فى عملهم لكنهم يواجهون ضغوطًا حقيقية فى كثير من القضايا الرئيسة. فليس من غير المألوف، مثلاً، أن يصرَّ بعض الأعضاء الخمسة على رؤية مسودة قرار السكرتارية قبل أن يطَّلع عليه الأعضاء المنتخبون. وتؤكد حالات مثل هذه أن الممثلين الخمسة والممثلين العشرة لا يَعملون فى ملعب متساو فى المجلس.

والجواب عن السؤال المتمثل فى إن كان المجلس مملوكًا لأعضائه الخمسة عشر جميعا، أو للخمسة الكبار، أو للدول الأعضاء المائة والواحد والتسعين، أو، وكما توحى به الكلمات الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة، لـــــ"نحن، شعوب. . ." يَظل من غير إجابة إلى الآن. وأعتقد، مع ذلك، أنه مع احتمال استمرار تنامى دور المجلس وتأثيره فى السنوات القادمة، وذلك جزئيًا نتيجة طبيعية للعولمة والحاجة المتزايدة لمزيد من المؤسسات العولمية، فإن السؤال عن ملكية المجلس سيجِدُّ حتمًا مرة أخرى.

القسم الثالث: حلول

يجب أن تبدأ أيةُ محاولةٍ لإصلاح أو تحسين عمل المجلس بالوعى بأن التغيُّر ليس أمرًا سهلا. فقد ظلت مجموعةُ العمل الدائمة المكلَّفةِ بإصلاح مجلس الأمن تَعمل لعشر سنوات من غير أن تحقِّق تقدمًا ملموسًا فى جهودها لتغيير عضوية المجلس. وقد أعاقت العوائقُ المعروفة للمصالح القومية المتنافسة، حيث تُعيق كلَّ دولة جديدة طامحة بصورة قوية دولةٌ جارةٌ لها عن طريق الحسد والتهديد، كلَّ الجهود لتغيير عضوية المجلس. ومع هذا فقد أدت المناقشات فى مجموعة العمل الدائمة عما سمى بـــ"مجموعة القضايا رقم ٢" (أى طرق العمل لمجلس الأمن) إلى تحسينات ملموسة

فى عمل المجلس، مما جعله، نسبيًا، أكثر انفتاحًا وشفافية فى كثير من مشاوراته خلال السنوات القليلة الماضية. وأصبح الأعضاء الخمسة بمرور السنين أكثر إحساسًا بانشغالات الدول الأعضاء المائة وستة وثمانين فى الأمم المتحدة عبر المناقشات فى مجموعة العمل الدائمة. وقد حاولت المملكة المتحدة وفرنسا، على وجه الخصوص، أن تتوليا التعاملَ مع بعض هذا الانشغالات.

ومن هنا فلن يَحدُث أىٌّ تغير فى المجلس إلا إن وعى الأعضاء الخمسة وعيًا واضحًا بأن الميزات الخاصة التى يتمتعون بها فى مجلس الأمن لن تكون ممكنةً على المدى الطويل إلا إن نَظرتْ إليها الدولُ الأعضاء فى الأمم المتحدة على أنها مشروعة. فالمشروعية بضاعة هشة بشكل لازم، وهى التى يجب الاهتمام بها دائمًا.

وأحد مصادر القوة فى مجلس الأمن يكمن فى استعداد الأعضاء المائة وإحدى وتسعين فى الأمم المتحدة للالتزام بقراراتها، حتى حين يكون هناك قدر من عدم السعادة فى ممرات الأمم المتحدة إما بخصوص إجراءات المجلس أو بخصوص سياساته. ومع هذا فلا يمكن أن يؤخذ هذا الالتزام أمرًا مسلَّمًا. فقد واجه المجلس فى يونيو ١٩٩٨م أزمةً كبرى حين قررت دولُ اتحاد الدول الإفريقية بصورة جمعية ألا تلتزم بقرار المجلس الذى يَفرض حظرًا للطيران على ليبيا. وفى وجه مثل هذه المقاومة قرر المجلس بحكمة أن يلغى هذه العقوبات.

ويُربَط الخضوعُ لقرارات المجلس بإدراك مشروعية قراراته، وترتبط مشروعية قرارات المجلس الحالية بميثاق الأمم المتحدة (الذى وافقت عليه الدول الأعضاء كلها فى الأمم المتحدة)، وبإدراك أنَّ مجلس الأمن موجود بوصفه مؤسسة داخل تركيبة الأمم المتحدة الواسعة للمشروعية. فلو حاول الأعضاء الخمسة عشر العاملون الآن فى المجلس، مثلاً، إيجادَ مجلس عالمىٍّ للأمن مستقلٍّ عن الأمم المتحدة فمن المحتمل ألا تتمتع قراراتهم بالمشروعية ولا بالخضوع للمجموعة الدولية.

وقد حاول المجلس، من أجل الحفاظ على هذا الرصيد من المشروعية والخضوع،

أن يَستبق توقعات مجموعة الأمم المتحدة الأكبر. وأحد المتطلبات التى يمكن أن تَبرز، بالتوافق مع توجُّه عالمىٍّ متزايد، تتمثل فى أنه يجب أن يصبح المجلس أكثر خضوعًا للمحاسبة عن أفعاله. وتأتى الميزات، تقليديًا، وفى أكثر المؤسسات والمنظمات، مصحوبةً بالمسئوليات. ويُنظر دائمًا إلى الاثنتين على أنهما وجهان لقطعة واحدة من العُملة. وأكثر الأمور لفتًا للنظر فى ما يخص ميزةَ حق النقض التى أُسبغت على الأعضاء الخمسة، أنها أُسبغت من غير اتفاق علنى أو ضمنى على أنَّ هذه الميزةَ تَحمل معها مسئولياتٍ جسيمة كذلك. صحيح أن المادة ١ ، ٢٤ تضع "مسئوليةً أولية عن الحفاظ على السلام والأمن العالميين" على مجلس الأمن (بمجموع أعضائه). ومع ذلك لا يَذكُر الميثاق بصورة صريحة مسئولياتِ الأعضاء الخمسة. بل إن حق النقض لم يُذكر صراحة فى أى مكان فى الميثاق. وتَستخدم المادةُ ٢٧ بدلاً عن تلك العبارةَ الموارَبة التالية: "ويشمل ذلك أن التصويت بالإجماع للأعضاء الدائمين"، وهى عبارة تضفى ميزةَ حق النقض وتخفيها بشكل متزامن.

ويَعترف إنيس كلاود، بشكل لافت، بأنه حين صيغت مسودة الميثاق كان الأعضاء الخمسة "كأنما كانوا يتذاكون من حيث تفضيلهم مناقشةَ الأمر بمعايير تقوم على استعدادهم لتحمُّل مسئولية خاصةٍ بدلاً من إصرارهم على أن يُسبغ عليهم ميزة خاصة"[١٠]. وباختصار فقد قدَّم الأعضاء الخمسة خدمة صُورية فى سنة ١٩٤٥م لفكرة تحمُّل مسئوليةٍ أكبر لكنهم لم يكونوا يَرغبون فى أن يكون حق النقض مربوطًا بصورة حاسمة بالمسئوليات.

ويَلزم عن الميثاق وجوبُ أن يُنظر إلى الأعضاء المنتخَبين على أنهم يتحملون بعض المسئولية عن النظام العالمى حتى يُنتخبوا لمجلس الأمن. فتَنصُّ المادة ٢٣ من الميثاق على أنه ينبغى فى انتخاب الأعضاء "الآخرين" أن يُوجَّه انتباه خاص "لمساهمة الأعضاء فى الأمم المتحدة لحفظ السلام العالمى والأمن". ومع ذلك لم توضع، هنا أيضًا، أيةُ مسئوليات محدَّدة على الأعضاء العشرة المنتخبين فى المجلس.

وأدى عدمُ تكليف الأعضاء الخمسة الدائمين والأعضاء العشرة المنتخَبين بأية مسئوليات إلى ضعف بنيوى فى المجلس، ذلك أن كل عضو فيه (سواء أكان من الخمسة الدائمين أو العشرة المنتخبين) يَضع مصلحتَه الوطنية قبل أية مصالح أمنية جماعية عند صياغته لمواقفه الوطنية بخصوص القضايا المعروضة أمام المجلس. ويمكن أن يؤدى التراكمُ الإضافى للمصالح الوطنية للأعضاء الخمسة عشر، أحيانًا، إلى نتيجة سعيدة من تمثيل المصالح الأمنية الجماعية للأعضاء المائة وإحدى وتسعين الذين يَتصرف أعضاءُ المجلس الخمسة عشر "نيابة عنهم" (المادة ١ ، ٢٤). وهذه النتائج السعيدة نادرةٌ لأن مصالح أعضاء المجلس الخمسة عشر قصيرةَ المدى قلما تَعكس المصالحَ الأمنية الجماعية بعيدةَ المدى للمجموعة الدولية. ومن النتائج العرَضية لحق النقض أن البنية الأمنية الجماعية التى أُسست بموجب الميثاق لا يمكن أن تُستخدم ضد الأعضاء الخمسة أو أية دولة تتمتع بالتأييد الكامل غير المشروط من أحد الأعضاء الخمسة. كما لا يمكن أن يُستخدم فى أوضاع، مهْما كانت مُلحَّة، يَكون فيها أحدُ الخمسة معارضًا لاتخاذ إجراء. وكما قال إنيس كلاود: "ويؤيد الميثاق مثالَ الأمن الجماعى بشكل غير مشروط، لكنه يُنظر إلى تطبيقه بأشكال محدودة جدا".

ويمكن أن يُفسرِّ مثالٌ مشابهٌ بسيطٌ هذا الضعفَ البنيوى بشكل أكثر وضوحا. فغالبًا ما يقارَن مجلسُ الأمن، من حيث تكليفه بـ"المسئولية الرئيسة عن حفظ الأمن والسلام الدوليين"، (وبشكل علنى غالبًا فى الحوارات المفتوحة فيه) بمصلحة الإطفاء. ذلك أن مصلحة الإطفاء ترسِل آليات إطفاء الحريق حالما تَصلها أخبارُ اندلاع الحرائق. ويُلزم المجلس نظريًا باتخاذ موقف ما كلما انفجر صراعٌ كبير يهدِّد السلام والأمن الدوليين. لكنَّ هناك اختلافًا جوهريًا بين طبيعتَى ردتَى الفعل. فتَستجيب مصلحةُ الإطفاء، فى مدينة نيويورك مثلاً، فوراً وبشكل كفء بغض النظر عن المكان الذى اشتعلت فيه النيران، سواء أكان ذلك فى بارك أفنيو [أحد الشوارع الغنية]، أم فى هارلم أو فى البرونكس [وهما حيَّان يسكنهما الفقراء، أى بغض النظر عن إن كان

الحى يسكنه الأغنياء أو الفقراء] . أما مجلس الأمن فلا يُسرِع برد فعله إلا حين تتأثر مصالحُ الأعضاء الخمسة عشر، والأعضاء الخمسة خاصة. ومن هنا يمكن أن تُتجاهل الصراعاتُ التى لا تؤثِّر على المصالح الوطنية لهؤلاء الأعضاء الخمسة عشر، وهذا ما يحدث غالبا.

وليس هذا تشبيهًا تجريديًا. فقد حدث فى اجتماعٍ على الغداء بعد أيام من زيارة مجلس الأمن لبوروندى فى مايو ٢٠٠١م، حين فوجئ أعضاؤه بطريقة مباشرة بهشاشة الوضع هناك، أنْ عبَّر مندوبو الأعضاء الخمسة بوضوح أنه إن انفجرت المذابحُ فى هذه الدولة التى لا تتميز بأهمية استراتيجية جغرافية، فمن المستبعد أن يتخذ المجلسُ اليومَ أيَّ إجراء يَختلف كثيرًا عن ردِّ فعله تجاه راواندا فى ١٩٩٤م. وقد أعلن الأعضاء العشرة الحاضرون حينذاك أنه إن لم يتخذ الأعضاء الخمسة دورًا قياديًا فلن يَكون بإمكانهم عملُ أى شىء.

ومن اللافت من نواح عدة أن حالات فشل مجلس الأمن الواضحة فى البوسنة وسربرنيتسا ورواندا لم تؤثر كثيرًا على مكانة المجلس ولا مقامِه عند المجموعة الدولية (إلا، ربما، فى أعين كثير من منظمات المجتمع المدنى التى استنكرت حالاتِ الفشل هذه). ومع أن المجلس لم يَعترف قط صراحةً بحالات فشله فإنه ربما اعتَرف بذلك ضمنًا حين كُلِّف بإقامة محاكم دولية للجرائم لمحاكمة المتهمين فى حالتىْ يوغوسلافيا وراوندا. ومع ذلك فلو بقى المجلس سلبيًا مرة ثانية فى حالات تُشبه أنواعَ المذابح فى راوندا أو سربرنيتسا فربما يكون من الممكن أن تتضاءل مصداقيته وتأثيره، وربما يكون ذلك شبيهًا ببنك النقد الدولى الذى كان يُنظر إليه فى السنوات الماضية على أنه متغطرس ولا يَشعر بانشغالات المحتاجين المستفيدين من أعماله.

وحين أسند ميثاقُ الأمم المتحدة للمجلس "المسئولية الرئيسة لحفظ السلام والأمن الدوليين، فإنما كان يعبِّر، ضمنًا، عن التوقع بأن أعضاء المجلس، الدائمين والمنتخَبين، سوف يوازنون بين مصالحهم الوطنية والمصالحِ الأمنية المشتركة لأسرة الأمم المتحدة فى عمليات اتخاذ القرارات فى المجلس. أما الآن فربما يَعترف بعضُ الأعضاء

الدائـمين، من وقـت لآخـر، فى السِّر أنـهم يجب أن يَعتـمِروا قبَّـعتين فـى المجلس، أىْ قبعةَ مصالحهم الوطنية، وقبعةَ المصالح المشتركة. ومع هذا فلا يزال هناك تردد عميق فى قبـول أية مسـئوليات مـحددة من تلك المرتبطة بالعضـوية فى المجلس. وربما كان السـير جيرمى جرينستوك Jeremy Greenstock، الممثلُ الدائم للمملكة المتحدة دقيقًا فى رصده لوجهات نظر معظم الأعضاء الدائمين فى المجلس حين قال فى حوار مفتوح فى مـارس ٢٠٠١م "إن مـجلس الأمن فى أكـثـر الأحـيـان يتـعـامل مع قـرارات تتـعلق بسيـاسـتـه بدلاً من الاستـجـابة لواجبٍ يُمْليه القانونُ الدولى. إن امـتلاك مـسئولية رئيـسـة مـن أجل السـلام والأمن الدوليـين ليس واجـبًـا بموجب القـانون الدولى؛ إنه وصفٌ لوظيفة"(١٢).

ومن المهم التأكيد هنا أنه حين ترتبط مسئولياتُ معينةٌ بالعضوية فى مجلس الأمن يجب أن تُسند هذه المسئوليات إلى الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين على السواء. وحين يَبدأ الفريقان كلاهما باكتشاف أنهما يواجـهان مسئوليات مشتركة بموجب العضوية فى مـجلس الأمن (وحيث يكونان كـلاهما مسئولَيْن بشكل متسـاوٍ فى أعين الناس) فسيكون هناك دافع طبيعى لكليهما للعمل معًا فى ملعب أكثر تساويًا، بدلاً من ملعب يميل بشكل طاغ إلى صالح الأعضاء الخمسة الدائمين.

ويَنصُّ مـيـثـاق الأمم المتـحدة صـراحـةً فى مـادته ٣. ٢٤ على أن "مـجلس الأمن سوف يقدم تقريراً سنوياً ويقدِّم، حين يكون ذلك ضرورياً، تقاريرَ خاصة للجمعية العامة لكى تتدارسها". ولم يطوِّر أىُّ فهْم مشترك داخل مجموعة الأمم المتحدة لعبارة "لكى تتدارسها". ولم تكن التقارير السنوية التى يقدِّمها مجلسُ الأمن للجمعية العامة (حتى سنة ٢٠٠٢م) تزيد على ممارسة لا يَبذل فيها المجلسُ أىَّ جهد لتفسير أعماله أو تسويغها أمام الجمعية العامة. كما لم يَبذل أىَّ جهد واعٍ للاستفادة من التعليقات التى يُدلى بها المندوبون فى نقاش الجمعية العامة عن التقرير السنوى للمجلس.

ويمكن أن تحوِّل هذه التقارير الشكلية الطقوسية بسهولة إلى تبادلٍ ذى معنى وجـوهرى لوجـهـات النظر بين المجلس والجـمـعيـة العـامـة. وسيُنظر إلى هذا النقـاش

الجوهرى، فى المدى الطويل، على أنه ضرورى إذا ما أُوجد المجلسُ والجمعية العامة علاقةً رمزية بينهما. إذ لا يمكن لأحدهما أن يوجَد ويزدهر فى غياب الآخر. ذلك أنه يُحتاج إلى المجلس ليَربط القوى الكبرى فى نظام الأمم المتحدة، ذلك فيما يُحتاج إلى الجمعية العامة لإضفاء الشرعية على قرارات المجلس وتنفيذها. وسوف يكون وجود طريقٍ صحىٍّ ذى مسارين من التواصل ضروريًّا فى نهاية الأمر بين هاتين المؤسستين. ومن الغريب أن مثل هذا التواصل لم يَحدث بينهما إلى الآن.

ويجب أن يَرى الأعضاء المنتخَبون كذلك، إذا ما أُوجد تواصلٌ جوهرى صحى، أن موقفهم وتأثيرهم يتزايد فى مناقشات مجلس الأمن. ويمكن للأعضاء العشرة المنتخَبين أن يَنقلوا بشكل فعّال وجهاتِ نظر الأعضاء فى الأمم المتحدة كلِّهم ومشاعرهم إلى الأعضاء الخمسة الدائمين بالإضافة إلى دفاعهم عن قرارات المجلس أمام أعضاء الأمم المتحدة الآخرين. ولا يمكن أن يقوموا بالعمل الأخير بشكل فعال إلا إذا نُظر إليهم على أنهم شركاء نشطون فى إجراءات اتخاذ القرار فى المجلس.

ويوحى هذا كله بأنه يجب أن يَبدأ أعضاء الأمم المتحدة كلهم جولةً جديدة من النقاش عن دور مجلس الأمن ومسئولياته، ويَشمل ذلك على وجه خاص، دورَ الأعضاء الخمسة الدائمين والأعضاء العشرة المنتخَبين ومسئولياتهم. وقد ظل الأعضاء الخمسة، حتى الآن، مترددين فى الدخول فى أى نقاش جوهرى فى هذا المجال. وربما حان الوقت لأن يَتنبهوا إلى أنَّ مما يَخدم مصالحَهم بعيدةَ المدى أن يَدخلوا فى هذه الممارسة. ولن تهدِّد مثلُ هذه الممارسة مواقعَهم الدائمة فى المجلس. بل ربما تُعلى من تلك المصالح إن نُظر إليهم على أنهم يحقّقون النتائجَ التى تتوقعها مجموعةُ الأمم المتحدة منهم بشكل فعال. لذلك يمكن لمشاركة جديدة بين الخمسة الدائمين والعشرة المنتخبين أن تعلى من مصالح الخمسة الدائمين، بالإضافة إلى جعل المجلس أكثر تأثيرا.

الهوامش

(1) UN Security Council S/PV4677, Friday, 20 December 2002, New York.

(2) Richard Hiscocks, The Security Council: A Study in Adolescence, New York: The Free Press, 1973m p. 72.

(3) Inis L. Cloude Jr., Swords into Plowshares: The Problems and Progrss of International Organization , (New York: Random House), 2nd edition, 1963, pp. 81-82.

(4) Andrew Boyd, Fifteen Men on a Powder Keg: A History of the U. N. Security Council, New York: Stein and Day, 1971, pp. 62-63.

(5) Edward C. Luck, Mixed Messages: American Politics and International Organization, 1919-1999, Brookings Institution Press, Washington, D. C., 1999, 0. 154.

(6) Inis L., Claude, ibid, p. 147.

(7) Edward C. Luck, ibid, 149.

(8) Thomas M. Franck, The Power of Legitimacy Among Nations, Oxford University Press, New York, 1990, p. 178.

(٩) ومن الأساسى كذلك أن نذكر هنا أنه كان هناك عدد كبير من المناقشات الأكاديمية لفكرة "حق النقض المزدوج". ويُستعمل مصطلح "حق النقض المزدوج" غالبًا فى الإشارة إلى حق النقض "الثانى" الذى يمكن أن يستخدمه أحد الأعضاء الخمسة الدائمين لتأكيد ما إن كانت مسألة ما إجرائية أم لا. ومن هنا يمكن أن يَمنع الخمسةُ الدائمون، تقنيًا، القضايا الإجرائية (التى ليست موضوعًا للتصويت) من أن تعامَل بوصفها قضايا إجرائية. انظر، مثلا، النقاشَ فى تعليق برونو سيما فى كتابه "ميثاق الأمم المتحدة" (الطبعة الثانية، المجلد الأول، ص ٤٨٩).

(10) Inis L. Claude Jr., ibid., p. 154.

(11) Cited in Hiscocks, 1973, p. 60.

(12) UN Security Council S/PV. 4288 (Resumption 1), Wednesday, 7 March 2001, New York.

تجسير الهوة :

تجربة سنغافورة

كانت القصة المهيمنة عن دول العالم الثالث، فى العقود القليلة الماضية، تتمثل فى تكرار الحديث عن فشلها. ولم يُكتب إلا أقل من ذلك بكثير عن نجاحاتها، وهى التى، وإن كانت مهمة، فإنها كانت قليلةً مع الأسف. ويَردم المجلدُ الثانى من مذكرات السيد لى كوان يو [رئيس وزراء سنغافورة الأسبق] فجوةً مهمة فى دراسات التنمية، إذ يفسِّر فيه السياساتِ المعقَّدة التى أدت إلى نجاح سنغافورة.

وكما قال كوفى عنان: "إن عنوان هذا الكتاب: "من العالم الثالث إلى العالم الأول"From Third World to First، يعبِّر عن آمال البلدان النامية كلِّها لكنه يعبِّر عن إنجازات قليلٍ منها، مع الأسف. وسنغافورة إحدى تلك البلدان القليلة. لذلك سيكون هذا التقرير عن السنوات الأولى لاستقلالها، الذى كتبه مؤسِّسُها الأب، لى كوان يو، ذا أهمية كبرى لشعوب الدول النامية الأخرى وللذين يهتمون بمصائرها كلِّهم".

وستبقى قصةُ نجاح سنغافورة، مع ذلك، مغمورةً لمدة أطول. ذلك أن قادة وسائل الإعلام المنفذين، والغربيين خاصة، قرروا أنه يجب أن تتمثل الحكمة السائدة عن سنغافورة فى القول: "نعم، لقد نجحت سنغافورة، لكن. . . ". وسيكون التأكيد دائمًا على الجُمل التى تأتى بعد كلمةِ "لكن"، لا على الجملة التامة [المفيدة] التى سبقتها.

والمأساة هنا أن وسائل الإعلام الغربية، بتغطيتها للعالم، أسهمتْ فى وَأْد القصة التى ربما تكون مفيدة لشعوب العالم الثالث ودافعةً لها. وقد تعلَّمتُ من تجربتى العالميةِ أن هناك اهتمامًا بقصة سنغافورة. ومن هنا فأنا سعيد بأن أُسهم بهذا المقال فى الصحيفة اليومية الجديدة التى تصدر عن منتدى دافوس الاقتصادى العالمى.

كان قادةُ سنغافورة حين نالت استقلالها سنة ١٩٦٥م يَندُبون بدلاً من أن يبتهجوا. ذلك أن فكرة احتمال بقاء جزيرة صغيرة تكوِّن "مدينةً - دولة" يَسكنها مليونان من السكان وليس لها امتداد جغرافىٌّ فى اليابسة، فى وسَط ما كان إقليمًا صعبًا ومضطربًا حينذاك، فكرةٌ ساذجة. وكانت الأسباب الكابحة مضادةً لنجاح سنغافورة دائما. لكن اللافت أنها لم تنجح وحسب، مثبِتةً فشلَ الأسباب الكابحة، بل أصبحت فعلاً إحدى أكثر الدول النامية نجاحًا فى العالم.

ولا تُمثِّل مغالبةُ الأسباب الكابحة الآن تحديًا لدول صغيرة معرَّضة للخطر مثل سنغافورة فقط لكنها تمثل تحديًا مماثلاً لكوكبنا الأرضى. فهناك اهتمام زائد، ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين، فى كثير من العقول حول العالم بالإحساس بأننا نعيش فى كوكب لا يتَّسع لسكانه ويتهدَّده الفناءُ البيئى. فقد زاد سكان الأرض، فى مائة سنة، إلى أربعة أضعاف، من بليون وستمائة مليون، سنة ١٩٠٠م، إلى ستة بلايين، سنة ٢٠٠٠م، وهو ما يعنى إيجاد متوسطِ سكانى عالمى يصل إلى ٣٥ إنسانًا فى الكيلو متر المربع الواحد تقريبا. ويصل السكان فى بنغلاديش، وهى مثال حديث لزيادة السكان، إلى ٨٥٥ إنسانًا فى الكيلو متر المربع الواحد. ومع ذلك فأكثر البلدان اكتظاظًا بالسكان فى العالم هى سنغافورة التى يَسكن فيها ٥٩٠٠ إنسان فى الكيلو متر المربع الواحد.

وقصة نجاح سنغافورة الآن معروفة جدًا، على الرغم من الضربات التى تتلقاها بانتظام من بعض وسائل الإعلام الغربية الليبرالية. لكنْ لما كانت بعضُ تلك الضربات قد نُشرت على العالم، فإن قليلاً من الناس فى العالم سمعوا بالقصة الأكثر تشويقًا

لإبداع الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية التى أدت إلى قصة النجاح. وربما تستحق الحلولُ الإبداعية التى أوجدتْها سنغافورة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية العامة انتباهَ أولئك الذين يَسعون بجدٍّ لتجسير الهوة التى تتزايد اتساعًا فى كوكب يتزايد اضطرابا. ولقد حان الوقت الآن لأن يتوجه اهتمام منتدى دافوس الاقتصادى العالمى نحو هذه القضية وربما حان الوقت كذلك لأن تُلقى صحيفةُ ذلك المنتدى اليومية نظرة على سنغافورة.

والنجاح الاقتصادى لسنغافورة معروف جدا. فقد نما اقتصادُها بما يزيد على ٧ بالمائة سنويًا منذ استقلالها سنة ١٩٦٥م، متجاوزةً دخل الفرد السنوى فى الولايات المتحدة الذى يبلغ ٢٩٦١٠ دولارا (وهو يحتل المرتبة التاسعة فى العالم). ويَعتقد بعضُ المتابعين أنَّ سنغافورة تملك ميناءً، ومطاراً، وخطوطًا جوية، وفيها موظفون مدنيون، وهى تتفوق فى كل ذلك على كثير من دول العالم. كما تملك ثالثَ أضخم قدراتٍ لتكرير النفط فى العالم، وواحدةً من أكبر المراكز المالية. وتبلغ تجارتها الإجمالية ثلاثةَ أمثال حجم الناتج القومى الإجمالى. والسياسة الموجِّهة التى وُضعت لإنجاز هذا بسيطةٌ نسبيًا، وتتمثل فى المحافظة على اقتصادٍ حر ومفتوح، وتجنُّب الدعم، والترحيب بالاستثمار الأجنبى والتصميم على تحقيق فائض فى الميزانية. ويجرى التأكيد الدائم على العمل الجاد والتوفير وقيمِ زيادة إنتاجية العمال.

وتتوارى وراء هذه القصة الاقتصادية قصةٌ أخرى من الغرابة لا يُعرف عنها إلا القليل. ويجب أن يُحكم على المجتمعات فى نهاية الأمر بالنظر إلى قدرتها على أن تحقق لمواطنيها أكثر الاحتياجات الإنسانية، كالغذاء والسكن والصحة والتعليم والبيئة النظيفة وحسٍّ الجماعة وحس الهدف من الحياة. وهذه هى الأبعاد التى ربما يمكن لسنغافورة أن تقدِّم من خلالها وصفات للكوكب الذى يَغصُّ بسكانه.

ومن الصعب تبيين السياسات الاجتماعية الاقتصادية لسنغافورة. ذلك أنها لا تنضوى تحت النموذج الرأسمالى ولا النموذج الاشتراكى. وبدلاً من ذلك فهناك روح عملية وانفتاح على الإبداع والتجريب تحدِّد مقاربةَ الحكومة. فالطعام رخيص ووافر

بسبب تشجيع الاستيراد من العالم أجمع. ولا تنتج سنغافورة شيئًا من ذلك داخليًا، لكنه يمكن للعامل المتوسط أن يبتاع غداءه بثمن يتراوح بين دولارين وثلاثة دولارات. والسكن متوفر. ويعيش تسعون بالمائة من السكان في عمارات عالية بنتْها الحكومة ولا تَشغل إلا سدس مساحة الجزيرة. ومساحة السكن العائلي لكل عائلة يتجاوز المتوسط العالمي. ويعيش السنغافوريون جميعًا تقريبًا في بيوت يملكونها بسبب برنامج التوفير الإجباري (وهو المسمى بـ"صندوق التمويل المركزي"). ويمكن للعامل الذي يصل راتبه إلى ألف دولار في الشهر (وهو ما يحصل عليه كثير من العمال) أن يوفر أربعمائة دولار أمريكي في الأقل شهريًا، وذلك بواقع ٢٠٠ دولار من راتبه و٢٠٠ دولار من الإسهام المماثل الذي يقدمه أصحاب الأعمال. وقد أثمر استثمارهم في مشاريع السكن كثيرا، ذلك أن قيمة الشقة السكنية تَضاعفت ثلاث مرات على مدى العشر السنوات الماضية.

كما يساعد "صندوق التمويل المركزي" أكثرَ السنغافوريين على التوفير لأجل المصروفات الطبية. فقد ابتعد النظامُ الطبي عن الدعم الحكومي المباشر إلى نظام الدفع التعاوني المتزايد. ومع هذا فلا أحد يحتاج إلى العناية الطبية ثم يُحرم منها، وذلك بسبب المستويات الثلاثة للحماية، وهي: التوفير الشخصي عبْر نظام "التوفير الصحي"، والتأمين الحكومي قليل التكلفة عبر نظام "الحماية الطبية"، والإعانة الحكومية عبر "الصندوق الطبي". لذلك صار المواطنون يزدادون تمتعًا بالصحة كل عام. وقد انخفضت نسبة وفيات الأطفال من ٢٦,٣ لكل ألف مولود في عام ١٩٦٥م إلى ٤ لكل ألف الآن. وليس التعليم مجانيًا كله ولا إجباريًا، لكنه يَلزم ٩٠ بالمائة من كل جماعة أن تُكْمِل عشرَ سنوات من الدراسة؛ وأن يكمل ٢٠ بالمائة الجامعة؛ وأن يكمل ٤٠ بالمائة التعليم التقني؛ وأن يكمل ٣٠ بالمائة التدريب الفني. ويضمن التعليمُ المبكر أن الكفاءات المختلفة سوف تُكتَشف وتطوَّر منذ فترة مبكرة من العمر.

وتَستحقُّ القصةُ المتعلقة بالجبهة البيئية الدراسةَ كذلك. فقد قال لى كوان يو، الذى كان رئيسًا للوزراء فى فترة سبقتْ بكثير وجودَ حركة الخضر [التى تنادى بالحفاظ على البيئة]" : إننى أعتقد منذ زمن بعيد أن المناطق الحضرية المحرومة، وهى غابةٌ من البناء المسلح، تَقتل الروح الإنسانية. فنحن نحتاج اخضرار الطبيعة ليَرفع من أرواحنا". ونتيجة لتخطيط الأراضى الدقيق فإنه لا يُستخدم إلا ٤٩ بالمائة فقط من مساحة الجزيرة للأغراض السكنية والتجارية والصناعية. ومن هنا فنصف الجزيرة يتكون من غابات محمية، ومناطق لتحصيل المياه ومناطق مستنقعات ومناطق فضاء. فهى جزيرة خضراء، على الرغم من أن البنك الدولى يصنف سكانَها على أنهم "حَاضرة بنسبة مائة بالمائة". ومن اللافت أن هناك تنوعًا أحيائيًا فى سنغافورة يفوق التنوع كله الموجود فى الولايات المتحدة.

وتنبهت سنغافورة منذ الأيام المبكرة إلى الخطر الذى تمثله السيارات. لذلك فرضت ضرائب عالية على امتلاك السيارات واستخدامها. إذ يجب على من يريد شراء سيارة أن يشترى أولاً وثيقة – تسمى وثيقة "الأهلُية". ويُطرح فى المزاد عدد محدود كل شهر من هذه الوثائق، وذلك للحد من تزايد عدد السيارات. وتصل تكلفة السيارة اليوم أكثر من ثلاثين ألف دولار أمريكى فى المتوسط. وتصل تكاليف السيارة من نوع مرسيدس فى الوقت الحاضر، ويشمل ذلك الضرائب، أكثر من مائة وخمسين ألف دولار أمريكى. وأُسس فى عام ١٩٩٨م "نظامُ رسوم الطرق الإلكترونى" للتحكم فى استخدام السيارة وإدارة الازدحام المرورى. ويعادِل هذا الحدُّ من استخدام السيارة تأسيسَ نظام كفء لقطارات الأنفاق وخدمات الحافلات، وهى خدمات غير مدعومة، وذلك غريب. وتَكسب شركاتُ الحافلات لأن كلمة "الإعانة" محرَّمة فى سنغافورة.

ويتماشى هذا الاهتمام الدقيق بالوفاء بالاحتياجات المادية للسكان مع الانتباه الدقيق لحاجاتهم الاجتماعية والروحية والاهتمام بها. وبهذه الطريقة ابتعدت سنغافورة بوعى عن وصفات دولة الرعاية التى توصى بها المجتمعاتِ "منظمةُ التعاون الاقتصادى والتنمية" OECD. ولا يوجد أناس مشرَّدون، أو محرومون، أو جائعون فى سنغافورة.

فقد قضى على الفقر، لا من خلال برنامج التأهيلات (إذ لا يوجد شيء منها أبدا)، بل عبر مشاركة فريدة بين الحكومة ورجال الأعمال والجمعيات التعاونية والمبادرات التطوعية. وتعمل الدولة بوصفها نقطةً تتجمع عندها هذه الجهود - إذ تعطى قدراً مماثلاً لما يقدَّم من الدعم المادى، وتتولى الرعاية الاجتماعية والوقاية، وتوفر الحاجات الأساسية لكل ذلك. ومن اللافت أن الخمسة بالمائة الأكثر فقراً من الأسَر تتمتع بالمستوى نفسه تقريبًا الذى يتمتع به متوسطُ المواطنين: من امتلاك البيت، وأجهزة التلفزيون، والثلاجات، والهواتف، وآلات الغسيل، وآلات عرض الأفلام. وربما يفسِّر هذا، حين يُضم إلى قوة القانون والنظام، السببَ الذى جعل سنغافورة واحدة من أقل الدول فى نسبة الإجرام فى العالم - إذ تصل نسبة الجرائم فيها ١٦٧ من كل ١٠٠٠.

ويؤكد المجتمع السنغافورى على أهمية الأسرة. إذ تتغاضى الحكومة عن تطبيقات سياساتها من أجل تشجيع سكنِ الأسرة الممتدة فى الجوار نفسه. كما تشجِّع هذه السياسات كذلك الأسرَ على العناية بكبار السن فيها. ويوفر التقليد الآسيوى للأسرة والقرابة وسيلة قيِّمة جداً للتلاحم الاجتماعى، حتى حين يتحدث المجتمع ويتطور.

ويوضع تأكيدُ مماثل فى قوَّته على التناغم بين الأعراق المختلفة، مقارنةً بالاضطرابات العرقية التى كانت تحدث قبل الاستقلال. وتنشر الحكومة تعليماتها بأربع لغات (هى الماندرين [الصينية] والمالاوية والتاميل [الهندية] والإنجليزية). ويُفرض على كل طفل سنغافورى أن يكون متحدثًا بلغتين، ولا توجد أية تفرقة فى المدارس أو فى الخدمات المدنية. ولتجنُّب نشوء الأحياء المغلقة عرقيًا فى المساكن يُفرض على العقارات كلها أن تَضم نسبةً معينة من الأقليات السكانية. وتُشجع الجماعات والمجموعات من المواطنين على أن يكونوا متعدِّدين عرقيًا. كما يُنشأ فى كل منطقة مركز اجتماعى مفتوح للمواطنين جميعا. وتُمكِّن شبكةٌ كثيفة من الجمعيات الاستشارية المدنية المواطنين من المشاركة فى إدارة شئون جماعاتهم.

وليست سنغافورة مجتمعًا كاملا. كما أنها ليست جنة. فقد أوجد الغنى عادات اجتماعية سيئة، مثل: الإسراف فى الاستهلاك وتوليد النفايات المنزلية. فتولِّد سنغافورة، اعتماداً على ما يقوله "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" UNEP، ١.١ كيلو جراماً من القمائم المنزلية للشخص فى اليوم الواحد، مقارنة بألمانيا التى يصل فيها ذلك إلى ٠.٩ كيلوجراماً. ولا يزال رمى القمائم عادة سيئة. كما سلِمت سنغافورة من المشكلات الاجتماعية التى ابتُليت بها المدن الحديثة - وهى تعاطى المخدرات وشذوذ الشباب، والسرقة وجرائم المراهقين - ذلك مع قسوة العقوبات.

وسيكون الكفاح من أجل البقاء والتحسين الاجتماعى مشكلين دائمين لسنغافورة. لكن النجاحات القليلة التى حققتْها ربما تَحمل رسالةً متفائلة. فلو وافقت بقية العالم على القبول بالظروف المعيشية لسنغافورة، فربما لا يحتاج خمسةُ بلايين ومائتان وخمسون مليونًا من سكان كوكبنا إلا إلى رقعة تساوى مساحتُها مساحةَ إفريقيا الجنوبية ليعيشوا فيها. ويَجعل هذه الإمكانُ كوكبَنا، بشكل ما، أقلَّ ازدحاما.

الوصايا العشر للدول النامية فى التسعينيات

دُعيت فى سنة ١٩٩١م لحضور الاجتماع السنوى العادى لمؤتمر "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" الذى عُقد فى مدينة أنتاليا [الأناضول] التركية، وهى ركن جميل حقيقى من العالم. وكنت أعرف القليل عن نظرية التنمية، لكنى أعرف حقًا أن نظرية التنمية التقليدية التى نُقلت إلى مجتمعات العالم الثالث لم تَنجح حقيقةً فى تنميتها بشكل جيد. بل كانت المأساة الحقيقية لكثير من البلدان النامية بعد انقضاء فترة الابتهاج بالاستقلال مباشرة من الحكم الاستعمارى أنها وجدتْ أن مسألة الحكم الوطنى صعبة. فقد تقدَّم القليل من تلك البلدان. بل تراجع كثير منها إلى الوراء. وبدا لى أنَّه ليس لائقًا ولا عادلاً أن يستمر العقلاء فى العالم الثالث فى التمسك بالحكمة التقليدية التى لم تَنجح فى الممارسة. لذلك قررتُ أن أقدِّم بعض الأفكار غير التقليدية عن التنمية. وقد فوجئت بأن هذه الأفكار وصلت إلى بلدان كثيرة بشكل جيد. فقد نُشرت فى كثير من المجلات كما نشرت فى كتاب "التغيير: تهديد أم فرصة للتقدم الإنسانى" Change: Threat or Opportunity for Human Progress الذى حرره أونير كيردار Unir Kirdar، المجلد الثانى، نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٢م.

١- لا تلوموا إلا أنفسكم على فشلكم فى التنمية. إن لوم الاستعمار والاحتلال والاستعمار الجديد عذرٌ مُريح لتجنُّب مساءلة النفس.

٢- لا تعترفوا بأن الفساد هو السبب الوحيد المهم لفشل التنمية. ذلك أن الدول المتقدمة ليست خُلُواً من الفساد، لكنها بِغناها يمكِن أن تتحمل الانخراطَ فى فضائح القروض والتوفير.

٣- لا تقدِّموا إعانات لأى منتَج. ولا تعاقبوا أىَّ مزارع لكى تُفضِّلوا سكانَ المدن. إن الأسعار المرتفعة هى الإشارة المؤثرة الوحيدة التى تَدفع إلى زيادة الإنتاج. وإذا ما حَصلت اضطرابات بسبب الغذاء فعليكم الاستقالة من وظائفكم.

٤- يجب أن تتخلوا عن تحكُّم الدولة فى الأسواق الحرة. ويجب أن تؤمنوا بمواطنيكم. إن السكان النشطاء والمنتجين سيُسهمون بشكل طبيعى فى التنمية.

٥- يجب ألا تَقترضوا. يجب أن تَحصلوا على الاستثمار الأجنبى الذى يفى بتكاليفه هو. يجب ألا تَبنوا من البنية التحتية إلا ما تحتاجونه وألا تخلقوا أفيالاً بيضاء ولا طرقًا حديدية فى الصحراء. يجب ألا تَقبلوا بالمساعدات التى لا يُقصد بها إلا تقديم الإعانة للمصانع المتهالكة فى الأقطار المتقدمة.

٦- يجب ألا تعيدوا اختراعَ العَجَلة. فقد سلك ملايين من الناس طريقَ التنمية. اسلكوا الطرق المسلوكة. لا تكونوا سجناء للإيديولوجيات الميتة.

٧- يجب أن تَمْحوا أفكارَ ماركس من أدمغتكم وأن تستبدلوا بها أفكارَ آدم سميث. لقد اختار الألمان طريقَهم. يجب أن تتبعوهم.

٨- يجب أن تكونوا متواضعين حين تتطورون وألا تَعظوا البلدانَ المتقدمة لتبينوا لهم ذنوبهم. لقد أَنصتوا لكم باحترام فى الستينيات والسبعينيات. لكنهم لن ينصتوا فى التسعينيات.

٩- يجب أن تتجنبوا نواديَ الشمال - الجنوب التى لا تفعل إلا تشجيع الخطابات المنافقة والإشارات الظاهرية. يجب أن تتذكروا أن البلدان التى حصلت على أكبر قدر من المعونات للفرد الواحد قد فشلت بشكل هائل فى التنمية. يجب أن تتخلصوا من نظريات التنمية كلها.

١٠- يجب عليكم ألا تتخلوا عن الأمل. إن الناس متشابهون فى العالم كله. فما أنجزتْه أوروبا بالأمس، سوف يُنجزه العالم النامى غدا. إن ذلك ممكن.

المؤلف فى سطور

كيشور محبوبانى دبلوماسى، محترف وكاتب وعالم . ترحَّل كثيراً، وشارك فى عدد كبير من الندوات العلمية والمؤتمرات، وعمل لفترتين مندوباً لسنغافورة فى هيئة الأمم المتحدة. ساعَده هذا التعرضُ العالمى لأن يطوِّر وجهةَ نظر مختلفة عن العالم، وهو مقتنع الآن أن البشر بحاجة إلى تطوير منظومة جديدة للخرائط العقلية من أجل التعامل مع تسارع التاريخ، ويمثل هذا الكتاب الذى يتضمن بعضاً من المقالات التى كتبها الخطوةَ الأولى فى عملية إيجاد تلك الخريطة.

وقد عمل محبوبانى فى وزارة الخارجية السنغافورية منذ ١٩٧١م، وعمل سكرتيراً دائماً لوزارة الخارجية السنغافورية من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨. وشملت الوظائفُ الخارجية التى عمل فيها عملَه سفيراً لدى كمبوديا (خلال الحرب ١٩٧٣ / ١٩٧٤)، وماليزيا والولايات المتحدة . كان أول عميد لكلية الخدمات المدنية فى سنغافورة، وعمل خلال حياته الوظيفية فى مناصب استشارية متعددة لمؤسسات بحثية وتعليمية فى سنغافورة وكندا والولايات المتحدة.

حصل محبوبانى على بعثة الرئيس فى ١٩٦٧ وحصل على درجة البكالوريوس فى الفلسفة من جامعة سنغافورة (الوطنية). وحصل فى ١٩٧٦ على درجة الماجستير فى الفلسفة من جامعة دالهوس فى كندا، وهى التى كرَّمته بدرجة دكتوراه فخرية فى ١٩٩٥، وكان عضواً فى مركز شئون الخارجية فى جامعة هارفارد من ١٩٩١ إلى ١٩٩٢.

يعمل محبوبانى الآن [زمن تأليفه الكتاب] مندوباً لسنغافورة لدى هيئة الأمم المتحدة، كما يعمل فى الوقت نفسه مندوباً سامياً لسنغافورة فى كندا.

ترجم له ضمن أعمال المركز القومى للترجمة كتاب «نصف العالم الآسيوى»، كما صدر له كتاب «ما بعد عصر البراءة: إعادة بناء الثقة بين أمريكا والعالم».

المترجم فى سطور

حمزة بن قبلان المزينى

العنوان: ص. ب. ٢٤٥٦، جامعة الملك سعود، الرياض ١١٤٥١

- ولد فى المدينة المنورة سنة ١٣٦٣هـ،

- حصل على البكالوريوس من جامعة الملك سعود فى الرياض ١٣٩١هـ، وعلى الدكتوراه من جامعة تكساس - فى أوستن - الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨١م، فى اللسانيات.

- تقاعد من العمل أستاذا فى قسم اللغة العربية وآدابها، فى جامعة الملك سعود ١٤٢٦هـ.

الكتب:

أ- التأليف:

١- مراجعات لسانية. الرياض: النادى الأدبى، ١٤١٠هـ

٢ - مراجعات لسانية، ج,٢ سلسلة كتاب الرياض، العدد ٧٥، فبراير ٢٠٠٠م.

٣ - مراجعات لسانيةج١(ط٢)، سلسلة كتاب الرياض، العدد ٧٩، يونيو. ٢٠٠٠م.

٤ - الأصل الصرفى لصيغ الفعل فى اللغة العربية. مركز البحوث، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤١٤هـ.

٥ - التحيز اللغوى وقضايا أخرى. الرياض: سلسلة كتاب الرياض (العدد ١٢٥)، سبتمبر ٢٠٠٤م.

٦- ثقافة التطرف: التصدى لها والبديل عنها. بيروت: دار الانتشار العربى، ٢٠٠٨م.

٧ -الأهلة: شهود المستحيل. بيروت: دار الانتشار العربى، ٢٠٠٨م.

٨ - اختطاف التعليم فى المملكة العربية السعودية. بيروت: دار الانتشار العربى، ٢٠١٠م.

ب ــ الترجمات:

١- ترجمة كتاب اللسانى الأمريكى نعام [نعوم] تشومسكى:

Language and the problems of knowledge: The Managua Lectures, 1988.

"اللغة ومشكلات المعرفة". الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٠.

٢ - ترجمة كتاب ستيفن بنكر:

The Language Instinct: How Mind Create Language, 1994

• الغريزة اللغوية: كيف يبدع العقل اللغة"، ١٩٩٤ الرياض: دار المريخ، ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠م.

٣ - دراسات فى تأريخ اللغة العربية. الرياض: دار الفيصل الثقافية، ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.

٤ - العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم. القاهرة: مكتبة مدبولى للنشر، ٢٠٠٣م.

٥ - ترجمة كتاب الصحفى البريطانى مايكل فيلد:

"From Unayzah To Wall Street, 2000 من عُنيزة إلى وول ستريت: سيرة حياة رجل الأعمال السعودى المعروف سليمان الصالح العليان". الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٦ – ترجمة كتاب اللسانى الأمريكى المستعرِب ديفيد جستس:

The Semantics of Form in Arabic in The Mirror of European Languages, 1987.

"دلالة الشكل فى العربية فى مرآة اللغات الأوروبية المعاصرة"، ١٩٨٧.

وعنوانه بالعربية: "محاسن العربية فى العيون الغربية"، الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٥م.

٧ – ترجمة كتاب اللسانى الأمريكى نعوم تشومسكى:

New Horizons in the Study of language and mind. London: Cambridge University Press, 2000

" آفاق جديدة فى دراسة اللغة والذهن". القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة فى مصر، ٢٠٠٥م.

٨ – ترجمة كتاب الفيلسوف البنجلاديشى الأصل أمارتيا سين:

Identity and Violence,: The Illusion of Destiny. w. w. Norton, 2007.

"الهوية والعنف: سراب المصير" (لم يُنشر بعد).

النشاطات الأخرى:

– له مشاركات فى الكتابة فى الصحف السعودية والعربية عن الشأن العام فى المملكة العربية السعودية.

– ألقى عددا من المحاضرات فى النوادى الأدبية والمنتديات الخاصة.

التصحيح اللغـوى : **محـمـود حنـفى**

الإشـراف الفنـى : **حسـن كامـل**



هل يستطيع الأسيويون أن يفكروا؟ هل الحضارة الغربية عالمية؟ هل يشجع الغرب على نشر حقوق الإنسان من أجل أسباب تدخل في باب الإيثار؟ هناك بعض الأسئلة التي سعى كيشور محبوباني إلى الإجابة عنها في هذا الكتاب الذي يضم بعض المقالات التي كتبها خلال العقد الماضي.

وبعكس وجهة النظر السائدة في الغرب، التي ترى أن هيمنة الحضارة الغربية خلال الخمسمائة سنة الماضية تعني أنها الحضارة العالمية الوحيدة. يؤكد كتاب "هل يستطيع الأسيويون أن يفكروا؟" أنه ربما يكون هناك حضارات أخرى شاركت بإسهامات مماثلة لتطوير بني الإنسان وتنميتهم. ويستمر محبوباني الذي يوصف بأنه "توينبي آسيا"، و"ماكس فيبر الأخلاقيات الكونفوشية الجديدة"، في إيضاح حججه المركزية في مقالات جديدة يضمها هذا الكتاب.

تصميم الغلاف: أحمد عبد الحميد